

B LIBRA

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



U. B. LIBRARY

492.75
S9484A

حاشية السيدي علي شريح القطر

وهي حاشية للعلامة السجاعي
على شرح القطر للعلامة ابن هشام
رحمهما الله تعالى

(تنبيه) قد وضعنا الشرح باعلى الصفحة والحاشية تحته وفي أسفل الصفحة
تقريرات الشيخ محمد الانبائي رحمه الله تعالى مفصول بين كل بجدول

سنة ١٣٥٣ هجرية — ١٩٣٤ ميلادية

يُطلب من الشيخ سَالَمُ بْنُ سَعْدِ بْنِ بَنَهَارٍ وَأَخِيهِ أَحْمَدَ
صَاحِبِي الْمَكْتَبِ النَّبْهَانِيَّةِ - سُوْرَابَايَا

طبعة مطبعي محمد
صاحب المكتبة النعمانية الكندي بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام العلامة جمال المتصدين وتاج القراء ، تذكرة أبي عمرو وسيبويه والقراء ، أبو محمد عبد الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمداً لمن رفع في الدارين قدر أحبابه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي خفض الكفر مع أصحابه ، وعلى آله وأصحابه وجنده وسائر أحزابه آمين ﴿ أما بعد ﴾ فهذا تعليق لطيف على شرح القطر لمؤلفه العلامة ابن هشام نفغني به والمسلمين الملك العلام (قوله قال الشيخ) أصله قول بفتح الواو وقلبت ألفاً لتحر كهاو انفتاح ما قبلها لا بكسر ها وإلا لآتى مضارعه على يقال كخاف يخاف ولا بضمها وإلا لكان لازماً مع أنه متعدد والشيخ في اللغة من طعن في السن ثم أطلق اصطلاحاً على من كان فاضلاً ولو صيباً فهو مجاز باعتبار أن من طعن في السن يعظم رحمة وشفقة به فشبّه من بلغ مرتبة أهل الفضل به بجامع استحقاق التعظيم في كل على جهة الاستعارة التصريحية ثم إنه صار حقيقة عرفية في ذلك فافهم قال السيحاوي وأول من أطلق عليه شيخ في الاسلام الصديق رضى الله عنه وللشيخ جموع ذكرها في المختار وقد نظمها فقلت

مشايخ مشيوخاء مشيخة كذا * شيوخ وأشياخ وشيخان فاعلموا

ومع شيخة جمع لشيخ وصغرا * بضم وكسر في شيخ لتفهما

(قوله العلامة) أى الكثير العلم والتأه فيه لتأ كيد المبالغة (قوله جمال المتصدين) جمع متصدر بمعنى المتقدمين في العلوم مأخوذ من صدر كتابه جعل له صدرأ أو صدره في المجلس فتصدر والجمال لغة رقعة الحسن ويطلق على تناسب الأعضاء في التركيب تشبيهه ببلغ أى كالحسن للمتصدين فيه كالمهم وبهم جتهم (قوله وتاج القراء) التاج شئ مكلل بالجواهر للعجم بمنزلة عمامة العرب والقراء جمع قارئ أى مثل التاج للقراء ويحتمل أن المراد به الرئيس وأطلق عليه التاج استعارة مصرحة (قوله تذكرة) مصدر ذكره كزكاه تزكية وجعله نفس التذكرة مبالغة على حد زيد عدل أو بمعنى مذ كر أو ذى تذكرة والمراد أنه يرجع إليه في تذكرة المسائل (قوله أى عمرو) أى ابن العلامة لأنه هو المراد عند إطلاق النحاة واختلف في اسمه على أحد وعشرين قولاً أحكمها زبان بزاي معجعة وقيل اسمه كنيته وسبب الاختلاف فيه أنه كان لجلالته لا يستل عن اسمه مات سنة أربع وقيل سنة تسع وخمسين ومائة بطريق الشام ذكره السيوطي في المزهرة ﴿ فائدة ﴾ تزايد الواو في عمرو غير المنصوب فرقاً بينه وبين عمرو وإنما خص عمرو بالزيادة لأنه

(قوله لا بكسر ها وإلا لآتى مضارعه الخ) وجهه أن فعل بالكسر لا يأتى مضارعه على يفعل بالضم مع أن يقول أصله يقول بالضم وأما نحو نعم بالكسر نعم بالضم فمن تداخل اللغتين ولا على يفعل بالكسر إلا في المعتل نحو وثق يثق وفي الصحيح قليلاً نحو حسب يحسب (قوله فهو مجاز) أى بالاستعارة كما أفاده التفرع بعد ثم كلامه يقتضى أنها أصلية مع أن الاستعارة في المشتق تبعية في كلامه تساهل تبع فيه بعضهم ههنا (قوله أى مثل التاج للقراء) أى في الارتفاع وكالارتفاع وهذا إشارة للتشبيهه بالبلغ (قوله الرئيس) أى فرد ما من أفراد مطلق الرئيس لا خصوص المصنف لئلا يلزم الجمع بين الطرفين فالاستعارة على رأى السعد ومن وافقه ووجه الشبه هو ما تقدم ويصح أن يكون مجازاً أمر سلا لعلاقة اللزوم فإن التاج غالباً لا يلبسه إلا الرئيس (قوله لا يستل عن اسمه) أى لا يستعمل اسمه اه إنبأ

ابن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري فسخ الله له قبره *
الحمد لله رافع الدرجات لمن انخفض لجلاله ، وفاتح البركات لمن انتصب لشكر إفضاله . والصلاة والسلام على من

أخف لانصرافه وزيدت الواو دون الألف ثلاثين بالمتنصب ودون الياء ثلاثين بالمتنصب والمضاف لياء المتكلم ولكتابتها بالواو شروط أن يكون علماً فلا تزداد في غيره كعمر أحد عمور الاسنان وهو ما بينها من اللحم والعمر في قوله لعمر كأي حياتك وأن لا يكون محلي بال فلا تزداد في نحو * باعد أم العمر من أسيرها * لقلة الاستعمال وأن لا يضاف كذا قيل وفيه أن الشرط الأول يغني عنه وألا يكون مصغراً فلا تزداد في عمير تصغير عمرو وألا يؤمن اللبس بوقوعه في قافية فلا تزداد الواو فيه حينئذ لأن الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يقع فيه عمر فلا يفضى إلى اللبس كما قاله الجاربردى وخرج بغير المتنصب ما كان منصوباً فلا تزداد فيه واو لعدم الالتباس بعمر لأن عمر أي بدل تنوينه ألفاً في حالة النصب لانصرافه وعمر غير مصروف فلا يكتب بالألف إذ لا تنوين فيه اه ملخصاً من شرح الشنواني الكبير على الآجرومية وقد نظمت ذلك فقلت
فمأعدا نصب عمرو ألحقن به * واوا إذا علماً يأتى ولم يصف
مأمون لبس بأن لم يأت قافية * ولم يصغر خلا من آل بدا اعترف

(قوله وسبويه) لقب إمام النحويين وكنيته أبو بشر واسمه عمرو ومعناه راحة التفاح قيل إن أمه كانت ترقصه بذلك في صغره وقيل لقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه وقيل غير ذلك ومات بشيراز وقيل بالبيضاء سنة ثمانين ومائة وعمره اثنتان وثلاثون سنة وقيل نيف على الأربعين وقيل مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة وقيل غير ذلك انظر المزهري (قوله والفراء) هو أبو زكريا يحيى بن زيات مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين وله سبع وستون سنة ذكره في المزهري وفي تاريخ ابن خلكان أن عمره ثلاث وستون سنة قال والفراء بفتح الفاء وتشديد الراء بعدها ألف ممدودة وإنما قيل له الفراء مع أنه لم يكن يعمل الفراء ولا يبيعها لأنه كان يفرى الكلام ذكره ابن السمعاني في كتاب الذيل اه وقال أيضاً كان الفراء يميل إلى الاعتزال وبين قوله القراء والفراء الجناس المصحف والمحرّف نحو قوله تعالى يحسون أنهم يحسنون والأول يرجع للنقط والثاني للشكل (قوله ابن هشام الأنصاري) احترز به عن عبد الملك بن هشام صاحب السيرة وعن محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي وعن محمد بن أحمد بن هشام اللخمي وهو أعني ابن هشام الأنصاري متأخر عنهم وصاحب التصانيف المشهورة قال الديلموني وكان شافعيًا ثم تحنبل قبل وفاته بخمس سنين وكان مولده يوم السبت خامس ذي القعدة سنة ثمان وسبع مائة ووفاته بذى القعدة سنة إحدى وستين وسبع مائة اه فعمره ثلاث وخمسون سنة (قوله الحمد) هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من الانعام أو غيره وما وقع على غير الاختياري كحمد الله على صفاته فلتنزله منزلة الاختياري إما لاستقلال الذات فيها وإما باعتبار كونها مبادئ أفعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز أولان

(قوله لأنه أخف لانصرافه) أي والكتابة تفيد كاللفظ فاعتبر فيها ما فيه من ثقل وخفة اه شيخنا (قوله ثلاثين بالمتنصب) ولم يكتفوا بالتمييز بالعامل (قوله والعمر في قوله لعمر ك) وهذا خارج أيضاً بشرط عدم الإضافة لأنه سيأتي له البحث في ذلك الشرط (قوله لقلة الاستعمال) أي فلا يبالى باللبس حينئذ على قارئ الخط حيث لا يدري هل مدخول آل عمرو أو عمر لعدم علمه بأن العرب إنما زادتهما في عمرو ودون عمر (قوله وفيه أن الشرط الأول يغني عنه) أقول يمكن أن التصريح به ليتأتى الجري على كل الطرق فإن بعضهم قال يضاف العلم ولو لم يقصد تنكيره ولذلك ذكر هذا الشرط في النظم الآتي اه شيخنا فقد تنبه لذلك عند النظم وإن لم يتنبه له هنا (قوله وإما لاستقلال الذات فيها) أي عدم احتياجها للذات أخرى فأشبهت تلك الصفات الأمر الاختياري من حيث عدم توقفها على ذات أخرى في قيامها بالذات كما أن الأمر الاختياري كالانعام لا يتوقف على ذات أخرى بل تلك الذات كافية في تحصيله إما باطناً وظاهراً بالنسبة لمدنا له تعالى على إنعامه وإما ظاهراً بالنسبة لمدنا لزيد على إحسانه بخلاف الأمر الاضطرابي كرشاقة قد زيد وحسنه فانه يتوقف في تحصيله على ذات أخرى إذ لا صنع لمن قام به في تحصيله لا ظاهراً ولا باطناً ثم إن الأدب أن يقال نزل الثناء على الصفات أو الذات منزلة الثناء على الأفعال الاختيارية لأنزلت هي منزلة الأفعال الاختيارية وإن اشتهر (قوله وإما باعتبار كونها مبادئ أفعال الخ) هذا التعليل قاصر على صفات التأثير * وأجيب

مدت عليه الفصاحة رواقها ، وشدت به البلاغة نطاقتها ، المبعوث بالآيات الباهرة والحجج ، المنزل عليه « قرآنا عربيا

المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محموداً عليه تجوزاً والمحمود عليه حقيقة أمر آخر ذكره العصام (قوله رافع) أى
معلى الدرجات جمع درجة كقصة وقصات فهو بفتح الدال لا بضمها بمعنى المنزل لمن انخفض أى تواضع وذلل لجلاله أى عظمته
(قوله وفتح) أى مرسل البركات من اطلاق السبب وإرادة المسبب والبركات جمع البركة وهى النمو وزيادة الخير ومعناها فى العرف
زيادة الخير الإلهى فى الأشياء التى ثبت فيها الخير (قوله انتصب) الانتصاب الاستمرار بحسب الطاقة والافضال الاحسان وعبر به
إشارة لمذهب أهل السنة من أنه لا يجب عليه تعالى شئ قال فى المصباح تفضل عليه وأفضل إفضالا بمعنى اه فقول بعضهم لم يسمع
أفضل بمعنى أحسن مردود ولا يخفى ما فى ذكر الرفع وما بعده من براعة الاستهلال التى هى لغة حسن المطالع وعرفان بآتى المتكلم
فى أول كلامه بما يلوح بمقصوده بإشارة تعذب حلا وتعالى الذوق السليم (قوله على من مدت) أى الذى مدت وهو نبينا صلوات الله وسلامه عليه
ولم يصرح باسمه إشارة إلى أنه اشتهر بهذه الأوصاف العظام بحيث إذا أطلقت لا تنصرف إلا إليه فى هذا المقام ومدت بمعنى
بسطت وفرشت عليه الفصاحة رواقها بكسر الراء بوزن كتاب وبضمها كغراب يطلق على البيت من الشعر ويجمع على روق بالضم
وعلى أروقة فى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه المصنف الفصاحة التى هى ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح
بامرأة لها رواق قدمته عليه صلى الله عليه وسلم وطوى ذكر المشبه به وأثبت شيئاً من لوازمه وهو الرواق فيكون تخيلاً ومدت
ترشيح ثم إن هذا كناية عن تمكنه عليه الصلاة والسلام من الفصاحة بحيث يقدر على كل معنى حاول التعبير عنه من غير تكلف
فأطلق الملزوم وهو المدور أدا لازمه الذى هو التمكن إذ يلزم من وضع شئ على شخص تمكنه منه فهذا مما بنيت فيه الكناية على
الحجاز وقد صرح المحققون بجوازه ووقوعه واختلفوا هل تبنى الكناية على الكناية مع اتفاقهم على ندور ذلك كما إذا قلت فلان كثير
الرماد وكنت بذلك عن الكرم ثم جعلت ذلك كناية عن كثرة المال أفاده بعض المحققين من شيوخنا (قوله وشدت به البلاغة
نطاقتها) النطاق بكسر النون وجمعه نطق ككتاب وكتب شئ يشبه الأزار فيه تسكة تلبسه المرأة كفى المصباح فى كلامه استعارة
بالكناية حيث شبه البلاغة التى هى ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ بليغ بامرأة لها نطاق وطوى ذكر المشبه به وأثبت
له شيئاً من لوازمه وهو النطاق تخيلاً وهذا كناية عن تقوى البلاغة به من باب إطلاق الملزوم وهو الشد بالنطاق وإرادة اللزوم الذى
هو القوة إذ يلزم من شد الواسط بالنطاق القوة والشدّة ثم إن فى كلامه من المحسنات البديعية اللفظية مراعاة التظير فان البلاغة تناسب
الفصاحة وفيه غير ذلك كما يعلم من فنه (قوله المبعوث) أى المرسل نعت لمن من النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة والآيات جمع آية
وهى العلامة أى العلامات الدالة على صدقه ونبوته فى جميع مجاهبه والحجج جمع حجة كغرفة وغرف الدليل عقلياً كان أو نقلياً
من حجة إذا غلبه سعى بذلك لأن الخصم يهيج ويغلب به والمراد بالآيات القرآن والحجج ماعداه أو أعم فالعطف على الأول مغاير
وعلى الثانى من عطف العام على الخاص ويحتمل أن يراد بالآيات المعجزات جميعها وكذلك الحجج فيكون العطف تفسيرياً وقول
بعضهم يحتمل أن يراد بالآيات الأنبياء قبله فيه نظر ظاهر إذ لا معنى لسكونه مرسل بالأنبياء فان جعلت الباء بمعنى مع كان المعنى وصفه
بكونه مرسل مع الأنبياء وليس فيه بعد التأويل كبير مدح كما لا يخفى تأمل (قوله الباهرة) أى الغالبة ولا يخفى أن الآيات وإن كان
فى الأصل جمع قلة فالمراد به هنا جمع الكثرة لأن أل سواء كانت جنسية أو استغرافية إذا دخلت على جمع القلة أبطلت منه ذلك كما
أجابوا به عن بيت حسان المشهور * لنا الجفنت الغري لمعنى فى الضحى * فيكون هذا جارياً على الكثير الأفتح من وصف جمع
الكثرة بالمفرد وصح ذلك لتأول الجمع بالجماعة والمطابقة عند النحويين واجبة ولو معنى فسقط ما أطال به بعضهم هنا (قوله قرآنا
عربيا) اعترض بأن فيه غير العربى كبراهيم وكالقسطاس والسجل * وأجيب بأن المراد عربى باعتبار التراكيب أو الأسلوب

عنه بأن نحو السمع لما كان لا ينفك عما به التأثير كان كالمنشأ للافعال الاختيارية اه إنبانى (قوله وصح ذلك لتأول الخ) جواب
عما يقال يلزم على هذا الأفتح عدم التطابق بين النعت والمنعوت مع أن النحاة أطبقوا فى باب النعت على وجوب التطابق بينهما إفراداً
وجمعاً من غير تفصيل بين جمع وجمع * ومحصل الجواب أن المطابقة عند النحويين واجبة ولو معنى (قوله كبراهيم) هذا أعجمى
وقوله وكالقسطاس هذا فارسى ولذا أعاد الكاف وقوله والسجل هذا رومى وكان الأولى له إعادة الكاف اه إنبانى

غير ذى عوج» وعلى آله الهادين، وأصحابه الذين شادوا الدين وسلم، وشرف، وكرم وبعد فهذه نكت حررتها على مقدمتى المسألة بقطر الندى وبل الصدى رافعة لحجائها كاشفة لنقابها مكملة لشواهدنا

﴿فائدة﴾ ترتيب الآيات توقيفى إجماعاً وأما ترتيب السور فالجمهور على أنه غير توقيفى وغيرهم على أنه توقيفى كإلى الاتقان للحافظ السيوطى (قوله غير ذى عوج) بكسر العين فى المعنى يقال فى الدين عوج وفى الأمر عوج ويقال فى الأجساد كالعصا عوج بفتحها وقد تكسر كإلى المصباح والمراد به التناقض والاختلاف شبه الاختلاف بالعوج بجامع الخلل على سبيل الاستعارة المصروفة (قوله الهادين) جمع هاد من الهداية والمراد بها الدلالة بلطف وتطلق على الدلالة سواء كانت موصلة أم لا والأول لا يسند إلا إليه تعالى كإلى «اهدنا الصراط المستقيم» وهو المنفى عنه صلوات الله عليه فى قوله تعالى إنك لا تهدى من أحببت بخلاف الثانى فإنه قد أسند إليه صلوات الله عليه فى قوله تعالى «وإنك تهدى إلى صراط مستقيم» وإلى القرآن فى قوله تعالى «إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم» (قوله وأصحابه) جمع صحب بالكسر كشهد وأشهد ولا جمع لصحب بالسكون لأن فعلاً لا يجمع على أفعال يثبت جمعه على أفعال كما قاله الجوهري (قوله الذين شادوا الدين) صحيح العين على ذلك شاذ ولا جمع لصاحب أيضاً لأن فاعلاً لم يثبت جمعه على أفعال كما قاله الجوهري (قوله الذين شادوا الدين) بتخفيف الدال من باب باع مصدره الشيد كالبيع وهو فى الأصل رفع البناء والمراد به هنا الإظهار فشبّه إظهارهم له بشيد البناء ورفع به بجامع الظهور واشتق من الشيد شاد بمعنى أظهر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية (قوله وسلم وشرف وكرم) ألفاظ متقاربة للمعنى وهى بصيغة الماضى ويصح قراءتها بصيغة الأمر ومعمول كل محذوف أى من مر وهو الذى صلى الله عليه وسلم وآله وعلى كل فليست معطوفات على الصلاة لأن شرط عطف الفعل على الاسم أن يكون الاسم مشبهاً للفعل بأن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول كما صرح به فى الخلاصة وشراحها تأمل ﴿فائدة﴾ قال السيوطى فى الاتقان كثر فى الفواصل التضمن والايطاء لانهما ليسا بعيين فى الثروان كانا عيين فى النظم فالتضمن أن يكون ما بعد الفاصلة متعلقاً بها كقوله تعالى «وإنكم ترون عليهم مصبحين وبالليل» والايطاء تكرار الفاصلة بلفظها كقوله تعالى فى الاسراء هل كنت إلا بشر أرسلوا وختم بذلك الآيتين بعدها اه (قوله وبعد) أصلها ما بعد بدليل لزوم الفاء فى حينها لتضمن أمام معنى الشرط وإنما لم تالفاء بعدها ولم تلزم فى بقية أدوات الشرط لأنها لما ضعفت بالنيابة تقوت بذلك والأصل مهما يكن من شىء بعد فهم مبتدأ والاسمية لازمة له ويكون شرط والفاء لازمة له وهى تامة وفاعله شىء يجعل من زائدة فى الإثبات على قول أو ضمير مستتر عائداً على مهما والمجرور بيان للجنس * واعتراض الأول بخلو الخبر عن الرابط * وأجيب بأنه مقدر أى شىء معه واعتراض الثانى بأن البيان يجب أن يكون أخص من المبين وهو هنا مساو له * وأجيب بأن محل وجوب الخصوص فى البيان إذ لم يرد به التعميم وإلا جاز فيه المساواة كما هنا فالتضمن أمام معنى الابتداء والشرط لزوماً الفاء اللازمة لفعل الشرط والاسمية اللازمة للمبتدأ إقامة لللازم وهو الفاء والاسمية مقام الملزوم وهو مهما ويكن ولما اعتذر وجود الاسمية فى أمما أقاموا لصوقها مقام الوجود بالفعل وهذا معنى قولهم فى الجملة والعامل فى بعد فعل الشرط أوجوبه وهو أولى لأنه على الأول تكون الأوصاف معلقة على وجود شىء مقيد أن يكون بعد البسملة والحمدلة وعلى الثانى تكون معلقة على وجود شىء مطلق والتعليق على المطلق أقرب لتحقيقه فى الخارج من التعليق على المقيد وإن كان الأمران بالنظر إلى ما فى الخارج مثبتين لتحقيق =

(قوله وجمع صحيح الخ) أى ولنا مندوحة عن جعل أصحاب من قبيل الشاذ بماسم (قوله لأن فاعلاً لم يثبت جمعه على أفعال) فى الدجوى وأصحاب جمع صاحب والقول بعدم جمع فاعل على أفعال غفلة عن تصفح الكتاب به عليه العلامة القهستانى الحنفى والمراد كتاب سيديوه (قوله بجامع الظهور) أى ظهور متعلق كل (قوله لتضمن أمام معنى الشرط) أى معنى أداة الشرط وهو التعليق فهذا التضمن تضمن إشراك وهو علة لمحذوف تقديره وإنما جاءت الفاء فى حينها أمما وذلك أن الكلام السابق تضمن أن أمما تبنى الفاء فى حينها لزم وما فاعل مجيئها فى حينها بقوله لتضمن أمما الخ وعلى اللزوم فى قوله وإنما لم تالفاء الخ ولزوم الفاء لها بمعنى عدم انفكاكها فى نوع ما من أنواع جملة جوابها فاذ لم تكن ملفوظة قدرت (قوله والفاء لازمة له) أى للشرط والمراد أنها لازمة له فى غالب أنواع الجواب المشار إليها بقوله اسمية طلبية الخ (قوله والتعليق على المطلق أقرب الخ) أفهم هذا أن كلامه فى بعد فى مثل

= ماعلق عليه فيهما ثم إن الواو يحتمل أن تكون نائبة عن أما وبها الغز بعضهم في قوله

وما واو لها شرط يليه * جواب قرنه بالفاء حتما

وأجاب بعضهم بقوله هي الواو التي قرنت ببعده * وأما أصلها والأصل مهما

ويحتمل أن تكون عاطفة لقصة على قصة والعامل في الظرف محذوف أي وأقول والفاء زائدة على هذا (قوله فهذه نكت) الجملة جواب الشرط الذي نابت عنه أما وههنا إشكال وهو أن جواب الشرط يجب أن يكون مستقبلا وصف الشرط بما ذكر متقدم على زمن الاخبار * وأجيب بأن الجواب محذوف وهو مستقبل والأصل فأقول هذه الخ * واعترض بأنه إذا أضمر القول وجب حذف الفاء كما صرح به النحاة * قلت أجاب شيخنا السيد البليدي بأنه ليس على تقدير القول وإن كان القول مرادا من قولهم فهذا شرح وهذه نكت ونحو ذلك إذ لا يلزم من إرادة شيء بشيء استعمال ذلك الشيء فيه ولا تقديره مع ذلك الشيء اه فتأمل والمشار إليه بهذه ما في الذهن لتزيله منزلة المحسوس فاستعمل فيه كلمة هذه الموضوع لعل مشار إليه محسوس على سبيل الاستعارة المصرية تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت على التحقيق وأتى باسم الإشارة الموضوع للامور المبصرة إشارة إلى إيقانه هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده ويقدر على الإشارة إليها أو إشارة إلى كمال فطنة الطالب إلى أن بلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرات عنده واستحق أن يشار له إلى المعقول بالإشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني * ثم اعلم أن الذهن يقوم به المفصل كما يقوم به المجمع فلا حاجة إلى تقدير مضاف هو مفصل وأن أسماء الكتب من حيز علم الجنس لا الشخص فيشمل جميع نسخ الكتاب فلا حاجة إلى تقدير نوع والنكت جمع نكتة قال في المصباح النكتة في الشيء كالنقطة والجمع نكت ونكات مثل برمة وبرم وبرم ونكات بالضم عامي * وهي اصطلاحا اللطيفة المستخرجة بقوة الفكر من نكت في الأرض إذا أثر فيها بقضيب ونحوه إما لأن مستخرج ذلك المعنى ينكت الأرض حالة إجمالة الفكر فيه لدقته أو لأنه يؤثر في نفس السامع إذا فهمه (قوله حررتها) أي فتحتها وهذبتها (قوله على مقدمتي) أي لأجل شرح مقدمتي فعلى للتعليل متعلقة بحررتها ولا تهافت في هذا أصلا ولا حاجة إلى تعلقه بمحذوف خلافا لما أطال به المحشى والمقدمة بكسر الدال من قدم لازما بمعنى تقدم أي أمور متقدمة أو متعدية بمعنى جعل الغير متقدما وهذا أولى من فتحها من قدم المتعدية لما فيه من إيها من تقديم هذه المسائل إنما هو بالجعل دون الاستحقاق الذاتي وهو خلاف المقصود * ثم هي إما مقدمة علم أو مقدمة كتاب فالأولى اسم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله من بيان حده وموضوعه وغيرهما والثانية اسم لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لا ارتباط لها وانتفاع بها فيه وليس واحدا منهما مراداهنا بل المراد بها الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله بقطر الندى) القطر بفتح القاف يطلق على المطر وعلى التقاطر بمعنى السيلان والندى بفتح النون مقصورا يطلق على المطر وعلى البلل وعلى ما ينزل من السماء وخصه بعضهم بما ينزل آخر الليل كذا في كتب اللغة والمناسبات جعل القطر بمعنى التقاطر ويصح إرادة كل واحد من معاني الندى وقوله وبل الصدى البل بالباء الموحدة واللام المشددة مصدر بلته بالماء بلا من باب قتل فأصله بلل والصدى بفتح الصاد والدال المهملتين العطش والمراد مزيل العطش وقد شبه الجهل بالعطش بجامع التحير والاحتياج إلى زواله (قوله رافعة) بالرفع صفة نكت وبالنصب حال من

هذا المقام مما يرغب فيه المتكلم في حصول الجزاء فيشعر بأنه في ضد ذلك تجعل من متعلقات الشرط لصد هذا التعليل لكن علمت أن تعليله لا يتم في إنتاج دعواه فكذا ضده لضده اه إنباني

(قوله فعلى للتعليل الخ) ويحتمل أن على متعلقة بمحذوف صفة لنكت أو حال من ضمير حررتها أي موضوعا على مقدمتي ومعنى وضعها عليها جعلها موضوعة لمعانيها مبنية لأحكامها (قوله ولا تهافت في هذا أصلا) لما كان المركب الخالي من أصل المعنى التركيبي كأنه يتساقط قطعة قطعة لعدم ارتباط بعضه ببعض في المعنى سمي متهافتا (قوله خلافا لما أطال به المحشى) هو العلامة الدلجوني ومحصل ما فيه أن في تعلق على مقدمتي بنكت شيئا لأن النكت لا تعمل عمل الفعل فليس صالحا للعمل وكذا في تعلقه بحررتها شيء إذ لا معنى لحررتها عليها فالأولى تعلقه بمحذوف أي وضعها عليها (قوله والمناسبات جعل القطر الخ) إذ لا معنى لاضافته بمعنى المطر إلى الندى بمعنى من معانيه

متمة لفوائدها كافية لمن اقتصر عليها وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها والله المسؤول أن ينفع بها كما نفع بأصلها وأن يذلل لنا طرق الخيرات وسبلها . إنه جواد كريم ، رؤف رحيم ، وماتوفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

﴿ص﴾ الكلمة قول مفرد

﴿ش﴾ تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة كقوله تعالى «كلا إنها كلمة» إشارة إلى قوله «رب ارجعون لعلى

ضمير حررتها والحجاب بكسر الحاء المهملة المانع وجمعه حجب ككتاب وكتب والمراد به الصعوبة فشبه الصعوبة بالحجاب بجامع المنع من الإدراك وأطلقه عليه على سبيل الاستعارة الأصلية ويجوز أن تشبه المقدمة بامرأة حسناء لها حجاب بجامع أن كلا مستحسن وطوى ذكر المشبه به وأثبت شيئا من لوازمه وهو الحجاب على طريق الاستعارة بالكناية ويقال مثل هذا في كاشفة لنقابها بكسر النون وجمعه نقب ككتاب وكتب وهو شئ تستر به المرأة وجهها (قوله مكلمة لشواهدا) جمع شاهد وهو جزئى يذ كر لاثبات القاعدة فلا بد أن يكون من كلام الله أو كلام رسوله أو كلام من يحتج بكلامه من العرب والمراد بالتكميل هنا أن يأتي ببقية الشواهد المذكورة في المقدمة غالبا والمثال جزئى يذ كر لا يضاح القاعدة ولا يشترط صحته (قوله متمة لفوائدها) الفوائد جمع فائدة مشتقة من المفيد مصدر فاد من باب باع أى أعطى اه عطية وقول بعضهم إنها مشتقة من الفؤاد مراده الأخذ لا الاشتقاق المصطلح عليه إذ الفؤاد غير صالح للاشتقاق المذكور وهى لغة ما استفيد من علم أو مال أو جاه وعرف المصلحة المترتبة على الفعل من حيث أنها ثمرة ونتيجته والمراد بها هنا ما يستفاد من المتن من المعانى والمراد بالتسميم ذ كر علل الأحكام والدلائل ويان ما أهمله من الشروط في بعض المسائل وفي تعبير المصنف بالفوائد وبالوافية والكافية مز يد تحسين وهو من فن البديع إذ هي أسماء كتب الأول في المعانى وما بعده في النحو (قوله وافية) أى موفية والبغية بكسر الباء وضمها أى مطلوب وجنح بمعنى مال وطلاب بضم الطاء وفتح اللام مشددة مثل كاتب وكتاب وإضافة علم إلى العربية بيانية أو من قبيل إضافة العام للخاص والعربية منسوبة للعرب وهى علم يحرز به عن الخلل في كلام العرب وهو بهذا المعنى يشمل اثني عشر علما أجمعها بعض أصحابنا في قوله :

صرف بيان معانى النحو قافية * شعر عروض اشتقاق الخط إنشاء

محاضرات وثانى عشرها لغة * تلك العلوم لها الآداب أسماء

ثم صار علما بالغبلة على علم النحو (قوله وأن يذلل) أى يسهل لنا الخ والطريق والسييل متفقان في المعنى وفي الوزن وفي الجمع على فعل بضمين وفي جواز تخفيف عين الجمع بالاسكان والصراط مثلهما إلا في الوزن ويجوز في الثلاثة التذكير والتأنيث ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد (قوله إنه جواد) بالكسر استئناف يبانى لأنه في جواب سؤال مقدر وبالفتح على تقدير اللام علة لما مر أو لمحذوف أى إنما سأله لأنه الخ والجواد بتخفيف الواو كثير الجود وهذا الاسم قد ورد عن النبي ﷺ وصح عند أئمة الحديث فلا يعترض بأنه غير توقينى (قوله رؤف) الرأفة شدة الرحمة ويجوز قصر رؤف ومده كما قرى بهما في السبع والكريم فسرهُ النووى بأنه الذى عم عطاؤه جميع خلقه بلا سبب منهم (قوله وماتوفيق إلا بالله الخ) التوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد والمراد القدرة المقارنة للفعل فلا حاجة إلى زيادة وتسجيل سبيل الخير إليه لاخراج الكافر والباء بمعنى من والتوكل تفويض الأمر إليه تعالى أى عليه لا على غيره توكلت وإليه أنيب أى أرجع (قوله تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة) أى مجازا علاقته الجزئية ولا مفهوم لقوله في اللغة لأن

(قوله وإضافة علم إلى العربية بيانية) فيه أن الإضافة البيانية أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص وجهى وما هنا ليس كذلك بل هى هنا للبيان وهى أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص مطلق إلا أن يكون جرى على القول بعدم الفرق بينهما وقوله أو من قبيل الخ فيه أن إضافة العام للخاص هى عين الإضافة التى للبيان فلعل المقصود من العطف إفادة التخيير في التعبير وكل ذلك إن ثبت أن لفظ العربية يطلق على العلم الذى يحرز به عن الخلل الخ وإلا فالمعنى علم اللغة العربية أو العلوم العربية فلا إضافة لأدنى ملاسة أو على معنى من اه انبأى

أعمل صالحاً فيما تركت ، وفي الاصطلاح : على القول المفرد والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء دل على معنى كزيد أم لم يدل كدين مقلوب زيد وقد تبين أن كل قول لفظ ولا ينعكس والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وذلك نحو زيد فان أجزاءه وهى الزاى والياء والدال إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه بخلاف قولك غلام زيد فان كلا من جزأيه وهما الغلام وزيد دل على جزء معناه فهذا يسمى مركباً لا مفرداً فان قلت فلم لا اشترطت فى الكلمة الوضع اشتراط من قال الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد قلت إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهم اللفظ جنساً للكلمة واللفظ ينقسم إلى موضوع ومهمل فاحتاجوا إلى

ن
الكلمة تطلق لغة واصطلاحاً مجازاً على الكلام وحقيقة على المفرد فكل من النحويين واللغويين لا يطلق الكلمة حقيقة إلا باللفظ الموضوع لمعنى مفرد ولا تطلق عنده على الجمل المفيدة إلا مجازاً فلا فرق فى الكلمة حقيقة ومجاز بين النحويين واللغويين ذكر الشنوائى وحينئذ فى كلام المصنف احتباك وهو الحذف من الأول لدلالة الثانى وبالعكس فقوله تطلق الكلمة فى اللغة أى وفى الاصطلاح مجازاً وقوله وفى الاصطلاح على القول أى وفى اللغة حقيقة وقوله وتطلق الكلمة أى باعتبار لفظها على الجمل الخ وقوله فى الاصطلاح أى وتطلق الكلمة باعتبار معناها وهو القول المفرد فى الاصطلاح والمراد بالجمل الجنس الصادق بالجملة وبالأمراد بالمفيدة الدالة على معنى يحسن السكوت عليه قال العصام على حواشى ابن الحاجب ولا يظهر داع إلى ترك بيان المعنى اللغوى للكلمة وهو اللفظة اهـ فالكلمة لغة معناها اللفظة (قوله كلا) أى لا رجوع إنها أى رب ارجعون كلمة هو قائلها أى من حضره الموت من الكفار ورأى مقعده من النار ومقعده من الجنة لو آمن (قوله إشارة) أى هذا إشارة (قوله رب ارجعون) الجمع للتعظيم فهو من خطاب الواحد بلفظ الجمع أى ارجعنى وقيل رب خطاب له تعالى وارجعون للملائكة وقال السبيلى هو قول من حضرته الشياطين ارجعوا وبانية العذاب فاختلف فلا يدري ما يقول من الشطط وقد اعتاد ما يقوله فى الحياة من رد الأمر إلى المخلوقين ذكره فى الاتقان (قوله لعلى أعمل صالحاً) أى بأن أشهد أن لا إله إلا الله يكون فيما تركت أى فى مقابلة ماضيته من عمرى أفاده فى الجلالين (قوله اللفظ الدال) أى ذو الدلالة وهى كون الشئ بمحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والأول الدال والثانى المدلول ثم الدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقد (قوله على معنى الخ) لفظ المعنى إما مفعول بمعنى المقصود فهو اسم لمكان القصد استعمل بمعنى المقصود أو مصدر ميمى بمعناه كإقيل أو صيغة مفعول أصله معنى كرمى فخفف وأصله معنوى قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسكون الأولى وأدغمت الياء فى الياء وكسرت النون للنسابة وخفف بحذف إحدى الياءين ثم فتح النون ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفها عند التنوين ففيه تخفيفات وهو اصطلاحاً يطلق على ما يقصد بالفعل من اللفظ وعلى ما يمكن أن يقصد من اللفظ ذكرهما السيد ذكرا الجامى معنى ثالثاً يحتاج فيه إلى نقل وهو المقصود (قوله الصوت المشتمل الخ) الصوت عند أهل السنة كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء والقرع والقلع خلافاً للحكماء فى زعمهم والمراد هنا باللفظ ما يمكن أن يتلفظ به فيدخل كلمات الله إذ شأنها أن يتلفظ بها قطعاً وتدخل الضمائر المستترة كما فى نحو كل واشرب (قوله سواء دل) أى بالوضع على معنى الخ (قوله مقلوب) بالنصب حالاً وبالرفع خبر مبتدأ محذوف (قوله أن كل قول لفظ) أى أن كل ما يصدق عليه قول يصدق عليه لفظ لأن كل ما هو قول فهو لفظ (قوله ولا ينعكس) أى عكساً لغوياً وهو أن عكس الموجبة الكلية مثل لا اصطلاحاً لصحته هنا لأن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية وإنما صرح بهذا وإن كان قد تبين مما سبق كما قال دفعاً للتوهم والغف (قوله ما لا يدل) تبع فيه اصطلاح المناطق وأما النحاة فالمفرد عندهم هو المفوظ بلفظ واحد عرفاً والمركب ضده (قوله ما لا يدل جزؤه الخ) هذا شامل لما لا جزء له كباء الجرو وهمزة الاستفهام ولما له جزء لا يدل كزيد وأبكم وعبد الله والحيوان اناطق أعلاماً وأما ما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة فأنما ذلك قبل جعلها أعلاماً أما بعد جعلها أعلاماً فقد صارت دلالتها نسبياً نسبياً وصار كل جزء منها كالزأى من زيد نص عليه بعض المحققين والمركب ما يدل جزؤه على جزء المعنى كثال الشارح هذا ما حققه أستاذنا المولى فى شرح السلم ولبعض المناطق كلام غير هذا وعليه جرى الفيشى فتأمله (قوله وهى الزاى الخ) أى مسمى الزاى وهو زه الخ (قوله قلت إنما احتاجوا الخ) قال العلامة الفيشى يرد عليه أنه اكتفى فى التعريف بدلالة الالتزام وهى مهجورة فى التعريف فالأولى

الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع ولما أخذت القول جنساً للكلمة وهو خاص بالموضوع أغنانى ذلك عن اشتراط الوضع فان قلت: فلم عدلت عن اللفظ إلى القول. قلت: لأن اللفظ جنس بعيد لا نطاقة على المهمل والمستعمل كما ذكرناه والقول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر.

﴿ص﴾ وهى اسم وفعل وحرف

﴿ش﴾ لما ذكرت حد الكلمة بينت أنها جنس تحت ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف والدليل على انحصار أنواعها هذه الثلاثة الاستقرار فان علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع فلو كان ثم نوع رابع لعثروا على شئ منه

﴿ص﴾ فَأَمَّا الْأِسْمُ فَيُعْرَفُ بِأَلٍ كَالرَّجُلِ وَبِالتَّنْوِينِ كَرَجُلٍ وَبِالْحَدِيثِ عَنْهُ كَتَاءٍ ضَرَبْتُ

﴿ش﴾ لما بينت ما انحصرت فيه أنواع الكلمة الثلاثة شرعت في بيان ما يميز به كل واحد منها عن قسيمه لتمام

التعبير بلفظ وضع لمعنى مفرداه وفيه نظر إذ القول معناه اللفظ الموضوع فلا دلالة التزامية أصلاً على أن الوجود لا التزام بالتعريف صحيح لا فاسد ومعنى قولهم إن دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف أن التعاريف بها تكون غير تامة بل ناقصة بمنزلة الرسم كما ذكره شيخنا في شرح السلم (قوله بعيد) المراد به ما كان كثيراً للأفراد والقريب عكسه أه فيشى (قوله لا نطاقة) قال الفيثى الأولى لا نطاقة لأن باب الانفعال لا يكون إلا بما فيه علاج أه قلت والجواب عن ذلك من وجهين الأول أنا لا نسلم أن مثل ذلك من باب الانفعال حقيقة بل هو مجاز نحو فلان منقطع إلى الله تعالى والثاني سلمنا أنه حقيقة لكن لا نسلم كونه مطاوعاً كما تقول انطلق عمرو وانكش عمرو كما أفاده الدماميني على التسهيل (قوله معيب) هذا مدفوع فان المعيب إنما هو الاقتصار على الجنس البعيد وأما ذكر الجنس البعيد والفصل فهو حد تام ولم يقل أحداً إنه معيب (قوله عند أهل النظر) المراد بهم علماء المنطق (قوله وهى اسم الخ) الضمير راجع للكلمة أى الكلمة من حيث معناها اسم الخ وتقسيم الكلمة إلى ما ذكر من تقسيم الكلى إلى جزئياته بخلاف تقسيم الكلام إليها وقد نظمت ضابط ذلك فقلت:

إن صح إخبار بمقسم فذا * تقسيم كلى لجزئى خذا
أو لم يصح فهو كل قد قسم * بغير ياء أى لأجزاء قد علم

(قوله فان علماء هذا الفن) أى كآبى عمرو والخليل وسيبويه والفن النوع وفن كذا من إضافة المسمى للاسم ككشهر رمضان ويوم الخميس أه ش (قوله كلام العرب) قيل إن العرب اسم جنس للصنف المعروف من ولد إسماعيل وقحطان وقال الشيخ ابن كثير المشهور أن العرب كانوا قبل إسماعيل ويقال لهم العرب العاربة وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وجهم وغيرهم وأما العرب المستعربة فهم من ولد إسماعيل وهو أخذ العربية من جرهم أه ش وفي المصباح يقال سموا عرباً لأن البلاد التى نزلوها تسمى العربات ويقال العرب العاربة الذين تكلموا بلسان يعرب بن قحطان ر اللسان القديم والعرب المستعربة الذين تكلموا بلسان إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام وهى لغات الحجاز وما والاها والعرب بوزن قفل لغة فى العرب بفتحتين ويجمع العرب على أعرب مثل زمن وأزمن وعلى عرب بضمين مثل أسد وأسد أه (قوله فلو كان ثم) أى فى كلام العرب لعثروا به من العثور وهو الاطلاع لامن العثار وهو الزلة قال فى المصباح عثر عليه عثراً من باب قتل وعثوراً اطلع عليه وأعثره غيره أعلمه به أه (قوله نأما الاسم) الفاء فاء الفصيحة واقعة فى جواب شرط محذوف أى إذا أردت معرفة كل من الأقسام فنقول أما الاسم الخ أى ما صدقته وأفراده الخ (قوله فيعرف) أى يميز عن قسيمه الفعل والحرف الخ وإنما اقتصر المصنف على هذه لأنها أشهر وأكثر استعمالاً من غيرها (قوله بأل) أى بجميع أقسامها فدخلت الموصولة والزائدة ولا يرد أل الموصولة التى تدخل على المضارع شذوذاً لأن المراد دخول لا شذوذ فيه (قوله وبالحديث عنه) أى وبصححة الاسناد إلى اللفظ (وقوله لتمام فائدة الخ) أفهم كلامه أن القسمة فيها

فائدة ما ذكرته فذكرت للاسم ثلاث علامات علامة من أوله وهى الألف واللام كالفرس والغلام وعلامة من آخره وهى التنوين وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأً لغير تأكيد نحو زيد ورجل وصه وحينئذ ومسلبات فهذه وما أشبهها أسماء بدليل وجود التنوين فى آخرها وعلامة معنوية وهى الحديث عنه كقيام زيد فزيد اسم لأنك قد حدثت عنه بالقيام وهذه العلامة أنفع العلامات المذكورة للاسم وبها استدل على اسمية التاء فى ضربت ألا ترى أنها لاتقبل أل ولا يلحقها التنوين ولا غيرهما من العلامات التى تذكر للاسم سوى الحديث عنها فقط

﴿ص﴾ وهو ضربان معرب وهو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه كزيد ومبنى وهو بخلافه كهؤلاء فى لزوم الكسر وكذلك حذام وأمس فى لغة الحجازيين وكأحد عشر وأخواته فى لزوم الفتح وكقبل وبعد وأخواتهما فى لزوم الضم إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه وكمن وكمن فى لزوم السكون

فائدة وهى الحصر فى الأقسام (قوله علامة من أوله الخ) أى على أوله وعلى آخره أو عند أوله وعند آخره اه ش (قوله نون زائدة) أخرج الأصلية كنون منكسر وبساكنة النون الأولى من نحو ضيفن وتلحق الآخر نون نحو انكسر وبلاخط النون اللاحقة للقوافى والظاهر أنه أراد بالخط أن تكتب بصورتها لا بعوضها من الألف وإلا لم يحتج لقيد لغير تأكيد لاخراج لنسفعاً لأنه مكتوب بالألف ثم اعلم أن ماخرج بقيدى السكون ولحق الآخر يخرج بقوله لاخطا فالقيدان لتحقيق الماهية لا للاحتراز لكن لما سبقا وأمكن الاحتراز بهما أسند إليهما الاحتراز (قوله ألا ترى) من رأى البصرية تنزيلاً للعقول منزلة المحسوس إشعاراً بأن ذلك المعقول صار أمراً محققاً لا شبهة فيه أو العلية (قوله وهو ما تغير) أى اسم تغير آخره بسبب العوامل جمع عامل وجمع فاعل على فواعل مقيس إذا كان لغير مذكر عاقل كصاهل وصواهل بخلاف نحو فارس وفوارس فهو شاذ (قوله كزيد) يعنى من نحو قولك جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد لا مطلقاً وإلا فالأصح عند ابن مالك بناء الأسماء قبل التركيب وقيل معربة وقيل لا معربة ولا مبنية قلت قال بعض مشايخنا وهذا الخلف لفظى لأن من قال إنها معربة مراده أنها قابلة للاعراب كما أن من قال إنها مبنية مراده أنها قابلة لذلك لأنها معربة أو مبنية حقيقة لعدم مقتضى ذلك فتأمل ولم يرد المصنف بيان المعرب والمبنى من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء حتى يقال إنهما مشتقان من الاعراب والبناء والمشتق منه سابق على المشتق فكان ينبغى الكلام عليهما أولاً بل أراد بيانهما من حيث قبولهما الاعراب والبناء وبيان ضابط القبول وذلك لا يتوقف على بيان معنى المشتق منه (قوله وهو بخلافه) أى ملتبس بخلافه ولو عبر بالضد لكان أولى لأن الخلافين قد يجتمعان كالضحك والقيام بخلاف الضدين لا يجتمعان وأما النقيضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان ولذا قيل إن التعبير بالنقيض أولى من التعبير بالضد لأن الضدين قد يتفعان إلا أن يقال التعبير بذلك أولى لصحة ذلك على قول من يقول إن الأسماء ثلاثة أقسام قلت يمكن الجواب عن التعبير بالخلاف بأن مراده الخلاف اللغوى وذلك يشمل الضد والنقيض فتدبر (قوله فى لزوم الكسر) متعلق بمعنى الكاف لبيان وجه الشبه والهاء فى هؤلاء للتنبيه وأولاء اسم إشارة بنى لتضمنه معنى الإشارة الذى هو من معانى الحروف (قوله وكذلك حذام) فصله عما قبله ليختص به الخلاف والمنازع له من الصرف العلية والعدل لأنه معدول عن حاذمة وأصله من الحزم وهو القطع واعتبر العدل فى هذا الباب حملاً على ذوات الرأى فى الأعلام المؤنثة مثل حضار (قوله وأخواته) أى نظائره وإطلاق الأخوات عليها استعارة مصرحة لما بينهما من التقارب والتماثل (قوله ونوى معناه) المراد بنية المعنى التقييد الحاصل للمضاف بالمضاف إليه وهو أمر غير منطوق به أصلاً خلافاً لمن فهم أن المراد بالمعنى معنى اللفظ فأورد عليه أنه يلزم من نية المعنى نية اللفظ وبنى على ذلك أموراً فاسدة لا فائز بها من النحاة وإنما بنيت لشبهها بأحرف الجواب فى الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها وقول بعضهم بنيت لأنها أشبهت الحروف من حيث الافتقار لافتقارها

وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ

(ش) لما فرغت من تعريف الاسم بذكر شيء من علاماته عقبته ذلك ببيان انقسامه إلى معرب ومبنى وقدمت المعرب لأنه الأصل وأخرت المبني لأنه الفرع وذكر أن المعرب هو ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل كزيد تقول جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ألا ترى أن آخر زيد تغير بالضم والفتحة والكسرة بسبب ما دخل عليه من جاءني ورأيت والباء فلو كان التغير في غير الآخر لم يكن إعراباً كقولك في فلس إذا صغرتك فليس وإذا كسرتك أفلس وفلوس وكذا لو كان التغير في الآخر ولكنه ليس بسبب العوامل كقولك جلست حيث جلس زيد فإنه يجوز لك أن تقول حيث بالضم وحيث بالفتح وحيث بالكسر إلا أن هذه الأوجه الثلاثة ليست بسبب العوامل ألا ترى أن العامل واحد وهو جلس وقد وجد معه التغير المذكور * ولما فرغت من ذكر المعرب ذكرت المبني وأنه الذي يلزم طريقة واحدة ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه ثم قسمته إلى أربعة أقسام مبنى على الكسر ومبنى على الفتح ومبنى على الضم ومبنى على السكون ثم قسمت المبني على الكسر إلى قسمين قسم متفق عليه وهو هؤلاء فإن جميع العرب يكسرون آخره في جميع الأحوال وقسم مختلف فيه وهو حذام وقطام ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن فعال وأمس إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك فأما باب حذام ونحوه فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً فيقولون جاءني حذام ورأيت حذام ومررت بحذام وعلى ذلك قول الشاعر

فلولا المزعجات من الليالي * لما ترك القطا طيب المنام
فذكرها في البيت مرتين مكسورة مع أنها فاعل وافترقت بنو تميم فرقتين فبعضهم يعرب ذلك كله بالضم رفعاً وبالفتح نصباً وجرأ فتقول جاءني حذام بالضم ورأيت حذام ومررت بحذام بالفتح وأكثرهم يفصل بين ما كان آخره راء كوبراسم لقبيلة وحضاراسم لكوكب وسفاراسم لماء فيبنيه على الكسر كالحجازيين وما ليس آخره راء كحذام وقطام فيعربه إعراب ما لا ينصرف

إلى معنى المحذوف رديان المقتضى للبناء هو الافتقار إلى الجمل لا إلى المفردات (قوله وكم) بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية أو بالحمل على رب (قوله أصل البناء) المراد بالأصالة أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالاً أو أغلب أو أرجح في نظر الواضع ويقابله الفرع بهذه المعاني (قوله جاءني زيد) نسب عمل الرفع إلى جاءني مع أن العامل جاء فقط إشارة إلى أنه لا يطلب إلا المرفوع لتضمنه للفعول ويقال مثل ذلك في رأيت (قوله ألا ترى أن آخر زيد) من رأى بمعنى أبصر تنزيلاً للبعقول منزلة المحسوس إشعاراً بأن ذلك المعقول أمر محقق لا شبهة فيه أو بمعنى تعلم (قوله لم يكن إعراباً) لم يقل لم يكن معرباً مع أن الكلام فيه لأنه نفي للمعرب بنفي لازمه وهو أبلغ اه ش (قوله ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه) أي من العوامل تفسير لقوله طريقة واحدة فلا يرد أن بعض المبنيات قد لا يلزم طريقة واحدة كما هو واضح اه ش (قوله من الأعلام المؤنثة) بيان لنحوهما لكن على حذف مضاف أي بقية الأعلام المؤنثة فلا يلزم على جعل من للبيان أن يكون البيان أعم من المبين ويجوز جعلها تبعيضية لأن ما قبلها بعض لما بعدها وخرج غير الأعلام مما هو على وزن فعال نحو كتاب وكلام وسلام وفي سبب بناء ما ذكر أقوال أحدها شبهه بنزال وزنا وتعريفا وعدلاً وتأنيثاً والثاني تضمنه معنى هاء التأنيث والثالث توالى العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء والأول وهو المشهور ذكره المرادى ووجه عليه نزال المؤنث أنه علم على صيغة أنزل وبناء ما ذكر لشبهه بما ذكر لا ينافي تعريفهم المبني بما أشبه الحرف لأن المشبه للحرف صادق بالواسطة كما هنا وبدونها (قوله فلولا المزعجات من الليالي الخ) أي المقلقات ومن الليالي بيان لها وخبر المبتدأ محذوف أي موجودة والقطا جمع قطاة كحصاة وحصا طائر معروف والمنام بمعنى النوم وحذام امرأة الشاعر وقوله فصدقوها يروى فانصتوها أيضاً أي أنصتوا إليها والبيت الثاني من الأبيات الجارية مجرى الأمثال (قوله نصباً وجرأ) أي حال كونه منصوباً ومجروراً اه ش (قوله اسم لماء) في الصحاح أنه اسم لبئر ولا تنافي لاحتمال أن المصنف أطلقه على الماء مجازاً من إطلاق الحال وإرادة المحل

وأما أمس إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك فأهل الحجاز يبنونه على الكسر فيقولون مضى أمس واعتكفت أمس وما رأيت
مذ أمس بالكسر في الأحوال الثلاثة قال الشاعر :

منع البقاء تغلب الشمس * وطلوعها من حيث لا تسمى * وطلوعها حمراء صافية
وغروبها صفراء كالورس * اليوم أعلم ما يجيء به * ومضى بفصل قضائه أمس
وأمس في البيت فاعل لمضى وهو مكسور كما ترى وافترقت بنو تميم فرقتين فمنهم من أعر به بالضمة رفعاً وبالفتحة مطلقاً فقال مضى أمس
بالضم واعتكفت أمس وما رأيت مذ أمس بالفتح قال الشاعر :

لقد رأيت عجباً مذ أمسا * عجائزاً مثل السعالى خمسا * يا كلن ما في رحلهن همسا
لا ترك الله لهن ضرسا * ولا لقين الدهر إلا تعسا

ومنها من أعر به بالضمة رفعاً وبناه على الكسر نصباً وجرأوزعم الزجاجة أن من العرب من يبنى أمس على الفتح وأنشد عليه قوله
مذ أمسا. وهو وهم والصواب ما قدمناه من أنه معرب غير منصرف وزعم بعضهم أن أمسا في البيت فعل ماض وفاعله مستتر والتقدير
مذ أمسى المساء * ولما فرغت من ذكر المبنى على الكسر ذكرت المبنى على الفتح ومثله بأحد عشر وأخواته تقول جاءني أحد عشر
رجلا ورأيت أحد عشر رجلا ومررت بأحد عشر رجلا بفتح الكلمتين في الأحوال الثلاثة وكذا تقول في أخواته إلا اثني عشر فان
الكلمة الأولى منه تعرب بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرأتقول جاءني اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا ومررت باثني عشر

(قوله فأهل الحجاز) بكسر الحاء المهملة قال في المنهاج وهو مكة والمدينة وقرها واليامة اه سمي بذلك لأنه حجز بين نجد والغور أو غير
ذلك كما في كتب اللغة (قوله يبنونه على الكسر) أى بشروط خمسة وقد نظمتها فقلت :

بخمس شروط فابن أمس بكسرة * إذا ما خلا من أل ولم يك صغرا
وثالثها التعيين فاعلمه ياقى * وليس مضافاً ثم جمعاً مكسرا

وعلة بنائه تضمنه معنى لام التعريف ولذا لم يبين عندهم كونه معرفة لأنه لم يتضمنها (قوله واعتكفت أمس) اعترض بأن المصنف
نص على أن المستعمل ظرفاً مبنى إجماعاً وأمس في هذا المثال مستعمل ظرفاً لكن في دعوى الإجماع نظر فقد نقل الزجاجة عن بعضهم
أنه كسحر (قوله منع البقاء تغلب) البقاء بالنصب مفعول مقدم وتغلب فاعل مؤخر والمراد أن تغير الزمان مانع من البقاء في الدنيا
وهذا على عادتهم من نسبة الأشياء إلى الزمان وإلا فالحي والميت هو الله عز وجل وقوله وطلوعها بالرفع عطفاً على تغلب الخ وقوله
حمراء بالنصب على الحال من الضمير في طلوعها والورس نبت أصفر يزرع بالين ويصبغ به قيل هو صنف من الكرم وقيل يشبهه
(قوله مذ أمسا) هو محل الشاهد حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف والالف للطلاق ومذ حرف جر بمعنى في والسعالى بفتح
السين المهملة جمع سعاله بكسر ها وهى إناث الشياطين وتسميها العرب غيلاً لأنّها تغتالهم أى تهلكهم كما زعموا ولأنّها تتلون كل
وقت قال ابن هشام في شرح بانت سعاد وللرب أمور تزعمها لا حقيقة لها منها أن الغول تراءى لهم في القلوات وتتلون لهم وتضلهم
عن الطريق اه والعجائز جمع عجوز وهى المرأة المسنة قال ابن السكيت ولا يؤنث بالهاء وقال ابن الأنبارى ويقال أيضاً عجوزة
بالهاء لتحقيق التأنيث وروى عن يونس أنه قال سمعت العرب تقول عجوزة بالهاء اه مصباح وخمسا صفة لعجائز أو بدل أو عطف
بيان والرحل بجاء مهملة وعاء المتاع ويجمع على أرحل كأفلس ورحال كسهام والهمس الصوت الخفي والضرس السن المعروفة
(قوله وهم) بفتح الهاء مصدر وهم كغلظ وزناو معنى وأما الوهم باسكان الهاء فصدر وهمت في الشيء بالفتح من باب وعد إذا سبق
إلى قلبك وأنت تريد غيره أفاده في المصباح (قوله ذ كرت الخ) قال الشنوائى الظاهر أن عطف مثله بأحد عشر وأخواته تفسيرى
وكذا يقال في نظيره الآتى (قوله بفتح الكلمتين) أما بناء الأولى فلتنزيلها منزلة صدر الاسم أو لوقوع العجز موقع تاء التأنيث وكأن
البناء يطلقونه على ما يقع في غير الآخر وإلا فقد يقال صدر الكلمة وما قبل تاء التأنيث لا يستحقان البناء وأما بناء الثانية فلتضمنها
معنى واو العطف لأن أصل ثلاثة عشر مثلاً ثلاثة عشرة ثم حذفت الواو قصد المزج الاسمين وجعلهما اسماً واحداً (قوله فان الكلمة
الأولى منه تعرب) لوقوع الكلمة الثانية منه موقع النون في المثني (قوله إحداها) أى أولاها وعدل عنه دفعاً من أول الأمر لتوهم

رجلا وإنما لم أستثن هذه من إطلاق قولي وأخواته لأنني سأذكر فيما بعد أن اثنين واثنين يعربان إعراب المثنى مطلقاً وإن ركبنا ولما فرغت من ذكر المبني على الفتح ذكرت المبني على الضم ومثله بقبل وبعد وأشرت إلى أن لها أربع حالات إحداها أن يكونا مضافين فيعربان نصباً على الظرفية أو خفضاً بمن تقول جئتك قبل زيدو بعده فتصهما على الظرفية ومن قبله ومن بعده فنخفضهما بمن قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح فبأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون وقال تعالى ألم يأتهم نبأ الذين من قبلهم من بعد ما أهلكنا القرون الأولى الحالة الثانية أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه فيعربان الإعراب المذكور ولا ينونان لنية الإضافة وذلك كقوله :

ومن قبل نادى كل مولى قرابة * فما عطف مولى عليه العواطف
الرواية بخفض قبل بغير تنوين أى ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتاً وقرأ الجحدري والعقيلي لله الأمر من قبل ومن بعد بالخفض بغير تنوين أى من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف إليه وقدره ثابتاً الحالة الثالثة أن يقطع عن الإضافة لفظاً ولا ينوى المضاف إليه فيعربان أيضاً الإعراب المذكور ولكنهما ينونان لأنهما حينئذ اسمان تامان كسائر الأسماء النكرات فتقول جئتك قبلوا وبعداً ومن قبل ومن بعد قال الشاعر :
فساغ لي الشراب وكنت قبلاً * أ كاد أغص بالماء الفرات
وقرأ بعضهم لله الأمر من قبل ومن بعد بالخفض والتنوين الحالة الرابعة أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه دون لفظه فيبينان حينئذ على الضم كقراءة السبعة لله الأمر من قبل ومن بعد وقولي وأخواتهما أردت به أسماء الجهات الست وأول

سؤال الترجيح بلا مرجح (قوله أو خفضاً بمن) اختصت بذلك لكونها أم الباب ولكل باب أم تختص بخاصة دون أخواتها قال الرضى ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وأما جئت من عندك وهب لي من لدنك فلا بداء الغاية وقال ابن مالك إن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتها زائدة اهـ ش (قوله كل مولى قرابة) المراد بالمولى هنا ابن العم قالوا والمعنى نادى ابن كل عم قرابة قرابته ليعينه فيما هو فيه من حزن ونازلة فسا أجابوه لدعائه وظاهر هذا أن مولى مضاف لقرابة ومفعول نادى محذوف ومولى الثاني بدل من ضمير عليه وقدم للضرورة وفي بعض شروح التسهيل أن قرابة مفعول نادى والعواطف فاعل عطف ومولى مفعوله وهو واقع على قرابة والضمير المحرور بعلى عائد على كل اهـ واعتراض بأن صوابه أن يقول ذو قرابة كما قال الشاعر :
و ذو قرابته في الحى مسرور . قلت هذا الاعتراض مدفوع بأمرين الأول أن هذا لا يأتي على جر قرابة الثاني أنه على تسليم المنع فالبيت يحتج به على أنه يقال قرابة بلا إذا إذ هو من كلام العرب وحينئذ فاقصر بعضهم على أنه لا يقال إلا ذو قرابته مبنى على المشهور تأمل ثم رأيت في كتاب المغرب ما يؤيد ذلك فانه قال مانصه قوله في الوقف لو قال على قرابتي تناول الواحد والجمع صحيح لأنهما في الأصل مصدر يقال هو قرابتي وهم قرابتي على أن الفصيحة ذو قرابتي الواحد وذو قرابتي للثنتين وذو قرابتي للجمع اهـ (قوله فساغ لي الشراب) أى سهل لي الشراب والواو في قوله وكنت قبلاً للحال وأغص بفتح الهمزة مضارع غص من باب علم أى أشرق والفرات العذب السائغ ويرى بالماء الحميم أى البارد ويطلق على الحار فهو من الأضداد وليس هذا الثاني مراداً فالأنسب الفرات وهذا كناية عن تهئة وراحة نفسه بما حصل له من أخذه الثار فان الشاعر كان له ثار فلما أخذه أنشد البيت وهو من الوافرو الشاهد فيه نصب قبلاً فقد حذف المضاف إليه ولم ينوه (قوله فيبينان حينئذ على الضم) قال الحوفي وإنما يبينان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة أما إذا كان نكرة فانهما يعربان سواء نويت معناه أم لا قال بعضهم ولعل الفرق أنه إذا كان المضاف إليه معرفة كان متعيناً وهو جزئى فكانا ناشئين بالحرروف في الاحتياج بخلاف ما إذا كان نكرة فلم يوجد التعيين فبقيا على الأصل في الأسماء من الإعراب (قوله الست) بالجر نعت للجهات أو بدل أو عطف بيان وليس نعتاً لأسماء لأن أسماء الجهات أكثر اهـ ش (قوله وأول) الأول استعمالاً لأن أحدهما أن يكون صفة أى أفعل تفضيل بمعنى الأسبق فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيته بالتاء ودخول من عليه نحو هذا أول من هذين ولقيته عاماً أول والثاني أن يكون اسماً فيكون مصروفاً نحو لقيته عاماً وأولاً ومنه ماله أول ولا آخر قال أبو حيان وفي محفوطي أن هذا يؤنث بالتاء ويصرف فيقال له أول وأولاً وآخرة بالتنوين وبقي له استعمال ثالث وهو أن يكون ظرفاً كرأيت الهلال أول الناس أى قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي إذا قطع عن الإضافة بنى على الضم كما أفاده الشيخ يس وقد نظمت ذلك فقلت :

ودون ونحوهن قال الشاعر لعمر ك ما أدري وإني لأوجل * على أيننا تغدو المنية أول
وقال آخر إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن * لقاءك إلا من وراء وراء

ولما فرغت من ذكر المبنى على الضم ذكرت المبنى على السكون ومثله بمن وكتم تقول جاءني من قام ورأيت من قام ومررت بمن
قام فتجد من ملازمة للسكون في الأحوال الثلاثة وكذا تقول كم مالك وكم عبدأ ملكت وبكم درهم اشتريت فكم في المثال الأول
في موضع رفع بالابتداء عند سيديويه وعلى الخبرية عند الأخفش وفي الثاني في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها وفي
الثالث في موضع خفض بالباء وهي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى * ولما ذكرت المبنى على السكون متأخراً خشيت من وهم
من يتوهم أنه خلاف الأصل فدفعت هذا الوهم بقولي وهو أصل البناء

﴿ص﴾ وَأَمَّا الْفَعْلُ فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ مَاضٍ وَيَعْرِفُ بَاءَ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ كَضَرَبَ إِلَّا
مَعَ وَאוِ الْجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ كَضَرَبُوا وَالضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَحَرِّكُ فَيَسْكُنُ كَضَرَبْتَ وَمِنْهُ نَعَمْ وَبِئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ

وأول امنع صرفه مثل أسبق * لوصف ووزن الفعل يا صاح فاعلمها

وصفه بصرف إن أتى اسماً وأنثى * ويجرى كقبل إن يكن ظرفاً أفهمها

(قوله ودون) هو ظرف مكان اسم لأدنى مكان باعتبار مكان المضاف إليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل في الرتب المتفاوتة
كزيد دون عمرو ثم في مطلق التجاوز عن الحكم إلى آخر نحو فعلت بزيد الأكرام دون الأهانة أو عن محكوم عليه إلى آخر نحو أكرم
زيداً دون عمرو اهـ (قوله ونحوهن) منه عمل وحسب بسكون السين (قوله لعمر ك ما أدري الخ) فائله معن بن أوس وكان متزوج
بأخت صديق له فطلقها فأقسم أن لا يكلمه فقال قصيدة من الطويل يستعطفه وأولها هذا البيت ومنها :

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته * على طرف الهجران إن كان يعقل

ويركب حد السيف من أن تضيمه * إذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل

والمزحل بالزاي والحاء المهملة مصدر بمعنى الزحول أي البعد أي لعمر ك قسمي فهو مبتدأ خبره مخذوف وأوجل مضارع
وجلت بمعنى خفت كذا يؤخذ من العيني واعتراض بأن أوجل اسم تفضيل لأفعل وهو ضاع على أيننا نصب لأنه مفعول أدري وجملة
وإني لأوجل اعتراض وقيل على متعلق بتغدو تغدو بالغين المعجمة كما ضبطه العيني والبهوتي والشنواني والمنية فاعل والشاهد في أول
حيث بنى على الضم لقطعه عن الإضافة مع نية معنى المضاف إليه دون لفظه أي أول كل شيء أو أول الوقت أو أول الساعة * وحاصل
المعنى وبقائك أو حياتك ما أعلم أيننا يكون أقدم من الآخر في غدو الموت عليه وإني خائف مترقب (قوله من وراء وراء) بضم الهمزة
فيهما والثاني توكيد للأول (قوله في موضع رفع بالابتداء عند سيديويه) قال في المعنى ووجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير
وأنهما شيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما ويتجه عندي جواز الوجهين أعمالاً للدليلين (قوله وهو أصل البناء) أي لحفته
ولسكونه عدم ما والعدم هو الأصل في الحادث وإنما أقدم المبنى على حركة لشرفها لكونها وجودية وقدم المبنى على الكسر لأنه أبعد
الحركات عن الأعراب وأقربها إلى أصل البناء لأنه لا يومهم إعراباً إلا مع التنوين أو ما عاقبه ثم المبنى على الفتح لأنه أكثر
من المبنى على الضم ولأنه أخف منه (قوله وأما الفعل فثلاثة أقسام) المراد بالفعل جنسه الصادق بكل واحد من الثلاثة فلا حاجة إلى
تقدير مضاف (قوله ماض) قدمه لأنه دل على زمان واحد وهو الماضي ثم عقبه بالأمر لأنه يدل على زمن واحد مقابل له بخلاف
المضارع فإنه محتمل للحال والاستقبال وإن كان التحقيق أنه حقيقة في الحال مجاز في غيره (قوله ويعرف) أي يميز عن أخويه الخ
(قوله الساكنة) أي وضعاً فلا يضر تحريكها بعراض نحو قالت أمة وقالت رسلكم وإنما أنت في الثاني لأن الرسل بمعنى الجماعة تأمل
(قوله فيضم) يحتمل ضم البناء وبه صرح في الشذور ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر وهذا هو الأصح وهو ظاهر كلامه
في التوضيح قيل ولهذا قال فيضم ولم يقل فيبنى وكذا يقال في قوله ويسكن الخ (قوله المتحرك) أراد به ما يشمل المتحرك بنفسه

في الأصح، وأمر ويعرف بدلالته على الطلب مع قبوله بآء المخاطبة وبنائوه على السكون كضرب إلا المعتل
فعلى حذف آخره كأغز وأخش وأرم ونحو قوموا وقوموا وقومى فعلى حذف النون ومنه هلم في لغة تميم
وهات وتعال في الأصح، ومضارع ويعرف بلم وافتتاحه بحرف من نأيت نحو نقوم وأقوم ويقوم وتقوم
ويضم أوله إن كان ماضيه رباعياً كيدخرج ويكرم ويفتح في غيره كيضرب ويستخرج ويسكن آخره مع نون
النسوة نحو يتربصن وإلا أن يعفون ويفتح مع نون التوكيد المباشرة لفظاً وتقديراً نحو لينبذن ويعرب فيما
عدا ذلك نحو يقوم زيد ولا تتبعان لتبلون فاما ترين ولا يصدنك

أو ببعضه المتصل بالفعل كنافى ضربنا زيد لأن الحرف المتصل بالفعل منه متحرك (قاعدة) إذا اتصل بالفعل المعتل اللام واو
نمير فإن انفتح ما قبلها أو ضم أبقي على حاله وإن كسر ضم مثلاً الأول غزوا بفتح الزاي وأصله غزوا وتحركت الواو الأولى وانفتح
ما قبلها قلبت ألفا فالتقى سا كنان حذف الألف أو استتقلت الضمة على الواو وحذفت فالتقى سا كنان حذفت أولاهما ومثال الثاني
روا بضم الراء بمعنى صار واسادة ومثال الثالث رضوا ذكرك ذلك الصرفيون وقد نظمت هذه القاعدة فقلت

واو الضمير إن بفعل متصل * معتل لام فيه تفصيل قبل

فان يكن ما قبلها قد فتحا * أو ضم فابقه كما قد وضحا

واضممه حتماً إن يكن ذا كسر * كقولنا رضوا بكل يسر

(قوله ويعرف بدلالته على الطلب) أى بدلالته ووضعا على الطلب بصيغته وقبول آء المخاطبة نحو اضرب وكف نخرج نحو تقومين
لعدم دلالة على الطلب ونحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فإنهما دالا على الطلب لكن لا بصيغتهما ودخل ما استعمل في غير
الطلب كالأباحة نحو كلوا واشربوا لدالتهما على الطلب بالصيغة وخرج نحو لتضرب بمدل على الطلب بغير الصيغة بل بواسطة
كاللام وكذا نحو ضربا زيداً بمعنى اضرب وخرج نحو نزال ودراك لعدم قبولها بآء المخاطبة (قوله إلا المعتل فعلى حذف آخره)
مالم متصل به نون النسوة وإلا بآء على السكون ومالم تباشره نون التوكيد وإلا بآء على الفتح (قوله ونحو قوموا) بالنصب عطف على
المعتل (قوله في لغة تميم) أى في استعمال لغتهم (قوله وافتتاحه الخ) مبتدأ وخبر بدليل ما يأتي في شرحه (قوله من نأيت) أى
من أحرف نأيت ويجمعها أنيت ونأتى ولو عبر بأنيت بمعنى أدركت لكان أولى (قوله رباعياً) الرباعي عند النحاة ما كانت
حروفه أربعة سواء كانت كلها أصولاً كدخرج أو لا كأكرم وأما عند أهل الصرف فهو ما كانت حروفه الأصول أربعة وإنما
اختص الضم بهذا والفتح بغيره لأن الضم ثقيل فاختص بنوع أقل والفتح أخف فاختص بالأكثر تعادلاً بينهما (قوله ويفتح
في غيره) أى قياساً فلا ينافى كسر الهمزة شذوذاً في نحو أخال ومن الخناسى ماضى يهذى من قوله تعالى أمن لا يهذى وماضى يخضمون
من قوله تعالى تأخذهم وهم يخضمون فماضى الأول اهتدى والثاني اختصم لكن حصل الإدغام فنبهه للقيام (قوله مع نون النسوة)
أى الموضوع للثبوت وإن استعملت في المذكر كقوله * ويرجعن من دارين بحر الحقائق * قال في المصباح وكسرون
النسوة أفصح من ضمها اه (قوله المباشرة لفظاً) أى بأن لم يفصل بينها وبينه فاصل ملفوظ به وقوله وتقديراً أى بأن لم يفصل بينها
وبينه فاصل مقدر وإنما احتاج لهذا التعميم لإخراج ما سياتى ولم يقيدون النسوة بالمباشرة لأنها لا تكون إلا مباشرة بخلاف
المؤكد (قوله ولا تتبعان) أصله قبل النهى والتأكيد تتبعان فحذف نون الرفع بالجزم ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى سا كنان
الألف والنون المدغمة * فان قيل إن هذا على حد النقاء الساكنين وهو جائز * أجيب عنه بأن هذا ليس منه إذ شرطه أن يكون
الأول حرف لين والثاني مدغماً ويكون في كلمة وهو هنا في كلمتين الفعل ونون التوكيد وكسرت النون المدغم فيها تشبيها لها بنون

(ش) لما فرغت من ذكر علامات الاسم وبيان انقسامه إلى معرب ومبني وبيان انقسام المبني منه إلى مكسور ومفتوح ومضموم وموقوف شرعت في ذكر الفعل فذكرت أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام ماض ومضارع وأمر وذ كرت لكل واحد منها علامته الدالة عليه وحكمه الثابت له من بناء وإعراب وبدأت من ذلك بالماضي فذكرت أن علامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة كقام وقعدت قول قامت وقعدت وأن حكمه في الأصل البناء على الفتح كما مثلنا وقد يخرج عنه إلى الضم وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة كقولك قاموا وقعدوا أو إلى السكون وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كقولك قمت وقعدت وقتنا وقعدنا والنسوة قن وقعدن وتلخص من ذلك أن له ثلاث حالات الضم والفتح والسكون وقد بينت ذلك * ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلفت في فعليته نصصت عليه ونهت على أن الأصح فعليته وهو أربع كلمات نعم وبئس وعسى وليس فأنا نعم وبئس فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم وقد بشر بينت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وأما ليس فذهب الفارسي في الحليات إلى أنها حرف نفي بمنزلة ما النافية وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير وأما عسى فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترج بمنزلة لعل وتبعهم على ذلك ابن السراج والصحيح أن الأربعة أفعال بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن كقوله عليه الصلاة والسلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتغسل أفضل والمعنى من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة الوضوء

التثنية (قوله لتبلون) بالبناء للجهول مضارع بلايلو كنصر ينصر من البلاء وهو الاختبار وأصله لتبلون بواو ين أو لا همهم الكلمة وثانيهما واو الضمير النابتة عن الفاعل قلبت الواو ألفاً وحذفت ضميتها ثم حذف الساكن الأول فصار لتبلون ثم دخل النون الثقيلة فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال الزوائد فلا يراد نحو النساء جن أو يحسن فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذف الواو بالضمعة (قوله فاما ترين) أصله قبل التوكيد والجازم ترأين بوزن تفعلين نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة والتزموا ذلك لكثرة الاستعمال فلا يقال يرأى بالهمزة أصلاً إلا في الضرورة ولم يلتزم الحذف في بناء لأنه لم يكثر كثرة يرى فصار ترين ثم قلبت الياء الأولى ألفاً وحذفت كسرتها فالتقى ساكنان فحذفت الأولى فصار ترين ثم لما دخل الجازم وهو أن المدغمة في ما الزائدة حذفت النون ثم دخلت النون الثقيلة فالتقى ساكنان هما الياء والنون المدغمة فحذفت الياء بالكسر فصار إماترين فالياء فيه للوثنة المحاطبة (قوله ولا يصدنك) سيأتي الكلام عليها عند كلام الشارح (قوله علامات الاسم) أي جنسها لأنه لم يذكروا كلها (قوله وموقوف) أي ساكن (قوله وحكمه الثابت له) أي وذ كرت حكمه فانه ذكر أن الماضي مبني وأن الأمر كذلك الخ وهذا ظاهر فلا وجه للاعتراض (قوله من الأفعال الماضية) العنوان يكفي فيه الاتصاف به ولو على قول اه ش ومعناه أن كونها أفعالاً إنما هو على بعض الأقوال وهذا كاف فلا يقال إنها أسماء أو بعضها على قول (قوله العير) بفتح العين المهملة يطلق على الحمار الوحشي والآهلي والجمع أعيار مثل بيت وأبيات ويقال للوثنة عيرة كما في المصباح وتجمع على عيورة (قوله بمنزلة ما النافية) وبمنزلة لعل أي بدليل أنهما لا يدلان على الحدث والزمان فهما حرفان * وأجيب بمنع عدم الدلالة ولو سلم فعدم الدلالة عارض والمعتبر الدلالة بحسب الوضع (قوله أن الأربعة أفعال) والمرفوع بعد نعم وبئس على القول بأنهما فعلا فاعل وأما على القول بأنهما اسمان فقال في البسيط ينبغي أن يكون المرفوع بعدهما تابِعاً لنعم إما بدلاً أو عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكأنك قلت للممدوح الرجل زيد اه فنع اسم بمعنى الممدوح مبتدأ والرجل بدل منه أو عطف بيان وزيد خبر والقياس جر ما بعدهما إن كانا مجرورين وأما قوله ما هي بنعم الولد فالولد مرفوع إما على القطع أو الاتباع يجعل الباء زائدة ونعم مبنية لأنها تضمنت معنى الانشاء وكذا يقال في العير من قوله بئس العير وأما نحو بنعم طير بجر طير فهو بدل من نعم لاتابع له وإلا لزم اتباع نعم ببنكرة أفاده ش (قوله تاء التأنيث) أي الدالة على تأنيث الفاعل أو تأنيث فرد المقصود بالحكم فدخل ما إذا كان المرفوع جنساً تأمل (قوله ونعمت الرخصة) أشار بهذا إلى أن الفاعل هنا هو الضمير المستتر وهو الرخصة لا التاء الساكنة خلافاً للأنفخش فيما حكى عنه أفاده الفارسي في شرح الألفية والرخصة بضم الراء وسكون الخاء وقد تضم أيضاً التسهيل في الأمر والتيسير وجمعها رخص كغرفة وغرف ورخصات بفتح الخاء وضمها وإسكانها كما في المصباح

وتقول بثست المرأة حمالة الخطب وليست هند مفلحة وعست هند أن تزورنا وأما ما استدل به الكوفيون فتقول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامهما والتقدير وما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على غير مقول فيه بثس العير خرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف كما بينا وكما قال الآخر * والله ما لي ببنام صاحبه * أى بليل مقول فيه نام صاحبه * ولما فرغت من ذكر علامات الماضي وحكمه وبيان ما اختلف فيه منه ثبتت بالكلام على فعل الأمر فذكرت أن علامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شيئين وهما دلالاته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة وذلك نحو قم فانه دال على طلب القيام ويقبل ياء المخاطبة تقول إذا أمرت المرأة قومي وكذلك اقعد واقعدى واذهب واذهي قال الله تعالى فكلى واشربى وقرى عينا فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب نحو أنت يا هند تقومين وتأكلين لم يكن فعل أمر ثم بينت أن حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون كاضرب واذهب وقد بينى على حذف آخره وذلك إن كان معتلا نحو اغز واخش واربم وقد بينى على حذف النون وذلك إذا كان مسندا لألف اثنين نحو قوما أو واجمع نحو قوموا أو ياء مخاطبة نحو قومي فهذه ثلاثة أحوال للأمر أيضا كما أن للماضي ثلاثة أحوال * ولما كان بعض كلمات الأمر مختلفا فيه هل هو فعل أو اسم نهت عليه كما فعلت مثل ذلك في الفعل الماضي وهو ثلاثة هلم وهات وتعال فأما هلم فاختلف فيها العرب لغتين إحداهما أن تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة إليه فتقول هلم يازيد وهلم يازيدان هلم يازيدون وهلم ياهند وهلم ياهندان وهلم ياهندات وهى لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى والقائنين اخوانهم هلم إلينا أى ائتوا إلينا وقال تعالى قل هلم شهداءكم أى أحضروا شهداءكم وهى عندهم اسم فعل لا فعل أمر لأنها إن كانت دالة على الطلب لكنها لا تقبل ياء المخاطبة والثانية أن تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة إليه فتقول هلم وهلموا وهلمن بالفك وسكون اللام وهلمى وهى لغة بني تميم وهى عند هؤلاء فعل أمر لدالاتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة وقد تبين بما استشهدت به من الآيتين أن هلم تستعمل قاصرة ومتعدية وأما هات وتعال فعدهما جماعة من النحويين فى أسماء الأفعال والصواب أنهما فعلا أمر بدليل أنهما دالان على الطلب وتلحقهما ياء المخاطبة تقول هاتى وتعالى واعلم أن آخر هات مكسور أبداً إلا إذا كان لجماعة المذكرين فانه يضم فتقول هات يازيد وهاتى ياهند وهاتيا يازيدان أو ياهندان وهاتين ياهندات كل ذلك بكسر التاء وتقول هاتوا ياقوم بضمها قال الله تعالى قل هاتوا برهانكم

(قوله بليل نام صاحبه) أى بليل مقول فيه نام صاحبه وما نقل عن بعضهم من أن نام صاحبه اسم رجل كتأبط شرا فبعيد كما يدل عليه قوله بعد * ولا تخالط اللبان جانبه * وهذا البيت من الرجز فالهاء سا كنة فى صاحبه والبيان بكسر أوله بمعنى اللين ومراده أنه لم يحصل له راحة فى نومه تلك الليلة (قوله تقول إذا أمرت الخ) أى تقول ذلك جاريا على قانون اللغة (قوله وقرى عينا) أى لتقر عينك بعيسى عليه الصلاة والسلام أى تسكن أى تنظر إلى غيره وعينا تمييز محول عن الفاعل كما فى الجلالين قال فى المصباح قرت العين قره بالضم وقرورا بردت سرورا (قوله ومه بمعنى اكفف) أشار بهذا إلى أنه يجوز تفسير القاصر بالمتعدى وعكسه فان مه لا يتعدى واكفف متعد كما فى أمين واستجب فان الأول قاصر والثانى متعد خلافا لمن منع ذلك (قوله وهى عندهم اسم فعل) أى وهى على لغتهم اسم فعل لأنهم استعملوها على وجه يعلم منه أنها اسم فعل اه ش (قوله بالفك) أى فك الادغام لأن ثانى المثلى قد سكن وفى هذا رد على من زعم أن الصواب هلمن بفتح الميم مع زيادة نون سا كنة مدغمة فى نون الضمير وعلى من شدد الميم مكسورة وزاد ياء سا كنة قبل نون الاناث فيقول هلمين وعلى من ضم الميم تأمل * فان قيل كيف يصح القول باسميتها مع لحوق الضمائر البارزة بها * أجيب بأنه مبنى على القول بأن لحوق الضمائر البارزة لا يختص بالأفعال كما ذهب إليه الفارسي (قوله فتقول هات يازيد الخ) أول الأمثلة مبنى على حذف الياء كآرم معناه أعط وثانيها وثالثها على حذف النون وباقيها على السكون لاتصاله بنون النسوة وأصل هاتوا هاتوا استقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى سا كنان الياء والواو فحذفت الياء لالتقائهما وضمت التاء

وأن آخر تعال مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء تقول تعال يازيد وتعالى ياهند وتعاليا يازيدان وتعالوا يازيدون وتعالين ياهندات كل ذلك بالفتح قال الله تعالى قل تعالوا أنل وقال تعالى فتعالين أمتعن ومن ثم لحنوا من قال تعالى أقاسمك الهموم تعالى * بكسر اللام * ولما فرغت من ذكر علامات الأمر وحكمه وبيان ماختلف فيه منه ثلثت بالمضارع فذكرت أن علامته أن يصلح دخول لم عليه نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد وذ كرت أنه لا بد أن يكون في أوله حرف من حروف نأيت وهي النون والألف والياء والتاء نحو يقوم وأقوم ويقوم وتقوم وتسمى هذه الأربعة أحرف المضارعة وإنما ذكرت هذه الأحرف بساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها لا لأعرف بها الفعل المضارع لأننا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي نحواً كرمت زيدا وتعلمت المسئلة ونرجست الدواء إذا جعلت فيه نرجساً ويرنأت الشيب إذا خضبت به باليرناء وهو الحناء وإنما العمدة في تعريف المضارع دخول لم عليه * ولما فرغت من ذكر علامات المضارع شرعت في ذكر حكمه

للمناسبة الواو (قوله تعال يازيد) أمر من تعالى يتعالى أصله الأمر لمن كان في سفل أن يأتي محلاً مرتفعاً ثم استعملت لمطلق المجيء كما في كتب اللغة فاستعمله في مطلق المجيء مجاز بحسب الأصل وإلا فقد صار حقيقة عرفية فيه وأول الأمثلة مبني على حذف آخره وهو الألف وثانيتها وثالثها ورابعها على حذف النون وخامسها على سكون الياء (قوله بالفتح) أي فتح اللام ولهذا صححت التورية في قول الشاعر أيها المعرض عني * حسبك الله تعالى (قوله ومن ثم لحنوا الخ لم يرتضه الزمخشري وقال إنه قرئ به في الشواذ وإنه لغة وعليه قول الشاعر وهو أسير سمع تغريد حمامة شوقته إلى أوله أقول وقد ناحت بقرني حمامة * أيا جارتا هل تسمعين بحالي أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا * تعالى أقاسمك الهموم تعالى

وليس مراد الزمخشري الاستدلال على الكسر بهذا الشعر لأنه شعر لمولد لا من كلام العرب بل الاستئناس فأنعت ما عترض به عليه أفاده الشهاب في شفاء الغليل (قوله لم يلد) أصله لم يولد حذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة أي والمراد منه نفي الأولاد عنه وفي لم يولد نفي الوالدين عنه وقوله ولم يكن له كفواً أي مماثلاً ومكافئاً له قال الجلال متعلق بكفواً وقدم عليه لأنه محط القصد بالنفي وآخر أحد وهو اسم يكن عن خبرها رعاية للفاصلة اهـ (قوله بساطاً) بكسر الباء أي تمهيداً للحكم الخ أي في قوله ويضم أوله الخ (قوله لا لأعرف بها الفعل المضارع الخ) حاصله أنه لم يذكر هذه الأحرف تعريفاً للمضارع لكونها تدخل على الماضي أيضاً أي تدخل عليه في الصورة فيلتبس بذلك الماضي بالمضارع على المبتدئ وذلك كاف في الالتباس فاندفع ما قيل إنها بالمعاني المخصوصة التي قررناها علماء النحو لا تدخل على الماضي تأمل (قوله نرجست الدواء) بالمد ما مداوى به والنرجس بكسر النون على الأشهر المختار ويجوز فتحها مع كسر الجيم فيهما كما في المصباح * ومما جاء في النرجس ما ورد عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه شموا النرجس ولو في اليوم مرة ولو في الشهر مرة ولو في الدهر مرة فإن في القلب حبة من الجنون والجذام والبرص لا يقلعها إلا شم النرجس وقال بقراط كل شيء يغذو الجسم والنرجس يغذو العقل وقال الحسن بن سهل من أدمن شم النرجس في الشتاء أمن من البرسام في الصيف وقال أحد ظرفاء الأدباء النرجس نزهة الطرف وظرف الظرف وغذاء الروح ومادة الروح وقال كسرى إني لأستحي أن أباضع أي أجامع في مجلس فيه النرجس لأنه أشبه شيء بالعيون الناضرة وفيه يقول الشاعر

وإذا قضيت لنا بعين مراقب * في الحب فلتك من عيون النرجس

وقال الشاعر قد أكثر الناس في تشبيههم أبدأ * للنرجس الغض بالأجفان والحدق

وما أشبهه بالعين إذ نظرت * لكن أشبهه بالعين والورق

اه ملخصاً من كتاب الزراعة وسكر دان السلطان وزاد صاحب سكر دان السلطان وهو الشهاب بن حجلة أنه نافع من البلغم ومن الصداع البارد ومن سائر الأمراض الباردة (قوله باليرناء) قال الغزالي في حواشي الجاربردي بضم الياء وفتحها مقصوراً مشدداً النون وبالضم والمد (قوله الحناء) بكسر الحاء المهملة وتشديد النون وبالمد اهـ ش وينون إذا خلا من الإضافة ومن آل لأنه

فذكرت له حكمين حكما باعتبار أوله وحكما باعتبار آخره فأما حكمه باعتبار أوله فإنه يضم تارة ويفتح أخرى فيضم إن كان الماضي أربعة أحرف سواء كانت كلها أصولا نحو دحرج يدحرج أو كان بعضها أصلا وبعضها زائدا نحو أكرم يكرم فإن الهمزة فيه زائدة لأن أصله كرم ويفتح إن كان الماضي أقل من الأربعة أو أكثر منها فالأول نحو ضرب يضرب وذهب يذهب ودخل يدخل والثاني نحو انطلق ينطلق واستخرج يستخرج وأما حكمه باعتبار آخره فإنه تارة يبنى على السكون وتارة يبنى على الفتح وتارة يعرب فهذه ثلاث حالات لآخره كما أن لآخر الماضي ثلاث حالات فأما بناءؤه على السكون فمشرط بأن يتصل به نون الاناث نحو النسوة يقمن والولدات يرضعن والمطلقات يتربصن ومنه إلا أن يعفون لأن الواو أصلية وهي واو عفا يعفون والفعل مبنى على السكون لاتصاله بالنون والنون فاعل مضمرة عائد على المطلقات ووزنه يفعلن وليس هذا كيعفون في قولك الرجال يعفون لأن تلك الواو ضمير الجماعة المذكورين كالواو في قولك يقومون وواو الفعل حذفت والنون علامة الرفع ووزنه يفعلون وهذا يقال فيه إلا أن يعفوا بحذف نونه كما تقول إلا أن يقوموا سيأتي شرح ذلك كله وأما بناءؤه على الفتح فمشرط بأن تباشره نون التوكيد لفظاً أو تقدير أنحو كالينبذن واحترزت بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون لتبلى في أموالكم فاماتين من البشر أحداً فان الألف في الأول والواو في الثاني والياء في الثالث فاصلة بين الفعل والنون فهو معرب لامبني وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدرأ كان الفعل أيضاً معرباً وذلك كقوله تعالى ولا يصدنك عن آيات الله ولتسمعن مثله غير أن نون الرفع حذفت تخفيفاً لتوالي الأمثال ثم التقى ساكنان أصله قبل دخول الجازم يصدونك فلم يدخل الجازم وهو لا الناهية حذفت النون فالتقى ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لا اعتلاها ووجود دليل يدل عليها وهو الضمة وقدر الفعل معرباً وإن كانت النون مباشرة لآخره لفظاً لكونها منفصلة عنه تقدير أو قد أشرت إلى ذلك كله مثلاً وأما إعرابه فمفعلاً هذين الموضعين نحو يقوم زيدون يقوم زيد ولم يقم زيد

(ص) وَأَمَّا الْحَرْفُ فَيَعْرِفُ بَأَن لَّا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ نَحْوُ هَلْ وَبَلْ وَلَيْسَ مِنْهُمَا وَإِذَا مَا بَلْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ وَمَا الرَّابِطَةُ فِي الْأَصَحِّ

(ش) لما فرغت من القول في الاسم والفعل شرعت في ذكر الحرف فذكرت أنه يعرف بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ولا من علامات الفعل نحو هل وبلى فانهما لا يقبلان شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال فانتفى أن يكونا اسمين

مصرف (قوله تارة) أي مرة مطلقة من غير قصد إلى واحد بعينه وتارة مرة ينصبان على الظرف أو على المفعول المطلق كما نقله ش (قوله ووزنه يفعلون) أي فالحذف اللام لأن الميزان يحذف منه ما حذف من الموزون (قوله أصله قبل دخول الجازم يصدونك) فيه نظر لأنه قبل دخول الجازم ليس فعل طلب ولا شبهه وغيرهما لا يؤكد بالنون إلا شذوذاً فالصواب أن أصله قبل دخول الجازم والتوكيد يصدونك بنون واحدة للرفع فلم يدخل الجازم وهو لا الناهية حذفت النون ثم أكد فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة من نوني التوكيد فحذفت الواو لا اعتلاها ووجود دليل عليها وهو الضمة (قوله وقدر الفعل معرباً) فيه نظر لأن لأعراب فيه لفظي * ويجاب بأن المراد وقدر إعرابه (قوله بأن لا يقبل شيئاً) أي لا يقبل بحسب اللغة شيئاً الخ فان قيل إن أراد بعلامات الاسم والفعل ما ذكره في هذا الكتاب فقط ورد عليه أن لنا كلمات لا تقبلها وليست حروفاً كنزلاً وأخواته وكقوله وإن أراد ما ذكره وما لم يذكره فهو إحالة على مجهول * وأجيب باختيار الأول ويكون من قبيل التعريف بالأعم وذلك جائز عند المتقدمين لأنه يستفاد به التمييز في الجملة أو باختيار الثاني ويقال إن المقصود بوضع هذه المقدمة المبستى وهو لا يستقل بالاستفادة بل الموقف أي المعلم بين له ما لم يذكره المصنف فليس فيه حوالة على مجهول بل المحال عليه ظاهر معلوم تأمل (قوله هل) حرف استفهام لطلب التصديق وتدخل على الجملتين ولا ينافي ذلك عدمهما في باب الاشتغال عما يختص بالفعل لأن ذلك إذا وقع الفعل في حيزاً مطلقاً (قوله وبلى) سيأتي في حروف العطف عدها من حروفه وأن معناها الاضراب الإبطال أو الاتقالي (قوله ما المصدرية) احتراز بهذا القيد عن غيرها فان منه ما هو اسم باتفاق كالنكرة الموصوفة نحو مررت بماء معجب لك ومنه ما فيه خلاف (قوله فانتفى أن يكونا اسمين الخ) أي مع كونهما من الكلمات المفردة فاندفع الاعتراض بالجملة فإنه انتفى عنها الأمران

وأن يكونا فعليين وتعين أن يكونا حرفين إذ ليس لنا إلا ثلاثة أقسام وقد اتفقا فتعين الثالث ولما كان من الحروف ما يختلف فيه هل هو حرف أو اسم نصبت عليه كإفعلت في الفعل الماضي وفعل الأمر وهو أربعة إذ ما ومهما وما المصدرية ولما لا الرابطة فأما إذا ما فاختلف فيها سيويوه وغيره فقال سيويوه إنها حرف بمنزلة إن الشرطية فاذا قلت إذ ما تقيم أقم فعنا إن تقيم أقم * وقال المبرد وابن السراج والفارسي إنها ظرف زمان وأن المعنى في المثال متى تقيم أقم واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسما والأصل عدم التغيير * وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعا بدليل أنها كانت للماضى فصارت للمستقبل فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى البتة وفي هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر وأما مهما فزعم الجمهور أنها اسم بدليل قوله تعالى مهما تأتينا به من آية فاهلأه من به عائدة عليها والضمير لا يعود إلا على الأسماء وزعم السهيلي وابن يسعون إنها حرف واستدلوا على ذلك بقول زهير

ومهما تكن عند امرئ من خليقة * وإن خالها تخفى على الناس تعلم

وتقرير الدليل أنهما أعرابا بخلقة اسما لتكن ومن زائدة فتعين خلو الفعل من الضمير وكون مهما لا موضع لها من الأعراب إذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محل أن تكون إلا مبتدأ والابتداء هنا متعذر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له وإذا ثبت أن لا موضع لها من الأعراب تعين كونها حرفاً والتحقيق أن اسم تكن مستتر ومن خليقة تفسير للمهما كما أن من آية تفسير لما في قوله تعالى ما ننسخ من آية ومهما مبتدأ والجملة خبر * وأما ما المصدرية فهي التي تسبك مع ما بعدها بمصدر نحو قوله تعالى ودوا ما عنتم أي ودوا عنتكم وقول الشاعر

يسر المرء ما ذهب الليالي * وكان ذهابهن له ذهابا

أي يسر المرء ذهاب الليالي وقد اختلف فيها فذهب سيويوه إلى أنها حرف بمنزلة أن المصدرية وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة الذي واقع على ما لا يعقل وهو الحدث والمعنى ودوا الذي عنته ودأى العنت الذي عنته وهو يسر المرء الذي ذهبه الليالي أي الذهاب الذي ذهبه الليالي ويرد هذا القول أنه لم يسمع أعجبني ما قنته وما قعدته ولو صح ما ذكر لجاز ذلك لأن الأصل أن العائد

وليست بحرف (قوله ما يختلف فيه هل هو حرف) أي اختلف في جواب هذا السؤال (قوله فصارت للمستقبل) أي لا بمعنى أن المستقبل مدلولها لأنها بمنزلة إن والاستقبال ليس مدلول إن بل حاصلها اه ش (قوله ألبتة) أي زال من أصله لا وصفة وهو الاستقبال والبت القطع يقال لأفعلة البتة لسكل أمر لا رجعة فيه ونصب على المصدر أي بته بته وألبتة (قوله وفي هذا الجواب نظر) قيل وجهه أنه لا يلزم من تغير الكلمة عن أحدا زمانين إلى الآخر خروجها عن معناها بالكلية بدليل أن الفعل الماضي موضوع للزمان الماضي وإذا دخل عليه إن صار للمستقبل نحو إن قام ولا يخرج بذلك عن كونه فعلا ماضيا وأن المضارع موضوع للحال والاستقبال وإذا دخل عليه لم صار للزمان الماضي ولا يخرج بذلك عن كونه فعلا مضارعا (قوله فاهلأه من به عائدة عليها الخ) قال الزحشرى عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ وعلى المعنى اه قال المصنف في المعنى والاولى أن يعود ضمير بها لآية اه (قوله وابن يسعون) بفتح أوله وبهمليتين (قوله إنها حرف الخ) عبارة في المعنى تأتي حرفا وهو يدل على أنهم لم يدعي ذلك في جميع استعمالها (قوله وإذا ثبت أن لا موضع لها الخ) اعترض بأنه لا يلزم من كون الشيء لا محل له أن يكون حرفا بدليل الجمل التي لا محل لها وأسماء الأفعال على الصحيح * وأجيب باحتمال أن مرادهم أن انتفاء المحلية يستلزم الحرفية ما لم يدل الدليل على نفيها فتأمل (قوله اسم تكن مستتر) قال في المعنى واسم تكن ضمير يرجع إليها والظرف خبر وأنت ضميرها لأنها الخليقة في المعنى أي فرواية المصنف تكن بالمشاة القوية وقدره وغيره بالتحية وجواب الشرط قوله تعلم فهو مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي لأن القصيدة رويها مجرور وجواب الشرط الثاني محذوف والخلقة الطبيعة وزنا ومعنى وخالها بمعنى ظنها وحاصل المعنى من أسر سريرة ظهرت عليه (قوله تسبك مع ما بعدها) الأولى حذفه لأن المسبوك هو ما بعدها فقط (قوله عنتكم) أي مشقتكم (قوله يسر المرء الخ) المرء مفعول وما ذهب فاعل والذهاب بفتح الذال المعجمة (قوله لم يسمع الخ) حاصله أنه إن التزم امتناع ذكر العائد هنا فهو بعيد لا نه خلاف الأصل فغاية أمره الجواز لا الامتناع وإن ادعى جوازه فظاهر اللغة خلافه لأنه لو كان جائزا لنطقوا به ولو مرة إذ يعد كل البعد اجتماع العرب على ترك ما هو الأصل اه فيشى يعنى ترك الأصل لغير موجب فلا يرد نحو ترى فانهم أجمعوا على ترك أصله وهو ترى كذا قال الشنواني وفيه نظر إذ لم يتركوه أصالة بل نطقوا به في الشعر للضرورة

يكون كور الالمحذو فاما لما فانها في العربية على ثلاثة أقسام نافية بمنزلة لم نحو لما يقض ما أمره أي لم يقض ما أمره وإيجابية بمنزلة إلا
نحم عزمت عليك لما فعلت كذا أي ما أطلب منك إلا فعل كذا وهي في هذين القسمين حرف باتفاق والثالث
أون رابطة لوجود شيء بوجود غيره نحو لما جاءني أكرمته فانها ربطت وجود الأكرام بوجود المحبي واختلف في هذه فقال
سما إنها حرف وجود لوجود وقال الفارسي وجماعة إنها ظرف بمعنى حين ورد بقوله تعالى «فلما قضينا عليه الموت» الآية
وذلك أنها لو كانت ظرفا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل إما قضينا أو دلهم إذ ليس معنا سواهما وكون
العامل قضينا مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها والمضاف إليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم
مردود بأن ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الأعراب وذلك يقتضي الحرفية

﴿ص﴾ وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيَةٌ

(ش) لما فرغت من ذكر علامات الحرف وبيان ما يختلف فيه منه ذكرت حكمه وأنه مبني لاحظ لشيء من كتاباته في الأعراب

﴿ص﴾ وَالْكَلَامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ

(ش) لما أنهيت القول في الكلمة وأقسامها الثلاثة شرعت في تفسير الكلام فذكرت أنه عبارة عن اللفظ المفيد ونعني
باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف أو ما هو في قوة ذلك فالأول نحو رجل و فرس والثاني كالضمير المستتر في نحو اضرب

إلا أن يقال المراد تركوه اختياراً تأمل (قوله فانها في العربية) أي في اللغة العربية على ثلاثة أي مشتملة على ثلاثة
من اشتمال الكل على أجزائه (قوله بمنزلة لم) أي في النفي والحرفية والجزم والاختصاص بالمضارع (قوله
بمنزلة إلا) فهي حرف استثناء والمستثنى منه محذوف تقديره ما أطلب منك شيئاً إلا فعلك كذا قاله الرضي
(قوله رابطة لوجود شيء بوجود غيره) أي دالة على ارتباط تحقق مضمون الجملة الثانية بتحقيق مضمون الجملة الأولى ارتباط السببية
فتسكون شبهة بحرف الشرط وقد نظمت أقسام لما على ما ذكره في المغنى فقلت :

لما على ثلاثة أقسام * نفي مضارع مع انجرام * وقد أتت حرفاً للاستثناء
بجملة تختص باعتناء * في ذين حرف باتفاق أما * للربط فالخلاف فيها جزما
فقليل ظرفا والصحيح أنها * حرف أنت لجمليتين ربطها * جوابها يكون فعلا قد مضى
أو جملة اسمية يامر تضي * بها إذا مقرونة أنت وقد * تأتي بها لكن هذامنتقد
وقد يكون ذا الجواب فعلا * مضارعا كفاك مغن نقلا

(قوله يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها) هذا صريح في أن من يقول بظرفيتها يجعلها مضافة لما بعدها فلا يتأتى فيها ما قيل في إذا كما أفاده
الشنواني وبه يندفع ما لبعضهم من الاعتراض على المصنف فان المصنف ثقة مطلع ولا يتكلم معه إلا بثبت (قوله والمضاف إليه
لا يعمل في المضاف) مراده بالمضاف إليه ما كان غير المضاف وذلك صادق بالمضاف إليه نفسه وبما كان من تعلقاته من فعل
ونحوه فاندفع اعتراض الفيشي وغيره بأن العلة قاصرة وأنها لا تمنع كون الفعل الذي في المضاف إليه عاملا تدبر (قوله وذلك
يقتضي الحرفية) أي في المفردات التي لم يدل الدليل على نفي حرفيتها فلا انتقاد بالجل التي لا محل لها من الأعراب (قوله وجميع
الحروف مبنية) أي كل واحد منها مبني لاستغنائها عن الأعراب لعدم قبوله معاني مختلفة أي معاني طارئة بالتركيب لا المعاني
الافرادية فلا يرد أن نحو من ترد لا ابتداء والتبعيض ونحو ذلك لأن هذه معاني فردية (قوله لاحظ) أي لا نصيب لشيء من كلماته
في الأعراب وأما نحو قول الشاعر

الأم على لو لو كنت عالما * بأذنان لو لم تفتني أوائله

فالمراد لفظ لو فصار اسما (قوله في تفسير الكلام) مأخوذ من الفسر وهو الكشف والظهار (قوله فذكرت أنه عبارة) أي ذكرت
ما يفيد ذلك (قوله ونعني) أي نريد معاشر النحاة (قوله الصوت المشتمل على بعض الحروف) اعترض بنحو واول العطف فانها

واذهب المقدر بقولك أنت ونعني بالمفيد ما يصح الا كتفاء به فنحو قام زيد كلام لأنه لفظ يصح الا كتفاء به ونحو زيد لي كلام لأنه لفظ لا يصح الا كتفاء به وإذا كتبت زيد قائم مثلاً فليس بكلام لأنه وإن صح الا كتفاء به لكنه ليس بلفظ وإذا أشرت إلى أحد بالقيام أو القعود فليس بكلام لأنه ليس بلفظ

(ص) وَأَقْلُّ اِثْنَلَا فِهٍ مِنْ اِسْمَيْنِ كَزَيْدٍ قَائِمٍ أَوْ فِعْلٍ وَأَسْمٍ كَقَامَ زَيْدٌ

(ش) صور تأليف الكلام ست وذلك لأنه يتألف من اسمين أو من فعل واسم أو من جملتين أو من فعل واسمين أو من فعل وثلاثة أسماء أو من فعل وأربعة أسماء أما اثنالافه من اسمين فله أربع صور إحداها أن يكونا مبتدأ وخبر نحو زيد قائم الثانية أن يكونا مبتدأ وفاعلا سد مسدا لخبر نحو قائم الزيدان وإنما جاز ذلك لأنه في قوة قولك أيقوم الزيدان وذلك كلام تام لا حاجة له إلى شيء فكذلك هذا الثالثة أن يكونا مبتدأ ونائبان فاعل سد مسدا لخبر نحو أمضرب الزيدان لأنه في قوة قولك أيقضرب الزيدان الرابعة أن يكونا اسم فعل وفاعله نحو هيأت العقيق فهيات اسم فعل وهو بمعنى بعدو العقيق فاعل به وأما اثنالافه من فعل واسم فله صورتان

تسمى لفظاً ولا يقال إن الصوت مشتمل على هذا الحرف لأن الشيء لا يشتمل على نفسه * وأجيب عنه بأن الصوت فيه جهة عموم وهو كونه صوتاً أعم من أن يكون لفظاً أولاً كما في الأصوات الغفل وجهة خصوص وهو كونه لفظاً فالصوت مشتمل من جهة عموم وهو مشتمل عليه من جهة خصوصه ومراد المصنف أن اللفظ هنا بمعنى الملفوظ لا الرمي فانه فعل الرمي وفعل الشخص ليس هو الكلام * واللفظ لغة مصدر بمعنى الرمي أى من الفهم لا الرمي مطلقاً وأما لفظت الرحي الدقيق فهو مجاز شرح به في الأساس ثم نقلة النحاة ابتداءً أو بعد جعله بمعنى الملفوظ إلى جنس ما يتلفظ به الإنسان وهو الصوت المعتمد على شيء من المخارج المعلومة إن صدر من الإنسان فدخل كلمات الله والملائكة والجن إذ هي من جنس ما ذكر وإن لم يصدق عليها الصوت والاعتماد والمراد باعتماد الصوت على المخارج حصوله بواسطتها واستعانتها (قوله أو ما هو في قوة ذلك) زاد هذا لإدخال الضمائر المستترة وإطلاق اللفظ عليها مجاز مشهور عند النحاة أو حقيقة عرفية عندهم فجاز إدخاله في التعريف ثم اعلم أن هذا التعريف إنما هو للكلام العربي فاندفع ما يقال كان عليه أن يقول اللفظ العربي لاخراج العجمي وإنما كان الضمير المستتر في قوة ذلك لأنه لم يوضع له لفظ وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ وأجروا عليه الأحكام اللفظية كالإسناد اليه والعطف عليه وتوكيده ونحو ذلك (قوله ما يصح الا كتفاء به) أى ما يدل بالوضع على معنى يحسن سكوت المتكلم عليه بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر انتظاراً تاماً بعد فهم المعنى وإنما قيدناه بالتام ليدخل مجرد الفعل والفاعل في نحو ضرب زيد فإنه كلام مع أنه يبقى انتظار المفعول به ونحوه لكنه انتظار ناقص فدخل في الكلام ما استحال معناه لعدم معرفة أجزائه وما لم يقصده المتكلم لنحو نوم أو سهو وما كان الإسناد فيه مجازياً نحو أنبت الربيع البقل وهل يشترط في الكلام اتحاد المتكلم قيل نعم وقيل لا وصححه ابن مالك وأبو حيان قال المصنف والصواب أن الجملة أعم من الكلام إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسميهم يقولون جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة والأصل في الإطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاماً اهـ (قوله ونحو زيد ليس بكلام) هذا محترز مفيد وقوله وإذا كتبت زيداً الخ هو ما بعده خارجاً بلفظ فهو لف ونشر غير مرتب (قوله اثنالافه) أى اجتماعه لا يقال يجب تغاير المتألف والمتألف منه بالضرورة وإلا فلا تألف وهنا ليس كذلك لأن الاسمين نفس الكلام لأننا نقول يكفى في التغاير كون الملحوظ في الأول المجموع من حيث هو مجموع وفى الثانى الأجزاء مفصلة كما أفاده العلامة ابن قاسم فى شرح الورقات (قوله كزيد قائم) اعترض بأنه ثلاثة أسماء والثالث الضمير المستتر * وأجيب بالمنع لأن الضمير المستتر فى الوصف لما كان لا يبرز فى تثنية ولا جمع ولا يختلف بتكلم ولا خطاب ولا غيبة كان كالعدم بخلاف المستتر فى الفعل (قوله صور تأليف الكلام ست) ظاهره الحصر وبقي عليه سابعة وهى تأليفه من اسم وجملة نحو زيد قام أبوه وثامته وهى تأليفه من حرف واسم نحو ألاماء فان هذا كلام مؤلف من حرف واسم وتم الكلام بذلك حملاً على معناه وهو أتمنى ذكره المصنف فى المغنى أو اسم وحرف نحو يا زيد كذا ذكره المصنف قال العلامة ابن قاسم فى شرح الورقات والجمهور على أن الكلام هو المقدر من الفعل مع فاعله وحرف النداء نائب عنه كما نابت نعم عنه مثلاً فى جواب

إحداهما أن يكون الاسم فاعلا نحو قام زيد والثانية أن يكون الاسم نائباً عن الفاعل نحو ضرب زيد وأما ائتلافه من جملتين فله صورتان أيضاً إحداهما جملة الشرط والجزء نحو إن قام زيد قمت والثانية جملة القسم وجوابه نحو أحلف بالله لزيد قائم وأما ائتلافه من فعل واسمين فتحركان زيد قائما وأما ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء فتحو علمت زيدافاضلا وأما ائتلافه من فعل وأربعة أسماء فتحو أعلمت زيدافاضلا فهذه صور التأليف وأقل ائتلافه من اسمين أو من فعل واسم كاذ كرت وما صرحت به من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلام هو مراد النحويين وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين أو من فعل واسم

(ص) فصل أنواع الأعراب أربعة رفع ونصب في اسم وفعل نحو زيد يقوم وإن زيداً لن يقوم وجر في اسم نحو زيد وجرم في فعل نحو لم يقيم فيرفع بضمة وينصب بفتحة ويجر بكسرة ويجزم بحذف حركة (ش) الأعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة فالظاهر كالذي في آخر زيد في قولك جاء زيد ورأيت زيداً

هل قام زيد مثلاً (قوله العقيق) اسم لعدة مواضع في الحجاز وغيره (قوله وعبارة بعضهم توهم) مراده ابن الحاجب فانه قال ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو اسم وفعل اه وقد وجهه شارحو كلامه بأن الكلام إنما يتحقق بالاسناد الذي هو ربط إحدى الكلمتين بالآخرى وهو إنما يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما إما كلمتان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه

(فصل) هو كغيره من بقية التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة الدالة على تلك المعاني المخصوصة فالمعنى هذه الألفاظ الخافضة ما بعدها عماقبلها أو مفصولة عنهما وهو خبر محذوف أو مبتدأ خبره محذوف ولا يقال إنه نسكرة فيحتاج إلى مسوغ لأنه صار علماً كما هو ظاهر ويجوز فيه غير ذلك (قوله أنواع الأعراب أربعة) أي الأعراب مطلقاً الشامل لأعراب الاسم والفعل فاندفع ما يقال إن أراد أعراب الاسم فثلاثة وإن أراد أعراب الفعل فثلاثة وإن أراد إعرابهما فسته والنوع كالنصب والضرب والقسم متقاربة المعنى أو متحدة عندهم يعني أن بعض أفرادها يسمى بالرفع وبعضها بالنصب وبعضها بالجر وبعضها بالجرم فلا حاجة إلى إثبات كونها أنواعاً منطقية لأن إثبات كونها أنواعاً منطقية يتوقف على إثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع كالضمة والواو والألف والنون للرفع وهو مشكل إذ القدر المشترك بين هذه الأربعة مثلاً وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها وإلا لكان جميع أفراد الأنواع الأربعة نوعاً واحداً اه من الشنواني (قوله رفع) وهو على القول بأنه لفظي الضمة وما باب عنها على وجه مخصوص وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها على وجه مخصوص وسمى رفعاً لرفع الشفة السفلى عند التلفظ به أو بعلامته وهكذا يقال في بقية العلامات وسمى نصباً لا تنصب الشفتين عند التلفظ به أو بعلامته وجر الانجرار أي انخفاض الشفة السفلى عندما ذكر ولأن عامل الجر جرمعنى الفعل إلى معنى الاسم وجز ما لأن الجزم القطع والجازم كالشيء القاطع للحركة أول الحرف * واعلم أن لفظ الرفع والنصب والجر مختص عند البصريين بأنواع الأعراب قال الرضى الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين لا تقع إلا على حركات غير إعرابية بنائية أو لا كضمة قفل ومع قرينة تقع على حركات الأعراب والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقاً اه (قوله في اسم وفعل) إما صفة لما قبله أو خبر محذوف (قوله نحو زيد يقوم) برفع نحو خبر محذوف أي وذلك نحو وبنصبه مفعول محذوف أي أعني (قوله فيرفع بضمة) نائب فاعل برفع ضمير عائد على اسم وفعل بتأويلهما بما ذكر قال الثقات أني يجوز أن يكنى باسم الإشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى عن أفعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير إلا أنه في الإشارة أشهر وأكثراه ش (قوله ظاهر) أي موجود لا ملفوظ إذ السكون والحذف غير ملفوظ بهما (قوله أو مقدر) أي معدوم مفروض الوجود اه ش (قوله يجلبه العامل) بضم اللام وكسرها لأنه من باب ضرب وقتل كما في المصباح أي يطلبه ويقتضيه قال المصنف في شرح الشذور خرج بقولي يجلبه العامل نحو الضمة

ومررت بزيد والمقدر كالذي في آخر الفتى في قولك جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فانك تقدر الضمة في الأول والفتحة في الثاني والكسرة في الثالث لتعذر الحركة فيها وذلك المقدر هو الاعراب فالاعراب جنس تحته أربعة أنواع الرفع والنصب والجر والجزم وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب تقول زيد يقوم وإن زيدا لن يقوم وقسم يختص بالأسماء وهو الجر تقول مررت بزيد وقسم يختص بالأفعال وهو الجزم تقول لم يقيم ولهذا الأنواع الأربعة علامات تدل عليها وهي ضربان علامات أصول وعلامات فروع * فالعلامات الأصول أربعة الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر وحذف الحركة للجزم وقد مثلت كلها * والعلامات الفروع منحصرة في سبعة أبواب خمسة في الأسماء واثنان في الأفعال وستمر بك هذه الأبواب مفصلة باباً باباً

(ص) إِلَّا الْأَسْمَاءَ السَّيِّئَةَ وَهِيَ أَبُوهُ وَأَخُوهُ وَحَمُوهُمَا وَهَنُوهُ وَفُوهُ وَذُو مَالٍ فَرُّعٌ بِالْوَاوِ وَتَنْصِبُ

بِالْأَلِفِ وَتَجْرُ بِالْيَاءِ

(ش) هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل وهو باب الأسماء الستة المعتلة المضافة وهي أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه

في النون من قوله تعالى فمن أتى كتابه في قراءة عورث بنقل حركة همزة أوتى إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة والفتحة في مثال قد أفلح كما في قرأته أيضاً بالنقل والكسرة في دال الحمد لله في قراءة من أتبع الدال اللام فان هذه الحركات وإن كانت آثاراً ظاهرة في آخر الكلمة لكنهم يجلبها عوامل دخلت عليها فليست إعراباً وقول في آخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس احترازاً إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة حتى يحترز عنها ولا يرد عليها امرؤ وابنم فان الصواب قول البصريين إن الحركة الأخيرة هي الاعراب وأن ما قبلها إبتاع لها (قوله يختص بالأسماء ويختص بالأفعال) الباء داخلة فيها على المقصور عليه (قوله ولهذا الأنواع الأربعة علامات الخ) هذا لا يوافق ما جرى عليه من أن الاعراب لفظي إذ الشيء لا يكون علامة على نفسه لأن العلامة يجب أن تغاير صاحبها وقد أجيب عنه بأنه لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعراباً وجعلها علامات إعراب فهي إعراب من حيث كونها أثراً جلبه العامل وعلامات إعراب من حيث الخصوص قال العلامة الشنواني ولا يخفى ما فيه من التكلف والمختار والاحسن في الجواب عن ذلك ما قاله بعض المحققين من أن هذه عبارة من يقول إن الاعراب معنوي وصارت تجرى على لسان من يقول إن الاعراب لفظي من غير قصداه (قوله باباً باباً) منصوبان معاً على الحال لتأويلهما بالمفرد أي مفصلاً كما أن الاسمين في قولك هذا حلوا حامض خبر لتأويلهما بذلك أي مزأ والأول حال والثاني معطوف عليه بعاطف مقدر أي باباً باباً كما في ادخلوا رجلاً رجلاً أي رجلاً رجلاً والمعنى ادخلوا رجلاً بعد رجلاً وعلته الحساب مثلاً باباً بعد باب قال السيوطي وهذا هو المختار عندى لظهوره في بعض التراكيب كحديث لتتبعن سنن من قبلكم بأعقابها لكن يرد عليه أن هذا لا يشمل الباب الأول كما أنه يرد على من قدره بقبل أي باباً قبل باب عدم شموله للباب الأخير مع أن المقصود دخول الأبواب كلها إلا أن يقدر بمفارق أي باباً بمفارق باب بمعنى أنه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدته فلا يخرج شيء من الأبواب اهـ ملخصاً من الشنواني وقال الزركشي في حديث يذهب الصالحون الأول فالأول على رواية النصب هل الحال الأول أو الثاني أو المجموع منهما خلاف كالحلاف في هذا حلوا حامض لأن الحال أصلها الخبر اهـ (قوله إلا الأسماء الستة) هو وما عطف عليه من المثني وغيره مستثنى من اسم وفعل لأنه مراد بهما العموم بقية الاستثناء لأن النكرة في سياق الإثبات قد تعم كافي قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت أي فالرفع بالضمة ثابت في كل اسم وفعل والجر بالكسرة ثابت في كل اسم والجزم بالسكون ثابت في كل فعل إلا الأسماء الستة أي في إحدى لغاتها وما عطف عليها اهـ ش (قوله) وهي أبوه وأخوه أي كليتا هذه الأسماء وهي الأب والأخ الخ بالشروط فانها ترفع بالواو وما ذكره من أن إعرابها بالحروف هو المشهور وهو أسهل المذاهب فيها وأبعدها عن التكلف (قوله هذا هو الباب الأول) المراد به هنا وفيما يأتي النوع من الألفاظ (قوله المعتلة) أي التي أحرف إعرابها أحرف علة أو التي لاماتها أحرف علة لكنه على وجه التغليب لأن لام فوك هاء لا حرف علة

وذو مال فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتجر بالياء نيابة عن الكسرة تقول جاءني أبو هورأيت
أباه ومررت بأبيه وكذلك القول في الباقي وشرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور أحدها أن تكون مفردة
فلو كانت مثناة أعربت بالالف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً كما تعرب كل ثنية تقول جاءني أبوان ورأيت أبوين ومررت بأبوين وإن
كانت مجموعة جمع تكسيراً أعربت بالحركات على الأصل كقولك جاءني أبأوك ورأيت آباءك ومررت بأبائك وإن كانت مجموعة
جمع تصحيحاً أعربت بالواو ورفعاً وبالياء جرّاً ونصباً تقول جاءني أبون ورأيت أبين ومررت بأبين ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب
والأخ والحم الثاني أن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات نحو جاءني أيك ورأيت أيك ومررت بأيك الثالث أن تكون
مضافة فلو كانت مفردة غير مضافة أعربت أيضاً بالحركات نحو هذا أب ورأيت أباً ومررت بأباً ولهذا الشرط الأخير شرط وهو
أن يكون المضاف إليه غير ياء المتكلم فإن كان ياء المتكلم أعربت أيضاً بالحركات لكنها تكون مقدرة تقول هذا أبي ورأيت أبي
ومررت بأبي فيكون آخرها مكسوراً في الأحوال الثلاثة والحركات مقدرة فيه كما تقدر في جميع الأسماء المضافة إلى الياء نحو أبي وأخي
وحمي وغلامي واستغنيت عن اشتراط هذه الشروط لكوني لفظت بها مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم وإنما قلت وحموها
فأضفت الحم إلى ضمير المؤنث لأنهم لا يبين أن الحم أقارب زوج المرأة كأييه وعمه وابن عمه على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة والهن
قليل اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة

﴿ص﴾ وَالْأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ هَنْ كَعَدَ

﴿ش﴾ إذا استعمل الهم غير مضاف كان بالاجتماع منقوصاً أي محذوف اللام معرباً بالحركات كسائر أخواته تقول هذا هن
ورأيت هنا ومررت بهن كما تقول يعجنني غدو وأصوم غداً وأعتكف في غدو وإذا استعمل مضافاً فجمه ورالعرب تستعمله كذلك فقول
جاء هنك ورأيت هنك ومررت بهنك كما يفعلون في غدك وبعضهم يحريه مجرى أب وأخ فيعرب به بالحروف الثلاثة فيقول هذا هنوك
ورأيت هناك ومررت بهنك وهي لغة قليلة ذكرها سيويوه ولم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج فأسقطاه من عدة هذه الأسماء
وعداها خمسة

﴿ص﴾ وَالْمُثَنَّى كَالزَّيْدَانِ فَيَرْفَعُ بِالْأَلْفِ وَجَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّلَامِ كَالزَّيْدُونَ فَيَرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيَجْرانِ وَيَنْصَبانِ

(قوله فانها ترفع الخ) علة لخروجهما عن الأصل (قوله أن تكون مفردة) مرادهم بالمفرد في باب الاعراب غير المثنى والجمع
وفي باب لا غير المضاف والشبيه به وفي باب الخبر غير الجملة (قوله ولم يجمع منها هذا الجمع الخ) فيه نظر فانه سمع أبون وأخون
وهنون وذوون وبواوين وقال ابن مالك ولو قيل في حم حمون لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع وقال أبو حيان ينبغي أن يمتنع لأن القياس
يأباه وجمع أب وأخواته كذلك شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب أنه يقال في فم فون وفي ن قال أبو حيان في غاية الغرابة اه ش (قوله أن
تكون مضافة) هذا شرط لبيان الواقع بالنظر لنحو للزومها الاضافة (قوله أطلق على أقارب الزوجة) وعليه فيضاف للذكر
فيقال حموه أي أقارب زوجته (قوله عن أسماء الأجناس) هو كناية عن الأجناس لا عن أسمائها * ويحاج بأن الاضافة بيانية
بناء على أن الاسم عين المسمى والأحسن أن يجعل في الكلام حذف مضاف أي عن مسميات أسماء الأجناس كما ذكره الشنواني
(قوله خاصة) بمعنى خصوصاً منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخصه خصوصاً على ما هو المنصوص من جواز حذف
عامل المؤكد اه ش (قوله والأفصح استعمال هن كعَد) أي منقوصاً والمراد بالفصح والأفصح الموافق للاستعمال الكثير مع
قطع النظر عن موافقة القياس أو مخالفته فلا يرد أنه مخالف للقياس في حالة الحذف إذ القياس قلب واوه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها
لاحذفها اه ش (قوله والمثنى) أي وإلا المثنى وهو اسم دال على اثنين اتفاقاً في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف
والمعطوف فخرج نحو رجلا ن فانه يدل على واحد وخرج نحو العمرين بسكون الميم في عمرو وعمر ولعدم الاتفاق في الوزن ونحو
العمرين بفتح الميم في أبي بكر وعمر لعدم الاتفاق في الحروف وخرج كلا وكتنا واثنان واثنان إذ لم يسمع فيهما كل ولا كلت ولا اثن

بَالِيَاءَ وَكَلَّا وَكَلْنَا مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمَثْنَى وَكَذَا اِثْنَانٍ وَاثْنَتَانِ مُطْلَقًا وَإِنْ رُكِّبَا وَأُولُو وَعَشْرُونَ وَأَخَوَاتُهُ وَعَالَمُونَ
وَأَهْلُونَ وَوَابِلُونَ وَأَرْضُونَ وَسَنُونَ وَبَابُهُ وَبَنُونَ وَعَلِيُونَ وَشَبَّهَهُ كَالْجَمْعِ

(ش) الباب الثاني والباب الثالث مما خرج عن الأصل المثنى كالزیدان والعمران وجمع المذكر السالم كالزیدون والعمرون
أما المثنى فإنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة ويجر وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة تقول جاءني الزیدان ورأيت الزیدین
ومررت بالزیدین وحملوا عليه في ذلك أربعة ألفاظ لفظين بشرط ولفظين بغير شرط فاللفظان اللذان بشرط كلا وكلتا وشرطهما
أن يكونا مضافين إلى الضمير تقول جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فإن كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال
تقول جاءني كلا أخويك ورأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك فيكون إعرابهما حيث تذبجركات مقدرة في الألف لأنهما
مقصوران كالفتى والعصا وكذا القول في كلتا تقول كلتاهما رجلا وكلتيهما جرا ونصبا وكلتا أخيتك بالألف في الأحوال كلها
واللفظان اللذان بغير شرط اثنان واثنان تقول جاءني اثنان واثنان ورأيت اثنين ومررت باثنين فتعربهما إعراب المثنى وإن كانا
غير مضافين وكذا تعربهما إعرابه إن كانا مضافين للضمير نحو اثنانهم أو للظاهر نحو اثنائنا أخويك أو كانا مكرين مع العشرة نحو جاءني
اثنا عشر ورأيت اثني عشر ومررت باثني عشر وأما جمع المذكر السالم فإنه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء تقول جاءني الزیدون
ورأيت الزیدین ومررت بالزیدین وحملوا عليه في ذلك ألفاظ منها أولو قال الله تعالى ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤثوا

ولأئمة وخرج شفع وزوج (قوله السالم) بالنصب صفة جمع أي السالم مفردة من التغيير وبالجر صفة المذكر لأن المراد به المفرد المذكر
لا الجمع المذكر اه ش (قوله مع الضمير) حال من ضمير كلا وكلتا المستتر في الخبر وهو قوله كالمثنى أي مصاحبين للضمير المثنى
مضافين اليه وهما ملازمان للإضافة ولفظهما مفرد ومعناها مثنى فلهذا أجري في إعرابهما مجرى المفرد تارة والمثنى أخرى وخص
إجراؤهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمرة لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات والإضافة إلى الضمير فرع
الإضافة إلى الظاهر لأن الظاهر أصل المضمرة فجعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل مراعاة للنسبة (قوله اثنان) للثنى
المذكر أو المذكر والمؤنث واثنان للثنتين ومثلها اثنان في لغة تميم (قوله وإن ركبنا) أي إن لم يركبنا مع العشرة تركب مزج وإن
ركبنا معها كذلك فهو عطف على مقدر اه ش (قوله وأولو) اسم جمع ذو بمعنى أصحاب (فائدة) زادوا في رسم أولو وأوا
فرقا بينها في حالة النصب والجرويين إلى الجارة وحملت حالة الرفع عليهما وقيل فرقا بينهما وبين أولو بالهمزة الداخلة على لو أفاده
الشنواني في شرحه الكبير على الآجرومية (قوله وعشرون وأخواته) أي نظائره إلى تسعين بدخول الغاية (قوله وعالمون) هو
اسم جمع لعالم بفتح اللام لا جمع له لأن العالم عام إذ هو اسم لمساوى الله وصفاته والعالمين خاص بالعقلاء وليس من شأن الجمع أن
يكون أقل دلالة من مفردة وذهب بعضهم إلى أنه جمع له قيل مراد به العقلاء خاصة وقيل مراد به العقلاء وغيرهم وإنما كان ملحقا
بالجمع على هذا القول لأن مفردة ليس بعلم ولا صفة اه ش (قوله وأهلون) جمع أهل وليس بعلم ولا صفة ولا يرد على هذا قولهم
الحمد لله أهل الحمد لأنه بمعنى المستحق والكلام في الأهل لا بمعنى المستحق (قوله كالجمع) أي جمع المذكر السالم المستوفى
للشروط في إعرابه رفعاً ونصباً وجرّاً (قوله نحو اثنانهم أو للظاهر نحو اثنائنا أخويك) أشار بضافته في الأول للجمع وفي الثاني
للمثنى لما ذكره في شرح الملحمة من أنه لا يجوز إضافتهما إلى ضمير تثنية فلا يقال الرجلان اثنانها أو اثنتانها لأن ضمير التثنية نص
في الاثنين فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه اه وكان الأولى للبصنف أن يذكر ما يلحق بالمثنى كما فعل في الجمع كزیدان
علما وهو كالمثنى ويجوز جعله ممنوعاً من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون (قوله أجمع المذكر الخ) اعلم أن الذي يجمع
هذا الجمع اسم أو صفة فالاسم شرطه أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب ومن الإعراب بجر فين خفرج غير
العلم كرجل وعلم المؤنث كزئيب وعلم غير العاقل كلاحق لفرس وما فيه تاء التأنيث كطلحة والتركيب المزجي كعدى بكر وبوكذا
الاسنادى كبرق نحره اتفاقاً ونحو الزیدین علماً والزیدین إن أعرب كل منهما إعرابه قبل التسمية لاستلزامه اجتماع إعرابين في كلمة
واحدة والصفة شرطها أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا بما

أولى القربى فأول فاعل وعلامة رفعه الواو ، وأولى مفعول وعلامة نصبه الياء قال الله تعالى إن في ذلك لذكرى لأولى الألباب فهذا مجرور وعلامة جره الياء ومنها عشرون وأخواته إلى التسعين تقول جاءني عشرون ورأيت عشرين ومررت بعشرين وكذلك تقول في الباقي ومنها أهلون قال الله تعالى «شغلنا أموالنا وأهلونا» «من أوسط ما تطعمون أهليكم» «إلى أهلهم أبدأ» الأول فاعل والثاني مفعول والثالث مجرور ومنها ابلون وهو جمع لوابل وهو المطر الغزير ومنها أرضون بتحريك الراء ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر ومنها سنون وبابه وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر إلا ترى أن سنة أصلها سنو أو سنه بدليل قولهم في الجمع بالآلف والتاء سنوات أو سنهات فلما حذفوا من المفرد اللام وهي الواو أو الهاء وعوضوا عنها هاء التأنيث أرادوا في جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم أعني محتوما بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرأ ونصبا ليكون ذلك جبراً لمافاته من حذف اللام وكذلك القول في نظائره وهي عضة وعضون وعزة وعزون

يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث فخرج ما كان من الصفات لمؤنث كحائض أو لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس أو فيه تاء التأنيث كعلامة أو كان من باب أفعل فعلاء كإحمر وشذ أحمرين أو من باب فعلان فعلى كسكران أو يستوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح فانه يقال رجل صبور وامرأة صبور وكذا جريح (قوله ولا يأتل) أى لا يحلف أولو الفضل أى أصحاب الغنى أن يؤتوا أى أن لا يؤتوا نزلت هذه الآية في أبي بكر رضى الله عنه حلف أن لا ينفق على مسطح وهو ابن خالته مسكين من المهاجرين البدرين لما خاض في الأفك بعد أن كان ينفق عليه وناس من الصحابة أقسموا أن لا يتصدقوا على من تكلم بشيء من الأفك فلما سمعها أبو بكر رضى الله تعالى عنه قال بلى أنا أحب أن يغفر الله لى وأجرى إلى مسطح ما كان ينفقه عليه والحنث في هذا مندوب لأن الانفاق عليه من مكارم الأخلاق لوجوه منها أنه ذو قرابة وصحابي وبدرى كما هو مقرر في محله (قوله وعلامة رفعه الواو) أى المحذوفة لالتقاء الساكنين ومثله الياء في المنصوب والمجرور الآتى (قوله لأولى الألباب) جمع لب بمعنى العقل (قوله الأول فاعل) أى لأنه معطوف على الفاعل والمعطوف له حكم المعطوف عليه (قوله الغزير) بغين معجمة فزاي فراء مهملة آخره مثل كثير لفظا ومعنى (قوله بتحريك الراء) جمع أرض بسكونها (قوله في ضرورة الشعر) عبارة غيره وحكى إسكانها (قوله وهو كل اسم ثلاثي) أى جمع كل اسم ثلاثي الخ (قوله وعوض عنها هاء التأنيث) أى ولم يجمع جمع تكسير ليخرج نحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياه وشفاه فلا يجمعان بالواو والنون وخرج نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة لأن المحذوف الفاء ونحو يد لعدم التعويض ونحو اسم وابن لأن المعوض الهمزة (قوله أصلها سنو أو سنه) أوفيه للشك العارض من الجمع وإنما جردوا هذا الأصل عن الهاء لأجل تعويض هاء التأنيث إذ لا يجمع بين العوض والمعوض وقد يذكر الأصل مقروناً بها إذنية العوضية تكون بعد الحذف نحو ما حكى من سنه كجبهة اه ش مع تصرف (قوله بدليل قولهم في الجمع الخ) قيل فيه دور لأن الجمع فرع الافراد وقد توقف العلم باصالة ذلك الحرف في المفرد على أصالته في الجمع وأجيب بمنع الدور لأن توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم وتوقف أصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود فلم تتحد الجهة اه ش (قوله فلما حذفوا من المفرد اللام) إنما حذفوها لأنهم كرهوا تعاقب حركات الاعراب على الواو لا اعتلاها وعلى الهاء لخفائها اه ش (قوله عضة) أصله عضو من العضو واحد الأعضاء أى مفرقا أو عضه من العضه وهو البهتان ويطلق على السحر (قوله وعزة بكسر العين وفتح الزاى) هى الفرقة من الناس أصلها عزو وقيل عزى بالياء اه ش (قوله وثبة) بضم الثاء المثناة وفتح الموحدة بمعنى الجماعة وأصلها ثبو وقيل ثبى بالياء من ثبت أى جمعت فلامها كالتى قبلها على الأول واو وعلى الثانى ياء والأول أقوى وعليه الأكثر لأن ما حذف من اللامات أكثره واو (قوله وقلة) بضم القاف وفتح اللام مخففة عودان يلعب بهما الصبيان أصلها قلو (فائدة) ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الألفصح نحو عزيز وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وقلين وقد نظمت ذلك فقلت :

وثبة وثبون وقلة وقلون ونحو ذلك قال الله تعالى «الذين جعلوا القرآن عضين» عن اليمين وعن الشمال عزين، وما حمل على جمع المذكر السالم في الأعراب بنون وكذلك عليون وما أشبهه مما سمي به من الجوع ألا ترى أن عليين في الأصل جمع لعل فينقل عن ذلك المعنى وسمى به أعلى الجنة وأعراب هذا الأعراب نظراً إلى أصله قال الله تعالى كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين وما أدراك ما عليون فعلى ذلك إذا سميت رجلاً بنيدون قلت هذا زيدون ورأيت زيد بن ومرت بنيدون فتعرب به كما كنت تعرب به حين كان جمعاً

﴿ص﴾ وَأُولَاتُ مَا جُمِعَ بِالْفِ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا فَيَنْصَبُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَأَصْطَفَى الْبَنَاتِ

﴿ش﴾ الباب الرابع مما خرج عن الأصل ما جمع بالف وتاء مزيدتين كهندات وزينات فانه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة تقول رأيت الهندات والزينات قال الله تعالى وخلق الله السموات واصطفى البنات فأما في الرفع والجرف فانه على الأصل تقول جاءت الهندات فترفعه بالضمة ومررت بالهندات فتجرحه بالكسرة ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى كهند وهندات أو بالتاء كطلحة وطلحات أو بالتاء والمعنى جميعاً كفاطمة وفاطحات أو بالألف المقصورة كحلي وحليلات أو الممدودة كصحراء وصحراوات أو يكون مسماه مذكراً كاصطبل واصطبلات وحمام وحمامات وكذلك لا فرق بين أن يكون قد سلت

في الجمع تكسر فاما كان مفردة * محذوف لام ومفتوحا كنهو سنه
والكسر أبق به إن مفرد كسراً * واضم أو كسر لذى المضموم مثل ثبه
(قوله جعلوا القرآن عضين) مفعول ثان لجعل منصوب بالياء أي جعلوه أجزاء فقال بعضهم سحر وقال بعضهم كهانة وقال بعضهم أساطير الأولين (قوله عن اليمين وعن الشمال عزين) أي فرقاً شتى لأن كل فرقة تعتزى إلى غير من تعتزى إليه الأخرى وهو حال من الذين كفروا أو من مهطعين بمعنى مسرعين فيكون حالاً متداخلة وعن اليمين متعلق بعزين لأنه بمعنى متفرقين أو مهطعين أي مسرعين عن هاتين الجهتين أو بحال محذوفة أي كائنين عن اليمين اه ش نقلا عن السمين وغيره (قوله وسمى به أعلى الجنة) أورد عليه أنه اسم كتاب جامع لأعمال الخير من الملائكة ومؤمنى الثقلين بدليل «وما أدراك ما عليون كتاب» وأجيب باحتمال أنه على حذف مضاف أي مكان كتاب وما عليون في موضع نصب على إسقاط الخافض لأن أدري بالهمزة يتعدى لاثنتين الأول بنفسه والثاني بالياء قال الله تعالى ولا أدراك به فلما وقعت جملة الاستفهام معلقة لها كانت في موضع المفعول الثاني وبدون الهمزة يتعدى لواحد بالياء نحو دريت بكذا أو يكون بمعنى علم فيتعدى لاثنتين اه ش (قوله وأولات أي وإلا وأولات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات وهو ملحق بما بعده ولعل تقديمه عليه لنطقهم بأعرابه بعينه اه ش ولم يتكلم عليه المصنف في الشرح (فائدة) زادوا ووافي أولات فرقا بينها وبين اللات جمع التي فانهات كتبت بلام واحدة نبه عليه الشنواني في شرح الآجرومية (قوله وما جمع) ما واقعة على الجمع والمعنى والجمع الذي جمع أي تحققت جمعيته بذلك وليست واقعة على المفرد إذ المفرد لم يجمع بهما تأمل (قوله وخلق الله السموات) ذهب الجمهور إلى أن السموات مفعول به منصوب بالكسرة وغيرهم إلى أنه مفعول مطلق موجهين له بأن كونه مفعولاً به يقتضى إيقاع الخلق أي الإيجاد عليه وهو مستحيل إذ فيه تحصيل الحاصل ورد بأن الإيقاع عليه إنما يقتضى وجود الموضع عليه حال الإيقاع وهذا يحصل بحصول مقارن للتحصيل ولا استحالة فيه إنما المستحيل تحصيله بحصول سابق عليه وذلك غير لازم تأمل اه ش (قوله واصطفى البنات) الهمزة فيه للاستفهام وهمز الوصل محذوف والبنات مفعول به (قوله أن يكون مسمى هذا الجمع) أي ما يطلق عليه هذا الجمع فدخل نحو طلحة الخ (قوله كاصطبل) محل الدواب وهو عربى وقيل معرب وهمزته أصلية كما في المصباح (قوله وحمام) بالتشديد واحد الحمامات وهى البيوت المعروفة ويجوز تذكيره وتأنيثه كما في المصباح وأول من صنعه الجن اتخذوه لسليمان عليه وعلى نبيينا أفضل الصلاة والسلام حين تزوج بليقيس فوجد في ساقها شعراً كثيراً فسألهم عما يناله فبنوه له على هذه الصورة واتخذوا لها النورة كما ذكره أئمة مفسرون وثقات مؤرخون قال ابن القيم لم يدخل المصطفى

بنية واحدة كضخمة وضخات أو تغيرت كسجدة وسجدات وحلب وحلبات وصحراء وصحراوات ألا ترى أن الأول محرك وسطه والثاني قلبت ألفه ياء والثالث قلبت همزة ته واوا ولذلك عدلت عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قلت الجمع بالآلف والتاء لأعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير وقيدت الآلف والتاء بالزيادة ليخرج نحوبيت وأبيات وميت وأموات فإن التاء فيهما أصلية فينصبان بالفتحة على الأصل تقول سكنت أبياتا وحضرت أمواتا قال الله تعالى وكنتم أمواتا فأحياكم وكذلك نحو قضاة وغزاة فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الآلف فيهما أصلية لأنها منقلبة عن أصل ألا ترى أن الأصل قضية وغزوة لأنهما من قضيت وغزوت فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل تقول رأيت قضاة وغزاة

(ص) وَمَا لَا يَنْصَرِفُ فَيَجْرُ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ بِأَفْضَلٍ مِنْهُ إِلَّا مَعَ أَلْ نَحْوُ بِالْأَفْضَلِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ نَحْوُ بِأَفْضَلِكُمْ

(ش) الباب الخامس مما خرج عن الأصل ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما فالأول كفاطمة فإن فيه التعريف والتأنيث وهما علتان فرعيتان عن التنكير والتذكير والثاني نحو مساجد ومصاييح فانهما جمعان والجمع فرع عن المفرد وصيغتهما صيغة منتهى الجموع ومعنى هذا أن مفاعل ومفاعيل وقفت الجموع عندهما وانتهت اليهما فلا تتجاوزهما فلا يجمعان مرة أخرى بخلاف غيرهما من الجموع فإنه قد يجمع تقول كلب وأكلب كفلس وأفلس ثم تقول أكلب

صلى الله عليه وسلم حماما قط بل روى الحافظ أبو إسحق أنه ما دخل نبي الحمام أبدا ولا أكل ثم ما ولا بصلا ولعل سببه ما فيه من التعم والترفه الذي يأباه كالأنبياء اه ملخصاً من أحكام الحمام للنواي (قوله كضخمة) بسكون الخاء في المفرد والجمع أى عظيمة (قوله عدلت عن قول أكثرهم) أجيب عنه بأن جمع المؤنث السالم صار اسماً في الاصطلاح للجمع بألف وتاء مطلقاً (قوله وقيدت الآلف والتاء بالزيادة ليخرج الخ) اعترض بأنه لا حاجة لهذا القيد لأنه خارج بدونه لأن معنى ما جمع الخ ما دل على جمعيته بهما وما ذكر ليس كذلك * وأجيب بأن المراد تحقق خروج ما ذكر (قوله قضاة وغزاة) أصلهما فضية وغزوة بفتح القاف والغين كساحر وسحرة فضموهما بعد قلب اللام ألفاً فرقا بينه وبين المفرد كقناة وإنما قدروه كذلك لأنهم لم يروا جمعاً على هذا الوزن في الصحيح والمعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح اه ش (قوله إلا مع أَل) أى سواء كانت معرفة أم موصولة نحو الشافيات الخواتم أم زائدة كاليزيد بلفظها أو بدلها وهو أم في لغة حمير (قوله أو بالاضافة) أى إلى مذكور أو مقدر كقوله * أبدأ من أول * في رواية الكسر بلاتنين على نية المضاف إليه اه ش (قوله ما فيه علتان الخ) أى اسم مفرد أو جمع تكسير معرب لتحقيق فيه شيئين مسميان بعلتي منع الصرف معتبرين فلا يشكل بنحوه إذا صرف وإطلاق العلة على كل واحدة مجاز أو حقيقة عرفية لأن إحدى علتين غير علة مستقلة بل جزء علة لأن المنع بمجموعهما (قوله فرعيتان) وذلك أن في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهو اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهى احتياجه إليه لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسماً ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم وهو عدم الصرف إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كما في الفعل أو واحدة تقوم مقامهما أى تفيد فائدتهما أو تكون في حكمهما * وحاصل ما ذكره المصنف من الأقسام أحد عشر صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث مطلقاً وهاتان هما ما فيه علة تقوم مقام علتين والعلمية مع التأنيث أو التركيب أو العجمة أو الوزن أو العدل أو زيادة الآلف والنون والوصفية مع الثلاثة الأخيرة بمعنى أنه إذا اجتمع الوزن أو بعده مع العلمية أو مع الوصفية منع الصرف وقد نظمت هذه الأقسام مثلاً لها فقلت

امنع لصرف منتهى جمع كما * مساجد وكالمصاييح اعلم * وألف التأنيث بالقصر كذا

بالمسك كالحلبى وصحراء خدا * وعرفن مؤنثاً غير الآلف * كزئب وطلحة كما عرف

كذلك الأعجمى والمركب * كيوسف وبعليك يذهب * وامنع لوصف أو لتعريف لدى

لا وزن كأفضل وأحمد هدى * والعدل مثل آخر وعمر * وزد كسكران وعثمان اذ كرا

(قوله فلا يجمعان مرة أخرى) أى وأما جمع هراوى بفتح الواو مع أنه على زنة صيغة منتهى الجموع على هراوات فهو شاذ

وأكالب ولا يجوز في أكالب أن يجمع بعده وكذا أعرب وأعرب فلا يجوز في أعارب أن يجمع كما يجمع أكلب على أكالب وأصل
على أصائل فكان الجمع قد تكرر فيهما فنزلا بذلك منزلة جمعين وكذلك صحراء وحبل فان فيهما التأنيث وهو فرع عن التأنيث كبير
وهو تأنيث لازم فنزل لزومه منزلة تأنيث ثان ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه إن شاء الله تعالى وحكمه أن يجر بالفتحة نيابة
عن الكسرة حملوا جره على نصبه كما عكسوا ذلك في الباب السابق تقول مررت بفاطمة ومساجد ومصاييح وصحراء فتفتحتها كما
تفتحتها إذا قلت رأيت فاطمة ومساجد ومصاييح وصحراء قال الله تعالى وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب وقال تعالى
«يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل» ويستثنى من ذلك صورتان إحداهما أن يدخل عليه أل والثانية أن يضاف فانه يجر فيهما
بالكسرة على الأصل فالأولى نحو «وأتمعا كفون في المساجد» والثانية نحو «في أحسن تقويم» وتمثيل في الأصل بقولي بأفضلكم
أولى من تمثيل بعضهم بقوله مررت بعثاننا فان الأعلام لا تضاف حتى تتكرر فاذا صار نحو عثمان نسكرة زال منه أحد السببين
المانعين له من الصرف وهو العلية فدخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه بخلاف أفضل فان مانعه من الصرف الصفة ووزن
الفعل وهما موجودان فيه أضفته أم لم تضافه وكذلك تمثيل بالأفضل أولى من تمثيل بعضهم بقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
لانه يحتمل أن يكون قدر في يزيد الشياخ فصار نسكرة ثم أدخل عليه أل للتعريف فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة ويحتمل

فليرد نقضاً (قوله كفلس) بفتح الفاء وهو ما يتعامل به ذكره في المصباح (قوله أعرب) بفتح الهمزة جمع عرب كزمن وأزمن
ككافي المصباح (قوله وأصال) بمد الهمزة جمع أصل بضمين جمع أصيل وهو ما بعد صلاة العصر إلى المغرب (قوله فكأن
الجمع قد تكرر الخ) معطوف على قوله فلا يجمعان مرة الخ (قوله فنزلاً لذلك منزلة جمعين) هذا أحد قولين قال الرضى اعلم أن
الأكثرين على أن قام الجمع الأقصى مقام سببين لقوته لكونه لا نظير له في الأحاد وقال بعضهم لكونه نهاية جمع التكسير أى يجمع
الجمع إلى أن ينتهى لهذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالأقصى اهـ (قوله صحراء) الصحراء الأرض المستوية في لين وغلظ أو الفضاء
الواسع لانبثاق به وجمعها صحارى بفتح الراء وكسر ها وصحراوات (قوله تأنيث لازم) أى فهما لا ينفكان عن الكلمات
بحسب الوضع فلا يقال في حمراء حمرو ولا في حبل حبل بخلاف تاء التأنيث فان بناءها على العروض (قوله ولهذا الباب مكان
يأتى الخ) وإنما ذكر هذه النبذة هنا لمناسبة ما خرج عن الأصل (قوله إبراهيم) فيه ست لغات إبراهيم وإبراهيم وبهما قرىء
في السبع وإبراهوم وإبرهم مثلك الهاء وقد نظمت هذه اللغات وضمنت إليها لغات يونس ويوسف فقلت :

ولقد جاء إبراهيم بالياء والالف * وبالواو والتثنية في الحذف قد وصف
ويونس ثلث ثالثاً مثل يوسف * مع الهمز والابدال فاحفظ كما عرف

(قوله يعملون له ما يشاء الخ) الضمير في يعملون عائد إلى الجن وفيه لسليمان على نبيناه وعليه أفضل الصلاة والسلام والمحاريب جمع محراب وهي أبنية مرتفعة يصعد إليها بدرج والتمثيل جمع تمثال وهو كل شيء مثله بشيء أي يعملون له صوراً من نحاس وزجاج ورخام ولم يكن اتخاذ الصور حراماً في شريعته كما ذكره الجلال (قوله في أحسن تقويم) أي تعديل للصورة (قوله فإن الاعلام لا تضاف حتى تنكر) قال في الباب وطريق تسكير العلم أن يتأول بواحد من الأمة أي الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيداً آخر ويكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني فتجعله بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى اه أي لكل ظالم مبطل عادل حق (قوله فدخل في باب ما ينصرف الخ) ما ذكره المصنف من التفصيل وهو أنه إن بقي العلتان كما في مثال المصنف فغير منصرف وإلا كما في مررت بأحمد كم لزوال العلمية بالاضافة فنصرف هو أحد ثلاثة مذاهب ثانيها أن الصرف هو التنوين ثالثها الجر والتنوين معاً قال بعضهم وهذا الخلاف مما لا ثمرة له (قوله رأيت الوليد الخ) تمتمة شديدة بأعباء الخلافة كاهله * هذا البيت من الطويل واليزيد مخفوض لدخول ال الزائدة عليه أو المعرفة وأما الوليد فال فيه للبح الصفة ومبارك مفعول ثان لرأى لأنها علمية كما قاله الرضي والمراد به الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية والأعباء بفتح الهمزة جمع عبء بكسر العين وفي آخره همز كثقل وأثقال لفظاً ومعنى أراد به أمور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين السكتين وفيه استعارة بالكناية حيث شبه الخلافة بالجسم الذي يثقل حمله وأثبت لها الأعباء تخيلاً (قوله لأنه يحتمل أن يكون الخ) قال بعضهم فيه نظر لأنه وإن كان نسكرة لا يقبل ال

أن يكون باقياً على علميته وأل زائدة فيه كما زعم من مثل به

﴿ص﴾ وَالْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ هِيَ تَفْعَلَانِ وَتَفْعَلُونَ بِالْيَاءِ وَالنَّاءِ فِيهِمَا وَتَفْعَلِينَ فُتْرَعُ بَثُوتِ النُّونِ وَتَجْزَمُ وَتَنْصَبُ بِحَذْفِهَا نَحْوُ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا

﴿ش﴾ الباب السادس مما خرج عن الأصل الأمثلة الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصلت به ألف اثنين نحو يقومان للغائبين وتقومان للحاضرين أو واو الجمع نحو يقومون للغائبين وتقومون للحاضرين أو ياء المخاطبة نحو تقومين وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة تقول أتمم تقومون ولم تقوموا ولن تقوموا رفعت الأول لخلوه من الناصب والجازم وجعلت علامة رفعه النون وجزمت الثاني بلم ونصبت الثالث بلم وجعلت علامة النصب والجزم حذف النون قال الله تعالى «فان لم تفعلوا ولن تفعلوا» الأول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وعلامة الجزم والنصب الحذف

﴿ص﴾ وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمَعْتَلُ الْآخِرُ فَيَجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ نَحْوُ لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَخْشُ وَلَمْ يَرْمِ

﴿ش﴾ هذا الباب السابع مما خرج عن الأصل وهو الفعل المعتل الآخر نحو يغزو ويخشى ويرمى فانه يجزم بحذف آخره فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة تقول لم يغز ولم يخش ولم يرم

نظر إلى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد إذا نكراه قال العلامة الشنواني ولا يخفى ما في نظره من النظر (قوله والامثلة الخمسة) أي وإلا الأمثلة الخمسة الخ قال المصنف في شرح اللوحة إن تسميتها خمسة لاندراج المخاطبتين تحت المخاطبين وإن الأحسن أن تعدسته بل قد زيد على ذلك بكثير كما يعلم من حواشي الأشموني (قوله فترفع بثبوت النون) عبر بالثبوت لمقابلة الحذف فيما يأتي والمراد بالنون الثابتة وتكسر بعد الألف غالباً لأن الساكن إذا حرك فالكسر أولى وقرئ شاذاً أنعداني بضم النون وفتح بعد الواو والياء حملاً على نون الجمع في الاسم وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نثراً ونظماً في الصحيح ولا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا لا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر : * أبيت أسرى وتيتي تدلكني * لكنه غير مقيس وإذا اجتمعت مع نون الوقاية جازا لا ثبات مع الفك والادغام والحذف لأن اجتماع المثليين مجوز للحذف وأما اجتماع الأمثال فوجب للحذف وهل المحذوف حينئذ نون الرفع أو نون الوقاية قولان اه ش ملخصاً (قوله وهي كل فعل الخ) هذا ضابط لا تعريف لأنه قد صدر بكل التي للأفراد والتعاريف للحقائق أو أنه تعريف * ويحاج بما أفاده بعض المحققين من أن الحذف في الحقيقة ما بعد كل والنسكة حيثئذ في تصديره بها إفادة صدق الحد على جميع أفراد المحدود فيكون جامعاً والظاهر انحصار المحدود في أفراد الحد فيكون مانعاً فتحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه اه فتدبر (قوله ألف اثنين) أي شخصين اثنين (قوله نحو يقومان) أي بالياء التحتية للغائبين (قوله تقومان) بالتاء الفوقية للحاضرين أي الشخصين المخاطبتين مذكرين كانا أو مؤنثين وتستعمل تفعلان بالفوقية للغائبين أيضاً ولو كانا بلفظ ضمير الغيبة فتقول هما تفعلان تعني امرأتين حملاً للضمير على المظهر ورعياً للمعنى هذا هو الراجح وقال بعضهم يقول هما يفعلان بياء تحتية رعياً للفظ اه ش (قوله وتقومون للحاضرين) المراد بالحاضر هنا المخاطب فقط لا ما يشمل المتكلم (قوله فان لم تفعلوا) الجازم للفعل هو لم وجملة ولن تفعلوا اعتراضية بين الشرط وجوابه (قوله المعتل الآخر) باضافة معتل إلى الآخر إضافة لفظية أي الذي اعتل آخره فهو من إضافة الوصف إلى فاعله فالإضافة لفظية بدليل وقوعه صفة للنكرة في نحو هذا فعل معتل الآخر وهو ما آخره في اللفظ ألف أو واو أو ياء (قوله فيجزم بحذف آخره) لأن الجازم لما لم يجد في آخر الكلمة إلا حرفاً فإنه يحركه حذفه وقول بعضهم إن هذه الحروف حذفت عند الجازم لابه لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة لرفع وهذه الأحرف ليست علامة له ممنوع إذ لا مانع من حذف ما ليس علامة للرفع ولا يجب أن يتفرع الجزم على الرفع

﴿ص﴾ فَضْلُ تَقْدَرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ غُلَامِي وَالْفَتَى وَيُسَمَّى الثَّانِي مَقْصُورًا وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ الْقَاضِي وَيُسَمَّى مَقْصُورًا وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ يَخْشَى وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ يَدْعُو وَيَقْضَى وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ إِنْ الْقَاضِي لَنْ يَقْضَى وَلَنْ يَدْعُو

﴿ش﴾ علامة الاعراب على ضربين ظاهرة وهي الأصل وقد تقدمت أمثلتها ومقدرة وهذا الفصل معقود لذكرها فالذي يقدر فيه الاعراب خمسة أنواع أحدها ما يقدر فيه حركات الاعراب جميعها لكون الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته وذلك الاسم المقصور وهو الذي آخره ألف لازمة نحو الفتى تقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فتقدر في الأول ضمة وفي الثاني فتحة وفي الثالث كسرة وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لا تقبل الحركة لذاتها * الثاني ما يقدر فيه حركات الاعراب جميعها لالكون الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته بل لأجل ما اتصل به وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامى وأخى وأبى وذلك لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ما قبلها لأجل المناسبة فاشتغال آخر الاسم الذى قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الاعراب فيه الثالث ما يقدر فيه الضمة والكسرة فقط للاستئصال وهو الاسم المنقوص ونعني به الاسم الذى آخره ياء مكسور ما قبلها كالقاضى والداعى والرابع ما تقدر فيه الضمة والفتحة للتعذر وهو الفعل المعتل بالألف نحو يخشى تقول يخشى زيد ولن يخشى عمرو فتقدر في الأول الضمة وفي الثاني الفتحة لتعذر ظهور الحركة على الألف . الخامس ما تقدر فيه الضمة فقط وهو الفعل المعتل بالواو نحو زيد يدعو وبالياء نحو زيد يرمى وتظهر الفتحة لخفتها على الياء في الأسماء والأفعال وعلى الواو في الأفعال كقولك إن القاضى لن يقضى ولن يدعو قال الله تعالى « أجبوا داعى الله » « لن يؤتيهم » الله خيراً » « لن ندعو من دونه إلها »

﴿فصل﴾ (قوله ويسمى الثاني مقصوراً) قال الرضى لكونه ضد الممدود أو لكونه ممنوعاً من مطلق الحركات والقصر المنع والأول أولى لأن نحو غلامى ممنوع من الحركات ولا يسمى مقصوراً (قوله ألف لازمة نحو الفتى) هذا أعنى قوله نحو الفتى قيد خرج لما فيه ألف أو ياء عارضتان نحو المقرى اسم مفعول والمقرى اسم فاعل من يقرى فان الهمزة أبدلت من جنس حركة ما قبلها لكنه ليس كالفتى لعدم تأصل ذلك على أن إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ فلا يرد تأمل (قوله وفي الثالث كسرة) ما لم يكن ممنوعاً من الصرف كموسى وإلا قدرت فتحة وكذا يقال في المنقوص غير المنصرف فتقدر فيه الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة لنيابتها عن حركة ثقيلة وتظهر الفتحة الأصلية (قوله وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم) أى وليس مثنى ولا مجموعاً جمع سلامة لمذكر ولا مقصوراً ولا منقوصاً وأما هذه فلا تغير عن إعرابها المتأصل لها (قوله وهو الاسم المنقوص) سمي بذلك إما لنقص لاه أو لانه نقص منه ظهور بعض الحركات (قوله ونعني به الاسم الذى آخره الخ) خرج بالاسم والمراد به المعرب الفعل كيرمى والحرف كفى وخرج ما آخره غير ياء وما آخره ياء غير لازمة كمررت بأبيك وخرج بقوله ياء مكسور ما قبلها نحو ليلىك فايراده على المصنف سهو ظاهر (قوله كالقاضى والداعى) مثل بمشالين إشارة لعدم الفرق بين الياء الأصلية كياء الأول والمنقلبة عن واو كياء الثانى قال العلامة الشنوائى: اعلم أن كلام المصنف يوم أن الحركات لا تقدر في غير المضاف لياء المتكلم والمقصور والمنقوص من الأسماء وليس كذلك بل تقدر في الأسماء في مواضع اه المراد * قلت ويجاب عنه بأنه إنما تعرض لما هو الكثير الواقع في الكلام وقد نظمت ما تقدر فيه الحركات فقلت :

يقدر إعراب بسبع مواضع * تعذر أصلى بجاء الفتى العلا
كذا عارض عند الحكاية فاعلمن * وإسكان تخفيف كباركم تلا
مسكن إدغام ووقف وأتبعن * مجاوزة أيضاً وأنشد مرسلاً
ورد ثامناً ما بالقوافي محصل * مخالف إعراب لذاك تجملاً

(ص) فَصْلٌ يَرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِيًا مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ نَحْوُ يَقُومُ زَيْدٌ

(ش) أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعا كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو وإنما اختلفوا في تحقيق الرفع له ما هو فقال الفراء وأصحابه رفعه نفس تجرده من الناصب والجازم وقال الكسائي حروف المضارعة وقال ثعلب مضارعة الاسم وقال البصريون حلوله محل الاسم قالوا ولهذا إذا دخل عليه نحو أن ولن ولم ولما امتنع رفعه لأن الاسم لا يقع بعده فليس حينئذ حلا محل الاسم وأصح الأقوال الأول وهو الذي يجري على السنة المعربين يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وينسب قول الكسائي إن جزء الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب إن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الأعراب إلى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو هلا يقوم لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض

(ص) وَيَنْصِبُ بَلَنْ نَحْوُ لَنْ نَبْرَحَ

(ش) لما انقضى الكلام على الحالة التي يرفع فيها المضارع نبي بالكلام على الحالة التي ينصب فيها وذلك إذا دخل عليه حرف من حروف أربعة وهي لن وكى وإذن وأن وبداً بالكلام على أن لأنها ملازمة للنصب بخلاف البواقي وختم بالكلام على أن لطلو الكلام عليها ولن حرف يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق ولا يقتضى تأييدا خلافا للزخشرى في أنموذجه ولا تأكيذا خلافا له

(قوله فصل يرفع المضارع) لم يقيده بالخالي من التوئين لعله مما تقدم أنه حينئذ مبني أو أراد يرفع ولو محلا (قوله خاليا) حال من المضارع ومن ناصب متعلق به ولكون اسم الفاعل حقيقة في المتلبس بالفعل لم يقل من ناصب ينصبه أو جازم يحزمه احترازاً عن الناصب أو الجازم المهمل نحو أن تقرأ ولم يوفون بالجار وكان الأنسب تأخير الرفع عن النصب والجزم لتوقفه على معرفة الناصب والجازم إلا أنه راعى كون الرفع أقوى الحركات (قوله فقال الفراء وأصحابه) أي من الكوفيين (قوله نفس تجرده) اعترض بأن التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي * وأجيب بأنه عبارة عن استعمال المضارع في أول أحواله وهذا أمر وجودي أي موجود ذهنياً وبأن العدمي لا يكون علة للوجودي ليس على الإطلاق بل ذلك مختص بالأعدام المطلقة أما المقيدة بأمر وجودي فهي في حكم الوجودي كما هنا تأمل (قوله وقال الكسائي) هو من الكوفيين أيضاً (قوله حلوله محل الاسم) وإنما ارتفع لحلوله محل الاسم لأنه إذا كان كلاً لم يعطى أسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع لا يقال صحة الحلول محل الاسم مشتركة بينه وبين الماضي لأننا نقول هو مبني الأصل فلا يؤثر فيه العامل (قوله من حيث الجملة) أي بقطع النظر عن كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً (قوله ثم يحتاج كل نوع من أنواع الأعراب) أي كالنصب والجزم (قوله ثم يلزم على المذهبين) أي مذهب الكسائي ومذهب ثعلب ولقائل أن يقول لا يلزم ما ذكر لأن عامل النصب والجزم أقوى فعزل الضعيف عن العمل اهـ ش (قوله ويرد قول البصريين ارتفاعه الخ) أجيب بأن الرفع ثابت قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغير إذا أثر العامل لا يغيره إلا أثر آخر (قوله وينصب بلن) إنما عملت لاختصاصها وإنما نصبت لشبهها بأن من وجهين أحدهما أنها تخلص الفعل للاستقبال كما تخلصه أن. الثاني أنها نقيضة أن فتلك تثبت وهذه تنفي ما تثبت تلك (قوله لأنها ملازمة للنصب) أي في المشهور ولغة الجمهور (قوله يفيد النفي) أي يدل على نفي جزء مدلول المضارع وهو الحدث وقوله والاستقبال أي استقبال الجزء الثاني من مدلوله وهو الزمان وأما النصب فهو راجع إلى اللفظ فقط والمراد بالنفي الاتقاء أو هو مصدر المبني للمفعول كما في الشنواني (قوله للزخشرى) هو محمود ابن عمرو ولد سنة سبع وستين وأربعمائة ومات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ذكره السيوطي في مزرهه (قوله في أنموذجه) بضم الهمزة وفتح الذال المعجمة اسم كتاب له أصل معناه صورة تتخذ على صورة الشيء ليعرف منه حاله وليس بلحن خلافاً لصاحب القاموس فإنه قال إن أنموذج لحن والصواب نموذج بدون ألف كما أفاده الشهاب في شفاء الغليل (قوله ولا تأكيذا) أي كاملاً وهو التأيد ولهذا قال المحقق المحلى والتأيد نهاية التأكيدهـ فلا تنافي بين كلاميه في كتابيه ومحل دلالتها على ما ذكر عند الإطلاق فإن قيد النفي فلا تأيد

في كشافه بل قولك لن أقوم محتمل لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبداً وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم إفادة التأكيدي ولا تقع لن للدعاء خلافاً لابن السراج ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى قال رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيراً للبحر من مدعي أن معناه فاجعلني لا أكون لا مكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى أن لا يظهر بحر مجاز تلك النعمة التي أنعم بها عليه ولا هي مركبة من لأن أخذت الهمزة تخفيفاً والالف لالتقاء الساكنين خلافاً للخليل ولا أصلها إلا فبدلت الألف نونا خلافاً للفرأ

﴿ص﴾ وبكى المصدريّة نحو لكيلاً تأسوا

﴿ش﴾ الناصب الثاني كي وإنما تكون ناصبة إذا كانت مصدرية بمنزلة أن وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظاً كقوله تعالى «لكيلاً تأسوا» لكيلاً يكون على المؤمنين حرج، أو تقدير أن نحو جئت كي تكرمني إذا قدرت أن الأصل لكي وأنك حذف اللام استغناء عنها بنيتها فإن لم تقدر اللام كانت كي حرف جر بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل وكانت أن مضرة بعدها إضماراً لازماً

﴿ص﴾ وبإذن مصدرية وهو مستقبل متصل أو منفصل بقسم نحو إذن أكرمك وإذن والله نرهم بحرب

﴿ش﴾ الناصب الثالث إذن وهي حرف جواب وجزاء عند سيويه وقال الشلوين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي

قطعاً نحو فلن أكرم اليوم إنسيا ثم إن القول بالتأييد والتأكيد لم ينفرد به الزخشي بل ذكر عن غيره كما في شرح المحقق المحلى على جمع الجوامع (قوله ولا تقع لن للدعاء الخ) هو خلاف ما مشى عليه في المغني ودرج عليه العلامة ابن السبكي حيث قال وترد للدعاء وفاقاً لابن عصفور (قوله ظهيراً) هو فاعل بمعنى فاعل أى مظاهراً بمعنى معاوناً والباء في قوله بما أنعمت على القسم كما يؤخذ من الجلالين (قوله وبكى المصدرية الخ) احتراز بالمصدرية عن المختصرة من كيف كقوله * كي تجنحون إلى سلم * ومن كي الجارة وهي بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً بخلاف المصدرية فإنها بمنزلة أن المصدرية معنى وعملاً ﴿فائدة﴾ زعم الفارسي أن أصل كما في قول الشاعر

وطرفك أما جئتنا فاحسبته * كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

كما أخذت الياء ونصب الفعل بها وذهب ابن مالك إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك قليل وعلى هذين يخرج قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يولى عليكم * وأجيب عنه أيضاً بأنه أعمل ما حملها على أن كما أهملت أن حملاً على على ما وبأن حذف الرفع من غير ناصب وجازم لغة وبأن أصلها كيفما تكونوا فهي أداة شرط فهذه جملة أجوبة فاحفظ لها (قوله لكيلاً تأسوا) في تمثيله بذلك إشارة إلى أنه يجوز الفصل بين كي ومعمولها بلا النافية ويجوز الفصل بما الزائدة كقول الشاعر

أردت لكيما يعلم الناس أنها * سراويل قيس والوفود شهود

وبها جميعاً كقوله * أردت لكيما لا يرى لي غيره * (قوله إذا دخلت عليها اللام الخ) حاصل الكلام عليها أن كي إذا تقدمها لام التعليل لفظاً أو تقدير أفعلى ناصبة بنفسها وإن لم يتقدم عليها ما ذكر ففهي حرف تعليل بمعنى اللام وأن مضرة بعدها وجوبا وإذا جردت لفظاً فقط من اللام جاز أن تكون مصدرية وأن تكون حرف جر وأن مقدرة بعدها لا تظهر إلا في الضرورة وإلا تقدمها اللام وظهرت أن بعدها ترجح كونها جارة بمعنى اللام وبقي ما إذا تأخرت عنها اللام نحو جئت كي لأقرأ ويتعين حينئذ أنها حرف جر واللام تأكيدياً وأن مضرة بعدها ولا يجوز أن تكون هي ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار وغيره ولا يجوز أن تكون زائدة لأن كي لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع حتى يحمل هذا عليه أفاده الشنواني نقلاً عن جمع الجوامع النحومع زيادة (قوله متصل أو منفصل بقسم) قديقال لو قال متصل ولا يضر الفصل بالقسم لسكان أولى لأنه ليس الاتصال أو الانفصال بالقسم كل منهما شرطاً فأمل اه ش (قوله حرف جواب وجزاء) قال الدماميني في شرح المغني المراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يحجب به كلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جواباً عن شيء والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزءاً لمضمون

في ألا كثر وقد تنهض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول إذن أظنك صادقاً إذ لا مجازاة بها هنا وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط أن تكون واقعة في صدر الكلام فلو قلت زيد إذن قلت أكرمه بالرفع الثاني أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً فلو حدثك شخص بحدث فقلت إذن تصدق رفعت لأن المراد به الحال. الثالث أن لا يفصل بينهما بفصل غير القسم نحو إذن أكرمك وإذن والله أكرمك قال الشاعر

إذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

ولو قلت إذن يازيد قلت أكرمك بالرفع وكذا إذا قلت إذن في الدار أكرمك وإذن يوم الجمعة أكرمك كل ذلك بالرفع

(ص) وبأن المصدرية ظاهرة نحو أن يغفر لي ما لم تسبق بعلم نحو علم أن سيكون منكم مرضى فإن سبق بظن فوجهان نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة ومضمرة جوازاً بعد عاطف مسبوق باسم خالص نحو ولبس عباءة وتقرعني وبعد اللام نحو لتبين للناس إلا في نحو لئلا يعلم لئلا يكون للناس فتظهر لا غير ونحو وما

كلام آخر اه (قوله وقال الشلوبين الخ) الأولى التعبير بالفاء لأنه يبان لما وقع في كلام سيبويه قال الشنوائى والشلوبين اسمه أبو على وهو بفتح الشين المعجمة وضم اللام وفتحها أيضاً وبعد الواو حرف ينطق به بين الفاء والباء وهو أعجمي اه (قوله في كل موضع) وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك كالمثال الآتي فقال أى إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك (قوله وقال الفارسي) هو الصواب كما قاله الدماميني (قوله إذ لا مجازاة بها هنا) أى لأن ظن الصدق واقع في الحال ولا يصح أن يكون جزاء لذلك الفعل إذ الشرط والجزاء كما قاله الرضى أما في المستقبل أو الماضى ولا مدخل للجزاء في الحال اه ش (قوله وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط) وإلغاؤها مع استيفاء الشروط لغة لبعض العرب اه ش (قوله واقعة في صدر الكلام الخ) وإذا وقعت بعد الواو والفاء جاز فيها الوجهان الاعمال والالغاء كما قاله جماعة من النحاة وصرح بعضهم بأن الالغاء أكثر وبه جاء القرآن نحو وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلاً فإذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرىء شاذاً بالنصب فيهما اه ش (قوله أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً) قال ابن الحاجب في شرح المفصل وإنما لم تعمل إلا في المستقبل إجراء لها مجرى النواصب كلها * وقال تليذه الاستقبال شرط في النواصب لأن فعل الحال له تحقق في الوجود كالآسماء فلا تعمل فيها عوامل الأفعال اه (قوله بفواصل غير القسم) وقد أجاز بعضهم الفصل بغير ذلك كما أشار إلى ذلك بعضهم نظماً بقوله

أعمل إذن إذا أتت أولاً * وسقت فعلاً بعدها مستقبلاً * واحذر إذا أعلمتها أن تفصلاً

إلا بحلف أو نداء أو بلا * وافصل بظرف أو بمجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا

وإن تجيء بحرف عطف أولاً * فأحسن الوجهين أن لا تعملوا

(قوله بحرب) الحرب مؤنثة سماعاً كما يقال عند اشتداد الأمر صعوبة الحال قامت الحرب على ساقها وقد تذكرت وأويلها بمعنى القتال كما في المصباح وقد ذكرها في البيت حيث قال يشيب بالياء التحتية نظراً لما ذكر وهو بضم أوله مضارع أشاب كما قال الشاعر

أشاب الصغير وأقى الكبير * كره الغداة ومر العشى

(قوله الطفل) بكسر الطاء وهو الولد الصغير ويطلق عليه إلى أن يميز فيقال له بعد ذلك صبي ومراهق ونحو ذلك وقال بعضهم يقال له طفل إلى أن يحتلم أفاده في المصباح والمراد به هنا من لم يبلغ أو أن الشيب (قوله المشيب بفتح الميم أى زمن الشيب (قوله ظاهرة) أى حال كونها ظاهرة أى مذكورة (قوله ومضمرة جوازاً) أى إضماراً جائزاً أو ذا جواز (قوله بعد عاطف) المراد به هنا الواو والفاء وشم وأو اه ش (قوله باسم خالص) أى من التأويل بالفعل احترازاً من قولهم الطائر في غضب زيد الذباب برفع يغضب وجوباً لأن الاسم مؤول بالفعل فيصح عطف الفعل عليه (قوله لا لزمنك)

كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ فَتَضْمَرُ لَا غَيْرُ كَإِضْمَارِهَا بَعْدَ حَتَّى إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا نَحْوُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى وَبَعْدَ أَوْ الَّتِي
بِمَعْنَى إِلَى نَحْوُ لَا لَزِمَكَ أَوْ تَقْضِي حَقِّي وَقَوْلُ الشَّاعِرِ * لَا اسْتَسْهَلَنَ الصَّعْبَ أَوْ ادْرِكْ الْمُنَى * أَوْ الَّتِي بِمَعْنَى
إِلَّا نَحْوُ * وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ * كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا * وَبَعْدَ فَأَنَّ السَّبِيَّةَ أَوْ أَوَّالِ الْمَعِيَةِ مَسْبُوقَتَيْنِ
بَنَى مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِالْفِعْلِ نَحْوُ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ وَلَا تَأْكُلِ السَّمَكُ
وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ

﴿ش﴾ الناصب الرابع إن وهى أم الباب وإنما أخرت في الذكر لما قدمنا ولا صالحتها في النصب عملت ظاهرة ومضمرة
بخلاف بقية النواصب فلا تعمل إلا ظاهرة مثال أعمالها ظاهرة قوله تعالى «والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتي» «يريد
الله أن يخفف عنكم» وقيدت أن بالمصدرية احترازاً من المفسرة والزائدة فانهما لا ينصبان المضارع فالمفسرة هي المسبوقة
بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو كتبت إليه أن يفعل كذا إذا أردت به معنى أى والزائدة هي الواقعة بين القسم
ولونحو أقسم بالله أن لويأتيني زيداً كرمته واشترطت أن لا تسبق المصدرية بعلم مطلقاً ولا بظن في أحد الوجهين احترازاً عن
المخففة من الثقلية * والحاصل أن لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات إحداها أن يتقدم عليها ما يدل على العلم فهذه مخففة من

بفتح الهمزة والزاي مضارع لزمته بمعنى تعلقته به (قوله أو طلب بالفعل) لا يخفى أنه ليس المراد بالطلب بالفعل الطلب
بصيغة الفعل لأن بعض أنواع الطلب ليس بصيغة الفعل ولعل المصنف أراد بالفعل ما يقابل الاسم فقط لا ما يقابل
الاسم والحرف اهـ ش ملخصاً * قلت الظاهر أن مراد المصنف بالطلب بالفعل الطلب من غير واسطة لا الفعل مقابل الاسم
والحرف احترازاً مما دل عليه لكن بواسطة كاسم الفعل فانه يدل على الطلب لكن بواسطة أن معناه الفعل والفعل دال على
الطلب تدبر (قوله وهى أم الباب) أى أصل النواصب * قال أبو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن وإذن وكى
(قوله لما قدمنا) أى من طول الكلام عليها (قوله ولا صالحتها) علة تقدمت على معلولها وهو قوله عملت ظاهرة الخ (قوله فانهما
لا ينصبان المضارع وجوز الأخفش أعمال الزائدة) (قوله فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه) ويشترط
أيضاً أن يأخر عنها جملة وأن لا تقترن أن يجارو وقد نظمت ذلك فقلت :

وأن لتفسير أتت إن سبقت * بجملة معنى لقول قد حوت * خالية من أحرف القول اعلم

مالم تكن قد أولت به افهما * وجملة عنها تأخرت ولم * يدخل عليها حرف جر قد أتم

وقد قلت أيضاً : تفسر أن مهما أتت بعد جملة * بها القول معنى دون لفظ تقررا

وخالية من حرف جر وبعدها * أتت جملة أيضاً على المغنى فاذا كرا

ولا تفسر في إلا كثر إلا مفعولاً مقدر أنحو نادينا أن يا إبراهيم أى نادينا بلفظ هو قول يا إبراهيم وقولك كتبت إليه أن يفعل كذا
برفع يفعل أى كتبت إليه شيئاً هو يفعل كذا أى هذا اللفظ وقد تفسر المفعول به الظاهر نحو إذا وحينا إلى أمك ما يوحى أن أقذفيه
فقوله أن أقذفيه تفسر لما يوحى وهو مفعول أو حينا والتفسير في المثال المذكور في الشرح لم يتعلق كتبت وهو الشئ المكتوب
لأنفس كتبت وقس عليه نظائره فتأمل (قوله والزائدة هي الواقعة بين القسم ولواخ) اقتصر عليه رد أعلى من قال إنها في ذلك لربط
الجواب بالقسم فلا ينافى ما ذكره في المغنى من وقوعها كثيراً بعد ما ومن وقوعها بعد إذا وبين الكاف ومجروها تدبر (قوله ما يدل
على العلم) أى سواء كانت بلفظه أم لا نحو التحقق واليقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري كما قاله الرضى وسواء كان مثبتاً

الثقيلة لا غير ويجب فيما بعدها أمران أحدهما رفعه والثاني فصله منها بحرف من حروف أربعة وهي حرف التنفيس وحرف النفي وقدولو فالأول نحو علم أن سيكون والثاني نحو أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً والثالث نحو علمت أن قد يقوم زيد والرابع نحو أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً وذلك لأن قبله أفلم يأس الذين آمنوا ومعناه فيما قاله المفسرون أفلم يعلم وهي لغة النخع وهو وزن قال سحيم : أقول لهم بالشعب إذ يأسروني * ألم تياسوا أنى ابن فارس زهدم

أى ألم تعلموا ويؤيده قراءة ابن عباس أفلم يتبين وعن الفراء إنكار كون يأس بمعنى يعلم وهو ضعيف الثانية أن يتقدم عليها ظن فيجوز أن تكون مخنفة من الثقيلة فيكون حكمها كما ذكرنا ويجوز أن تكون ناصبة وهو الأرجح في القياس والأكثر في كلامهم ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى ألم أحسب الناس أن يتركوا أو يختلفوا في قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة فقرئ بالوجهين الثالثة أن لا يسبقها علم ولا ظن فيتعين كونها ناصبة كقوله تعالى والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي وأما إعمالها مضمرة فعلى ضربين لأن إضمارها إما جائز أو واجب فالجائز في مسائل إحداها أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل كقوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا في قراءة من قرأ من السبعة بنصب يرسل وذلك باضمار أن

أم منفياً نحو ما علمت أن يقوم زيد كما اقتضاه كلامهم على نحو أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً اهـ ش (قوله أحدهما رفعه) أى إن كان مضارعاً معرباً أو خلا من ناصب وجازم فخرج نحو ونعلم أن قد صدقتنا وعلمت أن لم يقم ولن تقوم اهـ ش (قوله والثاني فصله منها بحرف الخ) مشروط بأمور أشار لها ابن مالك بقوله :

وإن يكن فعلاً ولم يكن دعا * ولم يكن تصرفه ممتعاً

فالأحسن الفصل بقدا ونفى أو * تنفيس أو ولو قيل ذكرلو

(قوله حرف التنفيس) والمراد به هنا السين وسوف اهـ ش (قوله لغة النخع) بفتح النون والخاء المعجمتين قبيلة باليمن ينسب إليها إبراهيم النخعي كما في المصباح (قوله سحيم) بالتصغير (قوله بالشعب) بكسر الشين المعجمة الطريق وقيل الطريق في الجبل والجمع شعاب اهـ مصباح (قوله يأسروني) بكسر السين المهملة مضارع أسره كضربه يضربه ذكره في المصباح (قوله زهدم) اسم فرس وفارسه يقال له فارس زهدم والشاهد في البيت جعل يأس بمعنى يعلم وليست هنا إن مخففة وإنما هي مثقلة اهـ دلجوني (قوله الثانية أن يتقدم عليها ظن) أى لفظ أى ريدبه الظن سواء كان بلفظ الظن أو لفظ العلم أو غيرهما وما يدل على أن العلم قد يستعمل للظن قول طرفة :

وأعلم علماً ليس بالظن أنه * إذا ذل مولى المرء فهو ذليل

اهـ من الشواني (قوله ويجوز أن تكون ناصبة) إن لم ينزل الظن منزلة العلم فعلم أن التعويل في كون أن ناصبة أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ اهـ ش (قوله وهو الأرجح في القياس) أى لأن التأويل خلاف الأصل (قوله فالجائز في المسائل) أل في المسائل للجنس فتبطل معنى الجمعية أو أراد بالجمع ما فوق الواحد لأنه لم يذكر الجائز إلا في مسألتين على ما يأتي (قوله أن تقع بعد عاطف) أى ذات أن تقع الخ في الكلام حذف مضاف لأن المسألة ليست هي الوقوع تأمل (قوله وما كان لبشر) تحتل كل النقصان والتمام والزيادة فعلى الأول خبرها إما لبشر ووحيا حال من فاعل يكلمه وهو الله أى موحياً أو من مفعوله وهو الضمير المنصوب فعناه موحى إليه ومن وراء حجاب بتقدير أو موصلاً بكسر الصاد أو بفتحها أى موصلاً إليه وإما وحيًا والتفريغ في الأخبار أى ما كان تكليمهم إلا إيحاء أو إيصالاً من وراء حجاب أو إرسالاً وجعل ذلك تكليماً على حذف مضاف والتقدير تكليم وحي أو تكليم إرسالاً وللبشر على هذين البيتين فيتعلى بمحذوف تقديره إرادتي لبشر أو أعني ويقدر هذا الثاني متأخراً عن الجار والمجرور لأن أعني يتعدى بنفسه وتقديره مؤخر لا يمنع من ادخال اللام على مفعوله المتقدم كما في قولك لزيد ضربت وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الأحوال المقدر في الضمير المستتر في لبشر والمراد بالوحي في الآية الإلهام أو الرؤيا في المنام لأن رؤيا الأنبياء وحي كما ورد والمراد بالتكليم من وراء حجاب أن يسمعه الله كلاماً من غير أن يبصر السامع من يكلمه وليس المراد حجاب الله تعالى لأنه لا يجوز عليه تعالى ما يجوز على الأجسام من الحجاب ونحوه والمراد بارسال الرسول إرسال الملك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيوحي إليه هذا حاصل ما نقله الشنواني عن المغني وحواشيه * وقال صاحب الكشف إن من وراء

والتقدير أو أن يرسل وأن والفعل معطوفان على وحيأى وحيأ أو إرسالاً وحيأ ليس في تقدير الفعل ولو ظهرت أن في الكلام لجاز وكذا قول الشاعر

ولبس عباءة وتقر عيني * أحب إلى من لبس الشفوف

تقديره ولبس عباءة وأن تقر عيني الثانية أن تقع بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كقوله تعالى وأنزلنا إليك الذكرتين للناس وقوله تعالى إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله أو للعاقبة كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً واللام هنا ليست للتعليل لأنهم لم يلتقطوه لذلك وإنما التقطوه ليكون لهم قرعة عين فكانت عاقبته أن صار لهم عدواً وحزناً أو زائدة كقوله تعالى إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت فالفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة ولو أظهرت في الكلام لجاز وكذا بعد كي

حجاب متعلق بمضمرة والتقدير إلا موحياً أو مكلياً من وراء حجاب ووحياً مصدر في موضع الحال وليس الجار متعلقاً بقوله أن يكلمه لأنه قبل حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده اه (قوله معطوفان على وحيأ) ولا يصح عطفه على أن يكلمه لأنه فاسد كما قاله بعض المحققين قال لأنه يلزم منه نفي الرسل أو نفي المرسل إليهم لأن المعنى يصير عليه وما كان لبشر أن يكلمه الله أو لا يرسل رسولا اه أفاده ش (قوله قول الشاعر) أي الشخص الشاعر وإنما أولناه بذلك لأنه من كلام ميسون بفتح الميم فثناة تحتية ساكنة فسین مهملة غير منصرف للعلية والتأنيث تزوجها معاوية رضي الله تعالى عنه ونقلها من البدو إلى الشام فكانت تكثر الحنين إلى آبائهم والتذكري إلى مسقط رأسها فسمعتها ذات يوم تنشد

لبيت تحفق الأرواح فيه * أحب إلى من قصر منيف * ولبس عباءة وتقر عيني
أحب إلى من لبس الشفوف * وأكل كسيرة في كسريتي * أحب إلى من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فج * أحب إلى من نقر الدفوف * وكلب ينبج الطراق دوني
أحب إلى من قط ألوف * وخرق من بني عمي نحيف * أحب إلى من علج عنيف

وفي نسخة من مجل علف فقال رضي الله تعالى عنه ما رضيت حتى جعلتني مجلاً علفاً والأرواح بالواو جمع ريح والمنيف العالي والعباءة بالمدنوع معروف من الأكسية والشفوف بضم الشين لا بفتحها جمع شف بفتحها وكسرها وهو الثوب الرقيق وكسر البيت بكسر الكاف شقة الخباء التي تلي الأرض من حيث يكسر جانباه والفتح الطريق الواسع والدفوف بضم الدال جمع دف بضمها وفتحها وهو الآلة التي يضرب بها والخرق بكسر الخاء المعجمة السخی والنحيف الهزيل والعليج الرجل من كفار العجم والعنيف الذي لا رفق فيه والعجل ولد البقر والعليف بفتح أوله الذي يعلف ولا يرسل للرعي وقد ثبت البيت الذي ذكره المصنف في بعض النسخ بالواو عطفاً على قوله لبنت وهو الصواب وفي بعضها باللام وليس بصحيح كما نبه عليه المصنف في شرح بانت سعاد اه ش ملخصاً (قوله بعد لام الجر) هي المعروفة عندهم بلام كي (قوله ليغفر لك الله) قال المصنف في شرح الشذور فان قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة قلت هو كما ذكرت ولكنه لم يجعل علة لها وإنما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي صلى الله عليه وسلم وهي المغفرة وإتمام النعمة والهداية إلى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولا شك أن اجتماعها له عليه الصلاة والسلام حصل حين فتح الله عليه مكة وإنما مثلت بهذه الآية لأنه قد يخفى التعليل فيها على من لم يتأملها اه فان قلت كيف قال الله تعالى ليغفر لك الله مع أنه صلى الله عليه وسلم سيد المعصومين * قلت قال الحافظ السيوطي إن أحسن ما يجاب به عن هذا أنه كنى بالمغفرة عن العصمة أي ليعصمك الله تعالى عن الذنب فيما تقدم من عمرك وفيما تأخر وقد نص غير واحد على أن المغفرة والعفو والتوبة جاءت في القرآن والسنة في معرض الإسقاط والترخيص وإن لم يكن ذنب ومنه عفا الله عنك لم أذنت لهم عفا الله لكم عن صدقة الخيل والريق فان لم تفعلوا أو تاب الله عليكم علم الله أنكم كنتم تحتانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم أي رخص لكم اه (قوله أو للعاقبة) وتسمى لام الصيرورة وفي الآية استعارة تبعية حيث قدر تشبيه ترتب نحو العداوة والحزن على نحو الالتقاط بترتب العلة الغائية أي الباعثة عليه كالحبة والتبني بجامع مطلق الترتب الأعم من الطرفين فالترتب الثاني متعلق بمعنى اللام فقد ر استعارة الترتب الكلي المشبهة بالترتب الكلي المشبه فسرى التشبيه لمعنى اللام الذي هو الترتب الجزئي فاستعير لفظ اللام واستعمل في الترتب الجزئي والعداوة والحزن قرينة (قوله أو زائدة) هي الواقعة بعد فعل متعد وفائدتها التوكيد اه ش (قوله وكذا بعد كي) هكذا في بعض النسخ والصواب إسقاطه لما قدمه من أنها مضمرة

الجارقة ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقرونا بلا وجب إظهار أن بعد اللام سواء كانت لنافية كالتى فى قوله تعالى لثلاث يكون للناس على الله حجة أو زائدة كالتى فى قوله تعالى لثلاث يعلم أهل الكتاب أى يعلم أهل الكتاب ولو كانت اللام مسبوقة بكون ماض منى وجب إضمار أن سواء كان المضى فى اللفظ والمعنى نحو وما كان الله ليعذبهم وأنت فىهم أو فى المعنى فقط نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجحود وتلخص أن لأن بعد اللام ثلاث حالات وجوب الإضمار وذلك بعد لام الجحود وجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل بلا وجواز الوجهين وذلك فيما بقى قال تعالى وأمرنا بالنسب لرب العالمين وقال تعالى «وأمرت لأن أكون» ولما ذكرت أنها تضمنت وجوباً بعد لام الجحود استطردت فى ذكر بقية المسائل التى يجب فيها إضمار أن وهى أربع إحداها بعد حتى واعلم أن للفعل بعد حتى حالتين الرفع والنصب فأما النصب فشرطه كون الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم أو لا فالأول كقوله تعالى لن نبرح عليه عا كفين حتى يرجع اليناموسى فان رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة إلى الأمرين جميعاً والثانى كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الأخبار إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم ولحتى التى ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كى وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى إلى وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها كقوله تعالى لن نبرح عليه عا كفين حتى يرجع اليناموسى وكقولك لأسيرن حتى تطلع الشمس وقد تصلح للمعنيين معاً كقوله تعالى فقاتلوا التى تبغى حتى تنى إلى أمر الله يحتمل أن يكون المعنى كى تنى وأولى أن تنى والنصب فى هذه المواضع وشبهها بأن مضرة بعد حتى حتملاً لاجتناب نفسها خلافاً للكوفيين لأنها قد عملت فى الأسماء الجر كقوله تعالى «حتى مطلع الفجر» «حتى حين» فلو عملت فى الأفعال النصب لزم أن يكون لنا

بعد كى إضمار الإزما قال الشنوائى قديقال التشبيه راجع لما قبل لو اه تأمل (قوله وجب إظهار أن بعد اللام) وذلك ليقع الفصل بين المتماثلين وهما اللام ولا م لا لأنهم لو قالوا اجئت للانصب كان فى ذلك قلق فى اللفظ اه ش (قوله مسبوق بكون ماض الخ) عبارته فى المعنى هى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوق بما كان أو لم يكن ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام اه (قوله وتسمى هذه اللام لام الجحود) قال النحاس والصواب تسميتها لام النفى لأن الجحد فى اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار ذكره فى المعنى * وأجاب ابن قاسم بأن النحويين صار عرفهم أن الجحد مطلق النفى والاصطلاح لا يعترض عليه باللغة اه (قوله وأمرنا بالنسب) قال الزمخشري فى نكت الأعراب فان قلت ما محل أمرنا * قلت النصب عطف على محل قوله إن هدى الله هو الهدى على أنهما مفعولان كأنه قيل قل هذا القول وقل أمرنا بالنسب * فان قلت ما معنى اللام فى النسب * قلت هى تعليل للأمر بمعنى أمرنا وقيل لنا أسلبوا لأجل أن نسلم اه ش (قوله استطردت فى ذكر بقية المسائل الخ) قال فى المصباح استطرد له فى الحرب إذا فر منه مكيدة ثم كر عليه فكأنه اجتذبه من موضعه الذى لا يتمكن منه إلى موضع آخر يتمكن منه وقولهم وقع ذلك على وجه الاستطراد كأنه مأخوذ من ذلك وهو الاجتذاب لأنك لم تذكره فى موضعه بل مهدت له موضعاً ذكرته فيه اه ووجه الاستطراد هنا أن كلامه فى إضمار أن بعد اللام فذكره لغيره ليس فى محله لكنه ذكره لمناسبة وجوب الإضمار وهذا ظاهر فلا اعتراض على المصنف (قوله إحداها بعد حتى) أى ذات وقوع المضارع بعد حتى (قوله فشرطه كون الفعل مستقبلاً) لأن نصبه بإضمار أن وهى تخلص الفعل للاستقبال (قوله إلى الأمرين جميعاً) هما قولهم لن نبرح الخ وكوفهم أى إقامتهم على عبادة العجل الذى صنعه السامرى واعتراض التمثيل بهذه الآية باحتمال أنها من القسم الثانى فىكون فيها الوجهان إذ العكوف ورجوع موسى ماضيان بالنسبة إلى زمن نزول الآية لكن الرجوع مستقبل بالنسبة إلى العكوف * وأجيب بأن المنظور إليه فى هذه الآية حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة منهم ورجوع موسى مستقبل بالنسبة إلى زمن التكلم المحكى بخلاف الآية الثانية فانه ليس فيها حكاية لكلام آخر بل هو إخبار من الله فنظر فيه لزمن النزول لأنه زمن التكلم بالنسبة إليه اه من الشنوائى (قوله وزلزلوا حتى يقول الرسول الخ) أى أزججوا إزعاجاً شديداً مشبهاً بالزلزلة مما أصابهم من الأهوال إلى ما ذكر (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) التمثيل صحيح لأن الأمر بالاسلام سبب له والاسلام سبب

عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال وهذا لا نظير له في العربية وأما رفع الفعل بعدها فله ثلاثة شروط الأول كونه مسبباً عما قبلها ولهذا امتنع الرفع في نحو ماسرت حتى أدخل البلد لأن انتفاء السير لا يكون سبباً للدخول وفي قولك سرت حتى تطلع الشمس لأن السير لا يكون سبباً لطلوعها * الثاني أن يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال على العكس من شرط النصب إلا أن الحال تارة يكون تحقيقاً وتارة يكون تقدير أفاًل الأول كقولك سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قدمضياً ولكنك أردت حكاية الحال وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى حتى يقول الرسول لأن الزلزال والقول قدمضياً * الثالث أن يكون ما قبلها تاماً ولهذا امتنع الرفع في نحو سيرى حتى أدخلها وفي نحو كان سيرى حتى أدخلها إذا حملت كان على النقصان دون التمام * المسئلة الثانية بعد أو التي بمعنى إلى أو إلا فالأول كقولك لألزمك أو تقضي حتى أي إلى أن تقضي حتى وقال الشاعر :

لأستسهل الصعب أو أدرك المني * فما انقادت الآمال إلا لصابر * والثاني كقولك لأقتلن الكافر أو يسلم أي إلا أن يسلم وقول الشاعر : وكنت إذا غمزت قناة قوم * كسرت كعوبها أو تستقيماً أي إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يصح أن تكون هنا بمعنى إلى لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر * المسئلة الثالثة بعد فاء السببية إذا كانت مسبوبة

لدخول الجنة والمراد من السبب ههنا ما يكون مفضياً إلى المسبب المقصود في الجملة وإن لم يكن مستلزماً له (قوله وهذا لا نظير له) أي لا نظير له مع اتحاد الجهة واتحاد المعنى فلا ترد أي الشرطية في نحو أي رجل تضرب أضرب فانها عملت الجزم في الفعل والخفض في الاسم لكن لا اختلاف الجهة إذ جزمها بجهة شرطيتها وجرها بجهة الإضافة ولا ترد اللام حيث جرت الأسماء في نحو لينفق لا اختلاف المعنى إذ الجازمة طلبية بخلاف الجارة فكأنهما شيان تأمل (قوله امتنع الرفع في نحو ماسرت الخ) وكما في نحو لزيد وجزمت امتنع الرفع لما ذكره تمتنع النصب لعدم الاستقبال والجر لأنه ليس بغاية فهو تركب فاسد كما قاله بعض المحققين من مشايخنا نعم يجوز النصب إن أردت حكاية الحال الماضية بأن قدرت أن السير هو الذي يقع أو لا ويعقبه ما بعده فتأمل (قوله تحقيقاً) بأن يكون معمولها واقعاً حين التكلم حقيقة وقوله أو تقدير أي بطريق التقدير والحكاية (قوله ولكنك أردت حكاية الحال) ومعنى حكاية الحال أن يفرض الفعل الواقع في الماضي واقعا من الاخبار فيخبر عنه بالفعل الحال نظر إلى أنك لو أخبرته عنه وقت حصوله لكان بهذه العبارة (قوله جاء الرفع في قوله تعالى حتى يقول الرسول) قال ابن الحاجب من رفع لفظ يقول في الآية فعلى أن الاخبار بوقوع شيئين أحدهما الزلزال والثاني القول والخبر الأول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى إرادة الاخبار بشيء واحد وهو الزلزال وبأن شيئاً آخر كان مترقباً وقوعه ليكون مستقبلاً وإلا لو قدره واقعا لكان حالاً على وجه الحكاية (قوله امتنع الرفع في نحو سيرى الخ) لأن ما بعده مستأنف فيبقى المبتدأ قبلها بلا خبر (قوله على النقصان الخ) لأنه على الأول يصير اسم كان لا خبر له لأن ما بعده حتى مستأنف وأما على الثاني فيجوز الرفع لأن ما قبل حتى حينئذ مستقبل بنفسه (قوله لأستسهل الصعب الخ) المني جمع منية وهو ما يتمناه الانسان والآمال جمع أمل وهو الرجاء والمراد هنا المأمولات وانقيادها حصولها والشاهد في قوله أو أدرك فانه منصوب بأن مضمره أو عاطفة للبصير المنسبك من أن على مصدره مأخوذة بما تقدمم والتقدير ليسكون استسهال مني للصعب أو إدراكك للبنى وإنما احتاجوا إلى هذا التأويل ليفرقوا بين أو التي تقتضى مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك وبين أو التي تقتضى مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك فافهم (قوله وكنت إذا غمزت الخ) الغمز بالغين المعجمة والزاي الجس باليد والقناة الرمح إذا ركب فيه السنان وجمعها قنات مثل حصاة وحصى وقناة بوزن جبال وقتوات وقوعاً على وزن فعول كما في المصباح وكعوب الرمح النواشر أي المرتفع في أطراف الأنايب جمع أنوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب والمعنى المراد من لم يصلح له الملاينة توليناه بالخاشنة إلا أن يستقيم وقال الدماميني فيه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا خذف إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمزت قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها إرتفاعاً مانعاً من اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم اه (قوله بعد فاء السببية) هي التي قصد بها كون ما قبلها سبباً للفعل الذي بعدها ولا بد أن تكون للعطف أيضاً واحترز بقاء

بنى محض أو طلب بالفعل فالنفي كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وقولك ما تأتينا فتحدثنا واشترطنا كونه محضاً احترازاً من نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا وما تأتينا إلا لا فتحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفعهما أما الأول فلا يزال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي إثبات وأما الثاني فلا تنقاض النفي بالا وأما الطلب فانه يشمل الأمر كقوله :

ياناق سيرى عنقاً فسيحاً * إلى سليمان فنستريحاً والنهي نحو قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحمل عليكم غضبي والتحضيض نحو لو لا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق والتمني نحو ياليتي كنت معهم فأفوز والترجي كقوله تعالى لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع في قراءه بعض السبعة بنصب أطلع والدعاء كقوله : رب وفقني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن والاستفهام كقوله : هل تعرفون لباناتي فأرجو أن * تقضى فيرتد بعض الروح للجسد والعرض كقوله : يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما رام كمن سمعا واشترطت في الطلب أن يكون بالفعل

السببية من الفاء التي هي لمجرد العطف نحو ما تأتينا فتحدثنا بمعنى فما تحدثنا فهو شريك المعطوف عليه في النفي الداخل عليه فيرفع وعلى ذلك قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون فالفاء هنا عاطفة والفعل الذي بعدهما داخل في سلك النفي السابق وكأنه قيل ولا يؤذن لهم فلا يعتذرون واحتترزت بقولي أن تكون للعطف أيضاً من جعلها لمجرد السببية لا للعطف أيضاً وقدر الفعل الذي بعدهما سائفاً أي مبنياً على مبتدأ محذوف فانه يجب الرفع لخلو الفعل من الناصب والجازم فتقول ما تأتيتي فأكرمك بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتيني وذلك إذا كنت كارهاً لا تياناه والفرق بين هذا الوجه والذي قبله أن الوجه الأول يشمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدهما وهذا الوجه انصب النفي فيه إلى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها لأنك لم تجعل الفاء للعطف هكذا أفاده المصنف في شرح الشذور فانظر تأممه فيه فانه حسن (قوله محض) أي خالص من معنى الإثبات (قوله أو طلب بالفعل) تقدم الكلام عليه (قوله ياناق) أي ياناقى فهو مرخم والعنق بفتحيتين نوع من السير وهو منصوب على أنه نابت عن المصدر أو صفة مصدر محذوف أي سيراً عنقاً والفسيح الواسع والشاهد في قوله فنستريحاً فانه منصوب بفتحة ظاهرة والألف للاشباع كذا قيل * قلت الأقرب جعلها للتثنية والضمير عائده ولنا قه أي أستريح أنا وأنت (قوله والنهي) شرطه عدم النقص بالاقبل الفامو لا وجب الرفع نحو لا تضرب إلا عمر أفيغضب فان نقص بعدهما لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيداً فيغضب عليك إلا نادياً أفاده في شرح الشذور بزيادة (قوله ولا تطغوا فيه فيحمل) أي تطغوا فيما رزقناكم بأن تكفروا النعمة فيحمل بكسر الحاء أي يجب وبضمها أي ينزل أي لا يمكن منكم طغيان فخلول غضبي (قوله والتحضيض) أي الطلب بحث وإزعاج أي الطلب المتأكد (قوله لو لا أخرتني) أي هلا تؤخرني إلى أجل قريب أي ليكن منك تأخير فتصدق مني وكوني من الصالحين قال بعضهم والظاهر أن لولا في أمثال هذه تكون لمجرد التمني فيكون التقدير ليتك أخرتني الخ وأصل أصدق أنصدق فقلبت التاء صاداً وأدغمت الصاد في الصاد وقد قرئ شاذاً بهذا الأصل (فائدة) قرأ بعض السبعة بجزم أكرم عطفاً على محل أصدق لأن المعنى إن أخرتني أصدق فهو من العطف على المعنى كما في المعنى (قوله فأطلع في قراءة الخ) لا يخفى أن المقصود من ذكر هذه الآيات التمثيل لما ذكره ويكفي فيه وجود الاحتمال فلا ينافي احتمال أن يكون النصب في جواب الأمر من قوله ابن لي أو عطفاً على الأسباب على حد * ولبس عباءة وتقرعني * ونحو ذلك فتأمل (قوله من نصب) احتترز به عن قراءة الرفع فليست مما نحن فيه (قوله رب وفقني الخ) أي يارب وفقني حتى لا أميل عن طريقة الساعين في خير طريقة والسنن بفتح السين والنون في الموضعين والشاهد نصب فلا أعدل في جواب الدعاء (قوله والاستفهام) أي سواء كان بحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو باسم نحو من يدعوني فأستجيب له (قوله هل تعرفون لباناتي الخ) اللبانات بضم اللام جمع لبانة وهي الحاجة والشاهد في فأرجو ويرتد عطف على أرجو (قوله والعرض) مأخوذ من قولك عرض فلان حاجته على فلان إذا أظهرها عليه وأبرزها عليه فيكون معناه الطلب على سبيل الفرق بحسب معونة المقام أهش (قوله يا ابن الكرام الخ) حدثوك أي حدثوك به والشاهد في قوله فتبصر حيث نصب في جواب العرض وهو ألا وراء مبتدأ خبره كمن سمعا أي كمن سمعه وألفه للاطلاق أي ليس الرائي المشاهد كالشاهد بما حدث من غير رؤية ولا حاجة لدعاء

احترازاً من قولك نزال فنكر مك وصه فحدثك خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً ولا بن جني وابن عصفور في إجازته بعد نزال ودراك ونحوهما مافية لفظ الفعل دون صه ومه ونحوهما مافية معنى الفعل دون حروفه وقد صرحت بهذه المسألة في المقدمة في باب اسم الفعل * المسألة الرابعة بعدوا والمعية إذا كانت مسبوقة بما قد مناز كره مثال ذلك قوله تعالى «ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين» «يالتنار دولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين» في قراءة حمزة وابن عامر وحفص وقال الشاعر:

ألم أك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء

لاتنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك إذا فعلت عظيم

وقال آخر :

وتقول لاتأكل السمك وتشرب اللبن فتصب تشرب إن قصدت النهي عن الجمع بينهما وتجزم إن قصدت النهي عن كل واحد منهما أي لاتأكل السمك ولا تشرب اللبن وترفع إن نهيت عن الأول وأبحت الثاني أي لاتأكل السمك ولك شرب اللبن

﴿ص﴾ فَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَقَصِدَ الْجَزَاءُ جُزِمَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى «قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ» وَشَرَطُ الْجَزْمِ

القلب في البيت فتأمل (قوله احترازاً الخ) خرج به أيضاً الطلب بلفظ الخبر نحو حسبك الحديث فينام الناس وعن الطلب بالمصدر نحو سعيًا فنزورك لكن قال المصنف في تعليقه الحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب ما بعده قال وينبغي أن يقيد الخلاف باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه اهـ (قوله خلافاً للكسائي) اسمه علي بن حمزة ولقب بذلك لأن الناس كانوا يجالسون معاذ بن مسلم الهراء في الثياب الفاخرة وكان هو يجالسهم في كساء فقيل له الكسائي مات بالرى سنة تسع وثمانين ومائة وقيل سنة اثنتين وثمانين وقيل سنة اثنتين وتسعين ذكره في المزهر (قوله ابن جني) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصل النحوي قرأ على أبي علي الفارسي وكان أبوه جني مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي ولد بالموصل قبل الثلاثين والثلاثمائة ووفاته في صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة قال ابن خلكان وجني بكسر الجيم وتشديد النون بعدها ياء وقال الدماميني باسكان الياء وليس منسوباً وإنما هو معرب اهـ ش قال السيوطي في المزهر وكان هو أي ابن جني وشيخه أبو علي الفارسي معتزليين (قوله مافية لفظ الفعل) من بيانية لكن على حذف مضاف أي من بقية مافية لفظ الفعل ومثله قوله مافية معنى الفعل دون حروفه اهـ ش (قوله بعدوا والمعية إذا كانت مسبوقة بما قد مناز كره) قال أبو حيان ولا أحفظه جاء بعدوا وفي الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع اهـ والمعية هنا معية فعلين بخلاف النصب بعدوا والمعية فانها معية اسم كافى الهمع (قوله ولما يعلم) قال في شرح الشذور المعنى أنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيدكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم والتقدير بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة اهـ فالمنفي حينئذ علم الله بوقوع الصبر مصاحباً للجهاد ونفي علم الله تعالى بهذا المعنى صحيح لأن علم غير الواقع واقعاً جهل تعالى الله عنه (قوله ألم أك جاركم الخ) محل الشاهد يكون حيث نصب بتقدير أن لو قوع الفعل بعدوا والمصاحبة الواقعة بعد الاستفهام والمودة المحبة والاخاء بكسر الهمزة مصدر آخاه بالمد بمعنى الاخوة والصداقة (قوله لاتنه عن خلق الخ) الخلق بضم اللام ملسكة يصدر بها الأفعال عن النفس بسهولة من غير تقدم فكر ولا روية وعار خبر محذوف أي ذلك عار عليك وعظيم صفته وإذا فعلت معترض بينهما والعار ما يلزم منه عيب أو سب والشاهد في قوله وتأتى (قوله إن قصدت النهي عن الجمع بينهما) وقد ذكر الأطباء أن الجمع بين اللبن والسمك يولد أمراً رديئة مزمنة سريراً مثل الجذام والبرص والفالج والقولنج (قوله إن قصدت النهي عن كل واحد منهما) اعترضه الدماميني بأنه لا موجب لتعين أن يكون النهي عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع أن يكون المراد النهي عن الجمع بينهما * وأجاب الشمني بأن معنى قولهم والنهي عن كل واحد منهما أي ظاهراً فلا ينافي ذلك احتمال النهي عن الجمع بينهما (قوله ولك شرب اللبن) كذا في شرح التسهيل لابن مالك وقال ابنه بدر الدين إن معنى الرفع كعنى النصب ولكنه بتقدير وأنت تشرب اللبن فكأنه قد رآه أو للحال لا للعطف ولا للاستئناف اهـ ش (قوله فان سقطت الفاء) أي لم توجدو السقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق وجود (قوله بعد الطلب) أي ولو بلفظ الخبر أي الطلب بأنواعه السابقة قال بعض المحققين وينبغي أن يستثنى منه لو التي للتمنى في قوله تعالى فلو أن لنا كرة فنكون ووجهه أن

بَعْدَ النَّهْيِ صَحَّةُ حُلُولِ إِنْ لَا حِلَّهُ نَحْوُ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ بِخِلَافِ يَا كُوكُ وَيَجْزِمُ أَيْضًا بِلَمْ نَحْوُ «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ» وَلَمَّْا نَحْوُلَا يَقْضُ. وَبِاللَّامِ وَلَا الطَّلَبَيْنِ نَحْوُ «لِيُنْفِقَ. لِيَقْضِ. لَا تُشْرِكْ. لَا تُؤَاخِذْنَا» وَيَجْزِمُ فَعْلَيْنِ إِنْ وَإِذَا مَايَ وَأَيَّ وَأَيْنَ وَأَيَّ وَمَتَى وَمَهُمَا وَمَنْ وَمَا وَحَيْثَا نَحْوُ «إِنْ يَشَاءُ يَذْهَبُكُمْ» «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ» «مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا» وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ شَرْطًا وَالثَّانِي جَوَابًا وَجَزَاءً وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِبُشَارَةِ الْأَدَاةِ قُرْنٍ بِالْفَاءِ نَحْوُ «وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» أَوْ بِإِذَا الْفَجَائِيَةِ نَحْوُ «وَإِنْ تَصِبْهُمْ سَيْئَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ»

(ش) لما انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع شرعت في الكلام على ما يجزمه والجازم ضربان جازم للفعل واحد و جازم لفعلين فالجازم للفعل واحد خمسة أمور أحدها الطلب وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء وقصد به الجزاء فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط ونعني بقصد الجزاء أنك تقدره مسبباً عن ذلك المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط وذلك كقوله تعالى «قل تعالوا أتْلُ» تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو أتْلُ وقصد به الجزاء إذا المعنى تعالوا فإن تأتوا أتْلُ عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم فلذلك جزم وعلمة جزمه حذف آخره وهو الواو وقول الشاعر : * قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * وتقول أنتي أكرمك وهل تأتيني أحدثك ولا تكفر تدخل الجنة ولو كان المتقدم نفيًا أو خبراً مثبتاً لم يجزم الفعل بعده فالأول

إشراكها معنى التني طاريء عليها فلذلك لم يسمع الجزم بعدها اه (قوله أو باذا الفجائية) صرح المصنف في المعنى بأن الفجائية قد تنوب عن الفاء يعني وهي حينئذ لاتجامعها وإنما تجامعها إذا كانت مقوية ومؤكدة لها لاناثة عنها فلا تنافي بين قول من قال إنها تجامعها وقول من نفي ذلك تأمل (قوله جازم لفعل واحد) أي استقلالاً فلا تنافي جزمه لاكثر بالتبعية في عطف نحو لا تشتم زيدا وتضرب بكرًا وتخاصم عمرا (قوله و جازم لفعلين) أي غالباً فلا ينافي ما صرح به كثير من النحاة من أن الشرط الواقع حالا لا يحتاج إلى الجزاء نحو زيد وإن كثر ماله بخيل أفاده الشنواني (قوله من أنواع الطلب) خرج به النفي فلا يجوز الجزم في جوابه (قوله فانه يكون مجزوماً بذلك الطلب) مذهب الجمهور أنه مجزوم بشرط مقدر بعد الطلب مدلول عليه بذلك الطلب وقيل غير ذلك (قوله من معنى الشرط) أي لما تضمنه من معنى إن الشرطية كما في المعنى (قوله إذ المعنى تعالوا فان تأتوا أتْلُ الخ) قال المصنف في شرح الشذور ولا يجوز أن يقدر فان تعالوا لأن تعالى فعل جامد لا مضارع له ولا ماضى حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل (قوله قفا نبك الخ) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه * بسقط اللوى بين الدخول فحول * محل الشاهد في قوله قفا نبك والألف فيه يحتمل أن تكون للثنائية حقيقة بأن يكون خاطب رفيقين له أو خطاب للواحد وثني لأن العرب تخاطب الواحد مخاطبة الاثنين والعلة في هذا أن أقل أعوان الرجل في إبله وماله اثنان فجري كلام الرجل على ما ألف من صاحبيه ويحتمل أن تكون بدلا من نون التوكيد إجراء للوصل مجرى الوقف فعلى أنه مثني يكون مبنياً على حذف النون والألف فاعل وعلى أنها بدل من النون يكون مبنياً على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً وذكري بكسر الذاال وفتح الراء آخره ألف مكسورة أي من أجل تذكري وقوله بسقط صفة لمنزل أو متعلق بقوله قفا وهو يتثلث السنين منقطع الرمل حيث يستدق طرفه واللوى بكسر اللام والقصر حيث يلتوى الرمل والدخول بفتح الدال المهملة بوزن رسول اسم موضع وحومل بفتح الحاء المهملة والميم وإسكان الواو بينهما موضع آخر والمعنى قفا وأعينان أوقف وأعنى على البكاء لأجل تذكري حبيباً فارقتك ومنزلاً خرجت منه

نحو ما تأتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا ولا يجوز لك جزمه وقد غلط في ذلك صاحب الجمل والثاني نحو أنت تأتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا باتفاق النحويين وأما قول العرب : اتق الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه . بالجزم فوجهه إن اتقى الله وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب والمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً وكذلك قوله تعالى « هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم » فجزم يغفر لأنه جواب لقوله تعالى « تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون » لكونه في معنى آمنوا وجاهدوا وليس جواباً للاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الإيمان والجهاد ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه كقوله تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم » فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء وإن كان مسبوقاً بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصوداً به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ . بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس كما قرئ قوله تعالى « فهب لي من لدنك ولياً يرثني » بالرفع على جعل يرثني صفة لولياً وبالجزم على جعله جزاء للأمر وهذا بخلاف قولك اتقني برجل يحب الله ورسوله فإنه لا يجوز فيه الجزم لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مسببة عن الاتيان به كما تريد في قولك اتقني أكرمك بالجزم لأن لا كرامك مسبب عن الاتيان وإنما أردت اتقني برجل موصوف بهذه الصفة * واعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقدير شرط في موضعه مقروناً بلا الناهية مع صحة المعنى وذلك نحو قولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن من الأسد تسلم فإنه لو قيل في موضعهما إن لا تكفر تدخل الجنة وإن لا تدن من الأسد تسلم صح بخلاف لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الأسد يأكلك فإنه يمتنع فإنه لا يصح أن يقال إلا تكفر تدخل النار وإن لا تدن من الأسد يأكلك ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى « ولا تمنن تستكثر » لأنه لا يصح أن يقال إن لا تمنن تستكثر وليس هذا بجواب وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير

بمنقطع الرمل المتلوى بين هذين الموضعين (قوله والمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل الخ) قال العلامة الشنواني الظاهر أن ليفعل تفسير لفعل خير أو يرد عليه أنه صفة للنكرة قبله ويمتنع في الصفة أن تكون طليية فكان على الشارح أن لا يذكر فعل خيراً كما فعل غيره أو يذكره ولا يفسره بما يدل على الطلب أو يذكره ويعطفه على اتقى كما في بعض النسخ والجواب أن فعل ليس صفة للنكرة قبله وإنما هو لطلب فعل الخير من المرء ولو سلم فهو صفة على إضمار القول ويجوز في الطلب أن يكون كذلك اهـ (قوله لكونه في معنى آمنوا وجاهدوا) ويؤيده قراءة ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا وإنما جيء له على لفظ الخبر للايدان بوجود الامتثال وكأنه امثال فكأنه يخبر عن إيمان وجهاد موجودين وهذا كما يقال الداعي غفر الله لك ويغفر الله لك جعل المغفرة لقوة الرجاء كأنها موجودة (قوله وليس جواباً للاستفهام لأن غفران الخ) هذا إشارة لرد من ذهب إلى ذلك وقد أجاب عنه المصنف في غير هذا الكتاب بأنه من قبيل تنزيل السبب وهو الدلالة على الإيمان والجهاد منزلة المسبب وهو امتثال الإيمان والجهاد * واعترض بأن الدلالة لا تنفضي إلى الامتثال بدليل أنه ﷺ أرشد كثيراً إلى الإيمان فلم يهتدوا فضلاً عن الامتثال * وأجيب بتسليم ما ذكر لكن الغرض هنا بيان المتعلق على أي وجه كان ومعلوم أن الدلالة تنفضي إلى الامتثال في الجملة (قوله ولو قرئ الخ) أي في السبع فلا ينافي أنه قرئ شذوذاً فاندفع اعتراض الدجوني (قوله يرثني بالرفع على جعل يرثني صفة الخ) وهو أقوى من الجزم لأنه سأل ولياً هذه صفته والجزم لا يحصل هذا المعنى قال الدمامي وقيل الجزم أولى والرفع محمول على الاستئناف لاعلى الصفة لئلا يلزم أنه لم يوهب له ما طلب لموت يحيى في حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام والمراد بالارث إرث الشرع والعلم لا يرث المال لأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يورثون ومن في قوله من آل يعقوب للتعدية لأنه يقال ورثه وورث منه وقيل للتبعيض لأن آل يعقوب لم يكونوا كلهم أنبياء ولا علماء (قوله إلا بشرط أن يصح الخ) سكت عن شرط الجزم بعد غير النهي وشرطه

في تمنن فكأنه قيل ولا تمنن مستكثرا ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه ﷺ عن أن يهب شيئا وهو يطمع أن يتعوض من الموهب فان له أكثر من الموهوب له فان قلت فما تصنع بقراءة الحسن البصري تستكثر بالجزم قلت يحتمل ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بدلا من تمنن كأنه قيل لا تستكثر أى لا ترماتعطيه كثيرا * والثاني أن يكون قدر الوقف عليه لسكونه رأس آية فسكنه لأجل الوقف ثم وصله بنية الوقف * والثالث أن يكون سكنه لتناسب رءوس الآى وهى فأندز فكبر فظهر فاجهر * الثاني مما يجزم فعلا واحدا لم وهو حرف ينبنى المضارع ويقبله ماضيا كقولك لم يقم ولم يقعدو كقوله تعالى لم يلد ولم يولد الثالث لما أختها كقوله تعالى «لما يقض ما أمره» «بل لما يذوقوا عذاب» وتشارك لم فى أربعة أمور وهى الحرفية والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلب زمانه إلى الماضى وتفارقها فى أربعة أمور أحدها أن المنبنى بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال بخلاف المنبنى بلم فانه قد يكون مستمرا مثل لم يلد ولم يولد وقد يكون منقطعاً مثل «هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا» لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئا مذكورا ومن ثم امتنع أن تقول لما يقيم ثم قام لما فيه من التناقض وجاز لم يقيم ثم قام والثاني أن لما تؤذن كثير أتوقع ثبوت ما بعدها نحو بل لما يذوقوا عذاب أى إلى الآن ماذا قوه وسوف يذوقونه ولم لا تقتضى ذلك ذكر هذا المعنى الزخشرى والاستعمال والنوق يشهدان به والثالث أن الفعل يحذف بعدها يقال هل دخلت البلد فتقول قاربها ولما أتريد ولما أدخلها ولا يجوز قاربها ولم الرابع أنها لا تقترب بحرف الشرط

صححة حلول إن تفعل محله مع صححة المعنى تقول أسلم تدخل الجنة بخلاف أسلم تدخل النار وقس عليه (قوله نهى نبيه ﷺ الخ) وهو خاص به ﷺ فان الله تعالى اختار له أشرف الآداب وأحسن الأخلاق أو هو نهى تنزيه لانهى تحريم له ولأتمته (قوله بدلا من تمنن) نوزع فى البدلية باختلاف معنييهما وعدم دلالة الأول على الثاني * وأجاب ابن قاسم بأن اختلاف معنييهما لا يمنع البدلية مطلقا إذ بدل الاشتمال مغاير فى المعنى للبدل منه (قوله ينبنى المضارع) أى حرف يدل على انتفاء حدث المضارع وقوله ويقبله أى يقبل معناه (قوله لم يلد) أى لم يلد أحدا فالمفعول محذوف وأصله يولد حذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة وهو نبنى للأولاد عنه تعالى وثبتت الواو فى لم يولد لأنها لم تقع بين ياء مفتوحة وكسرة لأن قبلها ضمة وبعدها فتحة وهو نبنى الوالدين عنه أى لم يلد أحد (قوله لما أختها) وهى النافية واحتترز بذلك من الوجودية والتى بمعنى إلا (قوله لما يقض ما أمره) أى لم يفعل الذى أمره به ربه فما موصول والعائد محذوف فيقدر متصلا لأن أمر يتعدى بنفسه ولا يقال يلزم عليه اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو ممنوع لأن محل المنع فى الملفوظ به لا المقدر لزوال القبح اللفظى أو يقدر منفصلا ولا يقال إن العائد المنفصل ممتنع حذفه لأن محله إذا حصل اللبس ولا لبس هنا أفاده ش (قوله إلى زمن الحال) أى حال التكلم وهو مراد من قال إنها لا تستغرق النفى وامتداده وأما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (قوله وقد يكون منقطعاً مثل «هل أتى على الانسان» الخ) أى لم يكن شيئا ثم كان واعترض ابن السبكي شيخه أبا حيان كابن مالك فى تمثيلهما لانقطاع النفى بهذه الآية بأن النفى لم ينقطع أصلا كقولك لم يقم زيد أمس والتحقيق أن النفى الذى تنكلم فى انقطاعه هو نفى الحدث المحكوم بنفيه فاذا كان مقيدا بظرف فاتصالة باستغراق النفى للظرف كقولك لم يقم زيد أمس فهذا نفى متصل * وأما القيام فيما بعد فلا تعرض فى النفى إليه لانبنى ولا باثبات بخلاف النفى الذى لم يتقيد بظرف فانه يستغرق الأوقات التى لا غاية لها إلى زمن النطق اه المراد (قوله ومن ثم امتنع لما يقيم ثم قام لمافيه من التناقض) أى لأن امتداد النفى واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الاخبار بأن ذلك المنفى المستمر نفيه وجد فى الماضى نعم الاخبار بأنه سيكون فى المستقبل صحيح (قوله بل لما يذوقوا عذاب) بل حرف عطف ويذوقوا مجزوم بلما وعذاب مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً (قوله إلى الآن) أى إلى زمن التكلم أى استمر نفى الذوق إلى الحال وأن ذوقهم للعذاب متوقع بثبوته أى منتظر حلوله بهم والتوقع ثابت فى نفس الأمر سواء كان من غيرهم أو منهم لأنهم يعتقدون أن عدم الايمان موجب لذلك وإن أنكروه عناداً (قوله ماذا قوه) أى ماذا الكفار العذاب والذوق هو قوة إدراكها اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفية ذكره السعد التفناز (قوله ولا يجوز قاربها ولم)

بخلاف لم تقول إن لم تقم قمت ولا يجوز إن لم تقم قمت الجازم الرابع اللام الطلية وهي الدالة على الأمر نحو « لينفق ذو سعة من سعته » أو الدعاء نحو « ليقتض علينا ربك » الجازم الخامس لا الطلية وهي الدالة على النهي نحو « لا تشرك بالله » أو الدعاء نحو « لا تأخذنا » فهذه خلاصة القول فيما يحزم فعلاً واحداً * وأما ما يحزم فعلين فهو إحدى عشرة أداة وهي إن نحو « إن يشأ يذهبكم » وإن نحو « أينما تكونوا يدرككم الموت » وأي نحو « أيأما تدعوا فله الأسماء الحسنى » ومن نحو « من يعمل سوءاً يجز به » وما نحو « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » ومهما كقول امرئ القيس :

أغرركمني أن حبك قاتلي * وأنتك مهما تأمرى القلب يفعل * متى كقول الآخر : * متى أضع العمامة تعرفوني * وأيان كقوله * فأيان ما تعدل به الريح تنزل * * * * * حيثما كقوله : حيثما تستقيم يقدر لك الله * نجاحاً في غابر الأزمان * وإذا كقوله

وأما نحو قوله : احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الأعاذب إن وصلت وإن لم

أى وإن لم تصل فهو ضرورة فلا يرد نقضاً والأعاذب يروى بالعين المهملة وبالزاي وبالغين المعجمة والراء المهملة بمعنى التباعد اه ش (قوله أنها) أى لما لا تقترب بحرف الشرط أى بأداة شرط فالحرف ليس بقيد اه ش (قوله اللام الطلية وهي الدالة على الأمر) أى الدالة على ذلك وضعاً ليدخل ما إذا استعملت مع مصحوبها في الخبر نحو « فليمدد له الرحمن مدداً » وقوله « ولنحمل خطاياكم » أى فيمددون نحمل أو في التهديد نحو « ومن شاء فليسكر » وأما « ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا » فتجعل اللامان فيه للتعليل فيكون ما بعدهما منصوباً أو التهديد فيكون مجزوماً * والفرق بين الأمر والدعاء أن الأمر طلب الأعلى من الأدنى والدعاء عكسه وهذا خلاف الراجح في الأصول فإن الراجح فيها أن كل ذلك يسمى أمراً إن كان المطلوب فعلاً ونهياً إن كان المطلوب ترك فعل ولعل المصنف إنما لم يجر على هذا تأدباً (قوله الدالة على النهي) أى وضعاً وأصالة ليدخل ما إذا استعملت في التهديد كقولك لولدك أو عبدك لا تطعني وخرج بالطلية الزائدة والنافية وقد سمع الجزم بالنافية إذا صلح قبلها كى نحو جثته لا يكثر له على حجة (قوله وأما ما يحزم فعلين) أى لفظاً أو محلاً ولعله أراد بالثاني ما يشمل الجملة ولو اسمية بقرينة تمثيله فيما سأتى بالجملة الاسمية (قوله إن) لم يحتج إلى تقييدها بالشرطية للاحتراز عن النافية والزائدة وغيرهما لأنها إذا أطلقت تنصرف إلى الشرطية وأيضاً فالأمثلة قرينة على ذلك (قوله أينما تكونوا يدرككم الموت) أين اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية خبر تكون والواو اسمها في محل رفع بها ويدرك جواب الشرط والكاف مفعول والميم علامة الجمع والموت فاعله (قوله من يعمل سوءاً يجز به) أى عاجلاً أو آجلاً اه ش (قوله وما تفعلوا من خير يعلمه الله) ما مفعول مقدم لتفعلوا وهي شرطية جازمة له ومن للتبعض متعلقة بمحذوف لأنها صفة لاسم الشرط والمعنى أى شئ تفعلوا من الخيرات غير مفرد وقع موقع الجمع ويخرج على هذا ما جاء من هذا التركيب نحو وما بكم من نعمة فمن الله . ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وهذا المجرور هو المبين لاسم الشرط لأن فيه إبهاماً من جهة عمومته ويعلمه الله مجزوم جواب الشرط ولا بد من مجاز في الكلام فاما أن يكون عبر العلم عن المجازاة على فعل الخير كأنه قيل يجازكم وإما أن تقدر المجازاة بعد العلم أى يثبكم عليه هذا حاصل ما ارتضاه السمين في إعرابه (قوله أغرركمني أن حبك الخ) المعنى قد غررك أى خدعك منى كون حبك قاتلي وكون قلبي مطيعاً لك بحيث مهما تأمر به بشئ يفعلوه ويفعل مجزوم وحرك لأجل الروى وقد بسطت الكلام على هذا البيت في شرحي للقصيدة التي هو منها وهي لا مرى القيس (قوله متى أضع العمامة) صدر هذا * أنا بن جلا وطلاع الثنايا * جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا أى ركب لصعاب الأمور أى أنا بن رجل جلا الأمور أى كشفها فقوله جلا الخ صفة لموصوف محذوف وقوله متى أضع العمامة الخ قال ابن يعقوب في شرح التلخيص يحتمل متى أضع على رأسى عمامة الحرب وهي البيضة أو المغفر تعرفوني وشجاعتي ويحتمل متى أضع العمامة عن وجهي الساترة له عرفتموني ولا تتجهلوا وجهي لشهرتي وفي هذا البيت كلام طويل مبسوط في شرح التلخيص (قوله فأيان ما تعدل به الريح الخ) أيان اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية وما زائدة وتعديل فعل الشرط وتنزل جوابه وكسره عارض (قول حيثما تستقيم) أى في أى زمن حيث هنا الزمان كما صرح به المصنف في المغنى والنجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة

وإنك إذ ماتت ما أنت أمر * به تلف من إياه تأمر آتيا وأنى كقوله : فأصبحت أنى تأتها تستجر بها * تجد . فهذه الأدوات التي تجزم فعلين ويسمى الأول منهما شرطا ويسمى الثاني جزاء وجوبا وإذالم تصلح الجملة الواقعة جوابا لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء وذلك إذا كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها طلي أو جامد أو منفى بلن أو ما أو مقرونا بقد أو حرف تنفيس نحو قوله تعالى « وإن يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير » « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم » « إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى » « وما تفعلوا من خير فلن تسكفوه » « وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب » « إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل » « ومن يقاتل في سبيل فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجرا عظيما » ويجوز فى الجملة الاسمية أن تقترب باذا الفجائية كقوله تعالى « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » وإنالم أقيد فى الأصل إذا الفجائية بالجملة الاسمية لأنها لا تدخل إلا عليها فأغنى ذلك عن الاشتراط

وبالباء الموحدة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضى (قوله إذ ماتت الخ) تأت وآتيا من الاتيان بالمثناة الفوقية ويروى بدلها تأب وآيا بالموحدة من الالباء وهو الامتناع وتلف من أنى إذا وجد اه ش (قوله أنى تأتها تستجر بها * تجد) تأت فعل الشرط وتستجر بدل منه وتجد جوابه وتما بالبيت * خطبا جز لا ونارا تأججا * والجزل العظيم وتأججا بفتح التاء صفة نارا والألف للاطلاق والأصل تتأجج أى تتوقد (قوله ويسمى الأول منهما شرطا) أى لأنه شرط لتحقيق الثانى (قوله جزاء وجوبا) أى يسمى جزاء لأنه يبنى على الأول ابتداء الجزاء على الفعل وهو حقيقة اصطلاحية فقول بعضهم إنه مجاز صحيح باعتبار اللغة وقوله جوابا أى تشبيهه بالجواب بعد السؤال (قوله وجب اقترانها بالفاء) وتحذف للضرورة وأجاز الكوفيون حذفها اختيارا اه ش (قوله إذا كانت الجملة اسمية الخ) وقد نظم بعضهم ذلك فقال : إسمية طلبية وبجامد * وبما وقدوبلن وبالتنفيس (قوله أو منفى بلن) أى إن كان مضارعا (قوله أو ما) أى إن كان مضارعا أو ماضيا نحو إن زرتنى فما هيئك وإن زرتنى فما ضربتك ومثل الماضى المصدر بما الماضى المصدر بلانحو إن زرتنى فلا ضربتك كما أفاده الرضى (قوله أو مقرونا بقد) أى إن كان الفعل ماضيا كما ذكره الرضى (قوله أو حرف تنفيس) أى سوف والسين كما قاله الرضى (قوله وإن يمسسك بخير الخ) التحقيق كما فى الباب الخامس من المغنى أن الجواب فى نحو هذا محذوف فانه قال أن نحو قوله تعالى « من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت » يكون الجواب فيها محذوف لأن الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء وجد الرجاء أم لم يوجد الأصل فليبادر العمل فان أجل الله آت (قوله إن ترن أنا أقل الخ) يجوز فى ترأن تكون بصرية فأناتو كيدلياء المتسكلم وأقل حال وأن تكون عليه فأن ضمير فصل وأقل مفعول ثان ولا يجوز على الأول أن يكون فصلا لأن شرطه أن يقع بين مبتدأ وخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر ومالا وولدا تمييز وقرىء برفع أقل فيكون خبرا عن أنا والجملة فى محل نصب إما على الحالية أو المفعولية وجواب الشرط قوله فعسى ربى (قوله فلن تسكفوه) ضمنه معنى تحرموه فعده لاثنين أو لهما قائم مقام الفاعل والثانى الهاء وإلا فهو يتعدى لواجد أفاده ش (قوله فما أوجفتم الخ) لا يحذف سرعة السير والركاب الابل ومن زائدة أى خيلا (قوله إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل) اعترض جعل قوله فقد سرق الخ هو الجواب بأنه يقتضى تقديم سرقة أخ له لأن الماضى بقد محقق معنى فلا يصح أن يكون جوابا بالشرط مستقبل * وأجاب بعضهم عن ذلك بأن الجزاء على قسمين أحدهما أن يكون مضمونه مسيبا عن مضمون الشرط والثانى أن لا يكون مضمون الجزاء مسيبا عن مضمون الشرط وإنما يكون الاخبار به مسيبا نحو إن تكرمنى فقدأ كرمتك أمس أى إن إكرامك لى سبب لأن أخبر بأنى قدأ كرمتك أمس اه وما فى الآية من هذا القليل فلا إشكال فتأمل (قوله فيقتل أو يغلب) معطوفان على فعل الشرط والفاء فى سوف وجواب الشرط وقدم قوله يقتل لأنها درجة شهادة وهى أعظم من غيرها (قوله أن يقترب باذا الفجائية) أى بثلاثة شروط أن تكون غير طلبية فخرج نحو إن أطاع زيد فسلام عليه وأن لا يدخل عليها أداة نفي احترازا من نحو إن يقيم زيد فماعمرو قائم وأن لا يدخل عليها إن فخرج إن لم يقيم زيد فان عمرالم يقيم فتعين الفاء فى ذلك قال أبو حيان النصوص متضافرة فى الكتب على الاطلاق فى الربط باذا السكن السماع إنما ورد فى إن وحدها فيحتاج فى إثبات

(ص) فصل في الاسم ضربان نكرة وهو ماشاع في جنس موجود كرجل أو مقدر كشمس ومعرفة وهي ستة الضمير وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب وهو إمام مستتر كالمقدر وجوباً في نحو أقوم ونقوم أو جوازاً في نحو زيد يقوم أو بارز وهو إمام متصل كتاء فت وكاف أكرمك وهاء غلامه أو منفصل كأننا وأنت وهو وإيائي ولا فصل مع إمكان الوصل إلا في نحو الهاء من سانيه بمرجوحية وظننتك وكنته برجحان

(ش) ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف قسمين نكرة وهي الأصل ولهذا قدمتها ومعرفة وهي الفرع ولهذا آخرتها فأما النكرة فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر فالأول كرجل فانه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً كرافكلاً وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلاً كذلك وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ولو وجدت لكان هذا اللفظ صالحاً لهما فانه لم يوضع على أن يكون خالصاً كزيد وعمر و وإنما وضع وضع أسماء الأجناس * وأما المعرفة فانها تنقسم ستة

ذلك في غير إن من الأدوات إلى سماع قال وكذلك جاء جواب إذا باذا الفجائية قال تعالى وإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون « اه ش ملخصاً (فصل) (قوله ماشاع في جنس) لم يرد بالجنس ما هو مصطلح أهل الميزان بدليل تمثيله بل ما يعم الصنف والنوع وغيرهما وأراد بالجنس الموجود أفراد المفهوم الحاصلة في نفس الأمر سواء كانت بماله تحقق في الأعيان أولاً وبالجنس المقدر أفراد المفهوم التي لا حصول لها في نفس الأمر مما فرض صدقه عليها وأما الجنس فلا يتصور فيه شياع لأنه شئ واحد ولا حصول له في الخارج إلا في ضمن أفراد على نزاع كبير في محله وأما الحصول الذهنى فهو ثابت لسائر الأجناس اه ش (قوله كرجل) أى كهذا الاسم فانه شائع في زيد وعمر و بكر الخ (قوله أو مقدر) أى شاع في أفراد مفهوم كلى غير موجود في الخارج كشمس فانه شائع في أفراد مفهوم الكوكب النهارى غير أنه لم يوجد إلا فرد (قوله الضمير) فاعيل بمعنى مضمَر على حد عقدت العسل فهو عقيد أى معقد ويقال له مضمَر وهو من أضمرته أى أخفيتها لأن حروفه غالباً مهموسة والهمس فيه خفاء وهو التاء والكاف والهاء ويسميه الكوفيون كناية ومكنياً (قوله وهو ما دل على متكلم) أى اسم دل وضعا الخ لأن الدال إذا أطلق ينصرف للدال بالوضع فخرج قول من اسمه زيد يضرِب وقولك لزيد يا زيدا فاعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان زيدا في هذه الأمثلة قد أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب لكن لا بالوضع وصرح بعضهم بأن الأسماء الظاهرة موضوعة للغائب فأخرجها بقيد تقدم الذكر والمراد بالمتكلم شخص يحكى به عن نفسه كأننا فخرج لفظ متكلم والمخاطب شخص يوجه إليه الخطاب كأننا فخرج لفظ مخاطب وبالعائِب شخص غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور وأعلم أنه لا يرد على حد الضمير الكاف من ذلك لأنها حرف دال على الخطاب لا على المخاطب فتدبر (قوله مستتر وجوباً) أى استتار واجباً أو ذا وجوب (قوله وهو إمام متصل) أى بعامله أو منفصل أى عن عامله (قوله كتاء فت وكاف أكرمك) بالحرركات الثلاث (قوله وكاف أكرمك) بفتحها للمخاطب وكسرهما للمخاطبة (قوله كأننا) مذهب البصريين أن الاسم هو الهمزة والنون والآلف زائدة وذهب الكوفيون إلى أن الاسم مجموع الثلاثة (قوله وأنت) مذهب البصريين أن الضمير هو أنت والتاء حرف خطاب (قوله وهو) مذهب البصريين أنه بجملة ضمير وكذلك هي وأما هما وهما وهن فكذلك عند أبي على وقيل غير ذلك (قوله وإيائي) الصحيح أن إيها الضمير والواحق حروف تبين المعنى المراد فكل منها يدل على المعنى المراد بشرط اقترانه بالواحق وإلا لم يصدق التعريف لأن إيها بدون الواحق لا يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب تأمل (قوله ولا فصل الخ) أى لا يجوز ذلك بحسب اللغة والمعنى المقصود (قوله وهي الأصل) أى لأنها الأولى والمعرفة طارئة عليها قيل لأنك لا تجد معرفة إلا ولها اسم نكرة لأن الشئ أول وجوده تلزمه الأسماء العامة كذكر وإنسان ثم تعرض له الأسماء الخاصة كالإعلام والكنى والألقاب ذكره في شرح الجامع (قوله ينسخ) أى يزيل ظهوره الخ

أقسام القسم الأول الضمير وهو أعرف الستة ولهذا بدأت به وعظفت بقية المعارف عليه ثم وهو عبارة عما دلت على متكلم كأننا أو مخاطب كأنت أو غائب كهو وينقسم إلى مستر وبارز لأنه لا يخلو إما أن يكون له صورة في اللفظ أو لا فالأول البارز كقوله أنت والثاني المستر كالمقدر في نحو قولك قم ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار فاما المستر فينقسم باعتبار وجوب الاستتار وجوازه إلى قسمين واجب الاستتار وجائزه ونعني بواجب الاستتار ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم أو بالنون كنقوم ألا ترى أنك لا تقول أقوم زيد ولا تقول تقوم عمرو ونعني بالمستتر جوازاً ما يمكن قيام الظاهر مقامه وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب نحو زيد يقوم ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول زيد يقوم غلامه وأما البارز فانه ينقسم بحسب الاتصال والانفصال إلى قسمين متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يستقل بنفسه كقوله أنت والمستقل هو الذي يستقل بنفسه كأننا أنت وهو وينقسم المتصل بحسب مواقفه في الاعراب إلى ثلاثة أقسام مرفوع والمحل ومنصوبه ومخفوضه فمرفوعه كقوله أنت فانه فاعل ومنصوبه كقوله أكرمك فانه مفعول ومخفوضه كقوله أنت فانه مضاف اليه وينقسم المنفصل بحسب مواقفه في الاعراب إلى مرفوع والموضع ومنصوبه فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة أنا نحن أنت أنت أنتما أنتم أنتن هو هي هم همهن ومنصوبه اثنتا عشرة كلمة أيضاً إياي إيانا إياك إياكم إياها إياها إياهم إياهم فهذه اثنتا عشرة لا تقع إلا في محل النصب كما أن تلك الأول لا تقع إلا في محل الرفع تقول أنا مؤمن فأنما مبتدأ والمبتدأ حكمه الرفع وإياك أكرممت فإياك مفعول مقدم والمفعول حكمه النصب ولا يجوز أن يعكس ذلك فلا تقول إياي مؤمن وأنت أكرممت وعلى ذلك فقس الباقي وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع بخلاف المتصلة ولما ذكرت أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أشرت بعد ذلك إلى أنه مهما أمكن أن يوثق بالمتصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل لا تقول قام أنا ولا أكرممت إياك لتمسكك من أن تقول قمت وأكرممت بخلاف قولك ما قام إلا أنا وما أكرممت إلا إياك فإن الاتصال هنا متعذر لأن الإلزام منه فذلك جىء بالمنفصل ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل وضابط الأولى أن يكون الضمير ثاني ضميرين أولهما أعرف من الثاني وليس مرفوعاً نحو سلتنيه وخلصته يجوز أن تقول فيهما سلتني إياه وخلصته إياه وإنما قلنا إن الضمير الأول في ذلك أعرف لأن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب وضمير الغائب وضمير الثانية أن يكون الضمير خبراً لكان أو إحدى أخواتها سواء كان مسبوقة بضمير أم لا فالأول نحو الصديق كسنته والثاني نحو الصديق كانه زيد يجوز أن تقول فيهما كنت إياه وكان إياه زيد واتفقوا على أن الوصل أرجح في الصورة الأولى إذ لم يكن الفعل قلبياً نحو سلتنيه وأعطنيه ولذلك لم يأت في التنزيل إلا به كقوله تعالى أنزل مكموها إن يسألكموها فسيكفيكمهم الله واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً نحو خلصته وظنتيكه وفي باب كان نحو كسنته وكانه

(قوله لأنه لا يخلو إما أن يكون له صورة في اللفظ) أي هيئة في اللفظ أي التلفظ اعترض بأنه لا صورة له في اللفظ وإنما له صورة في العقل ويجوز أن يراد باللفظ الملفوظ به اه ش (قوله ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه) مراده بالظاهر هنا ما يشمل المنفصل فيوافق ما عبر به هو وغيره من أنه لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل اه ش (قوله ما يمكن الخ) قد اعترضه في تـ ضيحه بأن الاستتار في نحو زيد قام واجب فانه لا يقال قام هو على الفاعلية وأما زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو فتركيب آخر قال والتحقيق أن يقال ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كأقوم وإلى ما يرفعهما كقام اه ورده سم بأنه قد فسر المستتر جوازاً بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل لا بما يجوز إبرازة على الفاعلية وإنما يعترض لو فسر بهذا فتأمل (قوله والمنفصل هو الذي يستقل بنفسه) أي هو الضمير الذي يصح عند الفصحاء أن يتلفظ به من غير أن يكون متصلاً بكلمة أخرى (قوله وأنت) الضمير عند البصريين أن من أنت إلى أنتن (قوله بحسب مواقفه من الاعراب) أي بقدر مواقفه من الاعراب والمواقع جمع موقع أي أما كن أي أنواع مواقع لأن المبنى يقع فيها (قوله صورتين) أي مسئلتين (قوله أن يكون الضمير) أي الذي يجوز انفصاله مع إمكان اتصاله (قوله سلتنيه) أي استعطنيه فهو من سأل بمعنى استعطى لا بمعنى استفهم (قوله أن يكون الضمير) أي الذي يتأتى اتصاله خبراً لكان أو إحدى أخواتها وهذه تفارق ما قبلها من جهة أنه لا يشترط أن يكون عامل الضمير الذي يجوز فيه الوجهان عاملاً في ضمير آخر كما ذكره المصنف وإذا كان عاملاً في ضمير آخر فلا بد وأن يكون مرفوعاً والمسئلة السابقة لا بد وأن لا يكون الضمير الأول

زيد فقال الجمهور الفصل أرجح فيهن واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل في باب كان واختلف رأي في الأفعال القلبية فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم

(ص) ثم العلم وهو إما شخصي كزيد أو جنسي كاسامة وإما اسم كما مثلنا أو لقب كزين العابدين وقفة أو كنية كابي عمرو وأم كلثوم ويؤخر اللقب عن الاسم تابعا له مطلقا أو مخفوضا بإضافته إن أفردا كسعيد كز

(ش) الثاني من أنواع المعارف العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة فينقسم باعتبار تشخيص مسماه وعدم تشخيصه إلى قسمين علم شخص وعلم جنس فالأول كزيد وعمر والثاني كاسامة للأسد وثعالة

مرفوعا اه ش (قوله نحو الصديق كنته) يجوز في الصديق الرفع والنصب على حد زيد ضربته (قوله واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل) كأن وجهه أن الأصل الاتصال اه ش (قوله شخصي) نسبة إلى الشخص باعتبار كونه معينا معلوما كزيد فانه وضع للذات المشخص باعتبار كونه معينا معلوما اه ش قال في المصباح الشخص سواد الانسان تراه من بعد ثم استعمل في ذاته قال الخطاطي ولا يسمى شخصا إلا جسم مؤلف له شخوص وارتفاع اه قلت ولهذا يمتنع أن يقال في أسماء الله إنها أعلام شخصية لاستحالة الجسمية والتألف عليه (قوله جنسي) نسبة إلى الجنس بأن يكون موضوعا للجنس والماهية المعينة باعتبار تعيينه (قوله كما مثلنا) أي والاسم كما مثلنا به من زيد واسامة وما أشبهه (قوله وقفة) هي القرعة اليابسة والقفة ما يتخذ من خوص كهيئة القرعة تضع فيه المرأة القطن ونحوه وجمعها قفف مثل غرفة وغرف اه مصباح (قوله وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول الخ) المراد بتعليقه على الشيء تخصيصه به بحيث يفهم منه عند الإطلاق وهو معنى الوضع وإنما عبر بعلق دون وضع ليشمل العلم المنقول (قوله كاسامة للأسد) أي علم للأسد أي وضع لماهيته المتحدة في الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة (فائدة) الأسد أشرف الحيوانات المتوحشة لأنه منزل منها منزلة الملك وجمعه أسود وأسود بضمين وأسد بضم فسكون وآساد بالمد وأسدان ومأسدة وله أسماء تزد على الستائة أفردا للسيوطي بتأليف قال أرسطو والأسد أنواع رأيت نوعا منه يشبه وجه الانسان وجسده شديدا الحمرة وذنبه يشبه ذنب العقرب ونوع يشبه البقر له قرون سود ونحو شبر وأما السبع المعروف فهو حيوان لا تضع الأثني منه إلا جروا واحدا تضعه لحمة لا حس فيه ولا حركة فتحرسه ثلاثة أيام ثم يأتي أبوه بعد ذلك فينفخ فيه المرة بعد المرة حتى يتحرك ويتنفس وتفرج أعضاؤه وتتشكل صورته ثم تأتي أمه فترضعه ولا تفتح عيناه إلا بعد سبعة أيام من تخلقه قيل ويمكث في بطن أمه سبعة أشهر ولذا يسمى سبعا ولا تلد الأثني أكثر من سبعة أو لا دوروي أي نوع في الحليمة عن ثور بن زيد قال بلغني أن الأسد لا يأكل إلا من أتي محرما اه ملخصا من مختصر حياة الحيوان للسيوطي (قوله وثعالة للثعلب) أي وضع لماهيته المتحدة في الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة (فائدة) ثعالة بوزن نخالة اسم للثعلب ومن أمثالهم أروغ من ثعالة قال الشاعر

فأحلت حين صرمتني * والمرء يعجب لا لمحالة * والدهر يلعب بالفتى * والدهر أروغ من ثعالة

والمرء يكسب ماله * بالشح يورثه كلاله * والعبد يقرع بالعصا * والحر تكفيه المقالة

وفي القاموس الثعلب الأثني ويطلق على الذكر أو الذكور ثعلب وثعلبان بالضم والأثني ثعلبة والجمع ثعالب وثعال اه وهو سبع جبان مستضعف إلا أنه ذو مكر وخديعة مقرط الحبث والحيلة يتأوت إذا جاع وينفخ بطنه ويرفع قوائمه فيظن أنه قد مات فإذا قرب منه حيوان وثب عليه وصاده وحيلته هذه لا تتم على كلب الصيد * وقد أغز الصلاح الصفدي فيه فقال

فيه مكر وخداع * وهو بالتصحيح يغلب * عجبي من حيوان * لم يزل بالصيد يطلب

اه ملخصا من مختصر حياة الحيوان للسيوطي ومن خطه نقلت (قوله وذوالة) بذال معجمة مضمومة فهمز علم جنس للذئب أي وضع لماهيته المتحدة في الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة وسمى بذلك لحفة مشيه لأن الذوالة المشي الخفيف اه ش

لثعلب وذؤالة للذئب فان كلا من هذه الألفاظ يصدق على كل واحد من أفراد هذه الأجناس تقول لكل أسد رأيتَه هذا أسامة مقبلاً وكذا البواقي ويجوز أن تطلقها بازاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو فتقول أسامة أشجع من ثعالة كما تقول الأسد أشجع من الثعلب أى صاحب هذه الحقيقة أشجع من صاحب هذه الحقيقة ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب لا تقول لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص مافعل أسامة وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركب فالمفرد كزيد وأسامة والمركب ثلاثة أقسام مركب تركيب إضافة كعبدالله وحكمه أن يعرب الجزء الأول من جزأيه بحسب العوامل الداخلة عليه ويخفض الثاني بالاضافة دائماً ومركب تركيب مزج كعبلبك وسيبويه وحكمه أن يعرب بالضممة رفعاً والفتحة نصباً وجرأ كسائر الأسماء التي لا تنصرف هذا إذا لم يكن محتوماً بويه كعبلبك فان ختم بها بنى على الكسر كسيبويه ومركب تركيب إسناد وهو ما كان جملة في الأصل كشاب قرناها وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً بل يحكى على

(قوله يصدق على كل واحد من أفراد الخ) اعلم أن علم الجنس موضوع للماهية مع التعيين أى للحقيقة من حيث هى أى لا بقيد الفردية واسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى أى لا يقيد التعيين والافراد فالفرق بينهما أن التعيين جزء من الموضوع له فى علم الجنس دون اسمه فأما إطلاقه على الفرد كما فى عبارة المصنف فهو حقيقة بناء على أن الحقيقة توجد فى ضمن الأفراد أو مجاز بأن يشبه الفرد بعلم الجنس بجامع التعيين (قوله بازاء صاحب هذه الحقيقة) بزيادة صاحب اه ش وإنما احتاج إلى زيادة صاحب ليغير ما قبله فان القول الذى قبله إطلاق علم الجنس على المفرد وظاهر هذا الثانى كالأول حيث جعله بازاء صاحب الحقيقة وهو الفرد من أفرادها وإزام بوزن كتاب أى بمقابل والمراد أنه يطلق على الحقيقة (قوله فتقول أسامة أشجع الخ) هذا التفرع غير مناسب لأن الحقيقة نفسها لا توصف بالشجاعة ولا غيرها وإنما يوصف بذلك الافراد ولهذا قال العلامة الشنوائى ويس لا يخلو عن خفاء جعل الشجاعة للماهية بدون الملاحظة للافراد قيل ولو عبر بالجرأة لكان أولى لأن الشجاعة إنما تطلق على ذى العقل * قلت تفسير أهل اللغة الجرأة بالشجاعة يقتضى عدم الفرق فتأمل (قوله أى صاحب هذه الحقيقة أشجع) لا يصح هنا أن يقال إن لفظ صاحب زائد لما تقدم من أن الحقيقة لا توصف بما ذكر وهذا أيضاً إنما يناسب الاطلاق الأول فى كلامه * قلت ويمكن أنه أشار بهذا إلى بيان ما يقع فى عبارة القوم من التسميح فى إطلاق الشجاعة أو الجرأة على الحقيقة يعنى أنه إذا وقع فى عبارتهم وصف الحقيقة بما ذكر إنما يكون مرادهم فرداً من أفرادها تأمل (قوله ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب) قد علمت مما تقدم أن علم الجنس موضوع للماهية مع التعيين وكان الشارح فهم تبعاً لبعضهم أن هذا التعيين يرجع للمخاطب وهو خلاف الصواب بل التعيين راجع للواضع وحينئذ فلا مانع من الاطلاق المذكور على أن ما ذكره معين عند المخاطب كما يدل له قوله لمن بينك وبينه عهد فى أسد خاص وقد قال المحقق المحلى واستعمال علم الجنس أو اسمه معروفاً أو منكراً فى الفرد المعين أو المبهم من حيث اشتماله على الماهية حقيقى فتدبر فى المقام فانه صعب المرام (قوله إلى مفرد مركب) إطلاق التركيب على ما ذكر إنما هو باعتبار الأصل لا بعد جعله علماً كما هو ظاهر إذ جزؤه لا يدل على جزء معناه الآن (قوله ويخفض الثانى بالاضافة) أى بسببها فلا ينافى أن المضاف إليه مجرور بالمضاف ويعطى الثانى حكمه فيها لو كان مفرداً فيصرف فى نحو أبى بكر ويمنع منه فى نحو أبى هريرة رضى الله تعالى عنهم (قوله تركيب مزج) المزج هو الخلط أى تركيب بمزج وهو كل كلمتين نزلت ثابتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها أى فى لزومه لحالة واحدة فيدخل نحو معديكرب وسيبويه ولا يرد عليه شيء فتدبر (قوله كعبلبك) علم البلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلاً اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية أو إسنادية أو غيرهما (قوله وحكمه أن يعرب بالضممة رفعاً الخ) وتسكن الياء فى معديكرب ونحوه فى الأحوال الثلاثة لوقوعها الآن حشواً وحكى عن بعضهم فتحها فى حالة النصب قال الزمخشري معديء أخوذ من عداه أى تجاوزه والكرب الفساد وكأ أنه قيل عداه الفساد وفيه شذوذ وهو إتيانه على مفعول بالكسر مع أنه معتل اللام والمعتل اللام يأتى على مفعول بالفتح كالمرمى والمغى أفاده يس (قوله ومركب تركيب إسناد) وهو ما تركبه قبل العلمية وتركيب المزج هو الذى تركبه للعلمية (قوله ومركب تركيب إسناد) كشاب قرناها وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً بل يحكى على ما كان له قبل اه ش (قوله وإلى اسم وكنية ولقب) قال الرضى

ما كان عليه من الحالة قبل النقل وينقسم إلى اسم وكنية ولقب وذلك لأنه إن بدى بأب أو أم كان كنية كأبي بكر وأم بكر وأبي عمرو وأم عمرو وإلا فإن أشعر برفعة المسمى كزين العابدين أو وضعته كقفه وبطة وأنف الناقة فللقب وإلا فاسم كزيد وعمرو وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب في الإفصح تقديم الاسم وتأخير اللقب ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً كزيد زين العابدين أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قفصة وجب كون الثاني تابعاً للأول في إعرابه إما على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه وإن كانا مفردين كزيد قففة وسعيد كرز فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين أحدهما اتباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام والثاني إضافة الاسم إلى اللقب وجمهور البصريين يوجبون الإضافة

ولفظ اللقب في القديم كان في الذم أشهر منه في المدح والنبز في الذم خاصة والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم فالفرق بينها وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فإن بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له كأبي الحسن لأمير المؤمنين رضي الله تعالى عنه وقد يكنى في الصغر فتأول أن يعيش حتى يصير له ولداً اسمه ذلك اه (قوله إن بدى بأب أو أم الخ) زاد الرضى والامام غفر الدين الرازى أو ابن أوبنت كابن آوى وبنت وردان وتعريف الكنية شامل لما يكون من ذلك بالغلبة ولا يخفى أن ما صدر بأب أو أم قد يشعر برفعة المسمى أو وضعته فيصدق عليه حد اللقب فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في نحو أبي الخير وأبي لهب وينفرد اللقب في نحو كرز والكنية في نحو أبي بكر ولا مانع من ذلك وظاهر كلامهم أن ما أشعر بما ذكره كلقب وما صدر بما ذكر كنية وإن وضعه الأبوان أو نحوهما ابتداء كائناً ما كان والظاهر أن ما وضع ابتداء اسم مطلقاً وأن ما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم إن كان مشعراً بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد أو ذم كأنف الناقة فيمن اسمه ذلك أو كان مصدراً بأب كأبي عبد الله فيمن اسمه ذلك أو أم كأب عبد الله فيمن اسمها عائشة فالأول لقب والثاني كنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير إفريقية في تكنيته بأبي القاسم مع النهي عنه فأجاب عنه بأنه اسمه لا كنيته واستحسن منه هذا الجواب اه ش ملخصاً (قوله وإلا فإن أشعر برفعة الخ) أى باعتبار مفهومه الأصلي فإن ذلك قد يقصد تبعاً لقاله السيد وأراد بذلك كما قال إن إشعار اللقب بالمدح إنما هو من جهة أن له مفهوماً آخر يلاحظ في الجملة ويلتفت الذهن إليه وإن لم يكن مقصوداً عند الإطلاق بل المقصود هو المعنى العلوى وهو الذات التى وضع لها حتى لولم يكن للعلم مفهوم آخر غير على لم يتصور فيه إشعار فاندفع ما يرد على ظاهر التعريف من أنه إذا اشتهر زيد بصفة جال كما اشتهر حاتم بالجود فإنه يشعر بذلك السكال فيلزم أن يكون لقباً والتزامه بعيد نعم إذا سمي شخص آخر بزيد بعد ذلك الاشتهار لا مانع من كونه لقباً وبهذا يعلم وجه التعبير بأشعر دون وضع ودون دل لأن العلم إنما وضع لتعيين الذات والمراد إشعار قوى بحيث يقصد عادة اه يس (قوله أو وضعته) بفتح الضاد المعجمة وكسر هاو الهاء عوض من الواو قاله الجوهري اه ش (قوله وبطة) قال في المصباح البظ من طير المساء الواحدة بطة مثل تمر وتمررة ويقع على الذكروا الأنثى اه (قوله وأنف الناقة) هو لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة ذبح أبوه جزوراً وقسمها بين نساءه فبعثته أمه إلى أبيه ولم يبق إلا الرأس فقال له شأنك به فأدخل يديه في أنفها وجعل يحمره فلقب به وكانوا يغضبون منه فلما مدحهم الخطيئة بقوله: قوم هم الأنف والأذنان غير هموم * ومن يسوى بأنف الناقة الذنبا صار اللقب مدحاً والنسبة إليها أنى كذا قال مكى اه ش (قوله وجب في الإفصح تقديم الاسم وتأخير اللقب) أى لأن اللقب أشهر إذ فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسم ذكره الرضى وقد يتقدم اللقب في غير الإفصح على الاسم نحو بأن ذا السكب عمر أ * وأعلم أنه لا يجب تأخير اللقب إلا مع الاسم نحو هذا زيد زين العابدين ولا ترتيب بين الكنية وغيرها (قوله إما على أنه بدل منه) أى بدل كل من كل أو عطف بيان عليه لكونه أشهر اه ش (قوله وإن كانا مفردين) قضية كلامه بل صريحه امتناع الإضافة إذا كان الأول مفرداً والثاني مركباً والوجه خلافه وفاقاً للرضى حيث قال وإن كان مفردين أو أولهما جاز إضافة الاسم إلى اللقب اه وذلك لأن المضاف إليه يجوز أن يكون مركباً كغلام عبد الله بخلاف المضاف اه ش (قوله كرز) بضم الكاف ومعناه في الأصل خرج الراعى ثم نقل ولقب به ويطلق على اللثيم وعلى الحاذق (قوله إضافة الاسم إلى اللقب) أى على تأويل الأول بالمسمى

والصحيح الأول والاتباع أقيس من الاضافة والاضافة أكثر

(ص) ثم الإشارة وهي ذا اللذ كر وذى وزه وتى وته وتا للهونث وذان وتان للهش بالالف رفعا وبالياء جراً ونصباً وأولاء لجمعهما والبعيد بالكاف مجردة من اللام مطلقاً أو مقرونة بها إلا فى المشى مطلقاً وفى الجمع فى لغة من مده وفيما تقدمته ها التنيه

(ش) الثالث من أنواع المعارف اسم الإشارة وينقسم بحسب المشار إليه إلى ثلاثة أقسام ما يشار به للمفرد وما يشار به للشئ وما يشار به للجماعة وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث فللمفرد المذكور لفظة واحدة وهي ذا وللفردة المؤنثة عشرة ألفاظ خمسة مبدوءة بالذال وهي ذى وزه بالاشباع وزه بالكسر وزه بالاسكان وذات وهي أغربها وإنما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة كقولك ذات جمال أو بمعنى التى فى لغة بعض طيىء حكى الفراء بالفضل ذوو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به أى التى أكرمكم الله بها فلها حينئذ ثلاثة استعمالات وخمسة مبدوءة بالتاء وهي تى وته بالاشباع وته بالكسروته بالاسكان وتا ولثنية المذكور ذان بالالف رفعا كقوله تعالى « فذانك برهانان » وذين

والثانى بالاسم (قوله والاتباع أقيس من الاضافة) أى لأنه لا يحتاج إلى تأويل بخلاف الاضافة كما تقدم (قوله ثم الإشارة) ويعبر عنها باسم الإشارة فالمستكمل مخير فى التعبير وعرفه المصنف فى شرح الشذور فقال هو ما دل على مسمى وإشارة إليه تقول مشير إلى زيد مثلاً هذا فدل لفظ ذا على ذات زيد وعلى الإشارة لتلك الذات اه (قوله وهي) أى الإشارة ذامذهب البصريين أن ذات لثى الوضع بدليل تصغيره على ذيا وهل المحذوف العين أو اللام وهل الألف منقلبة عن ياء والمحذوف ياء أو عن واو والمحذوف واو وهل وزنه فعل بتحرريك العين وهو الأظهر لأن الانقلاب عن المتحرك أولى أو فعل باسكانها لأنه الأصل فى ذلك كله خلاف بينهم ومذهب الكوفيين أن ألف ذا زائدة اه ش (قوله للشئ) أى للاثنتين والمعنى موضوعين للاثنتين حال كونهما بالالف فى الرفع وبالياء فى الجر والنصب ولفظ جراً ونصباً فى كلامه منصوبان على الظرفية والمعنى ويعربان بالياء وقت جر فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كقولك جئتكم العصر لا على نزع الخافض لأنه غير مقيس كما فى ش والأصح أن ذان وتان مبنيان لقيام علة البناء فيهما كالمفرد والكلام على هذا مبسوط فى المطولات (قوله ما يشار به للمفرد) استعمال المفرد وما عطف عليه فى المعنى كما هنا قليل والغالب استعمال ذلك فى اللفظ كزيد وهند ونحو ذلك اه ش والمراد المفرد ولو حكماً ليدخل نحو ذا الجمع وذا الفريق وقال المصنف فى حواشى الألفية وقد يشار بها إلى الاثنتين نحو « عوان بين ذلك » وإلى الجمع كقوله * وسؤال هذا الناس كيف ليبد * (قوله ذى) بكسر الذال ثم ياء ساكنة منقلبة عن ألف ذا ثم إن ذى وما عطف عليه خبر واحد ليصح الحمل على قوله وهو العائد إلى خمسة فيكون العطف مقدماً على الحمل كما فى قولك البيت سقف وجدران اه ش (قوله وذات) بالضم (قوله وهي أغربها) أى الغريبة منها فأفعل التفضيل ليس على بابيه (قوله بالفضل ذوو فضلكم الخ) بالفعل متعلق بمحذوف أى أسألكم بالفضل والكرامة معطوف عليه وذات بالضم صفة للكرامة وكأنه يشير إلى قوله تعالى « والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق » قاله الموضح فى الحواشى (قوله أى التى أكرمكم الله بها الخ) أشار بهذا إلى أن أصل به بها فنقلت فتحة الهاء إلى الباء فسكنت وحذفت الألف (قوله فلها حينئذ ثلاثة استعمالات) الإشارة بها وبمعنى صاحبة وبمعنى التى * قلت بقى لها استعمال رابع وهو جعلها اسماً مستقلاً نحو ذات الشئ بمعنى حقيقته وماهيته وقد صار استعمالها بمعنى نفس الشئ عرفاً مشهوراً حتى قال الناس ذات متميزة وذات محدثة ونسبوا إليها على لفظها من غير تغيير فقالوا عيب ذاتى بمعنى جبل وخلق وفى القرآن العزيز « والله علم بذات الصدور » أى ببواطنها وخفياتها والصدور يكنى بها عن القلوب فالكلمة عربية ولا التفات إلى من أنكر كونها عربية وخطأ علماء الكلام فى قولهم الصفات الذاتية مع أنهم مصيبون فى ذلك أفاده فى المصباح (قوله فذانك برهانان) ذكر الإشارة مع

بالياء جرّاً ونصباً كقوله تعالى «ربنا أرنا الذين» ولثنية المؤنث تان بالالف رفعاً كقولك جاءتنى هاتان وهاتين بالياء جرّاً ونصباً كقوله تعالى «إحدى ابنتي هاتين» وجمع المذكر والمؤنث أولاء قال تعالى «وأولئك هم المفلحون» وقال تعالى «هؤلاء بناتي» وبنوتيم يقولون أولى بالقصر وقد أشيرت إلى هذه اللغة بما ذكرته بعد من أن اللام لا تلحقه في لغة من مده ثم المشار إليه إما أن يكون قريباً أو بعيداً فإن كان قريباً جرى باسم الإشارة مجرداً من الكاف وجوباً ومقروناً بها التنبيه جوازاً تقول جاءني هذا وجاءني ذا وليعلم أن ها التنبيه تلحق اسم الإشارة بما ذكرته بعد من أنه إذا لحقته لم تلحقه لام البعد وإن كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف إما مجردة من اللام نحو ذاك أو مقرونة بها نحو ذلك وتمتع اللام في ثلاث مسائل إحداها المثني تقول ذانك وتانك ولا يقال ذان لك ولاتان لك الثانية الجمع في لغة من مده تقول أولئك ولا يجوز أولاء لك ومن قصره قال أولى لك الثالثة إذا تقدمت عليها ها التنبيه تقول هذاك ولا يجوز هذا لك

(ص) ثم الموصول وهو الذي والتي واللذان واللّتان بالالف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً ولجمع المذكر الذين بالياء مطلقاً والأتى ولجمع المؤنث اللاتي واللاتي وبمعنى الجميع من وما وأى وآل في وصف صريح لغير تفضيل كالضارب والمضروب وذو في لغة طيء وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين وصلة آل الوصف وصلة

أن المشار إليه اليد والعصا وهما مؤنثتان نظراً للخبر وهو رها نان فانه مذكر (قوله ربنا أرنا الذين) اعترضه بعضهم بأن هذا من الموصولات فالتشبيه به سهو وصوابه «إن هذان لساحران» اه ش (قوله بالقصر) صرح ابن يعيش بأن إطلاق القصر والمد على غير الأسماء المتمكنة فيه تسميح (قوله ومقرونا بها التنبيه) قال الدماميني ها المذكور ليس بعد ألفه همزة وإنما هو علم على الكلمة المركبة من هاء فألف ثم نكر وأضيف إلى التنبيه ليتضح المراد به كقوله

علا زيد نا يوم اللقاء رأس زيد كم * ولا يصح أن يضبط بهمزة بعد الألف إذ ليس لنا هاء تكون للتنبيه أصلاً اه يس وش (قوله وإن كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف) اعلم أنه قد يستعار للقريب لعظمة المشير نحو «وما تلك يمينك يا موسى» ولعظمة المشار إليه نحو «ذلكم الله ربى» ويستعار للبعد لمجرد حكاية الحال نحو «هذا من شيعته وهذا من عدوه» ونحو «فذلكن الذى لمتنى فيه» بعد أن قلت ما هذا بشروا المجلس واحد لأنه كان عندها أعظم منزلة منه عندهن وقد يتعاقبان مشاراً بهما إلى ما ولياه كقوله تعالى «ذلك تلووه» ثم قال «إن هذا هو القصص الحق» كذا فى الجامع اه يس (قوله ثم الموصول) أى الاسمى بقرينة أن الكلام فى أقسام المعارف وأما الموصول الحرفى فهو خمسة على الأصح نظمها بعضهم بقوله :

وهاك حروفاً بالمصادر أولت * وذكرى لها خمساً أصح كآروا

وهاهى أن بالفتح أن مشددا * وزيد عليها كى خذنها وما ولوا

(قوله وبالياء جرّاً ونصباً) أى يستعملان أو يعربان بالالف رفعاً وبالياء الخ (قوله ولجمع المذكر) أى جماعة الذكور (قوله بالياء مطلقاً) أى ملتبساً بالياء حال كونه مطلقاً عن التقيد بحالتي الجر والنصب أى فى أحواله كلها البنائه عند أكثر العرب على الفتح (قوله والأتى) مقصور أبوزن العلى ويكتب بغير واو كما قاله المصنف فى شرح اللبحة بخلاف الاشارية (قوله ولجمع المؤنث) أى جماعة المؤنث (قوله وبمعنى الجميع) حال مما بعده أى حال كونه ملتبساً بمعنى كل واحد من الصيغ المذكورة لكونه موضوعاً له ش (قوله وآل فى وصف) أى مع وصف صريح. الوصف مادل وضعاً على حدث معين وصاحبه والصريح الخالص للوصفية اه ش وذكر ابن عقيل والمرادى أن أل المن يعقل وغيره * قال ابن الناظم ويلزم فى ضميرها اعتبار المعنى نحو جاء الضارب والضاربة والضاربان قال الرضى وكان حق الاعراب أن يدور على الموصول فلما كانت أل الاسمية فى صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها عاربة كما فى إلا الاستثنائية بمعنى غير اه (قوله وصلة آل الوصف) أى المذكور آفأ وهو فعل فى صورة الاسم ولهذا عمل بمعنى الماضى كالمجرد عن اللام وقد توصل آل بالمضارع قليلاً أو اضطرراً نحو * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * وحل قلة وصلها

غَيْرَهَا إِمَّا جُمْلَةً خَبَرِيَّةً ذَاتُ ضَمِيرٍ طَبَقَ لِلْمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِدًا وَقَدْ يَحْذِفُ نَحْوُ «إِيهِمْ أَشَدُّ» وَمَا عَمِلْتَ أَيْدِيهِمْ»
«فَاقْضُ مَا أَنْتَ قَاضٍ» وَيُشْرَبُ مِمَّا تُشْرَبُونَ» أَوْ ظَرَفَ أَوْ جَارَ أَوْ مَجْرُورَ تَامَانَ مُتَعَلِّقَانِ بِاسْتِقْرَارٍ مُحْذَوًا

﴿ش﴾ الباب الرابع من أنواع المعارف الأسماء الموصولة وهي المفتقرة إلى صلة وعائدها على ضربين خاصة ومشاركة فالخاصة
الذي للذكر والتي للمؤنث واللدان لتثنية المذكر والتان لتثنية المؤنث ويستعملان بالالف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً والأولى لجمع
المذكر وكذلك الذين وهو بالياء في أحواله كلها وهذيل وعقيل يقولون للذين رفعاً وللذين جرّاً ونصباً واللائي واللاتي لجمع
المؤنث ولك فيهما اثبات الياء وتر كها والمشاركة من وما وأي وأل وذو وذاف هذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع المذكر من
ذلك كله والمؤنث تقول في من يعجبني من جاءك ومن جاءتك ومن جاء أك ومن جاء ناك ومن جاءوك ومن جئتك وتقول في ما لمن
قال اشتريت حمراً أو أنا حمارين أو أنا نين أو حمرا أو أنا أعجبتني ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهن
وكذلك تفعل في البواقي وإنما تكون ال موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل وهو ثلاثة اسم الفاعل
كالضارب واسم المفعول كالضروب والصفة المشبهة كالحسن فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة
كالصاحب أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلم فهي حرف تعريف وإنما تكون ذو موصولة في لغة طي مخصوصة تقول جامد في

بالمضارع أن تكون الص باشارة للموصول وإلا فنحو يعجبني الصائم ويعتكف كثير وأما الماضي فلا يكون صلة إلا في مسألة
العطف نحو «فالمغيرات صباحاً فأثرن» اه ش (قوله خبرية) أي لفظاً ومعنى قال المصنف في أوضحه معهودة إلا في مقام التهويل
والتفخيم فيحسن إبهامها فالمعهودة بكاء الذي قام أبوه والمبهمة نحو «فغشيهم من اليم ما غشيهم» اه ولا يرد على كونها خبرية
قوله تعالى «وإن منكم لمن ليبطئن» لأن الصلة جواب القسم وهي خبرية وأما جملة القسم وإن كانت إنشائية فليست مذكورة لذاتها
بل لتقوية الجملة وتأكيدها اه ش ملخصا والحكم عليها بالخبرية إنما هو بحسب الأصل وإلا فهي لا تحتلها الآن إذ لا حكم فيها (قوله
ذات ضمير) أي للموصول ليربط الجملة به وقد يخلفه الظاهر نحو * سعاد التي أضناك حب سعاد * أي حبها (قوله طبق)
أي مطابق له في أفرادته وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه والمراد بالمطابقة المذكورة ما يشمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث يجوز
الأمران أو يتعين أحدهما كما في المبسوطات (قوله يسمى عائداً) لعوده إلى الموصول (قوله وقد يحذف) أي ذلك الضمير العائد
(قوله متعلقان باستقرار الخ) وقد نظمت الفرق بين الظرف اللغو والمستقر فقلت :

الظرف لغو إن يكن مخصوصا * بعامل لقد أتى منصوصا

ومستقر إن يكن قد عما * واحذف لهذا دون ذلك حتما

(قوله وهي المفتقرة إلى صلة وعائده) أي المفتقرة دائماً كما هو المتبادر لتخرج النكرة الموصوفة بجملة واحدة فإنها إنما تقتقر
إليها حالة وصفها فقط وخرج بقوله وعائده وهو الضمير العائد أو ما يقوم مقامه نحو إذ أو إذا إنما يقتقر دائماً إلى جملة لكن لا يقتقر
إلى عائده من ذلك ضمير الشأن اه ش (قوله خاصة ومشاركة) أي خاصة في معنى وضعت له ومشاركة في معان (قوله الذي
للمذكر) أي الواحد حقيقة أو حكماً ليدخل نحو جاء الجمع أو الفريق أو الركب الذي فعل كذا أو لو عبر بالمفرد العالم لكان أولى ليدخل
ما إذا أطلق عليه تعالى إذالتدكير مستحيل عليه تعالى فلا يوصف به (قوله والتي للمؤنث) أي للمفرد المؤنث وتستعمل للعاقلة وغيرها
فالأول كقوله تعالى «قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها» والثاني نحو «ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها» اه ش
(قوله واللدان لتثنية المذكر والتان لتثنية المؤنث) أي للتثنية المذكر والمثنى المؤنث (قوله وهذيل وعقيل) بالتصغير فيهما
(قوله أنا أنا) بفتح الهمزة قال في المصباح الأتان الأثنى من الخير * قال ابن السكيت ولا يقال أنا أنه وجمع القلة آتن مثل عناق وأعنى
وجمع الكثرة آتن بضمين اه (قوله أو حمرا) بضمين جمع حمرا ككتاب وكتب (قوله ما اشتريتم) الأولى ما اشتريتها لأنه
جمع لغير العاقل إلا أن يكون نزولها منزلة العاقل لوصف قام بهما ما يتصف به العقلاء كالادراك (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أي
المراد بهما الحدوث فإن أراد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت ال الداخلة عليهما حرف تعريف كافي المطول (قوله والصفة

ذو قام وسمع من كلام بعضهم لا وذو في السماء عرشه وقال شاعرهم فان الماء ماء أي وجدى * وبئرى ذو حفرت وذو طويت وإنما تكون ذامو صولة بشرط أن يتقدمها بالاستفهامية نحو «ماذا أنزل ربكم» أو من الاستفهامية نحو قوله وقصيدة تأتي الملوك غريبة * قد قلتهما ليقال من ذاقها أي ما الذي أنزل ربكم ومن الذي قالها فان لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة ولا يجوز أن تكون موصولة خلافاً للكوفيين واستدلوا بقوله عدس ما ليعباد عليك أمارة * أمنت وهذا تحمليين طليق قالوا هذا موصول مبتدأ وتحملين صلته والعائد محذوف وطيّق خبره والتقدير والذي تحمليته طليق وهذا الدليل فيه لجواز أن تكون ذا للشارة وهو مبتدأ وطيّق خبره وتحملين جملة حالية والتقدير وهذا طليق في حالة كونه محمولاً لك ودخول حرف التنبيه عليها يدل على أنها للشارة لا موصولة فهذا خلاصة القول في تعداد الموصولات خاصها ومشتراكها فاما الصلة فهي على ضربين جملة وشبه جملة والجملة على ضربين اسمية وفعلية وشرطها أمران أحدهما أن تكون خبرية أعني محتملة للصدق والكذب فلا يجوز جاء الذي أضربه ولا جاء الذي بعثته إذ أقصدت به الانشاء بخلاف جاء الذي أبوه قائم وجاء الذي ضربته والثاني أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه نحو جاء الذي أكرمه وجاءت التي أكرمتها وجاء اللذان أكرمتهما واللذان أكرمتهما والذين أكرمتهم واللاتي أكرمتهن وقد يحذف الضمير سواء كان مرفوعاً نحو قوله تعالى «ثم لنزعه من كل شيعة أيهم أشد» أي الذي هو أشد أو منصوباً نحو وما عملت أيديهم قرأ غير حمزة والكسائي وشعبة عملته بالهاء على الأصل وقرأ هؤلاء يحذفها أو مخفوضاً بالاضافة كقوله تعالى «فاقص ما أنت قاض» أي ما أنت قاضيه وقول الشاعر :

المشبهة (الخ) رجح المصنف في بعض كتبه أن ال الداخلة على الصفة حرف تعريف (قوله وبئرى ذو حفرت الخ) الحفر معروف والطي بناء البئر بالحجارة والشاهد في ذو حيث جاءت موصولة بمعنى التي أي التي حفرتها والتي طويتها وزعم ابن عصفور أنه ذكر البئر على معنى القلب اه ش والبيت من بحر الوافر (قوله بشرط أن يتقدمها الخ) ويشترط أيضاً عدم الغاء ذا والمراد بالغائها أن تجعل مع ما ومن اسمها واحداً مستفهما به ويظهر أثر الأمرين في البديل من اسم الاستفهام وفي الجواب فتقول عند جعلك ذامو صولا ماذا صنعت أخيراً أم شرباً أم شراً ومن ذا أكرمت أزيداً أم عمرأ بالنصب على البدلية من ماذا أو من ذا لأنه منصوب بالمفعولية مقدما ماذا صنعت أخيراً أم شراً ومن ذا أكرمت أزيداً أم عمرأ بالنصب على البدلية من ماذا أو من ذا لأنه منصوب بالمفعولية مقدما وكذلك تفعل في الجواب كما في قوله تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو قرى في السبع برفع العفو ونصبه تأمل (قوله وقصيدة تأتي الخ) من بحر الكامل وهي فعيلة بمعنى مفعولة لأن الشاعر يقصد تحسينها وتهذيبها ولا تسمى الآيات قصيدة حتى تكون عشرة وقيل حتى تجاوز سبعة ومادون ذلك يسمى قطعة (قوله عدس ما ليعباد الخ) من الطويل وعدس بفتح العين والدال وسكون السين المهملات اسم صوت يزجر به البغل والأتان بضمير المؤنث في البيت إما لكون المزجور أثى أو على إرادة الدابة بناء على أنه مذكر وإمارة بكسر الهمزة أي حكم وقوله أمنت الخ يروى بدله نجوت وطيّق أي مطلق من السجن والشاهد في هذا حيث جاءت موصولة على رأى الكوفيين وعباد المذكور ملك سجستان وكان الشاعر قد هجاه فلم يأسجنه وأطال سجنه كموافيه معاوية فبعث إليه فأخرجه وقدمت إليه بغلته فنفرت فقال عدس الخ اه ش ملخصاً (قوله ثم لنزعه من كل شيعة الخ) أعلم أن أيا تكون للعاقل ولغيره ومضافة لفظاً أو تقدير أقال المصنف ولا تصاف لنكرة خلافاً لابن عصفور ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم نحو لنزعه من كل شيعة أيهم أشد خلافاً للبصريين ولها أربع حالات تعرب في ثلاث منها وهي ما إذا أضيفت وذ كر صدر الصلة نحو يعجبني أيهم هو قائم أو ذ كر صدر صلتها ولم تصف ولم يذ كر صدر صلتها نحو يعجبني أي قائم وتبني في الرابعة على الضم تشبيهاً لها بالغايات وهي ما إذا أضيفت لفظاً وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً كما في الآية وبعضهم أعربها مطلقاً وأول قراءة الضم في الآية على الحكاية وشم في الآية للعطف على جواب القسم واللام لتأكيد العطف على جواب القسم (قوله أي الذي هو أشد) أشار إلى أن أشد أفعل تفضيل خبر مبتدأ محذوف والمبتدأ وخبره جملة اسمية صلة الموصول (قوله أو مخفوضاً بالاضافة) أي بسببها والسبب أعم من العامل والأعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين أو الاضافة بمعنى المضاف فلا ينافي ما صححه المصنف من أن المضاف إليه مجرور بالمضاف اه ش (قوله ما أنت قاضيه) أي ما أنت صانعه أو حاكمه اه ش (قوله ستبدي لك الأيام) أي ستظهر وقوله من لم

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلاً * ويأتيك بالأخبار من لم تزود

أى ما كنت جاهله أو مخفوضاً بالحرف نحو قوله تعالى « يا كل بما تأكلون منه ويشرب مما تشربون » أى منه وقول الشاعر
نصلي للذى صلت قريش * ونعبده وإن ججد العموم أى نصلي للذى صلت له قريش وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة
لا يليق بها هذا المختصر وشبه الجملة ثلاثة أشياء الظرف نحو الذى عندك والجار والمجرور ونحو الذى فى الدار والصفة الصريحة
وذلك فى صلة آل وقد تقدم شرحه وشرط الظرف والجار والمجرور أن يكونا متامين فلا يجوز جاء الذى بك ولا جاء الذى
أمس لنقصانهما وحكى الكسائى نزلنا المنزل الذى البارحة أى الذى نزلناه البارحة وهو شاذ ولم يوافق الظرف والجار والمجرور
صلة كانا متعلقين بفعل محذوف وجوباً تقديره استقر والضمير الذى كان مستتراً فى الفعل انتقل منه إليهما

(ص) ثم ذو الأداة وهى آل عند الخليل وسيبويه لا اللام وحدها خلافاً للاخفش وتكون للعهد
فى نحو « زجاجة الزجاج » وجاء القاضى أو للجنس كاهلك الناس الدينار والدرهم « وجعلنا من الماء كل
شئ حى ، أولاً ستغراق أفراده نحو « وخلق الإنسان ضعيفاً » أو صفاته نحو زيد الرجل

(ش) النوع الخامس من أنواع المعارف ذو الأداة نحو الفرس والغلام والمشهور بين النحويين أن المعرف آل عند الخليل
واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان والثانى عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن
مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل فى أن المعرف آل قال وإنما الخلاف بينهما فى الهمزة أزائدة هى أم أصلية واستدل على ذلك
بموضع أوردها من كلام سيبويه وتلخص فى المسئلة ثلاثة مذاهب : أحدها أن المعرف آل والألف أصل. الثانى أن المعرف آل
والألف زائدة. والثالث أن المعرف اللام وحدها. والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعى تطويلاً لا يليق بهذا الإملاء وتنقسم

تزود أى من لم تسأله عنها (قوله ما كنت جاهلاً) قد يقال كيف جاز حذفه مع أنه معمول لمعمول فعل ناقص ذكره الفيشى *
قلت هذا مدفوع بأنه لا مانع من ذلك وعلى تسليم ما قاله بالتمثيل إنما هو بالنظر لاسم الفاعل دون نظرهم لغير ذلك فتأمل (قوله أى
منه) إنما قدره مجروراً لا منصوباً لأن ما استقر مشرو بالغيرهم لا يكون مشرو بالهم كذا قيل قال بعضهم يمكن أن يقال المراد يشربون
جنسه فلا يلزم ما ذكره وأشار الشارح بهذا إلى أنه لا يحذف المجرور إلا إن كان الجار مائلاً لساكن الموصول لفظاً ومعنى أو معنى فقط
فالأول نحو مررت بالذى مررت به والثانى نحو حلت فى الذى حلت به فإن كانا مختلفين فى اللفظ والمعنى لم يحذف ذلك نحو * وهو على
من صبه الله علمه أى عليه ونحو مررت بالذى فرحت به أفاده الحفيد ولا يرد على هذا ما قالوه فى نحو قوله تعالى ذلك الذى يبشر
الله عباده حيث حذف الضمير المجرور مع انتفاء جر الموصول لأن ما قالوه شرط للحذف القياسى لا الجائز والحذف الواقع فى الآية
جائز غير قياسى (قوله ججد العموم) أى أنكره عموم الناس (قوله تفاصيل) هو من جموع الكثرة ففائدة وصفه بكثرة دفع
توهم أنه أريد القلة أو أنه أفاد كثرة ما استفيد بجوهر اللفظ نقله الفيشى (قوله أن يكونا متامين) قال أبو حيان ضابط التام أن يكون
تعلقهما بالكون العام يحصل به فائدة وضابط الناقص أن يكون تعلقهما بالكون العام لا يحصل به فائدة (قوله البارحة) هى اسم
لليلة الماضية (قوله تقديره استقر) أى مثلاً فيصح تقدير ما كان بمعناه من نحو حصل وثبت ووجد مما سموه كوناً عاماً أى لا يخلو
منه فعل (قوله ثم ذو الأداة) أى أداة التعريف (قوله وهى آل عند الخليل وسيبويه) أى فى أحد قوليه وقوله الآخر إنها اللام
وحدها وهو المشهور بين النحاة عن سيبويه (قوله وتكون للعهد) أى لتعريف ذى العهد أى الشئ المعهود فى كلامه حذف
مضافين (قوله أول للجنس) أى أول لتعريف الجنس (قوله وخلق الإنسان ضعيفاً) وفسر ضعفه بأنه لا يتمالك عن شهوته اه فيشى
(قوله بهذا الإملاء) مصدر أملى قال فى المصباح أمليت الكتاب على السكاك إملاً لا ألقيته عليه وأمليته إملاء والأولى
لغة الحجاز وبني أسد والثانية لغة بني تميم وقيس وجاء الكتاب العزيز بهما وليلل الذى عليه الحق فهى تملى عليه بكرة

أل المعرفة إلى ثلاثة أقسام وذلك أنها إما التعريف العهد أو لتعريف الجنس أو للاستغراق فأما التي لتعريف العهد فتقسم قسمين لأن العهد إما ذكرى وإما ذهني فالأول كقولك اشتريت فرساً ثم بعت الفرس أى بعت الفرس المذكور ولو قلت ثم بعت فرساً لكان غير الفرس الأول قال الله تعالى « مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاج كأنها كوكب درى » والثاني كقولك جاء القاضى إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى قاض خاص وأما التي لتعريف الجنس فكقولك الرجل أفضل من المرأة إذا لم ترد به رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء لأن الواقع بخلافه وكذلك قولك أهلك الناس الدينار والدرهم وقوله تعالى « وجعلنا من الماء كل شئ حى » وأل هذه هى التي يعبر عنها بالجنسية ويعبر عنها أيضاً بالتى لبيان الماهية وبالتى لبيان الحقيقة وأما التي للاستغراق فعلى قسمين لأن الاستغراق إما أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد أو باعتبار صفات الأفراد فالأول نحو « وخلق الإنسان ضعيفاً » أى كل واحد من جنس الإنسان ضعيف والثانى نحو قولك أنت الرجل أى الجامع لصفات الرجال المحموده وضابط الأولى أن يصح حلول كل محلها على جهة الحقيقة فإنه لو قيل وخلق كل إنسان ضعيفاً لصح ذلك على جهة الحقيقة وضابط الثانية أن يصح حلول كل محلها على جهة المجاز فإنه لو قيل أنت كل رجل لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام « كل الصيد فى جوف الفرا » وقول الشاعر : ليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم فى واحد

وأصيلاً اه (قوله ثلاثة أقسام الخ) هذا مبنى على ما هنا من أن التي لتعريف العهد قسمان وقد ذكر فى المعنى أنها ثلاثة أقسام ونصه فيه وهى عهديه وجنسية وكل منهما ثلاثة أقسام فالعهدية إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً نحو كما أرسلنا إلى فرعون رسولا الآية أو معهوداً ذهنياً نحو إذ هما فى الغار أو معهوداً حضورياً نحو اليوم أكملت لكم دينكم والجنسية إما لاستغراق الأفراد أو لاستغراق خصائص الأفراد أو لتعريف الماهية اه ملخصاً (قوله لكان فرساً غير الأول) هذا إشارة للقاعدة المشهورة فى ذلك ونظمها الجلال السيوطى فى ألفيته عقود الجمان بقوله

ثم من القواعد المشتهرة * إذا أتت نكرة مكرره * تغايراً وإن يعرف ثانى

توافقاً كذا المعروفان * شاهده الذى رويناه مسنداً * لن يغلب اليسرين عسر أبداً

وقد تكلم فى شرحها على هذا بما يشفى الغليل ويرى العليل فراجعه إن شئت (قوله مثل نوره) أى صفة نور الله تعالى فى قلب المؤمن كمشكاة أى طاقة غير نافذة أو الأنوبة فى القنديل فيها المصباح أى سراج وهو الفتيلة الموقدة المصباح فى زجاجة هى القنديل الزجاج كأنها حال كون النور فيها كوكب درى أى مضيء بكسر الدال وضمتها من الدرء بمعنى الدفع لدفعه الظلام وبضمتها وتشديد الياء منسوب إلى الدر أى اللؤلؤ أفاده فى الجلالين (قوله الرجل خير من المرأة) لا تخلو عن خفاء جعل الافضلية بالنظر إلى نفس الماهية بدون الملاحظة للأفراد اه ش (قوله باعتبار حقيقة الأفراد) بأن أريد الجنس فى ضمن أفرادها على نزاع فى ذلك المذكور فى محله (قوله أو باعتبار صفات الأفراد) أى بأن أريد به جميع صفات أفرادها والمراد أنه أريد الحقيقة ملاحظاً فيها الصفات تأمل (قوله كل الصيد فى جوف الفرا) بالقصر وجمعه فراء بالكسر والمد مثل جبل وجبال وهذا مثل قال السهيلي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لابن حرب يتألفه بذلك وأصله أن جماعة ذهبوا إلى الصيد فصاد أحدهم ظيئاً والآخر أرنباً والآخر حمار وحش فتناول الأولون على من اصطاد حمار الوحش فقال لهما كل الصيد الخ أى الذى ظفرت به يشتمل على ما ظفرتما به وذلك أنه ليس فيما يصيده الناس أعظم من حمار الوحش ثم اشتهر هذا المثل فى كل حوال وغيره وجامع له أفاده الشنوائى بخطه ومنه نقلت (قوله ليس على الله بمستنكر) بفتح الكاف أى بمنكر وقوله أن يجمع العالم أى صفاته فى واحد أى شخص واحد وهذا البيت لأبى نواس بضم النون وتخفيف الواو كما ضبطه المصنف فى شرح بانث سعاد وذلك أنه لما بلغ هرون الرشيد كثرة

﴿ص﴾ وَإِدْأَلُ اللَّامِ مِثْلًا لِّغَةِ حَمِيرَةٍ

﴿ش﴾ لغة حمير إبدال اللام ميمًا وقد تسكلم النبي صلى الله عليه وسلم بلغتهم إذ قال ليس من أمة أمصيام في أمسفر وعليه قول الشاعر :

ذاك خليلي وذو يواصلني : يرمى ورأى بامسهم وامسله

﴿ص﴾ وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مَّا ذُكِرَ وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا الْمُضَافُ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَأَلِمِ

﴿ش﴾ النوع للسادس من المعارف ما أضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة نحو غلامى وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى فى الدار وغلام القاضى ورتبته فى التعريف كرتبة ما أضيف إليه فالـمُضَافُ إلى العلم فى رتبة العلم والمضاف إلى الإشارة فى رتبة الإشارة وكذا الباقي إلا المضاف إلى المضمر فليس فى رتبة المضمر وإنما هو فى رتبة العلم والدليل على ذلك أنك تقول مررت بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم المضاف إلى المضمر فلو كان فى رتبة المضمر لكانت الصفة أعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الأصح

﴿ص﴾ ﴿بَابُ﴾ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ كَاللَّهُ رَبُّنَا وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا

﴿ش﴾ المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للاسناد فالاسم جنس يشمل الصريح كزيد فى نحو زيد قائم

أفضال الفضل البرمكى وفرط إحسانه فى زمانه غار عليه غيرة أفضت به إلى الأمر بحبسه فكتب إليه أبو نواس هذه الأبيات :

قولا لهرون إمام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد

أنت علي مابك من قدرة * فليست مثل الفضل بالواجد ليس على الله الخ

وقوله مثل مفعول مقدم لقوله الواجد أى أن هرون مع قدرته لا يجد مثل الفضل فأمر هرون باطلاقه وخلع عليه والاحتفال هو الاجتماع والحاشد بالثين المعجمة الجامع أفاده الشنوائى ومن خطه نقلت (قوله حميرية) منسوبة إلى حمير بوزن جرهم وهم قوم من العرب وقد ورد فى حديث رواه البزار «حمير رأس العرب وناها» أى عمدتهم ومن أشدهم وقد جزم ابن حجر بأنه حديث منكر (قوله ليس من أمة أمصيام الخ) فى هذا دليل على أنها غير مختصة بالاسماء التى لا تدغم لام التعريف فى أولها نحو غلامى إذ هى فى الحديث داخل على النوعين خلافا لمن خصها بذلك لكن لعل ذلك هو الأكثر فى كلامهم تأمل (قوله وهو بحسب ما يضاف) بفتح السين أى بقدر تعريف ما يضاف إليه (قوله ما أضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة) أى إضافة معنوية وليس المضاف متوغلا فى الإبهام ولا واقعا موقع نكرة بخلاف الذى إضافته لفظية نحو جاء ضارب زيدا الآن أو غدا وبخلاف الواقع موقع نكرة كجاء زيد وحده وبخلاف المضاف المتوغل فى الإبهام كغير ومثل إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة لا كمالها لأن صفات المخاطب المشتمل عليها معلومة فإذا أريد كمالها للشخص أو ثبوت أضعادها كلها لشخص فقد تعين اه ش (قوله والدليل على ذلك أنك تقول الخ) قال ش لك أن تقول لادلالة فى ذلك لجواز كون صاحبك بدلا لانتما (قوله وذلك لا يجوز) أى لأن الحكمة تقتضى أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج إلى نعت وإلا زاد من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة اه ش

﴿باب المبتدأ والخبر﴾

يقرأ بتنوين باب وتركه على أنه مضاف إلى ما بعده وجمعهما فى باب واحد لتلازمهما غالبا (قوله هو الاسم الخ) مراده بالاسم ما قبل الفعل والحرف لا ما قبل الصفة فدخل الأعلام المنقولة نحو زيد قائم ونحو لا إله إلا الله كلمة الإخلاص أى هذا اللفظ (قوله المجرد عن العوامل اللفظية) اعترض قوله المجرد بأنه يقتضى سبق وجودها كما أن قولك زيد مجرد من ثيابه يقتضى ذلك * وأجيب بأنه قد ينزل الامكان منزلة الوجود واللام فى العوامل للجنس فبطل معنى الجمعية أى

والمؤول في نحو وأن تصوموا في قوله تعالى «وأن تصوموا خيراً لكم» فانه مبتدأ مخبر عنه بخبر وخرج بالمجرد نحو زيد في كان زيد عالماً فانه لم يتجرد عن العوامل اللفظية ونحو قولك في العدد واحد اثنان ثلاثة فانها وإن تجردت لكن لا إسناد فيها ودخل تحت قولنا للإسناد ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه مابعد نحو ذلك قائم وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده نحو أقائم الزيدان والخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة نخرج بقول المسند الفاعل في نحو أقائم الزيدان فانه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة لكنه مسند إليه لا مسند وبقوله مع المبتدأ نحو قام في قولك قام زيد وحكم المبتدأ والخبر الرفع

(ص) ويقع في المبتدأ نكرة إن عم أو خص نحو ما رجل في الدار وإله مع الله ولعبد مؤمن خير من مشرك وخمس صلوات كتبهن الله

(ش) الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لانكرة لأن النكرة مجهولة غالباً والحكم على المجهول لا يفيد ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاماً أو خاصاً فالأول كقولك ما رجل في الدار وكقوله تعالى إله مع الله فالمبتدأ فيهما عام لوقوعه في سياق النفي والاستفهام والثاني كقوله تعالى «ولعبد مؤمن خير من مشرك» وقوله عليه الصلاة والسلام: خمس صلوات كتبهن الله

المبتدأ اسم مجرد عن ماهية العامل اللفظي فاندفع ما اعترض به هنا وقيد العوامل باللفظية لأن المبتدأ لم يتجرد إلا عنها عون المعنوية (قوله للإسناد) أي إسناد غيره إليه وإسناده إلى غيره كما يعلم من كلامه قال العلامة الشنواني والتعريف المذكور منقوض بغير من نحو قوله: غير مأسوف على زمن * ينقضي بالهم والحزن فإنها مبتدأ ولم يسند إليها مابعدا ولا أسندت لما بعدها وإنما أسندت إلى مأسوف تأمل اه قلت يمكن الجواب بأنه لما كان مأسوف مضافاً إليه المبتدأ كان في معنى المبتدأ تدبر (قوله يشمل الصريح) المراد بالصريح هنا اسم ظاهر لا يحتاج في كونه اسماً إلى تأويل والمراد بالمؤول خلافه فليس المراد بالصريح ما قبل الكناية كما هو ظاهر (قوله وخرج المجرد) أي المجرد للإسناد (قوله مسنداً إليه مابعد) أي غالباً فلا يرد ما إذا تقدم الخبر أو استعمل بعد في حقيقتها وبجازها لأنها في التأخر بعدية حقيقية وفي التقديم بعدية تقديرية من حيث الرتبة لأن رتبة الخبر متأخرة عن المبتدأ أفاده ش (قوله الذي تتم به مع المبتدأ فائدة) أي شأنه ذلك ولو بحسب الأصل ليدخل نحو النار حارة مما هو معلوم ضرورة بناء على الصحيح مع أنه لا يشترط تجدد الفائدة ويدخل نحو شعري شعري فان المعنى شعري الآن هو شعري الذي تعهدونه لم يتغير ودخل بزيادة قولنا بحسب الأصل خبر المبتدأ الثاني فان به تتم الفائدة قبل جعل جملة خبراً عن الأول (قوله لأن النكرة مجهولة غالباً والحكم على المجهول الخ) أورد عليه أن هذه العلة تطرد في الفاعل ولم يقولوا إن الأصل فيه أن يكون معرفة قال بعض المحققين جمهور النحاة على أنه يجب أن يكون المبتدأ معرفة أونكرة فتها تخصيص لأنه محكوم عليه بالحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته والفاعل قد تخصص بالحكم المقدم عليه فلا يشترط فيه تعريف أو تخصيص آخر وفيه نظر لأنه إذا تخصص بالحكم كان بغير الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على الشيء قبل معرفته * والجواب أن النكرة تصير بتقديم الحكم في حكم الخصوص قبل الحكم وذلك أن القصد من اشتراط التعريف والتخصص في المحكوم عليه إصغاء السامع إلى كلام المتكلم لأن تنكيره ينفر السامع من استماع الحديث فيخل بالعرض وهو الافهام وعند تقديم الحكم لا ينفر السامع من استماع آخر الكلام بل يصغي إليه حق الإصغاء فبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجهولاً لا يخل بالعرض لأن العرض قد حصل باستماع الحديث فثبت أن تقديم الحكم يجعل المحكوم عليه في حكم المعين فلا حاجة إلى تعريف أو تخصيص كذا أفاده سم بخطه (قوله إن كان عاماً) أي إمابذاته كأسماء الشرط والاستفهام أو بغيره كالنكرة في حين الاستفهام الإنكارى اه ش (قوله ولعبد مؤمن) هذا هو المشهور عند الجمهور من أن المسوغ في هذه الآية للابتداء بالنكرة هو الوصف وقال ابن الحاجب إنما مصححها كونها في معنى العموم لأنه في معنى كل عبد مؤمن اه (قوله إلى

في اليوم والليلة . فالمبتدأ فيهما خاص لكونه موصوفاً في الآية ومضافاً في الحديث وقد ذكر بعض النحاة لتسوية الابتداء بالنكرة صوراً أو أنها هاهنا بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعاً وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم فليتأمل ذلك

(ص) والخبر جملة لها رابط كزيد أبوه قائم ولباس التقوى ذلك خير والحاقة ما الحاقة وزيد نعم الرجل إلا في نحو قل هو الله أحد

(ش) أي ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابط من روابط أربعة أحدها الضمير وهو في الأصل في الربط كقولك زيد أبوه قائم فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان والهاء مضاف إليه وقائم خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما الضمير . الثاني الإشارة كقوله تعالى «ولباس التقوى ذلك خير» فلباس مبتدأ والتقوى مضاف إليه وذلك مبتدأ ثان وخبر خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما الإشارة . الثالث إعادة المبتدأ بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة مبتدأ أول وما مبتدأ ثان والحاقة خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه . الرابع العموم نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة فعلية خبره والرابط بينهما العموم وذلك لأن أل في الرجل للعموم وزيد فرد من أفراد فدخل في العموم فحصل الربط وهذا كله إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فإن كانت كذلك لم يحتج إلى رابط كقوله تعالى قل هو الله أحد فهو مبتدأ

نيف وثلاثين الخ) قال الأشموني والذي يظهر انحصار ما ذكره في خمسة عشر أمراً ثم ذكرها في شرحه على الخلاصة وقد نظمها فقلت

بذى التنكير فابداً عند عشر	وخمس مثل حسناً قد أجدت
عموم واختصاص أو كوصف	وعطف والحقيقة قد أريدت
وأعمال ومعنى الفعل فاعلم	وبعد إذا مفاجأة أنبت
ولام الابتداء أولفظ لولا	وكم أيضاً وإبهام أعيدت
كذلك إن أتى الأخبار خرقاً	لعادة أو جواب قد أفيدت
وفي بدء لذات الحال حقاً	فذى قطعاً بالأشمنوني أنيطت

وأمثلة ما ذكر في الشرح المذكور فراجع له قال الشنواني والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الأحاد وهو مشدد الياء ويخفف وهو واوى العين من ناف ينوف إذا زاد في الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اه والمراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف (قوله فليتأمل) أمره بالتأمل يحتمل أن يكون المقصود به التوصية على الاعتناء بذلك لما في رجوع كثير منها إلى ذلك من الخفاء وأن يكون المقصود به التنظير فيه لما يلزم من التكلف الكبير في رجوعها إلى ما ذكر في كثير من المواضع كما لا يخفى على المتأمل المتبوع والأول أو فوق مجزئه في المتن بما ذكره ذلك البعض اه ش (قوله ويقع الخبر جملة) وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له (قوله مرتبطة بالمبتدأ برابط) قال الرضوي إنما احتاجت إلى الضمير لأن الجملة في الأصل كلام مستقل فإذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الأخبار إن الظاهر قام مقام الضمير اه ش (قوله وهو الأصل في الربط) إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض ولهذا يربط به المذكوراً ومحدوفاً (قوله الثاني الإشارة) أي إلى المبتدأ (قوله وذلك مبتدأ ثان) هذا أحد احتمالين ويحتمل أن يكون ذلك بدلاً أو بياناً فالخبر مفرد لاجملة (قوله إعادة المبتدأ بلفظه) أي ومعناه قال في المعنى وأكثر وقوع ذلك في مقام التحويل والتفخيم نحو الحاقة الخ وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين (قوله الرابع العموم نحو زيد نعم الرجل) أي بالنسبة للمبتدأ بأن يشتمل الخبر على ما يصدق عليه فالمراد بالعموم صدقه عليه (قوله فإن كانت كذلك) أي نفس

والله أحد مبتدأ وخبر والجملة خبر المبتدأ الأول وهي مرتبطة به لأنها نفسها في المعنى لأن هو بمعنى الشأن والجملة هي نفس الشأن وكقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنيبون من قبلي لا إله إلا الله

(ص) وظرفاً منصوباً نحو والركب أسفل منكم وجاراً ومجروراً كالحمد لله رب العالمين وتعلقهما بمستقر أو استقر محذوفين

(ش) أى ويقع الخبر ظرفاً منصوباً كقوله تعالى «والركب أسفل منكم» وجاراً ومجروراً كقوله تعالى «الحمد لله رب العالمين» وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقر أو استقر والأول اختيار جمهور البصريين وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً والثاني اختيار الأخفش والفارسي والزحشرى وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور والأصل في العامل أن يكون فعلاً

(ص) وَلَا يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ وَاللَّيْلَةِ الْهَلَالِ مُتَأَوِّلٌ

المبتدأ في المعنى اعترض بأنه إذا أراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل وقد يختار الثاني ونمنع أن كل خبر كذلك إذ الجملة في زيد يقوم أبوه مضمونها إسناد القيام إلى الأب وهو غير زيد مفهوماً وخارجاً لكنها تقول بمفرد صادق على المبتدأ أى قائم الأب ويدفع بأن المراد بكونها نفس المبتدأ أنها وقعت خبراً عن مفرد مدلوله جملة هذا مراد المصنف وغيره مما ذكر والنفس المراد بها هنا ذات الشيء أفاده ش (قوله كقوله تعالى قل هو الله أحد) أى إذا قدر هو ضمير شأن دون ما إذا قدر هو ضمير المسؤول عنه وهو الله تعالى فيكون الخبر مفرداً فليس من هذا الباب وذلك لأنهم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت سورة قل هو الله أحد فهو مبتدأ والله خبر وأحد خبر بعد خبر أو بدل بناء على حسن إبدال النكرة من المعرفة إذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضى (قوله والجملة هي نفس الشأن) لأنها مفسرة له والمفسر عين المفسر أى الشأن الله أحد (قوله ويقع الخبر ظرفاً الخ) أى ويقع الخبر في الظاهر ظرفاً زمانياً أو مكانياً وأما في الحقيقة فالخبر هو متعلق الظرف وقيد بقوله منصوباً لئلا يتوهم أنه لا يقع خبراً ما دام منصوباً وليحترز به عن الرفع فإن فيه تفصيلاً طويلاً ولذا لم يتعرض له هنا (قوله والركب الخ) جمع راكب في المعنى دون اللفظ اه ش (قوله وهما حينئذ) أى حين إذ يقع خبرا الظرف والجار والمجرور سدا مسده ومحل وجوب حذفه إن كان من الأفعال العادية أى مما لا يخلو عنه فعل (قوله تقديره مستقر) أى مثلاً فثله ما كان بمعناه من نحو حاصل وكائن (قوله هو الخبر) وهو الصحيح ومقابله أن المذكور هن الخبر وقيل هما معا قال شيخ الإسلام والخلف لفظي إذ القائل بأنه المحذوف نظر إلى العامل الذي هو الأصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بأنه المذكور نظر إلى الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره والقائل بأنه مجموعهما نظر إلى المعنى المقصود واختاره محقق الحنفية الكمال بن الهمام ونجم الأئمة الرضى اه وقال المصنف في المعنى والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً بل بحسب المعنى وهو ظاهر كلامه في المتن والشرح (قوله ولا يخبر بالزمان عن الذات) أى ولا يخبر باسم الزمان منصوباً كان أو مجروراً بنى أو مرفوعاً عن اسم الذات كما لا يكون حالاً منه ولا صفة فالمراد باسم الزمان أعم من الظرف اصطلاحاً اه ش (قوله متأول) بفتح الواو والمشددة أى مصروف عن ظاهره بتقدير حذف مضاف هو اسم معنى والتقدير طلوع الهلال أو رؤيته الخ فهو في الحقيقة مما أخبر فيه باسم الزمان عن المعنى وذهب جمع منهم الرضى إلى أنه لا تأويل في نحو الليلة الهلال لأن الذات فيه أشبهت اسم المعنى في الحدوث وقتاً دون وقت فأفاد الأخبار عنه وجرى عليه ابن مالك قال الرضى ويكون ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم إن كان المعنى واقعاً في جميعه أو أكثره فإن كان اسم الزمان معرفة جاز رفعه ونصبه اتفاقاً نحو صيامك يوم الخميس بالرفع والنصب والنصب هو

(ش) ينقسم الظرف إلى زمانى ومكانى والمبتدأ إلى جوهر كزيد وعمره وعرض كالقيام والقعود فإن كان الظرف مكانياً صح الأخبار به عن الجوهر والعرض تقول زيد أمامك والخير أمامك وإن كان زمانياً صح الأخبار به عن العرض دون الجوهر تقول الصوم اليوم ولا يجوز زيد اليوم فإن وجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله كقولهم الليلة الهلال فهذا على حذف مضاف والتقدير الليلة طلوع الهلال

(ص) وَيَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعٌ وَصَفٌ مُعْتَمَدٌ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ نَحْوَ أَقَاطِنِ قَوْمٍ سَلَبِيٍّ وَمَا مَضْرُوبُ الْعُمَرَانِ (ش) إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام استغنى بمرفوعه عن الخبر تقول أقائم الزيدان وما قائم الزيدان فالزيدان فاعل بالوصف والكلام مستغن عن الخبر لأن الوصف هنا في تأويل الفعل ألا ترى أن المعنى أيقوم الزيدان وما يقوم الزيدان والفعل لا يصح الأخبار عنه فكذلك ما كان في موضعه وإنما مثلت بقاطن ومضروب ليعلم أنه لا فرق بين كون الوصف رافعاً للفاعل أو للنائب عن الفاعل ومن شواهد النفي قوله خليلي ما واف بعهدى أتما إذا لم تكونا لى على من أقاطع

الغالب وإن كان نكرة نحو ميعادك يوم أو يومان ونحو غدوها شهر ورواحها شهر فأوجب الكوفيون الرفع وجوز البصريون معه النصب والجر بنى وإن كان المعنى واقعاً في بعضه نحو « موعدهم يوم الزينة » ومعادك يوم أو يومان جاز الوجهان أى الرفع والنصب اتفاقاً في المعرفة والنكرة والنصب أجود ثم قال الرضى واعلم أن اليوم إذا وقع خبراً عن لفظ الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما في الأصل مصدرين فغنى اليوم الجمعة أو السبت أى الاجتماع أو السكون والأولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين وكلفظي الجمعة والسبت كل ما يتضمن عملاً كالعيد والفطر والأضحى والنيروز فإن في العيد معنى العود وفي الفطر معنى الإفطار وفي الأضحى معنى التضحية وفي النيروز معنى الاجتماع وكذا قولك اليوم يومك لأنه على معنى شأنك وأمرك الذى تذكر به بخلاف لفظ الأحد وما بعده من أيام الأسبوع فلا يجوز فيه إلا الرفع لأن ذلك لا يتضمن عملاً وإنما هو بمعنى الأيام واليوم لا يكون في اليوم وأجاز الفراء وهشام النصب فيهما أيضاً لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال أنا اليوم أفعل كذا أى الآن فغنى اليوم الأحد أى الآن الأحد والآن أعم من الأحد فيصح أن يكون ظرفه قال أبو حيان مقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من الشهور ونحوها الرفع فقط نحو أول السنة المحرم اه ش ملخصاً (قوله إلى جوهر) أى إلى اسم جوهر والمراد بالجوهر هنا الذات لا ما اشتهر استعماله فيه في الألفاظ مما يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورته لا بجوهره ومادته اه ش (قوله فإن كان الظرف مكانياً صح الأخبار الخ) إذا أخبر باسم المكان عن اسم الذات نظر فإن كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وإن كان متصرفاً فإن كان نكرة جاز رفعه ونصبه عند البصريين نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ونحن قدام وهم خلف والمشهور عند الكوفيين وجوب الرفع إلا إن عطف عليه نحو القوم يمين وشمال فيجوز فيه النصب أو معرفة نحو زيد خلفك فالنصب راجح والرفع مرجوح وخصصه الكوفيون بالشعر أو بما هو اسم مكان نحو دارى خلف دارك اه ش (قوله ويغنى عن الخبر) بمعنى أنه يكفي كفايته بأن يكون مع الوصف كلما كما كان الخبر مع المبتدأ كلما لا بمعنى أن لهذا الوصف خبراً محذوفاً وهذا مغن عنه وساد مسده خلافاً لبعضهم (قوله أقاطن قوم سلبى الخ) أشار بالتمثيل إلى أنه لا فرق في الوصف بين اسم الفاعل واسم المفعول وكذا الصفة المشبهة نحو أحسن أخوك واسم التفضيل نحو ما أفضل منك أحد والمنسوب جار مجرى الوصف نحو أقرشى أبوك اه ش ومعنى البيت هل قوم المحبوبة سلبى بفتح السين مقيمون أم نووا ظعننا بفتح الظاء المعجمة والعين المهملة أى رحلنا فإن رحلوا فعجب عيش أى معيشة أو حياة من أقام وتخلف عنهم قال الشنوائى والظاهر أن العطف فى أم نووا من عطف الفعلية اه (قوله خليلي ما واف الخ)

ومن شواهد الاستفهام قوله أقاطن قوم سلى أم نوا ظعنا * إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

(ص) وقد يتعدد الخبر نحو وهو الغفور الودود

(ش) يجوز أن يخبر عن المبتدأ بخبر واحد وهو الأصل نحو زيد قائم أو بأكثر كقوله تعالى «وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد» * وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعدده وقد لماعدا الخبر الأول في هذه الآية مبتدآت أى وهو الودود وهو ذو العرش وأجمعوا على عدم التعدد في مثل زيد كاتب وشاعر وفي نحو الزيدان شاعر وكاتب وفي نحو هذا حلو حامض لأن ذلك كله لا تعدد فيه في الحقيقة أما الأول فلأن الأول خبر والثاني معطوف عليه وأما الثاني فلأن كل واحد من الشخصين مخبر عنه بخبر واحد وأما الثالث فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحد إذ المعنى هذا من

(ص) وقد يتقدم نحو في الدار زيد وابن زيد

(ش) قد يتقدم الخبر على المبتدأ جوازا أو وجوباً فالأول نحو في الدار زيد وقوله تعالى سلام هي وآية لهم الليل وإنما يجعل المقدم في الآيتين مبتدأ والمؤخر خبراً لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة والثاني كقولك في الدار رجل وأين زيد وقولهم على التمرة مثلها زبداً وإنما وجب في ذلك تقديمه لأن تأخيرها في المثال الأول يقتضى التباس الخبر بالصفة فإن طلب النكرة الوصف لتختص به طلب حيث فالزم تقديمه دفعاً لهذا الوهم وفي الثاني إخراج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدريته وفي الثالث عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة

أى يا خليل ما أتيا وافيان بعهدي وصحبتى إذا لم تكونا لى علي من أقاطعه وأهجره (قوله وقد لماعدا الخ) رد بأنه تكلف لاداعى إليه لأن الخبر حكم والحكم يجوز تعدده كما في الصفات وقوله في هذه الآية ليس بقيد (قوله كاتب وشاعر) الكتابة تقال في العرف لإنشاء النثر والشعر للنظم فعنى كاتب ناثر ومعنى شاعر ناظم يعنى أنه ينثر الكلام وينظمه اه ش (قوله فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحد) اعترض بأنهما حيثئذ يكونان بمنزلة المفرد فيلزم خلو كل منهما على انفراده من الضمير فيلزم خلو الخبر المشتق من الضمير * وأجيب بأن في كل منهما ضميراً استحقه المجموع وهو ضمير المبتدأ وليس في واحد من الخبرين بخصوصه ضمير وإن لزم خلو من المشتق الضمير لجواز ذلك إذا لم يسند إلى شيء (قوله إذ المعنى هذا من) يعنى أن المازاة كيفية متوسطة بين الخلاوة والحوضه الصرفة وليس في الزمان طعم الخلاوة وطعم الحوضه إذ هما ضدان لا يجتمعان وإنما الموجود فيه طعم بين وبين ولا شك أن هذا معنى يغير معنى زيد كاتب شاعر من أنه جامع بين الصفتين إذ كل من الصفتين الصرقتين موجود فيه فليتأمل اه لقانى والميم في مر مضمومة (قوله سلام هي) سلام بمعنى التسليم أى تسليم الملائكة على المؤمنين وتسليم بعضهم على بعض ولما كان السلام يكثر وقوعه في تلك الليلة سميت الليلة سلاماً كما يسمى الرجل صوماً إذا كان يكثر من ذلك فهى مبتدأ وسلام خبر وحتى متعلقة بسلام أى الملائكة مسلبة إلى مطلع الفجر وقيل متعلقة بتنزل ولما كانت هذه الجملة أعنى سلام هي متصلة بالكلام لم تعد أجنبية حتى يلزم الفصل بين العامل والمعمول علي هذا القول الثاني تأمل (قوله وآية لهم الليل) آية خبر مقدم ولهم صفتها أو متعلق بآية لأنها بمعنى علامة والليل مبتدأ ومنع أبى حيان أن يكون لهم صفة لا وجه له (قوله وعلى التمرة مثلها زبداً) كناية عن كثرة زبد خلط بالتمر (قوله إخراج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدريته) قال الرضى وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتنى ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة الصدر لأن السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على أصله فلو جوز أن يحكى بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله

(ص) وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ نَحْوُ «سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ» أَيْ عَلَيْهِمْ أَنْتُمْ

(ش) قد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه فالأول نحو قوله تعالى قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار أى هى النار وقوله تعالى سورن أنزلناها أى هذه سورة والثانى كقوله تعالى أكلها دائماً وظلها أى دائماً وقوله تعالى قل أنتم أعلم أم الله أى أم الله أعلم وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فى قوله تعالى سلام قوم منكرون فسلام مبتدأ حذف خبره أى سلام عليكم وقوم خبر حذف مبتدؤه أى أنتم قوم

(ص) وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ قَبْلَ جَوَابِ لَوْلَا وَالْقِسْمِ الصَّرِيحِ وَالْحَالِ الْمُمْتَنِعِ كَوْنُهَا خَبَرًا وَبَعْدَ وَائِ الْمَصَاحِبَةِ الصَّرِيحَةِ نَحْوُ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ وَلَعَمْرُكَ لَا فَعَلْنَا وَضَرَبَ زَيْدًا فَأَمَّا وَكُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ

(ش) يجب حذف الخبر فى أربع مسائل أحدها قبل جواب لولا نحو قوله تعالى لولا أنتم لكننا مؤمنين أى لولا أنتم صددتمونا عن الهدى بدليل أن بعده أنحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم * الثانية قبل جواب القسم الصريح

بالتغير أو مغير لما سيجىء بعد من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه اه (قوله وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر) المراد بحذفه عدم الإتيان به اكتفاء بفهمه من القرينة وهذا صادق بحذفهما معاً نحو قوله تعالى واللاتى لم يحضن أى فعدتهن ثلاثة أشهر فحذفت هذه الجملة لدلالة ما قبلها وهو فعدتهن ثلاثة أشهر اه ش والأولى تقدير الخبر محذوفاً فى الآية فقط أى كذلك لأنه لا يقدر الأكثر مع إمكان تقدير الأقل (قوله دليل يدل عليه) إما حالى كقولك عند شمع طيب مسك أو عند سماع تكبير أذان فمسك وأذان خبران لمحذوفين والتقدير المشموم مسك والمسموع أذان أو مقالى نحو مريض فى جواب كيف زيد فمريض خبر محذوف (قوله أى هذه سورة الخ) أجاز الزمخشري أن تكون مبتدأ وأنزلناها صفة والخبر محذوف أى فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها وقرئ بالنصب على حذف زيدا ضربته ولا محل لأنزلناها لأنها مفسرة للمضمهر فكانت فى حكمه أوائل سورة وأنزلناها صفة * واعلم أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبراً فالأولى كون المحذوف المبتدأ عند الواسطى لأن الخبر محط الفائدة وعند العبدى الأولى كونه الخبر لأن التجوز من آخر الجملة أسهل * فإن قيل قد تقرر أنه لا بد فى الحذف من استحضار المحذوف ضرورة أنه لا حذف إلا مع قيام القرينة المرشدة إلى المحذوف وإذا كان كذلك فكيف جاز فى كلام واحد أن يقدر المسند تارة والمسند إليه أخرى على وجوه مختلفة * أجيب بأن ذلك جاز باعتبار القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف وإذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والثانى خبراً فالثانى أولى اه ش ملخصاً (قوله وظلها أى دائماً) استشكل بأن الظل إنما يكون لما تقع عليه الشمس ولا شمس فى الجنة * وأجيب بأن ظل الجنة من نور قناديل العرش أو من نور العرش لثلايهر أبصارهم فإنه أعظم من نور الشمس أفاده فى فتح الرحمن وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لما ذكره الفقهاء من أن الظل أمر وجودى يخلقه الله تعالى فلا يتوقف وجوده على شمس تأمل (قوله أربع مسائل) أى على المشهور وقد قيل بحذفه فى غير ذلك لكنه لما لم يكن مشهوراً مع وجود الخلاف فيه تركه (قوله أحدها) الظاهر إحداها وحيث عبر بأحدها فكان الظاهر أن يقول فيما بعده الثانى الثالث الرابع اه ش (قوله لولا) أى الامتناعية وترك هذا القيد لأن التخصيصية لا يتوهم دخولها فى ذلك لأنها لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدرًا ومحل وجوب حذف الخبر المذکور إذا كان كونا مطلقاً فإن كان كونا خاصاً جاز الحذف والذكر إن دل عليه دليل نحو لولا أنصار زيد حموه ماسلم وإن لم يوجد الدليل وجب الذكر وامتنع الحذف وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ وأمثلة ذلك فى المبسوطات (قوله أى لولا أنتم صددتمونا بدليل الخ)

نحو قوله تعالى لعمر ك إنهم لفي سكرتهم يعمهون أى لعمر ك يمينى وقسمى واحترزت بالصريح عن نحو عهد الله فإنه يستعمل قسماً وغيره تقول فى القسم عهد الله لا فعلان وفى غيره عهد الله يجب الوفاء به فلذلك يجوز ذكر الخبر تقول على عهد الله الثالثة قبل الحال التى يتمتع كونها خبراً عن المبتدأ كقولهم ضربنى زيداً قائماً أصله ضربنى زيداً حاصل إذا كان قائماً فالحاصل خبر وإذا ظرف للخبر مضاف إلى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائم حال منه وهذه الحالة لا يصح كونها خبراً عن هذا المبتدأ فلا تقول ضربنى قائم لأن الضرب لا يوصف بالقيام وكذلك أكثر شربى السوق ملتوتا وأخطب ما يكون الأمير قائماً تقديره حاصل إذا كان ملتوتا وأقائمًا وعلى ذلك فقس ٥ الرابعة بعد واو المصاحبة الصريحة كقولهم كل رجل وضعته أى كل رجل مع ضيعته مقرونان والذى دل على الاقتران ما فى الواو من معنى المعية

(ص) (بَابُ) النَّوَاسِخِ الْحِكْمِ الْمُبْتَدِئِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ أَحَدُهَا كَانَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ

هذا لا يأتى على ما رجحه فى الأوضح من أن الخبر بعد لولا إذا كان كونا خاصا ودل عليه قرينة جاز إثباته وحذفه ولا على مذهب الجمهور لأنهم أوجبوا كون الخبر بعد لولا كونا عاما كما تقدم اه ش (قوله لعمر ك إنهم الخ) هو قسم بحياة المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم فى الآية وقيل لوط قالت الملائكة له ذلك وسكرتهم عماوتهم وشدة غلبتهم التى أزال عقولهم ومعنى يعمهون يتحiron أى فكيف يسمعون نصحك وعمر مصدر محذوف الزوائد والأصل تعميرك ففيه زيادتان التاء والياء خذفتا وهو بالفتح والضم معناه البقاء ولا يستعمل مع اللام إلا مفتوحا لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله كما أفاده الرضى (قوله واحترزت بالصريح من نحو عهد الله) فإن قلت بين هذا التفصيل وحكم الفقهاء منافاة حيث قالوا إن كلا من لعمر ك وعهد الله كناية قسم لا ينعقد به اليمين إلا بالنية قالوا والمراد بالعمر البقاء والحياة وإنما لم يكن صريحا لأنه يطلق مع ذلك على العبادات والمفروضات قالوا والمراد بعهد الله إذا أريد به اليمين استحقاقه لإيجاب ما أوجبه علينا وتعبدنا به وإذا أريد به غير العبادات التى أمرنا بها أوجب العلامة سم بأنه يمكن الجمع بينهما بأن مراد اللغويين بصراحة العمر إشعاره بالخلف مطلقاً وإن لم يعتد به شرعا إذا حمل على العبادات ومراد الفقهاء بنفى صراحته نفي كونه يمينا معتداً به شرعا على الإطلاق ٥ والحاصل أنه إذا لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الخلف إلا أنه لا يعتد به شرعا فليتأمل وقد ذكر بعضهم أن عهد الله يحاؤه ومنه ولقد عهدنا إلى آدم وكلامه الذى يوحىه إلى عباده من إطلاق المصدر على المفهوم وعليهما فعهد الله مصدر مضاف للفاعل صورة ومعنى أو صورة فقط وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت أى أقسمت بعهدك فهو مضاف للمفعول فليتأمل (قوله فإنه يستعمل قسماً وغيره) عبارة الشاطبى فإنه ليس بصريح فى القسم بل هو محتمل قبل الإتيان بالجواب ظاهر المعنى فى القسم اه ش (قوله شربى السوق) هو ما يعمل من الحنطة والشعيراه مصباح (قوله وأخطب) أى أشد أكوأ وأفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه فيلزم أن يكون أكوأ الأمير كلها متصفة بالخطب وأخطبها كونه إذا كان قائماً ومثل هذا فى كلام العرب كثير عند قصدهم المبالغة تأمل (قوله وضعته) بضاد معجمة الحرفة والصناعة اه مصباح

(بَابُ النَّوَاسِخِ)

الباب منون أى هذا باب (قوله ثلاثة) أى من حيث عملها وأما من حيث الفعلية والحرفية فنوعان فقط (قوله وما زال) أى ماضى يزال يخاف لا ماضى يزىل بفتح الياء ولا ماضى يزول فإنهما تامان الأول منهما متعد إلى واحد ومعناه ما يميز ومصدره الزيل بفتح الزاى والثانى قاصر ومعناه انتقل ومصدره الزوال وقد نظمت الفرق بين الثلاثة فقلت
 زوال أتى رفع ونصب محقق إذا كان ذا ماضى يزال كي علم
 خلاف الذى ماضى يزول لنقله ماضى يزىل امتاز معناه يفهم

وَبَاتَ وَصَارَ وَلَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا قَتَى وَمَا أَنْفَكَ وَمَا رَحَ وَمَا دَامَ فَيَرْفَعَنَّ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا لَهُنَّ وَيَنْصِبَنَّ الْخَبَرَ
خَبَرًا لَهُنَّ نَحْوُ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا

(ش) النواسخ جمع ناسخ وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة يقال نسخت الشمس الظل إذا أزالته وفي الاصطلاح ما يرفع حكم المبتدأ والخبر وهو ثلاثة أنواع ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها وما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها ويسمى الأول من معمولي باب كان اسما وفاعلا ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً ويسمى الأول من معمولي باب إن اسماً والثاني خبراً ويسمى الأول من معمولي باب ظن مفعولاً أول والثاني مفعولاً ثانياً والكلام الآن في باب كان وألفاظه ثلاثة عشرة لفظة وهي على ثلاثة أقسام ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط وهي ثمانية كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار وليس وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نبي أو شبهه وهو أربعة زال وبرح ووقى وانفك فالنفي نحو قوله تعالى ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وشبهه هو النهي والدعاء فالأول كقوله صاح شمر ولا تزال ذا كرامو * ت فنيانه ضلال مبين والثاني كقوله ألا يا اسلمى يادارمى علي البلا * ولا زال منها لاجر عائك القطر وما يعمل بشرط أن يتقدم عليه

(قوله وما قفى) بكسر التاء وفتحها والمشهور الأول اه نبتى ثم لا يخفى أن في عبارة المصنف تسميها لأنه يوهم الاختصاص بما من بين حروف النفي ولعله لم يذكر ذلك اتكالا على الشرح (قوله نسخت الشمس الخ) قد علمت بما تقدم أن الظل أمر وجودى وحيث لا حاجة إلى ما اعتراضوا به وأطالوا فيه (قوله اسما وفاعلا) الأول حقيقة والثاني مجاز وهذه التسمية اصطلاحية خالية عن المعنى إذ المرفوع إنما هو للبعى الذى وضع له حقيقة والخبر في الحقيقة خبر اسمها فلا حاجة إلى تقدير مضاف أى خبر اسمها لما علمت من أن هذه التسمية اصطلاحية (قوله ولا يزالون مختلفين) الواو اسم يزال ومختلفين خبره (قوله لن نبرح عليه عاكفين) نبرح مضارع برح واسمه مستتر وجوبا وعاكفين خبر والضمير في عليه راجع إلى العجل علي حذف مضاف أى على عبادته (قوله صاح الخ) هو من الخفيف وصاح مرخم صاحبي على غير قياس وشمر أى اجتهد أى يا صاحبي اجتهد واستعد للبوت ولا تنس ذكره فان نسيانه ضلال ظاهر والشاهد في قوله ولا تزال (قوله ألا يا اسلمى الخ) هو من الطويل وهو من قصيدة طويلة والبيت المذكور هو أولها ومنها

لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الخواشي لاهراء ولا نزر
وعينان قال الله كونا فكاتنا * فعولان بالآل باب ما تفعل الخمر

قال في القاموس وإذاولى يا ماليس بمنادى كالفعل فى ألا يا اسجدوا أى وفى نحو ألا يا اسلمى والحرف فى نحو يا ليتنى كنت معهم والجملة الاسمية نحو يالجنة الله والأقوام كلهم * والصالحين على سماع من جار
فهى للنداء والمنادى محذوف أو لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وإن وليها دعاء أو أمر فللنداء وإلا فللتنبيه اه وألحرف استفتاح واسلمى فعل أمر ومى اسم امرأة وليس مرخم مية كاقيل والبلى مكسور مقصور والمراد به الاندراست والفتناء أى اسلمى وإن كنت قد بليت ومنها بضم الميم وسكون النون وتشديد اللام أى منسكبا والجرعاء بالمد رمة مستوية لا تثبت شيئا وللقطر المطر وقد اعترض على الشاعر حيث لم يحترس لأن دوام المطر يخرب الدار وأجيب بأنه قدم الاحتراس فى قوله اسلمى وبأن مازال تقتضى ملازمة الصفة للوصف مذ كان قابلا لها على حسب قابليتها فالمراد طلب المطر فى أوقات الحاجة والشاهد فى قوله ولا زال حيث عمل لوجود النقي قاله الحافظ السيوطى وقد ضمن بعضهم نصف هذا البيت حيث قال

إليك اشتياق يا كنفاء زائد فمالى غناء عنك كلا ولا صبر

ما المصدرية الظرفية وهو دام كقوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً أى مدة دواى حياً وسميت ماهذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام وظرفية لأنها تقدر بالظرف وهو المدة

(ص) وقد يتوسط الخبر نحو * فليس سواء عالم وجهول

(ش) يجوز في هذا الباب أن يتوسط الخبر بين الاسم والفعل كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدم المفعول على الفاعل قال الله تعالى «وكان حقاً علينا نصر المؤمنين» أكان للناس عجباً أن أوحينا» وقرأ حمزة وحفص «ليس البر أن تولوا وجوهكم» بنصب البر وقال الشاعر: سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم * فليس سواء عالم وجهول وقال آخر: لا طيب للعيش ما دامت منغصة * لذاته بادكار الموت والهرم وعن ابن درستويه أنه منع تقديم خبر ليس ومنع ابن معطى في ألفيته تقديم خبر دام وهما محجوجان بما ذكرنا من الشواهد وغيرها

(ص) وقد يتقدم الخبر إلا خبر دام وليس

(ش) للخبر ثلاثة أحوال أحدها التأخير عن الفعل واسمه وهو الأصل كقوله تعالى وكان ربك قديراً الثاني التوسط بين الفعل واسمه كقوله تعالى «وكان حقاً علينا نصر المؤمنين» وقد تقدم شرح ذلك والثالث التقدم على الفعل واسمه كقولك عالماً كان زيد والدليل على ذلك قوله تعالى أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون إياكم كم مفعول يعبدون وقد تقدم على كان وتقدم المفعول يؤذن بجواز تقدم العامل ويمتنع ذلك في خبر ليس ودام فأما امتناعه في خبر دام فبالإتفاق لأنك إذا قلت لا أحبك مادام زيد صديقك ثم قدمت الخبر على مادام لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول لأن ماهذه موصول حرفي يقدر بالمصدر كما قدمناه وإن قدمته على دام دون ما لزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وذلك لا يجوز لا تقول عجت بما زيدا تصحب وإنما يجوز ذلك في الموصول الإسمي غير الألف واللام تقول جاءني الذي زيدا ضرب ولا يجوز في نحو جاء الضارب زيدا أن يقدم زيدا على ضارب وأما امتناع ذلك في خبر ليس فهو اختيار الكوفيين والمبرد وابن السراج وهو الصحيح لأنه لم يسمع مثل ذاهبا لست ولأنها فعل جامد فأشبهت عسى وخبرها لا يتقدم باتفاق وذهب الفارسي وابن جني إلى الجواز مستدلين بقوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم

فلا زلت أكلى كل يوم وليلة * ولا زال منها بجرعائك القطر

(قوله لأنها تقدر بالمصدر) أى تقدر هي وصلتها بالمصدر وعندى أن المقدر بالمصدر إنما هو الصلة فلي تأمل اه شنواني بخطه (قوله لأنها تقدر بالظرف) قال العلامة الشنواني صوابه لأنها نائبة عن الظرف فتدبر اه . قلت لا حاجة إلى هذا فإن معنى تقديرها به تأويل ما هي فيه بالظرف فتأمل (قوله سلى إن جهلت الناس عنا الخ) هو من قصيدة من الطويل للسموأل اليهودي وأولها إذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه فكل رداء يرتديه جميل وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل

واللوم اسم لحصال مذمومة والضيم المراد به هنا الصبر على المسكاره وقد كان هذا الشاعر خطب امرأة وخطبها غيره أيضاً فخطبها بهذه الأبيات أى إن جهلت حالنا فسل الناس عنا وعن هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلني حالنا وحالهم فليس العالم بشيء والجاهل به سواء ففعل جهلت محذوف كما أشرنا إليه ومشاهد فيه تقديم خبر ليس على اسمها (قوله لا طيب للعيش الخ) هو من البسيط وطيب بكسر الطاء اسم لما تستطيبه النفس وقوله منغصة أى مكبرة واللذة ما يلتذ به الإنسان وقوله بادكار أى بتذكر وأصله بادتكار فقلت الدال المعجمة دالا مهملة ثم قلبت الدال المعجمة دالا مهملة فأدغمت الدال في الدال والمعنى لا طيب لعيش ابن آدم ما دامت لذاته منغصة بذكر الموت والهرم والشاهد في قوله منغصة حيث قدم وهو خبر لها على اسمها واعترض بأن هذا غير مسلم لاحتمال أن لذاته مرفوع لنيايته عن فاعل منغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في السببي المرفوع كذا قيل ، قلت لم يبال المصنف بذلك لسكونه بعيداً ومع بعده

وذلك لأن يوم متعلق بمصروفا وقد تقدم على ليس وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل والجواب أنهم توسعوا في الظروف مالم يتوسعوا في غيرها ونقل عن سيويه القول بالجواز والقول بالمنع

(ص) وَتَخْتَصُّ الْخَمْسَةُ الْأُولُ بِمَرَادِفَةٍ صَارَ

(ش) يجوز في كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل أن تستعمل بمعنى صار كقوله تعالى «وبست الجبال بسا فكانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة» فأصبحتم بنعمته إخوانا «ظل وجهه مسودا» وقال الشاعر:

أُمسيت خلاء وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبد
وقال الآخر: أضحى يمزق أثوابي ويضربني أبعـد شبيبي يبغي عندي الأدبا

(ص) وَغَيْرُ لَيْسَ وَفَتَى وَزَالَ بِجَوَازِ التَّمَامِ أَيْ الْأُسْتِغْنَاءِ عَنِ الْخَبَرِ نَحْوُ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ فَسَبَّحَانَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ خَالِدِينَ فِيهَا إِذَا مَتَّتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ

(ش) أى ويختص ما عدا فتى وزال وليس من أفعال هذا الباب بجواز استعماله تاما ومعنى التمام أن يستغنى بالمرفوع عن المنصوب كقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فسبحان الله حين تمشون وحين تصبحون خالدين فيها مادامت السموات والأرض وقال الشاعر: تطاول ليلك بالأمـد وبات الحلى ولم ترقـد وبات وباتت له ليلة * كليلة ذى العائر الأرمـد وذلك من نـبا جـاءنى * وخبرته عن بنى الأسود وما فسرنا به التمام هو للصحيح وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذلك الخلاف فى تسمية ما ينصب الخبر ناقصا لم سمي ناقصا فعلى ما اخترناه سمي ناقصا لكونه لم يكتف بالمرفوع وعلى قول الأكرين لأنه سلب الدلالة على الحدث وتجرّد للدلالة على الزمان والصحيح الأول

(ص) وَكَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً نَحْوُ مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا

(ش) ترد كان فى العربية على ثلاثة أقسام ناقصة فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب نحو وكان ربك قديرا وتامة فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب نحو وإن كان ذو عسرة وزائدة فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب وشرط زيادتها أمران أحدهما أن تكون لفظ الماضى والثانى أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا أو مجرورا كقولك ما كان أحسن زيدا أصله ما أحسن زيدا فزيدت كان بين ما وفعل التعجب ولا نعى بزيادتها أنها لم تدل على معنى البتة بل أنها لم يوث بها للاسناد

(ص) وَحَذَفَ نُونُ مُضَارِعِهَا الْجُزُومَ وَصَلًا إِنْ لَمْ يَلْقَها سَاكِنٌ وَلَا ضَمِيرٌ نَصَبٌ مُتَّصِلٌ

(ش) تختص كان بأمر منها مجيها زائدة وقد تقدم ومنها جواز حذف آخرها وذلك بخمسة شروط وهى أن تكون

فيحتمل أنه لا يرى ذلك تأمل (قوله والجواب أنهم توسعوا الخ) هذا الجواب يقتضى جواز تقديم خبر ليس عليها إذا كان ظرفا وقد أطلقوا منعه فالأولى أن يجاب بأن يوم منصوب بفعل مقدر أى يعرفون كما أفاده الفاكهى (قوله أُمست خلاء الخ) أى صارت البلد خلاء واحتملوا أى ارتحلوا وأخنى عليها بالخاء المعجمة أى أهلـكها ولبدبضم اللام وفتح الياء الموحدة آخر نسور لقمان كما فى القاموس ولقمان هذا هو لقمان بن عاد الأولى كان سيد عاد سأل الله طول العمر فعمـر عمر سبعة أنسر فصار يأخذ الفرخ من النسور فيعيش عنده ثمانين سنة فلما مات السابع مات * ذكر ذلك ابن العماد فى شرح البردة (قوله يمزق الخ) الأدب بالتحريك رياضة النفس ومحاسن الأخلاق كما فى المصباح (قوله أن يستغنى بالمرفوع) ويسمى فاعلا حقيقة (قوله وبات وباتت الخ) هو من المتقارب من قصيدة لامرئ القيس ابن عانس بالنون قبل السين المهملة صحابي رضى الله عنه وأولها تطاول ليلك بالأمـد * ونام الخلى ولم ترقـد

بلفظ المضارع وأن تكون مجزومة وأن لا تكون موقوفاً عليها ولا متصلة بضمير نصب ولا بساكن وذلك كقوله تعالى «ولم أك بغياً» أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف وهذا الحذف جائز والحذفان الأولان واجبان ولا يجوز الحذف في نحو «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب» لأجل اتصال الساكن بهاءى مكسورة لأجله فهي متعاضبة على الحذف لقوتها بالحركة ولا في نحو إن يكنه فلن تسلط عليه لاتصال الضمير المنصوب بهاء الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ولا في الموقوف عليها نص على ذلك ابن خروف وهو حسن لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقوله عه ولم يعه فلم يكن بمنزلة لم يبع فالوقف عليه بإعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يمكن ولا يقال يلزم مثله في لم يبع لأن إعادة الياء تؤدي إلى إلغاء الجازم بخلاف لم يكن فإن الجازم إنما اقتضى حذف الضمة لاحذف النون كما بينا

(ص) وَحَذَفَهَا وَحَدَّهَا مُعَوِّضًا عَنْهَا مَا فِي مِثْلِ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ وَمَعَ اسْمِهَا فِي مِثْلِ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا وَالتَّسُّ

وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ

(ش) من خصائص كان جواز حذفها ولها في ذلك حالتان فتارة تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر ويعوض عنها وتارة تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يعوض عنها شيء فالأول بعد أن المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كقولهم أما أنت منطلقاً انطلقت أصله انطلقت لأن كنت منطلقاً فقدمت اللام وما بعدها على الفعل للاهتمام به أو لقصد الاختصاص فصار لأن كنت منطلقاً انطلقت ثم حذف الجار اختصاراً كما يحذف قياساً من أن كقوله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما أى في أن يطوف بهما ثم حذفت كان اختصاراً أيضاً فانفصل الضمير فصار إن أنت ثم زيدت ما عوضاً فصار إن ما أنت ثم أدغمت النون في الميم فصار أما أنت وعلى ذلك قول العباس بن مرداس أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فإن قومي لم تأكلهم الضبع : أصله لأن كنت فعمل فيه ما ذكرنا والثاني بعد إن ولو الشرطيتين مثال ذلك بعد إن قولهم المرء مقتول بما قتل به إن سيفاً فسيف وإن خنجر فخنجر والناس مجزيون بأعمالهم

وبات وباتت الخ وقول العيني تبعاً للزمخشري إن ليلك فيه التفات من التكلم إلى الخطاب مردود بأن ذلك ليس التفاتاً بل تجريد إذ لم يقع التعبير قبله بطريق التكلم والائتمد بفتح الهمزة وسكون التاء المثناة وضم الميم وفي آخره دال مهملة دواسم موضع وقدروى بكسر الهمزة والميم كالإتمد وهو الحجر الذى يكتحل به والخلى بفتح الخاء وكسر اللام وتشديد الياء وهو الخالى عن الهموم والأحزان والشجى خلافه ومنه المثل ويل للشجى من الخلى والعائر بعين مهملة وهمزة بعد الألف وهو القذى تدمع له العين ويقال هو نفس الرمد فعلى هذا يكون الأرمد صفة مؤكدة والشاهد في قوله وباتت له ليلة حيث رفع ليلة على الفاعلية بباتت أى أقامت له ليلة (قوله إن يكنه فلن تسلط) قال صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه لما طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بأنه الدجال وقال بعده وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله (قوله) ترد الأشياء إلى أصولها أى أصولها المستعملة فلا يرد أنهم لم يردوا الياء في نحو يدك ودمك لأنه أصل غير مستعمل (قوله العباس بن مرداس) هو صحابى جليل أسلم قبل فتح مكة ييسير (قوله أبا خراشة الخ) بخاء معجمة مضمومة وبعضهم يكسرها كنية شاعر صحابى اسمه خفاف بمعجمة مضمومة وفاءين خفيفتين ابن ندبة بنون مفتوحة على المشهور ثم موحدة بينهما مهملة وهى أمه والنفر الرهط والضبع بالضاد المعجمة والباء الموحدة بوزن عضد المراد به هنا السنة المجدة وفيه إيهام بالحيوان المعروف وتأكلهم استعارة تبعية لتستأصلهم وقال ابن الأعرابى الضبع هنا الحيوان المعروف وإذا ضعفوا عادت فيهم الضباع وفي شرح الدمامينى للبعثى ويحتمل أن يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدر وأن مصدرية والمعنى لا تنعزز على لأن كنت ذا نفر فإن نخرت بذلك نخرت أنا بمثله فإن قومي لم تستأصلهم الشدائد فحذف المسبب الذى هو الجواب فى الحقيقة وأقام السبب مقامه اه قال الشمنى ولا يخفى ما فيه من التعسف اه ش بخطه (قوله وإن خنجرأ)

إن خيراً خيراً وإن شراً فشر وقال الشاعر
 أي إن كان ما قتل به سيفاً فالذي يقتل به سيف وإن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير وإن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً
 ومثاله بعد لقوله عليه السلام «اتمس ولو خاتماً من حديد» وقول الشاعر :
 لا يأمن الدهر ذوبغي ولو ملكاً * جنوده ضاق عنها السهل والجبل
 أي ولو كان ما يبتمس خاتماً من حديد . ولو كان الباغي ملكاً

(ص) وَمَا النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحَجَازِيِّنَ كَلَيْسَ إِنْ تَقَدَّمَ الْأِسْمُ وَلَمْ يَسْبِقْ بَأَنَّ وَلَا يَجْعَلُ الْخَبَرَ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ جَارًا
 وَجَرُورًا وَلَا اقْتَرَنَ الْخَبَرُ بِالْأَنْحُو مَا هَذَا بَشَرًا

(ش) اعلم أنهم أجروا ثلاثة حروف من حروف النفي مجرى ليس في رفع الاسم ونصب الخبر وهي ما ولا ولاوات
 ولكل منها كلام يخصها والكلام الآن في ما وإعمالها عمل ليس وهي لغة الحجازيين وهي اللغة القويمة وبها جاء التنزيل
 قال الله تعالى «ما هذا بشراً . ما هن أمهاتهم» وإعمالها عندهم ثلاثة شروط أن يتقدم اسمها على خبرها وأن لا تقترن بأن
 الزائدة ولا خبرها بالألا فهذا أهملت في قولهم في المثل مامسى من أعتب لتقدم الخبر وفي قول الشاعر :
 بني غدانة ما إن أتمو ذهب * ولا صريف ولكن أتم الخزف لوجود إن المذكورة وفي قوله تعالى «وما محمد
 إلا رسول قد خلت من قبله الرسل وما أمرنا إلا واحدة لا قرآن خبرها بالا وبوتيم لا يعملون ما شيئاً ولو استوفت
 الشروط الثلاثة فيقولون ما زيد قائم ويقرؤون ما هذا بشر

(ص) وَكَذَلِكَ النَّافِيَةُ فِي الشُّعْرِ بِشَرْطِ تَنْكِيرٍ مَعْمُومٍ أَيْهَا نَحْوُ :
 تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بِأَقْيَا * وَلَا وَزَرَ مَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْيَا

بفتح الخاء المعجمة والجيم وكسرهما لغة وهو السكين الكبير كما في المصباح (قوله لا تقرب الدهر) بالنصب على الظرفية
 أي في الدهر آل مطرف بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الراء مكسورة (قوله لا يأمن الدهر الخ) يحتمل أن تكون
 لانهية فما بعدها مجزوم وكسر لا لتقاء الساكنين ويحتمل أن تكون لانافية فالفعل مرفوع والدهر منصوب على
 الظرفية أو المفعولية أي لا يأمن في الدهر الحوادث أو لا يأمن غدرات الدهر صاحب بنعي وظلم والجند بضم الجيم
 الانصار والأعوان والجمع أجناد والسهل خلاف الجبل

(فائدة) ورد في حديث صحيح لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر وقد أخذ بعضهم بظاهره فأثبت الدهر من أسمائه تعالى
 وجعل معناه الأزلي الأبدي وأول بعضهم الحديث بأنه على حذف مضاف أي خالق الدهر أو مقلبه قال المازندراني معنى
 الحديث أن العرب كان إذا نزل بأحدكم مكروه يسب الدهر معتقداً أن الذي أصابه فعل الدهر فكان هذا كاللعن للفاعل
 ولا فاعل لكل شيء إلا الله فهاهم عن ذلك أفاده المناوي في شرح الجامع الصغير (قوله مامسى من أعتب) الهدنة
 في أعتب للسلب كما في المصباح والمعنى ليس من أزال الشكوى مسيئاً . وقال النبتيتي المعتب الذي عاد إلى مسرتك بعد
 ما أساءك اه (قوله بني غدانة الخ) أي يابني غدانة بضم الغين المعجمة وتخفيف الدال المهملة وبعد الألف نون وهم
 حمى من بني يربوع وقوله ولا صريف بفتح الصاد المهملة وكسر الراء وسكون الياء ثم فاء هو الفضة والخزف هو
 الطين المعمول آنية قبل أن يطبخ (قوله ويقرءون ما هذا بشر) لعل المراد أن هذا مقبض لغتهم لأنهم يقرءون ذلك
 حقيقة لأن القرآن سنة متبعة فلا تجوز مخالفته وإن وافق لغة العرب نعم إن بلغهم هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان جائزاً ومقروءاً به حقيقة فتدبر (قوله في الشعر) اعتمد بعضهم عملها مطلقاً (قوله تعز الخ) هو من الطويل أي تصبر

(ش) الحرف الثاني مما يعمل عمل ليس لا كقوله تعز فلا شيء على الأرض باقياً * ولا وزر مما قضى الله وأقيا ولا عملها أربعة شروط أن يتقدم اسمها وأن لا يقترن خبرها بالا وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين وأن يكون ذلك في الشعر لافي النثر فلا يجوز إعمالها في نحو لا أفضل منك أحد ولا نحو لا أحد إلا أفضل منك ولا في نحو لا زيد قائم ولا عمرو ولهذا غلط المتنبي في قوله إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى * فلا الحمد مكسوبا ولا المال وأقيا

وقد صرحت بالشرطين الآخرين وولكت معرفة الأولين إلى القياس على ما لأن ما أقوى من لا ولهذا تعمل في النثر وقد اشترطت في ما أن لا يتقدم خبرها ولا يقترن بالا فأما اشتراط أن لا يقترن اسم لا بإن فلا حاجة له هنا لأن اسم لا لا يقترن بإن

(ص) وَلَاتَ لَكِنَّ فِي الْحَيْنِ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ جُزَائِهَا وَالْغَالِبُ حَذْفُ الْمَرْفُوعِ نَحْوُ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ

(ش) الثالث مما يعمل عمل ليس لات وهي لا النافية زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ أو للبالغة وشرط إعمالها أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين والثاني أن يحذف أحد الجزأين والغالب أن يكون المحذوف اسمها كقوله تعالى فنادوا ولات حين مناص والتقدير والله أعلم فنادى بعضهم بعضاً أن ليس الحين حين فرار وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها كقراءة بعضهم ولات حين بالرفع

(ص) الثَّانِي إِنْ وَأَنَّ لِلتَّوَكُّيدِ وَلَكِنَّ لِلإِسْتِدْرَاكِ وَكَانَ لِلتَّشْبِيهِ أَوْ الظَّنِّ وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّيِّ وَلَعَلَّ لِلتَّرَجُّيِّ

أَوْ الْإِسْفَاقِ أَوْ التَّعْلِيلِ فَيَنْصَبُ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا لَهُنَّ وَيَرْفَعُ الْخَبَرُ خَبْرًا لَهُنَّ

(ش) الثاني من نواسخ المبتدأ والخبر ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو ستة أحرف إن وأن ، معناهما التوكيد تقول زيد قائم ثم تدخل إن لتأكيد الخبر وتقرينه فتقوله إن زيدا قائم وكذلك أن إلا أنها لا بد أن يسبقها كلام

أمر من تعزى يتعزى والوزر بفتح الواو والزاي المعجمة آخره راء مهملة الملجأ والواقى الحافظ والشاهد في الشرطين وقيل لاشاهد في الأول لاحتمال أن يكون قوله على الأرض خبراً وبقياً حال (قوله غلط المتنبي) هو أبو الطيب أحمد ابن الحسين الشاعر المجيد ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلاثمائة وإسماعيل له المتنبي لأنه ادعى النبوة وتبعه خلق كثير ثم إنه أسره لؤلؤة أمير حمص وسجنه زمناً طويلاً فتاب وكذب نفسه فيما ادعاه وقيل أطلق عليه ذلك لأنه قال :

أنا في أمة تداركها الله * غريب كصالح في ثمود

وقتل بالقرب من النعمانية في شهر رمضان سنة أربع وخمسين وثلاثمائة اه ماخصاً من تهذيب الأسماء واللغات للنووي (قوله إذا الجود الخ) الجود بالضم الكرم والأذى مصدر أذى كتعاب بمعنى المسكروه والمعنى أن الإعطاء إذا لم يكن خالصاً من إتباعه بالملكه فلا يفيد صاحبه اكتساب الثناء عليه وماله غير باق وهذا إشارة لقوله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم بالمان والأذى (قوله لكن في الحين) أى في لفظه على ما اقتضاه كلامه هنا أو المراد به اسم الزمان وهو ظاهر عبارته في الأوضح وكذا ابن مالك في التسهيل (قوله لتأنيث اللفظ) أى لفظ لا أو للبالغة في النفي أولهما (قوله ولات حين مناص) الواو للحال ولا نافية بمعنى ليس والتاء زائدة لتأكيد النفي والمبالغة فيه وحين مناص خبرها ومضاف إليه (قوله كقراءة بعضهم) أى شذوذاً كما قرئ كذلك بالجر وخروج علي أن لات حرف جر لأسماء الزمان خاصة ففي الآية ثلاث قرأتين شاذتان (قوله للتأكيد) أى موضوعاً للتأكيد وهو تقوية المعنى في ذهن السامع (قوله ما ينصب الاسم ويرفع الخبر) وقد ورد المبتدأ بعد إن مرفوعاً في قوله صلى الله عليه وسلم إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون وقد أجيب عنه بأجوبة منها أن اسمها ضمير شأن محذوف ومنها أن من زائدة في الإثبات دلي رأى الكسائي * وادترض بمخالفته لكلام الجمهور وبأن عذاب من أشرك بالله أشد من

كقولك بلغني أو أعجبنى ونحو ذلك ولكن ومعناها الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه يقال زيد عالم فيوهم ذلك أنه صالح فتقول لكنه فاسق وتقول ما زيد شجاع فيوهم ذلك أنه ليس بكريم فتقول لكنه كريم وكأنّ التشبيه كقولك كأن زيدا أسد أو الظن كقولك كأن زيدا كاتب وليس للتمنى وهو طلب مالا طمع فيه كقول الشيخ: ليت الشباب يعود يوماً، أو ما فيه عسر كقول المعدم الآيس ليت لي قنطاراً من الذهب ولعل للترجى وهو طلب المحبوب المستقرب حصوله كقولك لعل الله يرحمني أو للإشفاق وهو توقع المكروه كقولك لعل زيدا هالك أو للتعليل كقوله تعالى « فقولاً له قولاً لنا لعله يتذكر » أى لكى يتذكر نص على ذلك الأخفش

(ص) (إن لم تقترن بهن ما الحرفية نحو « إنما الله إله واحد إلا ليت فيجوز الأمران »)

(ش) (إنما تنصب هذه الأدوات الأسماء وترفع الأخبار بشرط أن لا تقترن بهن ما الحرفية فإن اقترنت بهن بطل عملهن وضح دخولهن على الجملة الفعلية قال الله تعالى « قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد وقال تعالى كأنما يساقون إلى الموت » وقال الشاعر
فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون
أعد نظراً يا عبد قيس لعلها أضاءت لك النار الحمار المقيدا
وقال الآخر

ويستثنى منها ليت فانها تكون باقية مع ما على اختصاصها بالجملة الاسمية فلا يقال ليتا قام زيد فلذلك أبقوا عملها وأجازوا فيها الإهمال حملاً على أخواتها وقد روى بالوجهين قول الشاعر: قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد برفع الحمام ونصبه وقولى ما الحرفية احترازاً عن ما الإسمية فإنها لا تبطل عملها وكذلك قوله تعالى « إنما صنعوا كيد ساحر » فما هنا اسم بمعنى الذى وهو فى موضع نصب يأن وصنعوا صلة والعائد محذوف وكيد ساحر الخبر والمعنى أن الذى صنعوه كيد ساحر

(ص) (كان المكسورة مخففة)

(ش) معنى هذا أنه كما يجوز الإعمال والإهمال فى ليتما كذلك يجوز فى إن المكسورة إذا خففت كقولك إن زيد

المصور قلت وأقرب من هذا كله أن تجعل من للتبعض فتكون اسماً لأن كما قال الزحشرى فى قوله تعالى « فأخرج به من الثمرات رزقا لكم » إذا كانت من للتبعض فهى فى موضع المفعول به ورزقا مفعول لأجله الخ (قوله أو نفيه) اعترض بأنه لا يوجد له مثال لأن كل مثال فرض كان داخلاً فى الأول فنحو ما زيد شجاع يوهم ثبوت عدم الكرم فتقول لكنه كريم وأجيب بأن المعطوف محذوف والتقدير أو ثبوت ما يتوهم نفيه فحذف المعطوف وأبقى معموله والمعطوف عليه رفع والاعتراض مبنى على أن المعطوف نفي والمعطوف عليه ثبوته وهو غير صحيح كذا ذكره الفيشى قلت والذى يظهر أنه لا حاجة إلى هذا كله إذ لا داعى إلى تقدير ثبوت فى المثال المذكور إذ يضح أن يقال فى قولنا ما زيد شجاع أنه يوهم نفي الكرم عنه وهذا كاف فى ذكره وإن صح تقدير الثبوت بالمعنى الذى قاله وهذا واضح من كلام الشارح فأى داع إلى ارتكاب التطويل والقال والقيل فتأمل (قوله المعدم) أى الفقير الآيس بالمد المحتاج (قوله للإشفاق) مصدر أشفقت عليه بمعنى خفت عليه (قوله إنما يوحى إلى الخ) إنما الأولى لقصر الصفة على الموصوف كقولك إنما يقوم زيد فالمرحى إليه عليه الصلاة والسلام مقصور على التوحيد كما أن القيام فى المال المذكور مقصور على زيد وإنما الثانية لقصر الموصوف وهو إلهكم على الصفة وهى الوحدانية اه ش بخطه (قوله فوالله ما فارقتكم الخ) فى التمثيل بهذا لما الكافة نظراً لأن ماموصولة لا كافة بدليل عود الضمير المستتر فى يقضى عليها ودخول الفاء بعدها (قوله أعد نظراً الخ) غرض الشاعر هجاء عبد قيس بأنه يفعل فى الحمار الفعلة الشنعاء (قوله قالت ألا ليتما الخ) هو للناطقة الذيبانى من بحر البسيط وقوله:

لمنطلق وإن زيدا منطلق والارجح الإهمال عكس ليت قال تعالى «إن كل نفس لما عليها حافظ» وإن كل لما جميع
 لدينا محضرون ، وقال الله تعالى «وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم» قرأ الحرمين وأبو بكر بالتخفيف والإعمال
 ﴿ص﴾ فَأَمَّا لَكِنَّ مُخَفَّفَةً فَتَهْمَلُ

﴿ش﴾ وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية قال الله تعالى «وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين» وقال تعالى «لكن
 الراسخون في العلم منهم والمؤمنون» فدخلت على الجملتين

﴿ص﴾ وَأَمَّا أَنْ فَعْمَلٌ وَيَجِبُ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ حَذَفُ اسْمِهَا ضَمِيرُ الشَّانِ وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً
 إِنْ بَدَأَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ بَقْدَ وَتَنْفِيسٍ أَوْ نَفْيٍ أَوْ لَوْ

﴿ش﴾ وأما أن المفتوحة فانها إذا خففت بقيت على ما كانت عليه من وجوب الإعمال لكن يجب في اسمها ثلاثة
 أمور أن يكون ضميرا لا ظاهرا وأن يكون بمعنى الشأن وأن يكون محذوفا ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفردا فان
 كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو متصرف وهو دعاء لم تحتج إلى فاصل يفصلها من أن ، مثال الاسمية قوله تعالى
 «أن الحمد لله رب العالمين» تقديره أنه الحمد لله أي أن الأمر والشأن خففت وحذف اسمها ووليتها الجملة الاسمية
 بلا فاصل ومثال الفعلية التي فعلها جامد وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم «وأن ليس للإنسان إلا ما سعى» التقدير

واحكم حكم فتاة الحى إذ نظرت إلى حمام شراع وارد الثمد

فحسبوه فألفوه كما ذكرت ستاوستين لم تنقص ولم تزد

وبعده

فكملت مائة فيها حمامتها وأسرت حسبة في ذلك العدد

والمعنى كن حكما كفتاة الحى وهى زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام وقصتها أنها كانت لها قطاة ثم
 مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت : ليت الحمام ليه : إلى حمامتيه : ونصفه قديه : تم الحمام ميه : فنظر فإذا القطا
 قد وقع فى شبكة صياد فعذوه فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فاذا ضم ذلك إلى قطاتها كانت
 مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو شراع بالشين المعجمة أوبالسين المهملة جمع سريع ككرام جمع كريم ومعناه
 قاصدة إلى الماء ووصفه بصفة الافراد وهو وارد الثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد
 وقوله فقد أى حسب وحرك الدال للضرورة والخطاب فى قوله واحكم للنعمان بن المنذر يعتذر ليه بهذه القصيدة أراد كن
 حكما بنصب الرأى فى أمرى ولا تقبل ممن سعى بى إليك وكن كفتاة الحى الخ (قوله وإن كل لما الخ) كل مبتدأ واللام لام
 الابتداء ومازائدة وجميع خبر المبتدأ ومحضرون نعتة وجمع على المعنى قاله فى شرح التوضيح (قوله وإن كلا الخ) إن
 مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام فى لما لام الابتداء وما موصوفة خبر إن وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة
 القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وإن كلا لخلق موفى عمله (قوله قرأ الحرمين) تشنية حرمى منسوب إلى الحرم
 والمراد بهما نافع وابن كثير فالأول إلى حرم المدينة والثانى إلى حرم مكة وأبو بكر المراد به شعبة أحد راوى عاصم
 وقوله بالتخفيف أى بتخفيف إن ولما بالنظر للحرمين وبتخفيف إن وتشديد لما بالنظر لآبى بكر وهى أعنى لما المشددة
 فى قوله تعالى لما عليها حافظ بمعنى إلا الاستثنائية وفى لما ليوفينهم جازمة محذوف فعلها والتقدير لما يهملوا أو لما يتركوا
 هذا عند ابن الحاجب قال المصنف فى المعنى والأولى أن يقدر لما يوفوا أى أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها بدليل
 أن بعده ليوفينهم أما باقى القراء فابن عامر وحفص وحزرة يشددونها وأبو عمرو والكسائى يشددان إن ويخففان لما
 فتأمل (قوله أن الحمد لله الخ) يتأمل فى التثيل بذلك للمخففة مع أنه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين إلا أن يقال اشتراط

وأنه عسى وأنه ليس مثال التي فعلها متصرف وهو دعاء والخامسة أن غضب الله عليها في قراءة من خفف أن وكسر الضاد فإن كان الفعل متصرفاً وكان غير دعاء وجب أن يفصل من أن بواحد من أربعة وهي قد نحو ونعلم أن قد صدقتنا ، ليعلم أن قد أبلغوا ، وحرف التنفيس نحو علم أن سيكون منكم مرضى وحرف النفي نحو أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً ولو نحو وأن لو استقاموا ، ربما جاء في السعري غير فصل كقوله : علموا أن يؤملون فجادوا * قبل أن يستلوا بأعظم سؤال وربما جاء اسم أن في ضرورة الشعر مصرحاً به غير ضمير شأن فيأتي خبرها حينئذ مفرداً وجملة وقد اجتمعاً في قوله

بأنك ربيع وغيث مريع * وأنت هناك تكون الشمال

(ص) وَأَمَّا كَانَ فَتَعْمَلُ وَيَقُلْ ذِكْرُ اسْمِهَا وَيُفَصِّلُ الْفِعْلُ مِنْهَا بَلَمْ أَوْقَدْ

(ش) إذا خففت كأن وجب إعمالها كما يجب إعمال أن ولكن ذكر اسمها أكثر من ذكر اسم أن ولا يلزم أن يكون ضميراً قال الشاعر :
ويوما توافينا نوجه مقسم * كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
يروى بنصب الظبية على أنها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر محذوف أي كأن ظبية عاطية هذه المرأة ليكون من عكس التشبيه أو كان مكانها ظبية على حقيقة التشبيه ويروى برفعها على حذف الاسم أي كأنها ظبية وإذا كان الخبر مفرداً أو جملة اسمية لم يحتج لفواصل فالمفرد كقوله كان ظبية في رواية من رفع والجملة الاسمية كقوله :
كأن ثدياه حقان * وإن كان فعلاً وجب أن يفصل منها إما بلم أو قد فالأول كقوله تعالى « كأن لم تغن بالأمس » وقول الشاعر :

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا * أنيس ولم يسمر بمكة سامر

تقدمه أغلبي كما في التصريح اه يس (قوله علموا أن يؤملون الخ) هو من الخفيف ويؤملون مبنى للفعول مضارع أملة بأميلاً أي يرجون وجادوا أي تكرموا وقوله بأعظم متعلق به ويستلوا مبنى للفعول أيضاً والسؤل بضم السين المهملة وبالهمز وتركه بمعنى السؤال والمعنى علموا أن الناس يرجون معروفهم فلم يخيبوا رجاءهم بل جادوا قبل سؤالهم لهم بأعظم ما يسأله السائلون والشاهد في قوله أن يؤملون حيث كانت أن مخففة من الثقيلة ولم يفصل بينها وبين معمولها بفواصل (قوله في قوله بأنك ربيع الخ) أي في قول القائل أو الشخص لأن البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب من قصيدة من المتقارب ترضي بها أخاها والجار متعلق بقولها قبله

لقد علم الضيف والماملون إذا غبر أفق وهبت شمالا

وبذلك صح الاستشهاد به على المخففة لأنها لا بد أن يتقدم عليها لفظ دال على اليقين والماملون الفقراء والأفق الناحية والشمالا بفتح الشين هي الريح التي تهب من ناحية القطب وهو منصوب على الحال من فاعل هبت وهو الريح لكون ذلك معلوماً من السياق والغيث المطر وقوله مريع بفتح الميم وكسر الراء وسكون الياء أي كثير الانبات والشمال بكسر المثناة معناه الغياث ومنه قول بعض أعمامه صلى الله عليه وسلم في مدحه : شمال اليتامى عصمة للأرامل (قوله ويوما توافينا الخ) هو من الطويل وتوافينا بضم أوله من الموافاة وهي المقابلة بالاحسان والمجازاة الحسنة ومقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أي بوجه محسن أي جميل وتعطو أي تتناول وتأخذ لترعى من عطا يعطو عطوا وكأنه ضمنه معنى تميل أي تميل في مرعاها إلى كذا فلذلك عداه بالي قال بعضهم للعاطية التي تتناول أطراف الشجر في رعيها والراء مكسورة في قوله وارق بمعنى مورك أي كثير الورق والسلم بفتح الحين شجر من شجر العضاة جمع سلة (قوله كأن ثدياه حقان) : عجز بيت من الهزج وصدرة : ونحر مشرق اللون ويروى وصدرة مشرق الخ وعليهما فالضمير في ثدياه يرجع إلى النحر أو الصدر لكن على حذف مضاف أي ثديا صاحبه والوار فيه واور رب كما ذكره أكثر النحاة وقال ابن هشام إنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف تقديره لها وجه مشرق اللون أي مضيئه وحقان مثني حق بحق بحذف التاء أي كحقين في الاستدارة والصغر أفاده العيني (قوله كأن لم يكن بين الحجون الخ) بفتح الحاء المهملة وبعدها جيم

والثاني كقوله : أرف الترحل غير أن ركابنا * لما نزل برحالنا وكان قد
أى وكان قد زالت فخذف الفعل

(ض) وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبْرُهُنَّ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا نَحْوُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً «إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالًا»

(ش) لا يجوز في هذا الباب توسط الخبرين العامل واسمه ولا تقديمه عليهما كما جازى في باب كان لا يقال إن قائم زيد
كما يقال كان قائما زيد والفرق بينهما أن الأفعال أمكن للعمل من الحروف فكانت أحمل لأن يتصرف في معمولها
وما أحسن قول ابن عنين يشكو تأخره * كأنى من أخبار إن ولم يحز * له أحد في النحو أن يتقدما * ويستثنى من ذلك
ما إذا كان الخبر ظرفا أو جاراً ومجروراً فإنه يجوز فيهما أن يتوسط لأنهم قد يتوسعون فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما قال
الله تعالى «إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا» «إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ لِمَن يَخْشَى» واستغنيت بتنبهى على امتناع التوسط في غير مسألة
الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على امتناع التقديم لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس ولا يلزم
من ذكرى توسطهم الظرف والمجرور أن يكونوا يجوزون تقديمه لأنه لا يلزم من تجويزهم في الأسهل تجويزهم في غيره

(ص) وَتَكْسُرُ إِنْ فِي الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» وَبَعْدَ الْقَسَمِ نَحْوُ «حَمْدُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ»

إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ وَالْقَوْلُ نَحْوُ «قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ» وَقَبْلَ اللَّامِ نَحْوُ «وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ»

(ش) تكسر إن في مواضع أحدها أن تقع في ابتداء الجملة كقوله تعالى «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . ألا إن
أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون» الثاني بعد القسم كقوله تعالى «حَمْدُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» — يس والقرآن

بوزن رسول جبل مشرف بمكة اه مصباح والصفاء بالقصر موضع بمكة وقوله يسمر بضم الميم أى يحدث والسامر المحدث
(قوله أرف الترحل الخ) أرف بالزاي ثم الفاء ويروى أفد بالفاء المكسورة والبدال المهملة وكلاهما فعل ماضٍ بمعنى قرب
ودنا والركاب بكسر الراء وتخفيف الكاف الإبل التى يسار عليها ولا واحد لها من لفظها بل من معناها وهى راحلة
والجمع ركب مثل كتاب وكتب وتزل بضم الزاي مضارع زال يزول بمعنى ذهب كما فى العنبي (قوله إن لدينا أنكالا)
أى قيودا ثقالا جمع نكل بكسر النون اه جلالين (قوله وتكسر إن فى الابتداء) أى ابتداء الكلام قال أبو حيان وليس
وجوب كسرهما جمعا عليه فقد ذهب بعض النحويين إلى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام فتقول أن زيدا
قائم عندى (قوله إننا أنزلناه) مثال للابتداء الحقيقى قال الشيخ يس وقد يتوقف فيه لسبق البسملة عليه وخصوصاً
على القول بأن البسملة آية من كل سورة اه . قلت ويمكن الجواب باحتمال أنه جار على القول بأنها ليست
آية من كل سورة وهذا كاف فتأمل (قوله والكتاب المبين) الواو للعطف إن كان «حم» مقسماً به باضمار
حرف القسم لا للقسم حتى لا يلزم اجتماع قسمين على شئ واحد وإلا فللقسم وجواب القسم «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» لا قوله
«إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ» خلافا لبعضهم لأن الأول هو السابق (قوله قال إني عبد الله) قال يس الظاهر أن مقول القول
إني عبد الله إلى قوله حياً والتعبير يقال إما باعتبار ما سبق فى قضائه أو بجعل المحقق وقوعه كالواقع وقيل
أكمل الله عقله واستنبأه طفلاً اه (قوله ألا إن أولياء الله) مثال للابتداء الحكيم لتقدم ألا الاستفتاحية عليها
ومن الابتداء الحكيم قوله تعالى «فلا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعاً» فإن العزة الخ ليس بحكماً لفساد المعنى
لأن ذلك ليس من مقولهم لأنه لا يحزنه قولهم ذلك وكونه من مقولهم على جهة السخرية فيحزنه خلاف الظاهر لا قرينة
عليه اه يس (قوله يس الخ) قال فى الكشف عن ابن عباس رضى الله عنهما معناه يا إنسان فى لغة طيء والله أعلم بصحته
وإن صح فوجهه أن يكون أصله يا أنيسين فكثير النداء به على ألسنتهم حتى اقتصروا على شطره كما قالوا فى القسم م

الحكيم إنك لمن المرسلين » الثالث أن تقع محكية بالقول كقوله تعالى « قال إني عبد الله » الرابع أن تقع اللام بعدها كقوله تعالى « والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون » فكسرت بعد يعلم ويشهد وإن كانت قد فتحت بعد علم وشهد في قوله تعالى « علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم . شهد الله أنه لا إله إلا هو » وذلك لوجود اللام في الأولين دون الآخرين

﴿ص﴾ وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرٍ إِنْ الْمَكْسُورَةَ أَوْ اسْمَهَا أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ أَوْ الْفَصْلِ وَيَجِبُ مَعَ الْخَفْفَةِ إِنْ أَهْمَلَتْ وَلَمْ يَظْهَرْ الْمَعْنَى

﴿ش﴾ يجوز دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة على واحد من أربعة اثنين متأخرين واثنين متوسطين فأما المتأخر فالخبر نحو وإن ربك لنو مغفرة والاسم نحو إن في ذلك لعبرة وأما المتوسطان فمعمول الخبر نحو إن زيدا لطعامك آكل والضمير المسمى عند البصريين فصلا وعند الكوفيين عمادا نحو إن هذا هو القصص الحق وإنما لنحن الصافون وإنما لنحن المسبحون وقد يكون دخول اللام واجبا وذلك إذا خففت إن وأهملت ولم يظهر قصد الإثبات كقولك إن زيدا لمنطلق وإنما وجبت هنا فرقا بينها وبين إن النافية كالتي في قوله تعالى « إن عندكم من سلطان بهذا » ولهذا تسمى اللام الفارقة لأنها فرقت بين النفي والإثبات فإن اختل شرط من الثلاث كان دخولها جائزا ولا واجبا لعدم الالتباس وذلك إذا شددت نحو إن زيدا قائم أو خففت وأهملت ونحو إن زيدا قائم أو خففت وأهملت وظهر المعنى كقول الشاعر

أنا ابن أبة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

الله في أمين الله (قوله الحكيم) أي ذى الحكمة أي لأنه دليل ناطق بالحكمة كالحي أو لأنه كلام حكيم فوصف بصفة ﴿ص﴾ وَمِثْلُ إِنْ لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ لَكِنْ عَمَلُهَا خَاصٌّ بِالنَّسَكِرَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا نَحْوُ لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ وَلَا عَشْرِينَ دَرَهْمًا عِنْدِي وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شَبِيهِ بَنِي عَلَى النَّتْحِ فِي نَحْوِ لَا رَجُلَ وَلَا رِجَالَ

المتكلم به (قوله تختانون) أي تخونون أنفسكم بالجماع ليلة الصيام وهذا كان في ابتداء الإسلام ثم نسخ (قوله المسمى عند البصريين فصلا) أي لأنه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لأنك إذا قلت زيد القائم جاز أن يكون القائم خبرا عن زيد وأن يكون صفة له فلما أتيت بضمير الفصل تعين كونه خبرا لا صفة (قوله وعند الكوفيين عمادا) قال الرضى سموه بذلك لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف عن السقوط اه ولا محل له من الاعراب ولذا قيل إنه حرف وعن الخليل أنه اسم قال في الكافية

وما لذا محل إعراب وإن * يجعله ذا حرفية فهو فمن

وقيل له محل من الإعراب كما هو مبسوط في المطولات (قوله أنا ابن الخ) هو من الطويل للحكم بن حكيم الملقب بالطرماس ومعناه الطويل وقيل سمي بذلك لزهوه وأباه بضم الهمزة جمع آب بمعنى تمتع كقاض وقضاة والضم الظلم ومالك الأول اسم أبي القبيلة والثاني القبيلة ولهذا قال كانت بتأنيث الفعل وصرفه مرعاة للحي وكرام المعادن أي الأصول والشاهد فيه حذف لام الابتداء لوجود القرينة عليها لأن الكلام مدح والنفي يقتضي الذم ومن آل مالك قال العيني هو بدل من قوله أنا ابن أبة الضيم اه ويجوز جعله في موضع الحال (قوله لا النافية للجنس) أي لصفته وحكمه وإلا فالجنس لا ينفي وإسناد النفي إليه مجاز من إسناد ما للشئ إلى آله وتسمى لا التبرئة قال الدماميني كأنه مأخوذ من قولك برأت أن فلانا عن كذا إذا نفيت عنه فهي مبرئة للجنس أي نافية له وإطلاق المصدر عليها لقصد المبالغة كما في زيد عدل (قوله خاص بالنسكرات)

وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوٍ لَا مُسْلِمَاتٍ وَعَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوٍ لَا رَجُلَيْنِ وَلَا مُسْلِمِينَ

(ش) يجرى مجرى إن في نصب الاسم ورفع الخبر لا بثلاثة شروط أحدها أن تكون نافية للجنس والثاني أن يكون معمولاً لها نكرتين والثالث أن يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخراً فإن انخرم الشرط الأول بأن كانت ناهية اختصت بالفعل وجزمته نحو لا تحزن إن الله معنا أو زائدة لم تعمل شيئاً نحو مامنعك أن لا تسجد إذ أمرتك أو نافية للوحدة عملت عمل ليس نحو لا رجل في الدار ولا عمرو ومثال الثاني لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وإذا استوفت الشروط فلا يخلو اسمها إما أن يكون مضافاً أو شبيهاً به أو مفرداً فإن كان مضافاً أو شبيهاً به ظهر النصب فيه فالمضاف كقولك لا صاحب علم بمقوت ولا صاحب جود مذموم والشبيه بالمضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه إما مرفوع به نحو لا قبيحاً فعله بمدوح أو منصوب به نحو لا طالعاً جبلاً حاضر أو مخفوض بخافض يتعلق به نحو لا خيراً من زيد عندنا وإن كان مفرداً غير مضاف ولا شبيه به فإنه يبنى على ما ينصب به لو كان معرباً فإن كان مفرداً أو جمع تكسير بني على الفتح نحو لا رجل ولا رجال وإن كان مثني أو جمع مذكر سالماً فإنه يبنى على الياء كما ينصب بالياء تقول لا رجلين ولا مسلمين عندى وإن كان جمع مؤنث سالماً بني على الكسر وقد يبنى على الفتح نحو مسلمات في الدار وقد روى بالوجهين قول الشاعر

لا سابقات ولا جأواء ^{باسلة} * تبقى المنون لدى استيفاء آجال

(ص) وَلَكَ فِي نَحْوٍ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ فَتُحِ الْأَوَّلُ وَفِي الثَّانِي الْفَتْحُ وَالنَّصَبُ وَالرَّفْعُ كَالصَّفَةِ فِي نَحْوٍ لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ وَرَفَعَهُ فَيَمْتَنِعُ النَّصَبُ وَإِنْ لَمْ تُكْرَرْ لَا أَوْ فَصَلَتْ الصَّفَةُ أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ اِمْتَنَعَ الْفَتْحُ

(ش) إذا تكررت لامع النكرة جاز في النكرة الأولى الفتح والرفع فإن فتحت فلك في الثانية ثلاثة أوجه الفتح والنصب والرفع فإن رفعت فلك في الثانية وجهان الرفع والفتح ويمتنع النصب فتحصل أنه يجوز فتح الاسمين ورفعهما وفتح الأول ورفع الثاني وعكسه وفتح الأول ونصب الثاني فهذه خمسة أوجه في مجموع التركيب فإن لم تتكرر لامع النكرة الثانية لم يجوز في الأولى الرفع ولا في الثانية الفتح بل تقول لا حول وقوة أو قوة بعثت حول لا غير ونصب قوة أو رفعها قال الشاعر

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * ويجوز فلا أب وابن كان وإن اسم لا مفرداً

أى ولو صورة فدخل نحو لا أباله ولا غلامى له ولا مسلمى له فاللام زائدة واسمها مضاف للضمير وهى نكرة في الصورة (قوله لا فيها غول) أى ما يغتال عقولهم ولا هم عنها ينزفون بفتح الزاى وكسر هاء من نزف الشارب وأنزف أى يسكرون بخلاف خمر الدنيا ذكره في الجلالين (قوله ما اتصل به شيء) إن أريد بالشيء اللفظ صح وصفه بالاتصال لكنه ليس تمام المعنى وأجيب بأنه على تقدير مضاف أى مفهوم تمام معناه وبأنهم قد يصفون الألفاظ بصقات معانيها وإن أريد به المعنى ففي وصفه بالاتصال الذى هو العمل تجوز أفاده بعضهم (قوله لا سابقات الخ) هو من البسيط والسابقات جمع سابعة بمعنى الدروع الواسعة ولا جأواء بفتح الجيم وسكون الهمزة وفتح الواو ومدود يقال كتيبة جأواء أى يعلوها السواد لكثرة الدروع والباسلة صفة له أى شجاعان من البسالة وهى الشجاعة وتبقى المنون أى ترد الموت لدى استيفاء الخ أى عند استكمال الأعمار أفاده العينى (قوله وفي الثاني الفتح والنصب الخ) أما الفتح فعلى أن لا الثانية عاملة كالأولى عمل إن وأما الرفع فعلى أنها عاملة عمل ليس أو أنها مهملة وما بعدها مبتدأ وخبر أو معطوف على محل لامع اسمها فإن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه وأما النصب فبالعطف على محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف تأمل (قوله فلا أب وابنا الخ) هو من الطويل والمراد به مدح مروان الملك وابنه هو عبد الملك وتماهه * إذا هو بالمجد

أو نعت بمفرد ولم يفصل بينهما فاصل مثل لا رجل ظريف في الدار جاز في الصفة الرفع على موضع لامع اسمها في موضع الابتداء والنصب على موضع اسمها فان موضعه نصب بلا العاملة عمل إن والفتح على تقدير أنك ركبت الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر ثم أدخلت لاعليهما قان فصل بينهما فاصل أو كانت الصفة غير مفردة جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح فالأول نحو لا رجل في الدار ظريف وظريفا والثاني نحو لا رجل طالعا جبلا وطالع جبلا

(ص) الثالث ظن ورأى وحسب ودري وخال وزعم ووجد وعلم القليبات فتصبيها مفعولين نحو

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ وَيُلْغِينَ بِرَجْحَانٍ إِنْ تَأَخَّرْنَ نَحْوُ الْقَوْمِ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ وَبِمَسَاوَاةٍ إِنْ تَوْسَطْنَ نَحْوُ *
وَفِي الْأَرَاخِيزِ خَلَّتْ اللَّؤْمُ وَالْخُورَاءُ * وَإِنْ وَلِيْنَهُ مَا وَلَا أَوْلَاءَ إِنْ النَّافِيَاتِ أَوْلَامُ الْإِبْتِدَاءِ أَوِ الْقَسَمِ أَوِ الْإِسْتِفْهَامِ
بَطَلْ عَمَلُهُنَّ فِي اللَّفْظِ وَجُوبًا وَسَمِي ذَلِكَ تَعْلِيْقًا نَحْوُ لَنَعْلَمَ أَيَّ الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى

(ش) الباب الثالث من النواسخ ما ينصب المبتدأ والخبر معاً وهو أفعال القلوب وهو ظن ونحوه وإن لا ظنك يافرعون مشبورا ورأى نحو «إنهم يرونه بعيدا ونراه قريباً» وقال الشاعر

ارتدى وتأزر ومثل بالنصب صفة لما قبله فالخبر محذوف أو بالرفع على أنه خبر والمجد الكرم وارتدى أى لبس الرداء وتأزر أى لبس الإزار والارتداء والأتزار مثلان لما أحرزاه من صفة الكرم والشاهد فيه ظاهر (قوله ظن) أى بمعنى الرجحان أو اليقين لا بمعنى اتهم وإلا تعدت لمفعول واحد (قوله ورأى) بمعنى علم أو ظن لا من رأى وإلا تعدت لمفعولين، تارة كراى أبو حنيفة كذا حلالا وإلى واحد تارة هو مصدر ثانيهما مضافا إلى أولهما كراى أبو حنيفة حل كذا كما أن علم قد تستعمل هذا الاستعمال كما صرح به الرضى (قوله ودري) بمعنى علم والأغلب تعدىها لواحد بالباء فإن دخل عليها همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالباء نحو قوله تعالى ولا أدراكم به وتعدى إلى ثلاثة مفاعيل بعد الاستفهام فى نحو قوله تعالى وما أدراك ما القارعة فالكاف مفعول أول والجملة الاستفهامية سدت مسد المفعولين الباقيين (قوله وخال) بمعنى ظن وبمعنى علم وهو قليل (قوله وزعم) بمعنى الرجحان وهو قول مقرون باعتقاد صرح أم لا كما قاله السيرافى وقد تستعمل فى القول من غير نظر لذلك كزعم سيبويه كذا أى قال فإن كانت بمعنى تكفل تعدت إلى واحد بنفسها تارة وبالحرף أخرى أو بمعنى سمن أو هزل فهى لازمة (قوله ووجد) بمعنى علم لا بمعنى أصاب وإلا تعدت لواحد ولا بمعنى استغنى أو - زن أو حقد وإلا كانت لازمة (قوله ويلغين برجحان) قال الحفيد إنما جاز إلغاء هذه الأفعال دون غيرها لأنها ضعيفة ووجه ضعفها أن معانيها قائمة بجراحة ضعيفة وهى القاب ثم ينضم إلى ذلك إما تأخرها عن المفعولين أو توسطها بينهما والعامل إذا تأخر عن المفعول ولو كان قويا لم يحصل له نوع ضاف بدليل لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد فجاز إلغاؤها ولا كذلك غيرها من الأفعال اه وبه يعلم جواب ما يقال لم ضعفت هذه الأفعال بما ذكر حتى أبطل عملها بخلاف كان وأخواتها اه يس (قوله برجحان) محل ذلك مالم يؤكد العامل المتأخر أو المتوسط بمصدر منصوب وإلا فلا يحسن الإلغاء قال الرضى وتأكد الفعل الملقى بمصدر منصوب قيسح إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والإلغاء ظاهر فى ترك الاعتناء به فيبينها شبه التنافى اه. (قوله أو الاستفهام) إطلاقه يشمل الاستفهام بهل وفيه خلاف واستشكل تعاق الفعل بالاستفهام فى نحو علمت أزيد عندك أم عمرو لاستحالة الاستفهام عما أخبر أنه علمه، وأجيب بأن هذا الاستفهام صورى لا حقيقى والمعنى علمت الذى هو عندك من هذين أو أن فى الكلام حذف مضاف أى جواب هذا الكلام فتأمل (قوله وهو أفعال القلوب) أى الأفعال التى معناها قائم بالقلوب فالمراد بالأفعال الأفعال الاصطلاحية فلا يرد أن التحقق أن العلم والظن من الكيفيات لا من الأفعال اه من خط الشنوائى (قوله مشبورا) أى هالكا أو مصروفا عن الخير اه جلاين (قوله إنهم يرونه)

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنودا

وحسب نحو « لا تحسبوه شراً لكم » ودرى كقوله : دريت الوفى العهد يا عرو فاغبتبط . فإن اغتباطاً بالوفاء حميد وخال كقوله : يخال به راعى الحمولة طائراً ، وزعم كقوله : زعمتنى شيخاً ولست بشيخ . إنما الشيخ من يدب ديبيا ووجد كقوله تعالى « تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً » وعلم كقوله تعالى « فان علمتموهن مؤمنات » ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها الالغاء والتعليق فأما الالغاء فهو عبارة عن إبطال عملها فى اللفظ والمحل لتوسطها بين المفعولين أو تأخرها عنهما مثال توسطها بينهما قولك زيدا ظننت عالماً بالأعمال ويجوز زيد ظننت عالماً بالاهمال قال الشاعر

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدننى وفى الأراجيز خلت اللؤم والخورا

فاللؤم مبتدأ ، وخر وفى الأراجيز فى موضع رفع لأنه خبر مقدم وألغيت خلت لتوسطها بينهما وهل الوجهان سواء أو الإعمال رجع فيه مذهبان ومثال تأخرها عنهما قولك زيد عالم ظننت بالاهمال وهو الأراجيز بالاتفاق ويجوز زيدا عالماً ظننت بالإعمال قال الشاعر

القوم فى أثرى ظننت فان يكن . ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا

فالقوم مبتدأ وفى أثرى فى موضع رفع على أنه خبره وأهملت ظن لتأخرها عنهما ومتى تقدم الفعل على المبتدأ والخبر معالم يجز الأهمال لا تقول ظننت زيد قائم بالرفع خلافاً للكوفيين : وأما التعليق فهو عبارة عن إبطال عملها لفظاً لا محلاً لا اعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها والمراد بماله صدر الكلام ما النافية كقولك علمت ما زيد قائم قال الله تعالى « لقد علمت ما هؤلاء ينطقون » فهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره وليسوا مفعولاً أو لا وثانياً ولا النافية كقولك علمت لازيد قائم ولا عمرو وإن النافية كقوله تعالى « وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً » أى ما لبثتم إلا قليلاً ولا من الابتداء نحو قولك علمت لازيد قائم وقوله تعالى « ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق » ولا من القسم كقول الشاعر

ولقد علمت لتأتين منيتى . إن المنيا لا تطيش سهامها

والاستفهام كقولك علمت أزيد قائم وكذلك إذا كان فى الجملة اسم استفهام سواء كان أحد جزأى الجملة أو كان فضلة فالأول نحو قوله تعالى « ولتعلن أينا أشد عذاباً وأبقى » والثانى كقوله تعالى « وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون »

أى يظنون العذاب بعيداً أى غير واقع ونراه أى تعلمه قريباً أى واقعاً لا محالة (قوله رأيت الله الخ) من الوافر ومحاولة وجنوداً منصوبان على التمييز أى من حيث المحاولة أى القدرة (قوله دريت الوفى الخ) التاء نائب فاعل سادة مسد المفعول الأول والوفى مفعوله الثانى وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه المفعول به وبالجر على الإضافة وعرو منادى مرخم بحذف التاء وقوله فاغبتبط جواب شرط مقدر أى إن درى فاغبتبط والغبطة تمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة الزوال بخلاف الحسد والوفاء متعلق بما بعده اه (قوله راعى الحمولة) راعى نائب فاعل يخال وهو مفعوله الأول ومفعوله الثانى طائراً اه ش فىخال بضم أوله والأظهر ما ذكره الدجوني من أنه بفتح أوله والباء زائدة فى المفعول الأول وراعى فاعل وطائراً مفعوله الثانى والحمولة بفتح الحاء المهملة البعير الذى يحمل عليه وقد يستعمل فى الفرس والبغل والحمار وقد تطلق الحمولة على جماعة الإبل كفى المصباح والحمولة بالضم الأحمال (قوله زعمتنى شيخاً الخ) هو من الخفيف وياء المتكلم مفعول أول وشيخاً المفعول الثانى ويدب بكسر الدال المهملة من باب ضرب يضرب أى يدرج فى المشى درجاً رويداً (قوله أبا الأراجيز الخ) هو من البسيط والهمزة للتوييح والإنكار والأراجيز جمع أرجوزة بمعنى الرجز أى الأبيات المنظومة من الرجز واللؤم بضم اللام وبالهمزة أن يجتمع فى الإنسان الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء وقد بالغ الشاعر حيث جعل المهجو ابناً للؤم إشارة إلى أن ذلك طبيعة فيه والخور بفتح الحاء المعجمة والواو وفى آخره راء مهملة الضعف والمعنى أتوعدننى بالأراجيز وفيها اللؤم والضعف (قوله ولا النافية) أى إذا وقعت فى جواب قسم كما فى المعنى وقيل لها الصدر مطلقاً وقيل ليس لها مطلقاً (قوله ولقد علمت لتأتين الخ) هو من الكامل واللام تسمى لام جواب القسم والمنية فاعل وقال بعضهم لتأتين جواب

فأى منقلب منصوب ينتقلون على المصدرية أى ينقلبون أى انقلاب ويعلم معلقة على الجملة بأسرها لما فيها من اسم الاستفهام وهو أى وربما توهم بعض الطلبة انتصاب أى بيعلم وهو خطأ لأن الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله وإنما سمي هذا الإهمال تعليقاً لأن العامل في نحو قولك علمت ما زيد قائم عامل في المحل وليس عاملاً في اللفظ فهو عامل لا عامل فشبه بالمرأة المعلقة التي هي لا مزروجة ولا مطلقة والمرأة المعلقة هي التي أساء زوجها عشتها والدليل على أن الفعل عامل في المحل أنه يجوز العطف على محل الجملة للنصب كقول كثير :

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت

فعطفت موجعات بالنصب على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله أدري

(ص) (باب) الفاعل مرفوع كقام زيد ومات عمرو ولا يتأخر عامله عنه ولا تلحقه علامة تثنية ولا جمع بل يقال قام رجلان ورجال ونساء كما يقال قام رجل وشذ يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل أو مخرجيهم وتلحقه علامة تانيث إن كان مؤنثاً كقامت هند وطلعت الشمس ويجوز الوجهان في مجازي التانيث الظاهر نحو قد جاءكم موعظة من ربكم وفي الحقيق المنفصل نحو حضرت القاضي امرأة والمتصل في باب

علمت المنزل منزلة القسم إذ المقصود التوثق وهو يحصل بذلك والمنزل منزلة الشيء بمثابته فتكون اللام للقسم واعتراض جعل هذا من التعليق مع أن جواب القسم لا محل له من الإعراب * وأجيب بأن القسم وجوابه معاً في محل مفعولى علمت والذي لا محل له هو جواب القسم وحده وتطيش بفتح التاء مضارع طاش من باب باع قال في المصباح طاش السهم عن الهدف طيشاً انحرف عنه فلم يصبه فهو طائش اه والمراد أن منيته لا بد منها لأن المنايا لا بد من حصولها (قوله على المصدرية) اعترض بأن الأولى على المفعولية المطلقة * وأجيب بأن أيا بحسب ما تضاف إليه وهي هنا مضافة إلى مصدر أفاده ش (قوله كقول كثير) بضم الكاف وفتح المثناة أحد عشاق العرب المشهورين وإنما قيل له كثير لأنه كان حقيراً شديد القصر وكان شديد التعصب لآل أبي طالب وعزة بفتح العين المهملة وتشديد الزاى صاحبه وله معها حكايات مشهورة توفي رحمه الله سنة خمس ومائة في اليوم الذي مات فيه عكرمة مولى ابن عباس فصلى عليهما جميعاً وقال الناس مات أفقه الناس وأشعر الناس (باب الفاعل الخ)

باب بالتثنية أى هذا باب ونحوه (قوله مرفوع) أى على المشهور وجاء نصبه ورفع المفعول نحو كسر الزجاج الحجر وجعله ابن الطراوة قياساً مطرداً وادعى بعضهم أن الزجاج هو الفاعل والحجر هو المفعول اعتباراً باللفظ وإن كان المعنى بخلافه ويؤيده ما قيل إنه من القلب وإن الإعراب أبداً على حسب العلامة التي تكون في المعرب اه يس (قوله كقام زيد) أى رفع زيد من قام زيد (قوله وتلحقه علامة تانيث) أى دالة على تانيث الفاعل لا الفعل إذ لا يوصف بذلك (قوله إن كان مؤنثاً) أى حقيقى التانيث أى تانيثاً معنوياً إملاً فظاً أيضاً أو لا ولا يرد عليه ما لا يتميز مذكروه من مؤنثه نحو برغوث فإنه لا يؤنث وإن أريد به مؤنث كما ذكره أبو حيان وذكر أن ما فيه تاء التانيث ولا يتميز مذكروه من مؤنثه نحو نملة مؤنث وإن أريد به مذكر وقد نظم بعضهم ضابطاً حسناً فقال :

ما فيه تاء التانيث حيث يعلم * تذكيره تذكيره محتم
وحيث لم يميزوا كمنله * فأنت الكل وحرر نقله
مؤنثاً فأحرص على اتباع * فذاك مقصور على السماع
فإن تميزاً فأنت إن يرد * مؤنث وعاكس كهند وأود

نَعَمْ وَبِئْسَ نَحْوُ نَعَمَتِ الْمَرْأَةِ هُنْدٌ وَفِي الْجَمْعِ نَحْوُ قَالَتِ الْأَعْرَابُ لِإِجْمَاعِي النَّصْحِيحِ فَكُفِّرْ دِيهَمًا نَحْوُ قَامَ
الزَّيْدُونَ وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ مَا قَامَتِ إِلَّا هُنْدٌ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مَذْكَرٌ مَحذُوفٌ كَحَذْفِهِ فِي نَحْوِ
«أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا» وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْمِعْ بِهِمْ وَابْصُرْ وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ

(ش) لما انقضى الكلام في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من أبواب النواسخ شرعت في ذكر باب الفاعل وما يتعلق به من باب النائب وباب التنازع وما يتعلق به من باب الاشتغال اعلم أن الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به أسند إليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة واقعا منه أو قائما به مثال ذلك زيد من قولك ضرب زيد عمرا وعلم زيد فالأول اسم أسند إليه فعل واقع منه فإن الضرب واقع من زيد والثاني اسم أسند إليه فعل قائم به فإن العلم قائم بزيد وقولي أولا أو مؤول به يدخل فيه نحو «أن تخشع» في قوله تعالى «ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم» فإنه فاعل مع أنه ليس باسم لكنه في تأويل الاسم وهو الخشوع وقولي ثانيا أو مؤول به يدخل فيه مختلف في قوله تعالى «مختلف ألوانه» فالوانه فاعل ولم يسند إليه فعل ولكن أسند إليه مؤول بالفعل وهو مختلف فإنه في تأويل يختلف وخرج بقولي مقدم عليه نحو زيد من قولك زيد قام فليس بفاعل لأن الفعل المسند إليه ليس مقدما عليه بل مؤخر عنه وإنما هو مبتدأ والفعل خبره وبقولي بالأصالة نحو زيد من قولك قائم زيد فإنه وإن أسند إليه شيء مؤول بالفعل وهو مقدم عليه لكن تقديمه عليه ليس بالأصالة لأنه خبر فهو في نية التأخير وخرج بقولي واقعا منه الخ نحو زيد من قولك ضرب زيد فإن الفعل المسند إليه واقع عليه وليس واقعا منه ولا قائما به وإنما مثلت الفاعل بقام زيد ومات عمرو ليعلم أنه ليس معنى كون الاسم فاعلا أن مسماه أحدث شيئا بل كونه مسندا إليه على الوجه المذكور ألا ترى أن عمرا لم يحدث الموت ومع ذلك يسمى فاعلا وإذا عرفت الفاعل فاعلم أن له أحكاما أحدها أن لا يتأخر عامله عنه فلا يجوز في نحو قام أخواك أن تقول أخواك قام وقد تضمن ذلك الحد الذي ذكرناه وإنما يقال أخواك قاما، فيكون أخواك مبتدأ وما بعده فعل وفاعل والجملة خبر والثاني أنه لا يلحق عامله علامة تثنية ولا جمع فلا يقال

(قوله شرعت) أي أخذت وتلبست (قوله وباب التنازع) بالجر عطفاً على باب النائب ووجه تعلقه بباب الفاعل أن الفعل فيه مقدم على المفعول وذلك المفعول قد يكون فاعلا كما يكون غير ذلك، قلت ولعله إنما قدم باب الاشتغال على التنازع لأن الاشتغال لما تعلق بباب الفاعل والمبتدأ حصل له مزية عليه ولأن المبتدأ قد تقدم وهو أحد طرفي ماله تعلق به وذكر بعده الفاعل فلا يناسب إلا ذكره بعدهما تأمل (قوله وما يتعلق به) معطوف على قوله أولا وما يتعلق به والضمير عائد على الفاعل وقوله وباب المبتدأ معطوف على الضمير المحرور ووجه تعلق الاشتغال بباب المبتدأ والخبر أن الاسم السابق يكون مبتدأ خبره ما بعده ووجه تعلقه بباب الفاعل أنه يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور تدبر (قوله أن الفاعل) أي اصطلاحاً (قوله اسم صريح أو مؤول به) الصريح والمؤول به للإدخال لا للإخراج كما هو ظاهر فافهم (قوله أسند إليه فعل) أي الفعل المصطلح عليه (قوله واقعا منه) الضمير في قوله واقعا عائد على الفعل باعتبار مدلوله وهو الحدث ففي الكلام من أنواع البديع الاستخدام وهو ذكر الشيء بمعنى وإعادة الضمير عليه بمعنى آخر (قوله وخرج بقولي مقدم عليه نحو زيد من قولك زيد قام الخ) أي لأن المسند هو الفعل وحده كما هو صريح كلام السعد لا أن الفعل مسند إلى ضميره وهما مسندان إلى زيد ومثله شبهه ولو سلم فاسناد الجملة يتضمن إسناد الفعل في ضمنها بل هو المقصود بالإسناد فيصدق أنه أسند إليه فعل أو مافي تأويله فيحتاج إلى إخراجها ولو سلم فهو لدفع التوهم فدعوى أن ذلك كلام ظاهري ممنوع اهـ يس ومراده رد اعتراض الدماميني (قوله أحكاماً) جمع حكم بمعنى محكوم به (قوله

قاما أخوك ولا قاموا إخوتك ولا قن نسوتك بل يقال في الجميع قام بالافراد كما يقال قام أخوك هذا هو الأكثر ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالعمل فعلا كان كقوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة أواسم كقوله عليه الصلاة والسلام أو مخرجي هم قال ذلك لما قال له ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك والأصل أو مخرجوي هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء والأكثر أن يقال يتعاقب فيكم ملائكة أو مخرجي هم بتخفيف الياء * والثالث أنه إذا كان مؤثراً ألحق عامله تاء التأنيث الساكنة إن كان فعلاً ماضياً أو المتحركة إن كان وصفاً فتقول قامت هند وزيد قائمة أمه ثم تارة يكون إلحاق التاء جائزاً وتارة يكون واجباً فالجائز في أربع مسائل إحداها أن يكون المؤنث اسماً ظاهراً مجازي التأنيث ونعني به ما لا فرج له تقول طلعت الشمس وطلع الشمس والاول أرجح * قال الله تعالى « قد جاءكم موعظة » وفي آية أخرى قد جاءكم بينة * الثانية أن يكون المؤنث اسماً ظاهراً حقيقى التأنيث وهو منفصل من العامل بغير إلا وذلك كقولك حضرت القاضى امرأة ويجوز حضر القاضى امرأة والاول أفصح الثالثة أن يكون الفعل نعم أو بش نحو نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند الرابعة أن يكون الفاعل جمعاً نحو جاءت الزيود وجاء الزيود وجاءت الهنود وجاء الهنود فمن أنث فعلى معنى الجماعة ومن ذكر فعلى معنى الجمع ويستثنى من ذلك جمعا التصحيح فإنه يحكم لها بحكم مفرديهما فتقول جاءت الهندات بالتاء لا غير كما تفعل في جاءت هند وقام الزيدون بترك التاء لا غير كما تفعل في قام زيد والواجب فيما عدا ذلك وهو مسألتان إحداها المؤنث الحقيقى التأنيث الذى ليس مفصولاً ولا واقعاً بعد نعم أو بش نحو إذ قالت امرأة عمران الثانية أن يكون ضميراً متصلاً كقولك الشمس طلعت وكان الظاهر أن يجوز في نحو ما قام إلا هند الوجهان ويترجح التأنيث كما في قولك حضر القاضى امرأة ولكنهم أوجبوا

يتعاقبون فيكم ملائكة الخ) اعترض بأن هذا مختصر من حديث طويل رواه البخارى وغيره ولفظه إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة الخ فعليه الواو ضمير ومعنى يتعاقبون تأتي طائفة عقب طائفة ثم تعود الأولى عقب الثانية (قوله أو مخرجي هم) بفتح الواو لأنها للعطف وقدمت همزة الاستفهام لصدارتها وقل الهمزة في محلها والمعطوف عليه محذوف والتقدير أمعادى ومخرجي هم والهمزة للاستفهام الانكارى (قوله ورقة بن نوفل) هو ابن عم خديجة رضى الله تعالى عنها مات قبل الرسالة على الصحيح فليس بصحابي رحمه الله تعالى (قوله وددت أن أكون الخ) لعل ما ذكره المصنف رواية لبعضهم أو رواية بالمعنى وإلا فالذى في البخارى وشروحه ياليتنى فيها جذا ياليتنى أكون حياً إذ يخرجك قومك فقال صلى الله عليه وسلم أو مخرجي الخ (قوله والأصل أو مخرجوي هم) أى الأصل الثانى أما الأول أو مخرجونى سقطت النون للإضافة فصار مخرجوي (قوله فقلبت الواو ياء وأدغمت الخ) وكسرت الجيم للنسبة ومخرجي اسم فاعل مضاف لياء المتكلم مبتدأ وهم فاعل سد مسد الخبر ويجوز كما في شروح البخارى جعل هم مبتدأ خبره مخرجي ولا يجوز العكس لأنه يلزم عليه الإخبار عن النسكرة بالمعرفة تأمل (قوله أن يكون الفاعل جمعا نحو جاءت الزيود الخ) المراد بالجمع ما يدل على جماعة ليدخل اسم الجمع واسم الجنس (فائدة حسنة) قال ابن جنى إذا أنثت الجمع أعدت إليه الضمير مؤنثاً وإن ذكرته أعدته إليه مذكراً تقول قامت الرجال إلى أخواتها وقاموا إلى أخواتهم اه يس (قوله وجاءت الهنود) لم يعتبر التأنيث الحقيقى الذى كان في المفرد لأن المجازى الطارئ أزال حكم الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى في رجال اه يس (قوله ويستثنى من ذلك جمعا التصحيح) أى اللذان حصل فيهما شروط ذينك الجمعين فلا ينافى ما صرح به بعضهم من جواز الوجهين في أرضين وعزين وسنين ومن جوازهما في نحو جاء البنون لأنه لما تغير فيه بناء الواحد بحذف همزته شابه الجمع المكسر لفظاً فأعطى من أحكامه حظاً فجاء إلحاق التاء بفعله كما قال تعالى « آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل »

وهذا ينحل قول بعضهم ملغزاً في ذلك : أيا فاضلاً قد حاز كل فضيلة * ومن عنده حل العويص يراد

أن جمع تذكير يحىء مصححاً * وفي فعله تاء الاناث تزداد

فيه ترك التاء في النثر لأن ما بعد إلا ليس الفاعل في الحقيقة وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك ذكر العامل والتقدير ما قام أحد الأندلسيين هذا أحد المراتن الأربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل والثاني فاعل المصدر كقوله تعالى «أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة» تقديره أو إطعامه يتيماً والثالث في باب النيابة نحو وقضى الأمر أصله والله أعلم وقضى الله الأمر والرابع فاعل أفعل في التعجب إذا دل عليه مقدم مثله كقوله تعالى «أسمع بهم وأبصر» أي وأبصر بهم فحذف بهم من الثاني لدلالة الأول عليه وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور

(ص) والأصل أن يبي عامله وقد ينأخر جوازاً نحو «ولقد جاء آل فرعون النذر» وكما أتى ربه موسى على قدره ووجوباً نحو «إذ ابتلى إبراهيم ربه وضربني زيد وقد يجب تأخير المفعول كضربت زيدا وما أحسن زيدا وضرب موسى عيسى بخلاف أَرْضَعَتِ الصَّغْرَى الْكُبْرَى وقد يتقدم على العامل جوازاً نحو «فريقاً هدى» ووجوباً نحو «أيما تَدْعُوا وإذا كَانَ الْفَعْلُ نَعْمَ أَوْ بَيْسَ فَالْفَاعِلُ إِمَامٌ مَعْرُوفٌ بِالْجَنَسِ» نحو نَعْمَ الْعَبْدُ مضاف لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ «وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ» أو ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مَفْسَرٌ بِتَمْيِيزِ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ نَحْوُ بَيْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا

(ش) الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقهما أن يتصلا وحق المفعول أن يأتي بعدهما قال الله تعالى «وورث سليمان داود» وقد يتأخر الفاعل عن المفعول وذلك على إقسامين جائز وواجب فالجائز كقوله تعالى «ولقد جاء آل فرعون النذر» وقول الشاعر:

(قوله ليس الفاعل في الحقيقة) أي بل بحسب الظاهر إذ هو في الحقيقة بدل كما سيصرح به فلا تنافي بين كلاميه كما هو ظاهر خلافا لما ذكره الدجوني (قوله وهذا أحد المواطن الأربعة الخ) وقد زيد عليها مواضع ونظمت الجميع فقلت

لقد جاء حذف الفاعل اعلم بسته * بفاعل فعل للجماعة يذكر * مؤنثه أيضا وفاعل مصدر تعجب أنب واستثن حقا فتشكر * وحالين للتفصيل قاما مقامه * كما رجل في بيت شعر يكرر وزيد عليها أن يؤخر فاعل * مع سبق للفعلين وهو مقرر

وأشرت بقولي وحالين للتفصيل الخ إلى ما ذكره السيوطي عن ابن هشام في قول الشاعر فتلقفها رجل رجل من أن أصله فتلقفها الناس رجلا رجلا فحذف الفاعل فلما أقما مقامه جعلنا كشيء واحد فهذان حالان للتفصيل قاما مقام الفاعل وأشرت بقولي وزيد عليها أن يؤخر فاعل الخ إلى ما حذف فيه الفاعل من نحو ما قام وقعد لا زيد إذ قدرت زيداً فاعلاً بأحدهما فإنه يكون فاعل الآخر محذوفاً لدلالة ذلك عليه ولا يقدر ضميراً لأنه إن قدر قبل إلا فسد المعنى ولا يقدر بعدها لأنها مشغولة عنه فتأمل (قوله النذر) جمع نذير (قوله إما معرف بالجنسية) خرج ما فيه آل وليست معرفة نحو الله والذي أهيس (قوله ولنعم دار المتقين) لا يقال إن المتقين جمع متق واللام في اسم الفاعل موصولة لا معرفة لأننا نقول اسم الفاعل إذا كان بمعنى الثبوت تكون آل فيه معرفة وإنما تكون موصولة إذا كان بمعنى الحدوث أفاده يس (قوله وورث سليمان داود) أي العلم والنبوة لا المال إذ الأنبياء لا يورثون (قوله جاء الخلافة الخ) فاعل جاء ضمير المدحوق وقد رأى أمقودة من غير سعي قال ابن عصفور ويحتمل أن تكون أولئك كأنه شك هل المدحوق نال الخلافة لما أرادها وطلبها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به والكاف في كمال التشبيه وما مصدرية والجملة في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف والتقدير أتى الخلافة إتيانا كاتيان موسى بن عمران صلوات الله على نبينا وعليه وسلامه، وعلى قدر متعلق بقوله أتى وعلي بمعنى الياء واليهت لجرير في مدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه من قصيدة من البسيط وقوله:

فلو قيل في الكلام جاء النذر آل فرعون لكان جائزا وكذلك لو قيل كما أتى موسى ربه وذلك لأن الضمير حينئذ يكون عائداً علي متقدم لفظاً ورتبة وذلك هو الأصل في عود الضمير والواجب كقوله تعالى «وإذ ابتلي إبراهيم ربه» وذلك لأنه لو قدم الفاعل هنا فقيل ابتلي ربه إبراهيم لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز وكذلك نحو قولك ضربني زيد وذلك أنه لو قيل ضرب زيد إياي لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله وذلك أيضاً لا يجوز وقد يجب تأخير المفعول في نحو ضرب موسى عيسى لا انتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر فلو وجدت قرينة معنوية نحو أرضعت الصغرى الكبرى وأكل الكثرى موسى أو لفظية كقولك ضربت موسى سلى وضرب موسى العاقل عيسى جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه لا انتفاء اللبس في ذلك : واعلم أنه كما لا يجوز في مثل ضرب موسى عيسى أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده كذلك لا يجوز تقدمه عليه وعلى الفعل لثلاث يتوهم أنه مبتدأ وأن الفعل متحمل لضميره وأن موسى مفعول ويجوز في مثل ضرب زيد عمرا وضربت عمرا أن يتقدم المفعول على الفعل لعدم المانع من ذلك قال الله تعالى «فريقا هدى» وقد يكون تقديمه واجبا كقوله تعالى «أياما تدعوا فله الأسماء الحسنی» فأياها مفعول لتدعو تقدم عليه وجوبا لأنه شرط والشرط له صدر الكلام وتدعو مجزوم به وإذا كان الفعل نعم أو بئس وجب في فاعله أن يكون اسما معرفا بالآلف واللام نحو نعم العبد أو مضافا لما فيه أَل كقوله تعالى «ولنعم دار المتقين، فلبئس مثوى المتكبرين» أو مضمرا مستترا مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز كقوله تعالى «بئس للظالمين بدلا» أى بئس هو أى البدل بدلا وإذا استوفت نعم فاعلها الظاهر وفاعلها المضمرة وتمييزه جى بالخصوص بالمدح أو الذم فقيل نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد وإعرابه زيد مبتدأ والجملة قبله خبر والرباط بينهما العموم الذى فى الألف واللام ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل فلا يقال نعم زيد الرجل ولا على التمييز خلافا

أصبحت للنبر المعمور مجلسه * زينا وزين قباب الملك والحجر

إنا نلرجو إذا ما الغيث أخلفنا * من الخليفة ما نرجو من المطر

هذى الأرامل قد قضيت حاجتها * فمن لحاجة هذا الأرامل الذكر

ومنها

فلما سمع عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه هذا قال يا جرير والله وليت هذا الأمر وما أملك إلا ثلثمائة فمئة أخذها عبدالله ومائة أخذتها أم عبدالله يا غلام أعطه المائة الباقية فقال والله يا أمير المؤمنين إنها لأحب مال كسبته ثم خرج اه من شرح الشواهد (قوله قرينة معنوية نحو أرضعت الخ) فالعقل يدرك أن الموضع الكبرى وأن موسى هو الذى أكل الكثرى اه (قوله وأكل الكثرى) قال فى المصباح الكثرى بفتح الميم مشددة فى الأكثر وقال بعضهم لا يجوز إلا التخفيف الواحدة كثرة وهو اسم جنس ينون كاتنون أسماء الأجناس اه (قوله أو لفظية كقولك ضربت موسى الخ) فان قلت القرينة أمر يدل لا بالوضع والتاء موضوعة لتأنيث المسند إليه فكيف تكون التاء قرينة لفظية * قلت يمكن أن يقال إن التاء موضوعة لتأنيث المسند إليه لا لتأنيث هذا المسند إليه بخصوصه فتأمل اه من خط ش (قوله أو مضمرا مستترا) أى وجوبا فلا يبرز فى تثنية ولا جمع خلافا للكوفيين ونحو نعمارجلين ونعموارجالا شاذ وذلك من أحكام هذا الضمير ومنها أن لا يتبع بشئ من التوابع لشبهه بضمير الشأن فى قصد إيهامه تعظيما لمعناه وأما نحو نعمهم قوما أتم فشاذ وأما التمييز فيجوز وصفه نحو نعم رجلا صالحا زيد نقله أبو حيان عن البسيط اه يس (قوله منصوبة على التمييز) يشترط أن تكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يحز لأن الشمس مفرد فى الوجود ولو قلت شمس هذا اليوم جاز قاله ابن عصفور وفيه نظر اه يس (قوله بئس للظالمين بدلا) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتمييز بالظرف وهو كذلك ولا يفصل بينهما بغيره لشدة احتياج الضمير للتمييز اه يس ؛ فان قلت قد ورد فى الحديث أن إبليس لما يحى له بعض أولاده ويقول له ما تركت حتى فرقت بين الرجل وامرأته يدنيه منه ويقول نعم أنت فأين ذلك التمييز الملتزم والمخصوص : أجيب بأن الحديث مخرج على أن فاعل نعم ضمير مستتر فيها بمنزلة بنكرة محذوفة يدل

للكوفيين فلا يقال نعم زيد رجلا ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل فتقول زيد نعم الرجل ويجوز أن تحذف إذا دل عليه دليل قال الله تعالى « إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب » أي هو أي أيوب

(ص) باب النائب عن الفاعل : يَحْذِفُ الْفَاعِلُ فَيَنْوِبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ بِهِ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ مَصْدَرٍ وَيُضْمُ أَوَّلُ الْفِعْلِ مُطْلَقًا وَيُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوُ تَعْلَمُ وَثَالِثُ نَحْوُ انْطَلَقَ وَيَفْتَحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمُضَارِعِ وَيُكْسَرُ فِي الْمَاضِي وَلَكَ فِي نَحْوِ قَالَ وَبَاعَ الْكُسْرُ مُخْلِصًا وَمُشَامَلًا وَالضَّمُّ مُخْلِصًا

(ش) يجوز حذف الفاعل إما للجهل به أو لغرض لفظي أو معنوي فالأول كقولك سرق المتاع وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم يعلم السارق والراوى والثاني كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فإنه لو قيل حمد الناس سيرته اختلفت السجعة والثالث كقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشزوا فانشزوا » وقول الشاعر : وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذا جشع القوم أعجل حذف الفاعل في ذلك كله لأنه لم يتعلق غرض بذكره وحيث حذف فاعل الفعل فإنك تقيم مقامه المفعول به وتعطيه أحكامه المذكورة له في باب فتصيره مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد أن كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثا تقول في ضرب زيد عمرا ضرب عمرو وفي ضرب زيد هنداً ضربت هند فإن لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر منابه تقول سير فرسخ وصيم رمضان ومر بزيد وجلس جلوس الأمير ولا يجوز نيابة الظرف أو المصدر إلا بثلاثة شروط أحدها أن يكون مختصا فلا يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها فإن قلت ضرب ضرب شديد

عليها السياق أي نعم فانتا أو نعم شيطانا وأنت هو المخصوص بالمدح لكن ذكر المصنف في مغنيه أن حذف التمييز شاذ في باب نعم أفاده ش

(باب النائب عن الفاعل)

(قوله يجوز حذف الفاعل إما للجهل به) قابله بالغرض اللفظي والمعنوي فأشعر أنه لا يدخل تحت الغرض وهو كذلك ثم تعليل الحذف بالجهل نظر فيه المصنف بأن الجهل إنما يقتضى أن لا يصرح باسم الفاعل لأن يحذف وإنما يقتضى إبهامه نحو ضرب إنسان وقتل حيوان و واجب بأنه لما لم يكن في ذكره مبهما فائدة تركوه رأسا أفاده يس (قوله من طابت سريرته) قال في الصحاح السر الذي يكتتم والجمع الأسرار والسريرة مثله والجمع السرائر اه والسريرة بكسر السين الطريقة (قوله إذا قيل لكم تفسحوا) أي توسعوا في المجلس أي مجلس النبي ﷺ أو الذكر حتى يجلس من جاءكم وفي قراءة المجالس فافسحوا يفسح الله لكم في الجنة وإذا قيل انشزوا أي قوموا إلى الصلاة وغيرها فانشزوا وفي قراءة بضم الشين فيهما اه جلاين (قوله وإن مدت الأيدي الخ) من الطويل وبأعجلهم خبراً كن أي أعجلهم وأجشع مبتدأ خبره أعجل وهو من الجشع بالجيم والشين محركاتين الحرص على ألا كل قال الجوهرى هو أشد الحرص (قوله ويؤنث له الفعل الخ) ولا يرد نحو مر بهند لأن القائم مقام الفاعل لفظا أعنى الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث ولذا لم يستثنه اه يس (قوله أو المصدر) أي أو ناب المصدر ومثله اسمه وخرج به وصفه فلا يقال في سير سير حيث سير حيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون (قوله أن يكون مختصا) أي كل واحد من الثلاثة والمتصرف من الظروف ما استعمل في الظرفية وغيرها والمختص منها ما اختص بعملية أو إضافة أو غيرهما والمتصرف من المجرور أن لا يلزم

وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول الاختصاص بالوصف . الثاني أن يكون متصرفا لا ملازما للنصب على الظرفية أو المصدرية فلا يجوز سبحان الله بالضم على أن يكون نائبا مناب فاعل فعله المقدر على أن تقديره يسبح سبحان الله ولا بجاء إذا جاء زيد على أن ذا نائبة عن الفاعل لأنهما لا يتصرفان الثالث أن لا يكون المفعول به موجودا فلا تقول ضرب اليوم زيدا خلافا للأخفش والكوفيين وهذا الشرط أيضا جار في الجار والمجرور والخلاف جار فيه أيضا واحتج المجيز بقراءة أبي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون ويقول الشاعر :

وإنما يرضى المنتيب ربه * مادام معنيا بذكر قلبه

فأقيم بما وبذ كرمع وجود قوما وقلبه وأجيب عن البيت بأنه ضرورة وعن القراءة بأنها شاذة ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضمير امستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله تعالى «قل الذين آمنوا يغفروا» أي ليجزى الغفران قوما وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني وذلك جائز وإذا حذف الفاعل وأقيم شيء من هذه الأشياء مقامه وجب تغيير الفعل بضم أوله ماضيا كان أو مضارعا وبكسر ما قبل آخره في الماضي وفتح في المضارع تقول ضرب ويضرب وإذا كان الفعل مبتدأ بتاء زائدة أو بهمزة وصل شارك في الضم ثانيه وأوله في مسألة التاء وثالثه وأوله في مسألة الهمزة تقول في تعلت المسألة تعلت المسألة بضم التاء والعين وفي انطلقت بزيدا انطلق بضم الهمزة والطاء قال الله تعالى فمن اضطر إذا ابتدئ بالفعل قيل اضطر بضم الهمزة والطاء قال الهذلي : سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم * فتخروا ولكل جنب مصرع وإن كان الفعل الماضي ثلاثيا معتل الوسط نحو قال وباع جاز لك فيه ثلاث لغات إحداها وهي الفصحى كسر الأول فتقلب الألف ياء الثانية إشمام الكسر شيئا من الضم تنبها على الأصل وهي لغة فصيحة أيضا الثالثة إخلاص ضم أوله فيجب قلب الألف واوًا فتقول قول وبوع وهي لغة قليلة

(ص) (بَابُ الْأَشْتَغَالِ) يَجُوزُ فِي نَحْوِ زَيْدًا ضَرْبُهُ أَوْ ضَرْبُ أَخَاهُ أَوْ مَرَرْتُ بِهِ رَفَعَ زَيْدٌ بِالْإِتْدَاءِ فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ وَنَصْبُهُ بِاضْمَارِ ضَرْبَتْ وَأَهْنَتْ وَجَاوَزَتْ وَاجِبَةُ الْحَذْفِ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ وَيَتَرَجَّحُ

الجار له وجها واحدا في الاستعمال كذ ورب وأن لا يكون المجرور به في موضع الصفة أو الحال والمختص ما خص بقسم أو استثناء والمتصرف من المصادر ما فارق النصب على المصدرية والمختص ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد العدد أو كونه اسم نوع (قوله خلافا للأخفش) فإنه أجاز إنابة غير المفعول بشرط تقدم النائب كافي البيت لا تأخره كافي الآية وأجاز الكوفيون ذلك مطلقا (فائدة) إذا أطلق الأخفش فهو سعيد بن مسعدة شيخ الجرمي وتلميذ سيديويه وهو الأوسط (قوله أني جعفر) هو من العشرة (قوله وإنما يرضى الخ) هو من الرجز والمنيب الراجع إلى عبادة ربه ومعنى أصله معنويا قلبت الواو ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء ثم أدغمت فيها ثم قلبت الضمة كسرة للناسبة (قوله وعن القراءة بأنها شاذة) مبنى على أن الشاذ ما وراء السبعة وهو اختيار طائفة من الفقهاء والأصوليين وذهب كثيرون إلى أن الشاذ ما وراء العشرة فلا تكون على هذا شاذة (قوله قال الهذلي) أي الشاعر المنسوب لهذيل بضم أوله قبيلة من العرب (قوله سبقوا هوى الخ) هو من قصيدة طويلة من الكامل رثى بها بنو الخمسة وقد كانوا ماتوا في طاعون وأصل هوى هوى وأعنقوا أي تبع بعضهم بعضا فتخروا أي اخترتهم المنية واحدا واحدا وقوله ولكل جنب مصرع أي ولكل شخص مكان يصرع فيه (قوله إشمام الكسر شيئا من الضم الخ) أشار بهذا إلى أن المراد بالاشمام هنا إشراب الكسرة شيئا من صوت الضمة ولا تغير الياء وبه قرأ الكسائي وهشام من السبعة في قيل وغيض

(بَابُ الْأَشْـتِغَالِ)

هو في اللغة التلهي عن الشيء فكان العامل تلهي عن المعمول بضميره وسيأتي معناه اصطلاحا في كلامه

النَّصَبُ فِي نَحْوِ زَيْدًا أَضْرِبَهُ لِلطَّلَبِ وَنَحْوِ « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » مَتَاوَلٌ فِي نَحْوِ وَالْأَنْعَامُ خَلَقَهَا لَكُمْ لِلتَّاسِبِ وَنَحْوِ ابْشِرْنَا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ وَمَا زَيْدًا رَأَيْتَهُ لَغَلْبَةِ الْفِعْلِ وَيَجِبُ فِي نَحْوِ إِنْ زَيْدًا لَقِينَهُ فَأَكْرَمَهُ وَهَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ لَوْ جُوبَهُ وَيَجِبُ الرِّفْعُ فِي نَحْوِ خَرَجْتَ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو لَا مَتَاعَهُ وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرُو أَكْرَمْتَهُ لِلتَّكَافُفِ وَلَيْسَ مِنْهُ « وَكُلُّ شَيْءٍ فُلُوهُ فِي الزَّيْرِ » وَازِيدٌ ذَهَبَ بِهِ

(ش) ضابط هذا الباب أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره أو في اسم عامل في ضميره ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الأول لنصبه مثال ذلك زيدا ضربته ألا ترى أنك لو حذفته الهاء وسلطت ضربت علي زيد لقلت زيدا ضربت ويكون زيدا مفعولا مقدما وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم ومثله أيضا زيدا مررت به فإن الضمير وإن كان مجرورا بالباء إلا أنه في موضع نصب بالفعل ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل في الضمير نحو قولك زيدا ضربت أخاه فإن ضرب عامل في الأخ نصبا على المفعولية والأخ عامل في الضمير خفضا بالإضافة إذا تقرر هذا فنقول يجوز في الاسم المتقدم أن يرفع بالابتداء وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية وأن ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور فلا موضوع للجملة حيثئذ لأنها مفسرة وتقدير الفعل في المثال الأول ضربت زيدا ضربته وفي الثاني جاوزت زيدا مررت به ولا تقدر مررت لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه وفي الثالث أهنت زيدا ضربت أخاه ولا تقدر ضربت لأنك لم تضرب إلا الأخ واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات فتارة يترجح نصبه وتارة يجب وتارة يترجح رفعه وتارة يجب وتارة يستوى الوجهان فأما ترجيح النصب ففي مسائل منها أن يكون الفعل المذكور فعل طلب وهو الأمر والنهي والدعاء كقولك زيدا أضربه وزيدا لاتهنه واللهم عبدك أرحمه وإنما يترجح النصب في ذلك لأن الرفع يستلزم الأخبار بالجملة الطولية عن المبتدأ وهو خلاف

(قوله وأزيد ذهب به) قال سم ترك المصنف رحمه الله شرح قوله وأزيد ذهب به وحاصله أنه ليس من هذا الباب لا امتناع عمل الفعل المذكور النصب في الاسم السابق لو سلط عليه فيلزم فيه الرفع على الابتداء أو بفعل مضمر تقديره أذهب زيد ذهب به اه فان قلت لا ينحصر المناسب في أذهب فيقدر هنا مناسب آخر ينصبه مثل يلبس أو أذهب زيد أعلى صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلبسه الذهاب أو يلبسه أحد بالذهاب قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل أو يلازمه مع اتحاد المستند إليه والاتحاد فيما ذكرته مفقود قاله الجامي (قوله أن يتقدم اسم) أراده الجنس فيشمل الواحد والأكثر قال الرضى وقد يتوالت اسمان منصوبان لمقدرين أو أكثر نحو زيدا أخاه ضربته أي أهنت زيداً أضربت أخاه وزيدا أخاه غلامه ضربته أي لا بست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه اه وعلم منه أن محل الجواز إن كان الناصب المقدر متعدد بتعدد المشغول عنه فلو كان الناصب للأكثر فعلا واحداً مقدراً امتنع إلا عند الأخفش كما بينه الشاطبي اه يس (قوله ويتأخر عنه فعل الخ) لم يقل عامل ليشمل الاسم لأن فيه تفصيلا وهو أنه إن كان وصفاً بأن كان اسم فاعل أو مفعول أو من أمثلة المبالغة عمل وإلا فلا ويشترط أن يكون صالحا للعمل فيما قبله باعتبار ذاته وخرج بتأخر الفعل ما إذا تقدم نحو ضربته زيد لأن العامل لم يتأخر والاسم الذي عاد إليه الضمير لم يتقدم بل إن نصب زيد فهو بدل من الهاء وإن رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله (قوله جاوزت زيدا مررت به الخ) اعترض بأن مفهوم المرور بزيد مثلاً هو محاذاته وقت السير لا مجاوزته كما في قوله :

أمر على الديار ديار ليلي * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

وأجيب عنه بأن المرور المعدي بالباء يفيد المجاوزة بخلاف المعدي بعلي فإنه يستفاد منه المحاذاة كما في البيت تأمل (قوله فعل طاب) أي بنفسه أو بغيره لا فرق بين طاب الفعل والترك والمراد الطاب ولو بصيغة الخبر نحو زيد غفر الله له

القياس لأنها لا تحتمل الصدق والكذب ويشكل على هذا نحو قوله تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » فإنه نظير قولك زيداً وعمراً ضرب أحدهما وإنما رجح في ذلك النصب لكون الفعل المشغول فعل طلب وكذلك قوله تعالى « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما » والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضوعين وقد أوجب عن ذلك بأن التقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فالسارق والسارقة مبتدأ ومعطوف عليه والخبر محذوف وهو الجار والمجرور واقطعوا جملة مستأنفة فلم يلزم الإخبار بالجملة الطليعية عن المبتدأ ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى ومثله زيد فقير فأعطه وخالد مكسور فلا تنهيه وهذا قول سيويوه وقال المبرد آل موصولة بمعنى الذي والفاء جيء بها لتدل على السببية كما في قولك الذي يأتيني فله درهم وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وقد تقدم أن شرط هذا الباب أن الفعل لو سلط على الاسم لنصبه ومنها أن يكون الاسم مقترناً بعاطف مسبوق بجملة فعلية كقولك قام زيد وعمراً أكرمته وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية فيلزم عطف الاسم على الفعلية وهما متخالفان وإذا نصبت كانت الجملة فعلية لأن التقدير وأكرمت عمرأ أكرمته فتكون قد عطفت فعلية على فعلية وهما متناسبان والتناسب في العطف أولى من التخالف فلذلك رجح النصب قال الله تعالى « خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين والآنعام خلقها لكم » أجمعوا على نصب الآنعام لأنها مسبوق بالجملة الفعلية وهو خلق الإنسان ومنها أن يتقدم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال كقولك أزيداً ضربته وما زيداً رأيته قال تعالى « أبشراً منا واحداً نتبعه » وأما وجوب النصب ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل كأدوات الشرط والتخصيص كقولك إن زيداً رأيته فأكرمه وهلازيداً أكرمته وكقول الشاعر :

لا تجزعي إن منفساً أهلكته * فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وأما وجوب الرفع ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالدخول على الجملة الإسمية كما إذا فجائية كقولك خرجت

أو لا يذبّه الله (قوله لأنها لا تحتمل الصدق والكذب) هذا ناشئ عن التباس الخبر المقابل للإنشاء بخبر المبتدأ وهو ممنوع لتصريحهم بوقوع الظرف خبراً في نحو أزيد عندك مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب (قوله الزانية والزاني فاجلدوا) لما كانت السرفة تفعل بالقوة والرجل أقوى من المرأة قدم السارق والزنا يفعل بالشهوة والمرأة أكثر شهوة قدمت (قوله جملة مستأنفة) أي فالفاء استئنافية لاعاطفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر (قوله ولم يستقم الخ) يعني إذا تقرر أن السارق والسارقة والزانية والزاني مبتدآن خبرهما محذوف وجملة فاقطعوا مستأنفة خرجت الأيتان عن باب الاشتغال ولو جعلتا منه للزم علقته أن يعمل فعل وهو اقطعوا مع أنه من جملة مستأنفة في جزء جملة قبلها وهو المبتدأ أعني السارق والسارقة والزانية والزاني وهو ممنوع لأن شرط الاشتغال أن يكون الفعل المشتغل بالضمير بحيث لو لم يشتغل به عمل في الاسم السابق هذا توضيح ما ذكره الشارح وهو توجيه كلام سيويوه في الآيتين ووجهه المبرد يجعل الباء للسببية وما بعد فاء السببية لا يعمل فيما قبلها وهو توجيه لفظي وما قبله توجيه معنوي تدبر (قوله لا تجزعي الخ) هو من الكامل والجزع خلاف الصبر والمنفس بضم الميم وكسر الفاء النفيس من المال والخطاب لزوجه حيث لامته على كثرة الإنفاق والكرم لأنه نزل به إخوان فذبح لهم أربع قلائص فالكاف في ذلك مكسورة أي لا تجزعي على ما أتلّفه من المال النفيس فإني أحصل لك أمثاله ولكن اجزعي إذ امت فإنك لا تجدين مثلي (قوله وأما وجوب الرفع الخ) ليس هذا القسم من مسائل الباب كما في التوضيح لأن من شرطه أن يصح تأثر السابق بالعمل وما اختص بالابتداء لا يصح تقدير الفعل بعده وماله صدر الكلام يمنع عمل ما بعده فيما قبله ولذا لم يذكره ابن الحاجب قال ابن هشام أصاب ابن الحاجب كل الإصابة حيث لم يذكر هذا القسم لأنه لم يدخل تحت ضابط الاشتغال اه وأوجب عنه بأن معنى قولهم في ضابطه لو سلط عليه لنصبه لو خلا من الموانع ووجه إليه ومن جملة الموانع الأدوات

فاذا زيد يضربه عمرو فهذا لا يجوز فيه النصب لأنه يقتضى تقدير الفعل وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية وأما الذى يستويان فيه فضابطه أن يتقدم على الاسم عاطف مسبق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها كقولك زيد قام أبوه وعمرا أكرمه وذلك لأن زيد قام أبوه جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولى كبرى أنها جملة فى ضمنها جملة ومعنى قولى ذات وجهين أنها اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وإن راعيت عجزها نصبتة وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وأما الذى يرجح فيه الرفع فما عدا ذلك كقولك زيد ضربته قال الله تعالى «جنات عدن يدخلونها» أجمعت السبعة على رفعه وقرئ شاذاً بالنصب وإنما يرجح الرفع فى ذلك لأنه الأصل ولا مرجح لغيره وليس منه قوله تعالى «وكل شيء فعلوه فى الزبر» لأن تقدير تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء فى الزبر حتى يصح تسليطه على ما قبله وإنما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت فى الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فالرفع هنا واجب لا راجح والفعل المتأخر صفة للاسم فلا يصح له أن يعمل فيه وليس منه أزيد ذهب به لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط

﴿ص﴾ (باب فى التنازع) يَحُوزُ فِي ضَرْبِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا إِعْمَالُ الْأَوَّلِ وَاخْتَارَهُ الْكُوفِيُّونَ فَيَضْمُرُ فِي الثَّانِي كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ أَوِ الثَّانِي وَاخْتَارَهُ الْبَصْرِيُّونَ فَيَضْمُرُ فِي الْأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ نَحْوُ جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ، وَلَيْسَ مِنْهُ . كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ . لَفَسَادِ الْمَعْنَى

﴿ش﴾ يسمى هذا الباب باب التنازع وباب الإعمال أيضاً وضابطه أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول

المختصة بالجملة الاسمية تأمل (قوله وعمرا أكرمه) أى فى داره فالرابط محذوف أو إن هذا مجرد مثال فاندفع الاعتراض بأن الجملة المعطوفة على الخبر لا يصح جعلها خبراً لعدم اشتغالها على الضمير (قوله اسمية الصدر فعلية العجز) الاسم الناصب للمفعول به كالفعل نحو زيد ضارب عمراً وبكرأ أكرمه بخلاف ما إذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قائم غلامه وبكرأ أكرمه لأن مشابهة الفعل غير تامة اهـ يس (قوله وقرئ شاذاً) أى قرأنا شاذاً فهو صفة لمصدر محذوف (قوله وليس المعنى الخ) قال الجامى قوله فى الزبر إن كان متعلقاً بفعلوا فسد المعنى لأن صحائف أعمالهم ليست محلل لفعلهم لأنهم لم يوقعوا فيها فعلاً بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم وإن كان صفة لشيء مع أنه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود إذ المقصود أن كل شيء هو مفعول لهم كائن فى صحف أعمالهم فالرفع لازم على أن يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة له والجار والمجرور فى محل رفع على أنه خبر المبتدأ تقديره كل شيء مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها اهـ (قوله صفة للاسم) قال الشنوائى يريد كل ولا يتعين بل يجوز أن يكون صفة لكل أو لشيء كما فى المعنى

﴿باب التنازع﴾

هو لغة التخاصم والاختلاف (قوله جفوني الخ) عزاه ابن الناطم لبعض الطائيين والشاهد فيه ظاهر وهو من الطويل وجفوني من الجفاء وهو الإعراض يقال جفوت الرجل جفاء ولا يقال جفيته والاخلاء جمع خليل كحبيب وأحباء وهو الصديق وتمام البيت : إني * لغير جميل من خليلي مهمل * والجميل الشيء الحسن ومهمل اسم فاعل أى تارك (قوله وباب الإعمال) أى بكسر الهمزة (قوله عاملان) ذكر فى التصريح أنهما لا بد أن يكونا مذكورين وأنه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور (قوله أو أكثر) كذا فى عبارة ابن عصفور قال المصنف فى الحواشي

أو أكثر ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخر مثال تنازع العاملين معمولاً واحداً قوله تعالى «آتوني أفرغ عليه قطراً» وذلك لأن آتوني فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ وأفرغ فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول وتأخر عنهما قطراً وكل منهما طالب له ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول ضرب وأكرم زيد عمرراً ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً كما صليت وباركت ورحمت على إبراهيم فعلي إبراهيم مطلوب لكل واحدة من هذه العوامل الثلاثة ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قوله عليه الصلاة والسلام تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين فدبر منصوب على الظرفية وثلاثاً وثلاثون منصوب على أنه مفعول مطلق وقد تنازعا في كل من العوامل الثلاثة السابقة عليها إذا تقرر هذا فنقول لاختلاف في جواز إعمال أى العاملين أو العوامل شئت وإنما الخلاف في المختار فالكوفيون يختارون إهمال الأول لسبقه والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور وذلك نحو قام وقعد أخواك وقام وضربت أخواك وقام ومررت بهما أخواك وذلك لأن الاسم المتنازع فيه وهو أخواك في المثال في نية التقديم فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً لكنه متقدم رتبة وإن أعملت الثاني فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته فقلت قاما وقعد أخواك وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته فقلت ضربت وضربت أخواك ومررت ومررت بأخواك ولا تقل ضربتهما ولا مررت بهما لأن عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة إنما اغتفر في المرفوع لأنه غير صالح للسقوط ولا كذلك المنصوب والمجرور وليس من التنازع قول امرئ القيس: ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال. وذلك أن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين إلى شيء واحد كما قدمناه ولو وجه هنا كفاني وأطلب إلى قليل فسد المعنى لأن لوتدل على امتناع

وهو يؤهم أنه سمع في أكثر من ثلاثة وليس كذلك فالأولى أن يقول عاملان أو ثلاثة لكن قال الدماميني في شرح التسهيل أنشد الشيخ نجم الدين في شرح الحاجية شاهداً على تنازع أكثر من ثلاثة قول الحماسي طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني * فقدت فلم أبغ الندى عند سائب اه يس (قوله ويتأخر معمول أو أكثر) هذا شامل للظاهر والمضمر نحو ما ضربت وشئت إلا ليأك وقت وقعت بك خلا فالظاهر عبارة ابن الحاجب فإنها تفيد إخراج المضمر وعلم من قوله ويتأخر الخ أنه لا يقع في متقدم إذ المتقدم يأخذه الأول قبل وجود الثاني فلا يمكن الثاني تنازع فيما أخذه الأول (قوله ويكون كل من المتقدم الخ) خرج به نحو * أتاك أتاك اللاحقون * لأن الثاني تأكيد للأول فلم يطلب الثاني المعمول أصلاً (قوله آتوني أفرغ عليه قطراً) فأعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال أفرغه والقطر النحاس المذاب (قوله ورحمت على إبراهيم الخ) رحم بالتشديد قال الشهاب الخفاجي في شفاء الغليل رحم عليه دعا له بالرحمة وترحم عليه غير فصيحة قاله الفراء كما في الذيل قال في القاموس الرحمة تحرك الرفة والمغفرة والتعطف والفعل كعلم ورحم عليه ترجماً وترحم والأولى الفصحى والاسم الرحى اه لكن لا يخفى أن التشديد لا يناسب هنا إذ معنى رحم عليه دعا له بالرحمة فالمتعين رحمت بكسر الحاء مخففة كما في شروح الدلائل أى ورحمته (قوله دبر) الدبر بضم تين وسكون الباء تخفيفاً لخلاف القبل من كل شيء ومنه يقال لآخر الأمر والمراد هنا عقب كل صلاة الخ (قوله وليس من التنازع الخ) هذا رد لما استدلل به الكوفيون على أولوية إعمال الفعل الأول بقوله كفاني ولم أطلب الخ فهذا ليس من باب التنازع أصلاً فسقط استدلالهم به (قوله فسد المعنى) لا يخفى أن ما ذكره من الدليل لا ينتج فساد المعنى إلا أن يراد فساد المعنى المراد والأولى أن يقول لتناقض المعنى حينئذ كما قرره غيره وأنتجه دليله اه من خط الشنوائى وعبارة الفارضى احتج الكوفيون بقول الشاهد ولو أن ما أسعى لأدنى الخ فقالوا أعمل الأول مع إمكان إعمال الثاني وأجاب البصريون بأن هذا ليس من التنازع لفساد المعنى وذلك أن مدخول لو إن وقع مثبِتاً كان منفيًا وعكسه وجوابها كذلك ولا شك أن الشرط هنا مثبت والجواب كذلك فعنهما النفي لما ذكره والتقدير انتفى سعي لأدنى معيشة فلم بكفى قليل من المال وقوله ولم أطلب معطوف على الجواب وهو منى فعنائه الإثبات لما تقدم من القاعدة لأن المعطوف على الجواب حكمه حكم الجواب في القاعدة المذكورة ومتى كان

الشيء لا امتناع غيره فاذا كان مابعد ما مثبتاً كان منفيانحو لو جاءني أكرمه وإذا كان منفيما كان مثبتاً نحو لو لم يسيء لم أعاقبه وعلى هذا فقوله أن ما أسعى لأدنى معيشة منفي لكونه في نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الامتناع وكل شيء امتنع لعله ثبت نقيضه ونقيض السعى لأدنى معيشة عدم السعى لأدنى معيشة وقوله ولم أطلب مثبت لكونه منفياً بلم وقد دخل عليه حرف الامتناع فلو وجه إلى قليل وجب فيه إثبات طلب القليل وهو عين مانفاه أولاً وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول أطلب محذوفاً وتقديره ولم أطلب الملك ومقتضى ذلك أنه طالب للملك وهو المراد * فان قيل إنما يلزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفائي ولو قدرته مستأنفاً كان نفياً محضاً غير داخل تحت حكم لو * قلت إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباطاً وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط

﴿ص﴾ (باب المفعول منصوب)

﴿ش﴾ قد مضى أن الفاعل مرفوع أبداً واعلم الآن أن المفعول منصوب أبداً والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً والرفع ثقيل والمفعول يكون واحداً فأكثر خفيف فجعلوا الثقيل والنصب للقليل والخفيف للكثير قصداً للتعادل

﴿ص﴾ وهو خمسة

﴿ش﴾ هذا هو الصحيح وهو المفعول به كضربت زيداً والمفعول المطلق وهو المصدر كضربت ضرباً والمفعول فيه وهو الظرف كصمت يوم الخميس وجلست أمامك والمفعول له كقمت لإجلال لك والمفعول معه كسرت والنيل

مثبتاً لزم مخالفتها لما عطف عليه لأن المعطوف عليه معناه لم يكفني قليل من المال والمعطوف هنا معناه أطلب قليلاً وهذا متناقض لأنه لا يطلب مالا يكفيه فمفعول الثاني ليس ضمير القليل بل التقدير لم أطلب الملك أو المجدو قال الشلوبين إن قدرت الواو للحال جاز كونه من التنازع لأن لم أطلب يصير منفيما على بابه فيصير المعنى انتفى سعيي لأدنى معيشة فلم يكفني قليل من المال ولم أطلبه وكذا إن جعلت الواو للاستئناف وفي كل منهما نظر لأن الواو الحالية أو الاستئنافية غير عاطفة فلا يكون بين عامل التنازع ارتباطاً انتهت (قوله لأن لو تدل الخ) أي تدل على امتناع الجزاء وانتفاء الشرط وانتفاءه غالباً يعني أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترضه ابن الحاجب ورد اعتراضه السعدي في شرح التلخيص

﴿ص﴾ (باب المفعول منصوب)

بتنوين باب على ما تقدم مرات وأبهم الناصب ليجري على كل الأقوال والصحيح أنه الفعل وشبهه لا الفاعل ولا مجموع الفعل والفاعل ولا معنى المفعولة (قوله لا يكون إلا واحداً) أي لا يكون للفعل الواحد إلا فاعل واحد وأما فتلحقها رجل رجل فقد تقدم أن الاسم فيه في معنى اسم واحد أي تلقفها الناس (قوله والرفع ثقيل) أي لأنه بالضممة التي هي أثقل الحركات وبالواو التي هي أثقل الحروف وأما الألف فليس رفعا أصليا بل نصب أصلي على أن غلبة النقل تكفي (قوله والمفعول يكون واحداً فأكثر) أي يكون واحداً فأكثر لفعل واحد (قوله والنصب خفيف) أي لأن علامته فتحة وهي أخف الحركات (قوله وهو خمسة) الضمير راجع إلى المفعول المراد به الجنس فلهذا أخبر عنه بخمسة وصح الاخبار بالجمع عن المفرد لأن المقصود التفسير فهو نظير الكلمة اسم وفعل وحرف فاندفع ما توهم من أن إرادة الجنس لا تصح الاخبار وإلا جاز الرجل ثلاثة والرجل القائمون ووجه الدفع أن عدم الصحة هنا لعدم إرادة التقسيم ألا ترى إلى صحة الرجل ثلاثة عربي ورومي وهندي لأرادته فتدبر أهيس (قوله الصحيح) مقابله ما سياتي من أنها أربعة أو ستة (قوله المفعول به) الضمير في به عائد إلى آل كذا المفعول فيه وله ومعه وكذا قال بعضهم واعترض بأنه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع أنه يستعمل منكرأ فيقال مفعول به ومعه الخ فالتحقيق أنه راجع إلى موصوف محذوف أي شيء مفعول به وأل ليست موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة أفاده عصام قال الشيخ يس

ونقص الزجاج منها المفعول معه فجعله مفعولاً به وقدر سرت وجاوزت النيل ونقص الكوفيون منها المفعول له فجعله في باب المفعول المطلق مثل قعدت جلوساً وزاد السيراني سادساً وهو المفعول منه نحو واختار موسى قومه سبعين رجلاً لأن المعنى من قومه وسمى الجوهري المستثنى مفعولاً دونه

(ص) المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا

(ش) هذا الحد لابن الحاجب رحمه الله وقد استشكل بقولك ما ضربت زيدا ولا تضرب زيدا وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يعقل إلا به ألا ترى أن زيدا في المثالين متعلق بضرب وأن ضرب يتوقف فهمه عليه أو علي ما قام مقامه من المتعلقات

(ص) ومنه المنادى

(ش) أى ومن المفعول به المنادى وذلك لأن قولك يا عبدالله أصله أدعو عبدالله فحذف الفعل وأنيب يا عنه

(ص) وإنما ينصب مضافاً كيا عبد الله أو شبيهاً بالمضاف كيا حسناً وجهه ويا طالعا جملاً ويارقيقاً

بالعباد أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى يارجلأ خذ بيدي

(ش) يعنى أن المنادى إنما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل إحداها أن يكون مضافاً كقولك يا عبدالله ويارسول الله

ولا يبعد كما قال السيد الصفوى أن أمثال هذه العبارة صارت كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعاً والياء في به إما للسببية فتعلق بالفعل أو للصلة يعنى للتعدية فتعلق بما تضمنته من معنى التعلق اه فتأمله فإن جعلها للسببية غير ظاهر (قوله ونقص الزجاج منها المفعول معه) نقص يتعدى بنفسه إلى المفعول قال تعالى « ثم لم ينقصوكم شيئاً » وهو أفصح من نقص بالتشديد (قوله وزاد السيراني) اسمه الحسن بن عبدالله ولد قبل السبعين ومائتين ومات ببغداد في رجب سنة ثمان وستين وثلثمائة اه مزهر (قوله الجوهري) هو إسماعيل بن حماد صاحب الصحاح مات في حدود الأربعمئة اه مزهر (قوله مفعولاً دونه) مراده به المستثنى إذ معنى جاء القوم إلا زيدا جاءوا دون زيد (قوله وهو ما وقع عليه الخ) أى اسم ما وقع إذ زيد مثلاً لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس مفعولاً به لأن أبحاث النحاة لاتعلق لها بالأعيان الخارجية بل بالألفاظ من حيث الإعراب والبناء وقيل لاحاجة إلى تقدير الاسم لأنهم يحرون صفات المدلولات المطابقة على دوالها (قوله كضربت زيدا) أى زيدا من ضربت زيدا (قوله تعلقه) أى المفعول وقوله بما أى بفعل والضمير فى يعقل عائد على الفعل وفى به عائد على المفعول كما يؤخذ من كلام المصنف بعد خلافاً لما فى حاشية الدجوني تأمل والمراد تعلقه به من غير واسطة فخرج المجرور من نحو مررت بزید فإنه ليس مفعولاً اصطلاحاً (قوله ومنه المنادى) أى وهو المطلوب إقباله أى المسؤل إجابته بذكر المألوم وإرادة اللازم فلا يرد نحو يا الله وأما نحو يا جبال ويا أرض فمن باب الاستعارة بالكناية ونداؤها تخيل وطلب الإقبال فيها ادعائى وذلك أنه لما شبه الجبل بالحيوان المميز فى الانقياد للأمر أثبت له طلب الإقبال ادعاء ثم استعمل النداء الموضوع لطلب الإقبال الحقيقى فى الادعائى ولا يخرج عن التعريف نحو يا زيد لا تقبل فإنه منهى عن الإقبال لا مطلوبه ونحو قول أحد المتعانقين لصاحبه يا فلان لأن الأول مطلوب الإقبال لسماع النهى ومنهى عن الإقبال بعد توجهه فاختلفت الجهتان ولأنه مطلوب الإقبال حكماً لكونه مسؤل الإجابة وعن الثانى بأنه من باب الاستعارة أولان المقصود طلب الإقبال إما حدوثاً أو بقاء اه يس ملخصاً (قوله ويا طالعا جملاً) فيه أنه إن لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدم لم يصح عمله وإن اعتبر كان مفرداً معرفة ويجب تعريف الطالع اللهم إلا أن

وقول الشاعر
 ألا يا عباد الله قلبي متم * بأحسن من صلي وأقبحهم فعلا
 الثانية أن يكون شيئا بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذي به التمام إما أن يكون اسما مرفوعا بالمنادى كقولك يا محمودا فعلة ويا حسنا وجهه ويا جيلا فعلا ويا كثيرا بره أو منصوبا به كقولك يا طالع جيلا أو مخفوضا بخافض متعلق به كقولك يارقيقا بالعباد ويا خيرا من زيد أو معطوفا عليه قبل النداء كقولك يا ثلاثة وثلاثين في رجل سميت به بذلك . الثالثة أن يكون نكرة غير مقصودة كقول الأعشى يار جلا خذيدي وقول الشاعر :

فياراكبا إما عرضت قبلها * ندماي من نجران أن لاتلاقيا

(ص) والمفرد المعرفة يبنى على ما يرفع به كيازيد ويازيدان ويازيدون ويارجل للمعين

(ش) يستحق المنادى البناء بأمرين إفراده وتعريفه ونعني بإفراده أن لا يكون مضافا ولا شبيهه ونعني بتعريفه أن يكون مرادا به معين سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمرو أو معرفة بعد النداء بسبب الإقبال عليه كرجل وإنسان تريد بهما معينا فإذا وجد في الاسم هذان الأمران استحق أن يبنى على ما يرفع به لو كان معربا تقول يازيد بالضم ويازيدان بالالف ويازيدون بالواو قال الله تعالى «يانوح قد جادلنا ، ويا جبال أوبي معه ،

يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر كما أفاده بعضهم (قوله ألا يا عباد الخ) هو من الطويل والمتميم هو الذي تيممه الحب أي ذلله (قوله وأقبحهم فعلا) كذا وقع في النسخ وهو تحريف كما في شرح شواهد ابن الناظم وصوابه وأقبحهم فعلا أي زوجا بدليل ما بعده وهو قوله : يدب على أحشائها كل ليلة : الخ وأما قول العلامة الفيشي إن أقبح بمعنى أحسن فلم أره في كتب اللغة المشهورة بعد التبع فلا اعتماد علي ما ذكره خصوصا مع مخالفته لما في شرح الشواهد فتأمل ثم رأيت في مختصر حياة الحيوان مانصه : وقال الأخطل يصف جارية وبعلاها

ألا يا عباد الله قلبي متم * بأحسن من صلي وأقبحهم فعلا

ينام إذا نامت علي عكناها * ويلثم فاها كالسلافة أو أحلا

يدب على أحشائها كل ليلة * ديبب القرني بات يعلو نقاسها

والعكنات جمع عكنة بضم العين المهملة بوزن غرفة وهي طيات البطن الحاصلة من السمن والقرني بفتح القاف والراء وسكون النون مقصورة دوية طويلة الرجلين مثل الخنفساء أكبر منها ييسير ومن أمثالهم ألزق من القرني وهذا تبين صحة ما في شواهد ابن الناظم وأن ما ذكره الفيشي غير صحيح (قوله وهو ما اتصل به شيء الخ) المراد به ما اتصل به شيء متعلق به على أنه فاعل أو مفعول أو متعلق به اه ش (قوله سميت به بذلك) فيه إشارة إلى أنه لا بد من كونه علما وبذلك صرح بعضهم قال المصنف ويمتنع إدخال يا علي ثلاثين خلافا لبعضهم وإن ناديت جماعة هذه عدتها فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضا وإن كانت معينة ضمنت الأول وعرفت الثاني بأل ونصبته أوردته إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمّه وتجريده من أل ومنع ابن خروف إعادة يا (قوله فياراكبا الخ) قاله عبيد يغوث بعدما أسروم الكلاب نائحا به على نفسه وهو من بحر الطويل والشاهد في أيارا كبا حيث نصب راكبا لأنه منادى مفرد نكرة لم يقصد بهما معينا وأصل إما إن ما أفاد غمت النون في الميم وعرضت أي أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حوّلها وندماي جمع ندماي بمعنى النديم وهو شريب الرجل الذي ينادمه ومن نجران أي من أهلها وهي اسم بلدة من بلاد همدان من اليمن : قال البكري سميت باسم بانها نجران بن زيد بن يشجب بن يعرب بن قحطان ولانقى الجنس وتلاقيا اسمه وخبره محذوف أي لنا والجملة في محل المفعول اه شيخ الإسلام مع زيادة (قوله ويازيدان ويازيدون) إن قيل العلم إذ اثني أو جمع لزم فيه اللام فكيف صح فيه ما ذكر؟ قيل صح لقيام مقام اللام في إفادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع أداتى تعريف أفاده ش ويس

﴿ص﴾ ﴿فصل﴾ وَتَقُولُ يَا غَلَامُ بِالثَّلَاثِ وَالْيَاءِ فَتَحًا وَإِسْكَانًا وَبِالْأَلْفِ

﴿ش﴾ إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم كغلامي جاز فيه ست لغات إحداها ياغلامي باثبات الياء الساكنة كقوله تعالى «يا عبادي لا خوف عليكم» الثانية ياغلام بحذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلاً عليها قال الله تعالى «يا عبادي فاتقون» الثالثة ضم الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء وهي لغة ضعيفة حكوا من كلامهم يأُم لا تفعل بالضم وقرئ قل رب احكم بالحق بالضم. الرابعة ياغلامي بفتح الياء قال الله تعالى «يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم» الخامسة ياغلاماً بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها قال الله تعالى «يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله» يأسفاً على يوسف. السادسة ياغلام بحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها كقول الشاعر:

ولست براجع مافات مني * بلهف ولا بليت ولا لوانى

أى بقول يالهف وقولى وتقول ياغلام بالثلاث أى بضم الميم وفتحها وكسرها وقد بينت توجيه ذلك

﴿ص﴾ وَيَأْبَت وَيَأْمَت وَيَأْبَنُ أُم وَيَأْبَنُ عَمَّ بَفَتْحٍ وَكَسْرٍ وَالْحَاقُّ الْأَلْفِ أَوْ الْيَاءِ لِلأَوَّلَيْنِ قَيْسِحٌ وَالْآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ

﴿ش﴾ إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أماً جاز فيه عشر لغات الست المذكورة ولغات أربع أخرى إحداها إبدال الياء تاء مكسورة وبها قرأ السبعة ماعدا ابن عامر في يَأْبَت الثانية إبدالها تاء مفتوحة وبها قرأ ابن عامر الثالثة يَأْبَتا بالتاء والألف وبها قرئ شاذاً. الرابعة يَأْبَتى بالتاء والياء وهاتان اللغتان قبيحتان والآخرى أقبح من التي قبلها وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء مثل ياغلام غلامي لم يجز فيه

﴿فصل وتقول ياغلام الخ﴾ (قوله ضم الحرف الذي كان مكسوراً) أى بحذف كل من الكسرة والياء ثم عومل معاملة الاسم المفرد قال في التوضيح وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه أن لا ينادى إلا مضافاً قال شارحه كالأم والأب والرب حملاً للقليل على الكثير بخلاف ياعدوى فلا يجوز ياعدو بحذف الياء وضم الواو أى لأن ندائه مضافاً إلى الياء لم يكثر اه فهو مبنى على الضم كالمفرد كما صرح به الأشموني ولا وجه لتوقف بعض مشايخنا في ذلك موجهاً له بأنه يلتبس بالمفرد لمعاملت من أن هذا مخصوص بما كثر فيه أن لا ينادى إلا مضافاً فلا يحصل حينئذ لباس تأمل (قوله فتقلب الياء ألفاً) قال العلامة الشيخ يس والظاهر أن الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم وينبغي أن يحكم بأنها مضاف إليها وأنها في محل جر بل قد يدعى أن هذه الألف ياء المتكلم غاية الأمر أنها تغيرت صفتها وينبغي أن يكون نصب ياغلاماً بفتحة مقدرة والفتحة الظاهرة لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله ولست براجع الخ) هو من الوافر والهمزة في لوانى محذوفة لنقل حركتها إلى الواو قبله وحاصل المعنى أن مافات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التنى ولا بكلمة لو (قوله وقد بينت توجيه ذلك) فيه أنه لم يبين توجيه الضم وقد يقال بين وجهه بالسماع كما تقدم اه ش (قوله إبدال الياء تاء مكسورة) أى تاء تأنيث وما ذكره المصنف هو مذهب البصريين قالوا الدليل على أنها بديل منها أنهم لا يجمعون بينهما وإنما أبدلت تاء تأنيث لأنها تادل في بعض المواضع على التثنية كإضافة نسابة والأب والأم مظنة التثنية ودليل كونها للتأنيث انقلبها في الوقف هاء وقال الكوفيون هي للتأنيث والإضافة بعدها مقدرة أى فليست بدلاً ورد بأنه لو كان الأمر كما قالوا لسمع يَأْبَتى ويَأْمَتى أيضاً أفاده ش واعلم أن كلا من يَأْبَت ويَأْمَت منصوب لأنه معرب فإنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل لأجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها لأعلى التاء لأنها في موضع الياء التي يسبقها اعراب المضاف إليها اه يس (قوله إلا في ضرورة الخ) مثله في الأوضح وظاهر كلام الرضى عدم اختصاص ذلك بالشعر ويؤيده أنه قرئ يَأْبَتى

إلا لإثبات الياء مفتوحة أو ساكنة إلا إن كان ابن أم أو ابن عم فيجوز فيهما أربع لغات فتح الميم وكسرها وقد قرأت السبعة بهما في قوله تعالى «قال ابن أم إن القوم استضعفوني» قال يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي» والثالثة لإثبات الياء كقول الشاعر:

يا ابن أمى ويا شقيق نفسى * أنت خلقتنى لدهر شديد

والرابعة قلب الياء ألفاً كقوله * يا ابنة عما لا تلومى واجمعى * وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال

(ص) (فصل) ويجرى ما أفرد أو أضيف مقروناً بأل من نعت المبنى وتأكيده وبيانهِ ونسقه المقرون بأل على لفظه أو محله أو أضيف مجرداً على محله ونعت أى على لفظه والبدل والمنسوق المجرد كالمنادى المستقل مطلقاً

(ش) هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى * والحاصل أن المنادى إن كان مبنيًا وكان تابعه نعتاً أو تأكيداً أو بياناً أو نسقاً بالألف واللام وكان مع ذلك مفرداً أو مضافاً وفيه الألف واللام جاز فيه الرفع على لفظ المنادى والنصب على محله تقول في النعت يا زيد الظريف بالرفع والظريف بالنصب وفي التأكيد ياتيم أجمعون وأجمعين وفي البيان يا سعيد كرز وكرزاً وفي النسق يا زيد والضحاك والضحاك قال الشاعر:

ياحكم الوارث عن عبد الملك
روى برفع الوارث ونصبه وقال آخر

فما كعب ابن مامة وابن أروى * بأجود منك يا عمر الجوادا

إني أخاف أن وفي المرادى وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ونظيره قراءة أبي جعفر يا حسرتاى فجمع بين العوض والمعوض اه يس (قوله يا ابن أمى) هو من الخفيف قاله الشاعر يرثى به أخاه والشاهد فيه ظاهر وشقيق تصغير شقيق للترخيم كما في العيني (قوله يا ابنة عما الخ) هو من الرجز واجمعى أمر من هجع بفتح تين يهجع هجوعاً بمعنى نام بالليل فهو خاص بنوم الليل كما قاله ابن السكيت ولعل المراد هنا لازمه وهو السكوت فإن النوم يلزمه السكوت وذلك لأن مقصوده نهى ابنة عمه وهى امرأته أم الخيار عن لومها إياه على صلح رأسه وهو ذهاب شعره وهذا من قصيدة لأبي النجم أولها:

قد أصبحت أم الخيار تدعى * علي ذنباً كله لم أصنع * من أن رأسى كراس الأصلع

(فصل ويجرى ما أفرد الخ) (قوله من نعت المبنى الخ) هذا بيان لما من قوله ما أفرد الخ وهذا يقتضى كما قال الفاكهى أن الصور ثمانية حاصلة من ضرب الأقسام الأربعة التى اشتمل البيان عليها فى القسمين الذين اشتمل عليهما المبين قال الشيخ يس وما اقتضاه كلامه مشكل لأن التأكيد المعنوى لا يتأتى فيه أن يكون مضافاً مقروناً بأل وكذا عطف البيان وأما عطف النسق فيتصور فيه أن يكون مضافاً مقروناً بأل نحو يا زيد والضارب الرجل فتكون الصور التى يجوز فيها الأمران ستة لاثمانية اه وحينئذ فالأولى جعل الصور الداخلة فى كلام المصنف ستة والصورتان المذكورتان خارجتان منه لعدم تأنيهما وهذا ظاهر لا غبار عليه وأما قول بعضهم جواباً عنه إن قوله وتأكيده بالرفع عطفاً على ما أفرد الخ فهو غير ظاهر من كلام المصنف ولذا لم يعول الفاكهى على نحو ذلك تأمل (قوله وتأكيده) أى المعنوى وأطلقه اعتماداً على اشتهاى أمر اللفظى فقد علم أن حكمه حكم الأول حتى كأنه هو اه يس (قوله على لفظه) متعلق بيجرى (قوله يا حكم الوارث الخ) قال فى الصحاح الحكم بالتحريك الحاكوفى المثل فى بيته يؤتى الحكم (قوله وقال آخر فما كعب الخ) هو مدح لعمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وقوله

يعود الفضل منك على قريش وتفرج عنهم الكرب الشدادا

وهما من الوافر والفضل هو الإحسان وقريش هى القبيلة المشهورة وتفرج بضم الراء بمعنى تكشف والكرب جمع كربة بضم الكاف فيهما أى النعم والحزن وابن مامة وابن أروى من أجواد العرب المشهورين

والتقوافي منصوبة وقال آخر : ألا يازيد والضحك سيرا . فقد جاوزتما خمر الطريق ، وقال الله تعالى « يا جبال أوبي معه والطير » وقرئ شاذا والطير وهذه أمثلة المفرد وكذلك المضاف الذي فيه أل نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه وقال الشاعر : يا صاح يا ذا الضامر العيس يروى برفع الضامر ونصبه فإن كان التابع من هذه الأشياء مضافا وإس فيه الألف واللام تعين نصبه على المحل كقولك يازيد صاحب عمرو ويازيد أبا عبد الله ويا تميم كلهم أو كلهم ويازيد وأيا عبد الله قال الله تعالى « قل اللهم فاطر السموات والأرض » وإن كان التابع نعتا لأي تعين رفعه على اللفظ كقوله تعالى « يا أيها الناس ، يا أيها النبي » وإن كان التابع بدلا أو نسقا بغير الألف واللام أعطى ما يستحقه لو كان منادى تقول في البدل ياسعيد كرز بضم كرز بغير تنوين كما تقول يا كرز وياسعيد أبا عبد الله بالنصب كما تقول يا أبا عبد الله وفي النسق يازيد وعمرو بالضم ويازيد وأبا عبد الله بالنصب وهكذا أيضا حكم البدل والنسق لو كان المنادى معربا

﴿ ص ﴾ وَلَكَ فِي نَحْوِ يَازِيدٍ زَيْدِ الْيَعْمَلَاتِ فَتَحْتَهُمَا أَوْ ضَمَّ الْأَوَّلَ

﴿ ش ﴾ إذا تكرر المنادى المفرد مضافا نحو يازيد زيد اليعملات جاز لك في الأول وجهان * أحدهما الضم وذلك على تقديره منادى مفردا ويكون الثاني حينئذ إمامنادى سقط منه حرف النداء وإما عطف بيان وإمامفعولا بتقدير أعني والثاني الفتح وذلك على أن الأصل يازيد اليعملات زيد اليعملات ثم اختلف فيه فقال سيدييه حذف اليعملات من الثاني لدلالة الأول عليه وهو مقحم بين المضاف والمضاف إليه وقال المبرد حذف اليعملات من الأول لدلالة الثاني عليه وكل من القولين فيه تخريج على وجه ضعيف أما قول سيدييه ففيه الفصل بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة وأما قول المبرد ففيه الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه وهو قليل والكثير عكسه

(قوله والتقوافي منصوبة) جمع قافية والمراد به هنا الكلمات الأخيرة من الآيات كما هو مذهب الأخفش لا ما اختاره الخليل من أنها من المحرك قبل الساكنين إلى الانتهاء فتكون في البيت المذكور من واو الجواد ومثل ذلك لا يوصف بنصب إذ هو بعض الكلمة فتأمل (قوله ألا يازيد الخ) هو من الوافر وخمر بفتح الخاء المعجمة وفتح الميم كما وجدته بخط الشنواني وفي القاموس الخمر بالتحريك ماوارك من شجر وغيره اه فالمعنى لقد جاوزتما المحل المستور بالأشجار وغيرها من الطريق (قوله وقرئ شاذا والطير) أي بالرفع والرفع هو مختار الخليل وسيدييه وقدروا النصب في الآية عطفاً على فضلا من قوله تعالى « ولقد آتينا داود منا فضلا » (قوله يا صاح يا ذا الضامر الخ) هو من الرجز أي يا صاحبي والضامر أي المهزول والعيس بكسر أوله وسكون ثانيه إبل بيض في بياضها ظلمة خفية جمع عيساء بالمد فهو كبيض ويضاه لفظا ومعنى (قوله كلهم أو كلهم) أي لأنه إذا جرى مع تابع المنادى بضمير جاز أن يؤتى بلفظ الغيبة نظرا للأصل وبلفظ الخطاب لكون المنادى مخاطبا في المعنى وإنما لم يجز أن يقول المسمى بزيد زيد ضربت لأنه ليس فيه دليل التكلم وهنا وجد دليل الخطاب وهو يا اه يس (قوله يازيد زيد اليعملات) هذا بعض بيت من مشطور الرجز

وهو بتمامه * يازيد زيد اليعملات الذبل * وبعده * تطاول الليل عليك فانزل *

اليعملات جمع يعملة بفتح المشاة التحتية أوله والميم بعد العين الساكنة وهي الناقاة النجبية المطبوعة على العمل والجل يعمل قال في القاموس ولا يوصف بهما إنما هما اسمان والذبل الضوامر جمع ذابل كركع جمع راكم اه ش (قوله فتحهما) لم يقل نصبهما مع كونهما معربين ليكون الكلام جاريا على كل الأقوال اه يس (قوله وهو مقحم) أي الثاني زائد بين المضاف والمضاف إليه وإنما حذف تنوين الثاني مع أنه لا مقتضى لحذفه لأنه لما تكرر المضاف بلفظه وحركته صار كأن الثاني هو الأول والتأكيذ اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول وحركته حركة إعرابية أو بنائية وفي هذه المسئلة الفصل بين المتضايفين بغير الظرف قالوا وهو جائز فيهما خاصة فتأمل

(ص) (فصل) ويجوز ترخيم المندى المعرفة وهو حذف آخره تخفيفاً فذوالنماء مطلقاً كيأطرح ويأثب وغيره بشرط ضمه وعلميته ومجاوزه ثلاثة أحرف كيأجفف ضمّاً وفتحاً

(ش) من أحكام المندى الترخيم وهو حذف آخره تخفيفاً وهي تسمية قديمة وروى أنه قيل لابن عباس إن ابن مسعود قرأ ونادوا يامال فقال ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم ذكره الزخشرى وغيره وعن بعضهم أن الذي حسن الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاسم لضعفهم عن إتمامه وشرطه أن يكون الاسم معرفة سم إن كان محتوماً بالناء لم يشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة فتقول في ثبة وهي الجماعة يائب كما تقول في عائشة ياعائش وإن لم يكن محتوماً بالناء فله ثلاثة شروط : أحدها أن يكون مبنيّاً على الضم : والثاني أن يكون علماً : والثالث أن يكون متجاوزاً لثلاثة أحرف وذلك نحو حارث وجعفر تقول يا حار يا جعفر ولا يجوز في نحو عبدالله وشاب قرناها أن يرخما لأنهما ليسا مضمومين ولا في نحو إنسان مقصوداً به معين لأنه ليس علماً ولا في نحو زيد وعمرو وحكم لأنها ثلاثية وأجاز الفراء الترخيم في حكم وحسن ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط قياساً على إجرائهم نحو سقر مجرى زينب في إيجاب منع الصرف لا مجرى هندی في إجازة الصرف وعدمه وإجرائهم حمزى لحرمة وسطه

(فصل في الترخيم) هو لغة ترقيق الصوت وتلينه (قوله المعرفة) المراد بها في المؤنث بالناء المعين ليشمل النكرة المقصودة نحو ياشا وياجار لمعينين اه ش (قوله وهو) أي ترخيم المندى (قوله تخفيفاً) أي لمجرد التخفيف لاللة أخرى مفضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون التعريف مخصوصاً بترخيم النداء ويعلم منه ترخيم غير المندى بالمقايضة ومراده بالحذف للتخفيف مالم يكن له موجب فيخرج الحذف في باب عصا وقاض لأن الحذف فيهما لالة وكذا نحو أب أصله أبو لحذف الواو لأنها لو بقيت ساكنة لفات الأمر المطلوب من الإعراب ولو تحركت لحصل الثقل لحذفها لالة تصريفية ويخرج حذف لام يدوم لأنه واجب قال الرضى يعنون بالحذف للتخفيف مالم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون فيه أيضاً حذف بلا لالة وحذف الاعتباط مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو الالة فهذا اصطلاح منهم اه (قوله مطلقاً) أي سواء كان علماً أم لا ثلاثياً أم لا اه فأكهي أشار به إلى أنه أراد بالإطلاق عدم اشتراط ما يخص المجرد لأنه لا يشترط فيه شيء أصلاً فلا ينافي أنه يشترط فيه كغيره أن يكون معرفة إلى آخر ما تقدم (قوله ضمّاً وفتحاً) منصوبان على الحال أي حال كونه ضمّاً أي ذا ضم وهو أولى من نصبهما على نزع الخافض لأنه سماعي (قوله تسمية قديمة) يريد أن العرب قد تكلمت بها وقوله روى الخ استدلال على كونها تسمية قديمة ومحل الاستدلال قوله ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم الخ ما تعجبية وكان زائدة وأشغل فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على ما أي شيء عظيم وهو ما هم فيه من العقاب أشغلهم عن الترخيم وفي نسخة ما كان أغنى أهل النار عن الترخيم وعلي كل فهو استبعاد من ابن عباس لذلك لأن الترخيم إنما يكون في مقام الانبساط ونحوه لأنه لتحسين اللفظ ومحلهم ليس محل ذلك وقد أشار الشارح إلى جواب هذا بقوله وعن بعضهم أن الذي حسن الخ وحاصله أنهم لم يقصدوا بذلك تبسّطاً ولا غيره وإنما هم لشدة ما هم فيه عجزوا عن إتمام الكلمة

(فائدة) أنكر بعضهم ورود حذف بعض حروف الكلمة المسمى بالاقطاع في القرآن الشريف ورد عليه بالقراءة المتقدمة وبأن بعضهم جعل منه فواتح السور على القول بأن كل حرف منها من اسم من أسمائه تعالى أفاده في الاتقان (قوله عائشة) بالهمزة وإبدالها ياء لحن وأما عيشة فهي مولدة كما نقل عن الجوهري لكن ذكر ابن فارس أنها لغة رديئة (قوله قياساً على إجرائهم نحو سقر مجرى الخ) قيل الفرق أن حركة الوسط ثمة اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا في حذف حرف أصلي وأيضاً ليس الحذف ههنا وأراد على حرف بعينه فهو مظنة

يجرى حبارى في إيجاب حذف ألفه في النسب لا يجري حبل في إجازة حذف ألفه وقلها واو أو أشرت بقولي کیا جعف ضما وقتحا إلى أن الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن المحذوف فيجعل الباقي اسما برأسه فتضمه وتسمى لغة من لا ينتظر ويجوز أن لا تقطع النظر عنه بل تجعله مقدراً فيبقى على ما كان عليه وتسمى لغة من ينتظر فتقول على اللغة الثانية في جعفر يا جعف ببقاء فتحة الفاء وفي مالک يا مال ببقاء كسرة اللام وهي قراءة ابن مسعود وفي منصور يا منص بقاء ضمة الصاد وفي هرقل ياهرق بقاء سكون القاف وتقول على اللغة الأولى يا جعف ويا مال ويا هرق بضم أعجازهن وهي قراءة أبي السرار الغنوي ويا منص باجتلاب ضمة غير تلك التي كانت قبل الترخيم

﴿ص﴾ وَيُحَذِّفُ مِنْ نَحْوِ سَلْمَانَ وَمَنْصُورٍ وَمَسْكِينٍ حَرْفَانِ وَمِنْ نَحْوِ مَعْدَى كَرَبِ الْكَلَامَةِ الثَّانِيَةِ

﴿ش﴾ المحذوفة للتخيم على ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون حرفاً واحداً وهو الغالب كما مثلنا والثاني أن يكون حرفين وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط أحدها أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً الثاني أن يكون معتلاً الثالث أن

الالتباس اه يس (قوله وإجرائهم حمزى الخ) الجزى بفتح الجيم والميم والزى بعدها ألف من الأوصاف يقال حمار حمزى أى سريع : وحاصل التوجيه أنهم أجروا حمزى لتحرك وسطه مجرى الخناسى وهو حبارى في حذف ألفه ولم يحروه مجرى الرباعى كحبل في إجازة حذف ألفه أو قلها واو فإنه يجوز في حبل هذان الوجهان كما قال في الخلاصة إن تكن تربع ذاتان سكن فقلها واو وحذفها حسن

(قوله حبارى) بضم أوله قال في المصباح هو طائر معروف على شكل الأوزة برأسه وبطنه غبرة ولون ظهره وجناحيه كلوني السمانى غالباً والجمع حباير وحباريات اه وفي مختصر حياة الحيوان الحبارى طائر للذكر والأنثى والواحد والجمع وألفه للتأنيث إذ لولم تكن له لانصرفت والجمع حباريات وهي من أشد الطير طيرانا وهي طائر كبير العنق رمادى اللون في منقاره بعض طول ، لحمه بين لحم الدجاج ولحم البط وهو أخف من لحم البط لأنه برى وهو من أكثر الطير حيلة في تحصيل الرزق ومع ذلك يموت جوعاً وروى أبو داود والترمذى عن سفينة قال أكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم الحبارى اه ملخصاً ومن خطه نقلت (قوله إلى أن الترخيم يجوز فيه قطع النظر الخ) ليس في كلامه ما يظهر منه جريان اللغتين في كل ما رخم فلا ينافى أنه لا يجوز الترخيم إلا على نية المحذوف فيما فيه لبس علماً كان أو صفة فتقول في نحو مسلبة وحارثة وحفصة يامسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح لئلا يلتبس ببدء مذكر لا ترخم فيه فإن لم يخف لبس جاز كما قال في الخلاصة : والتزم الأول في كسلبه * وجوز الوجهين في كسلبه

تأمل (قوله فيبقى على ما كان عليه) أى الأكثر والغالب فيه ذلك فلا ينافى أنهم صرحوا باستثناء صورتين من ذلك الأولى ما كان مدغماً في المحذوف وهو بعد ألف فانه إن كان له حركة في الأصل حركته بانحوا مضارو محاج فتقول فهما يامضار ويا محاج بالكسر إن كانا اسمي فاعل وبالفتح إن كانا اسمي مفعول ونحو تحاج تقول فيه يا تحاج بالضم لأن أصله تحاجج وإن كان أصلى السكون حركته بالفتح نحو أسجار اسم بقلة فان وزنه أفعال بمثلين أولهما سا كن لاحظ له في الحركة فإذا سمي به ورخم على هذه اللغة قيل فيه يأسجار بالفتح لأنه أقرب الحركات إليه الثانية ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سمي بنحو قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فانه يقال في ترخمه يا قاضى ويا مصطفى برد الياء في الأول والألف في الثانى : والسبب هذا الحذف ، هذا مذهب الأكثرين واختار في التسهيل عدم الرد اه من الأشموني (قوله وفي هرقل) بكسر الهاء وفتح الراء وسكون القاف وهو غير منصرف للعلمية والعجمة وحكى فيه هرقل بسكون الراء وكسر القاف ولقبه قيصر اه شيخ الإسلام في شرح البخارى وهو ملك الروم ومات على كفره كفى في شرح البخارى (قوله أب السرار) بالراء المخففة اه بخط ش والغنوى بالعين المعجمة اه فيشى (قوله أن يكون معتلاً) أى حرف علة ولو عبر به لكان أولى لأن المعتل ما فيه حرف علة كذا بخط ش ويمكن الجواب بأن الضمير في يكون راجع للاسم الذى يجتمع فيه الشروط لا للحرف تأمل

يكون ساكنا الرابع أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها وذلك نحو سلمان ومنصور ومسكين علما تقول ياسلم
ويامنص ويامسك قال الشاعر : * يامرو إن مطيقى محبوسة * يريد يامروان * وقال الآخر
قفي فانظري يا أسم هل تعرفينه * يريد يا أسماء ، ويجب الاختصار على حذف الحرف الأخير في نحو مختار علما
لأن المعتل أصلي لأن الأصل مختير أو مختير فأبدلت الياء ألفاً وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيها لها بالزائدة كما شبهوا
ألف مرأى في النسب بألف جبارى لحذفوها وفي نحو دلامس علما لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم درع دلامص
ودرع دلاص لكنها حرف صحيح ولا معتل وفي نحو سعيد وعاد وثمود لأن الحرف المعتل لم يسبق بثلاثة أحرف
وعن الفراء إجازة حذفهن وأنشد سيبويه * تنكرت منا بعد معرفة لمي * أي يالميس لحذف السين فقط وفي نحو
هبيخ وقنور لأن حرف الصلة محرك ، والثالث أن يكون المحذوف كلمة برأسها وذلك في المركب تركيب المزج نحو
معديكرب وحضرموت تقول يامعد وياحضر

﴿ص﴾ ﴿فصل﴾ وَيَقُولُ الْمُسْتَعِثُّ يَا لَلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ بَفَتْحِ لَامِ الْمُسْتَعِثَّاتِ بِهِ إِلَّا فِي لَامِ الْمُعْطُوفِ الَّذِي
لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ يَا وَنَحْوُ يَا زَيْدُ لَعَمْرُؤِ وَيَا قَوْمَ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ

﴿ش﴾ من أقسام المنادى المستعاث به وهو كل اسم نودي ليخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة ولا يستعمل له
من حروف النداء إلا يا خاصة والغالب استعماله مجرورا بلام مفتوحة وهي متعلقة بيا عند ابن جني لما فيها من معنى

(قوله يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها) أي لثلاث يلزم من حذف حرفين منه عدم بقاءه على أقل أبنية العرب اه جامي (قوله
يامرو إن مطيقى الخ) هو من الكامل للفرزدق يخاطب به مروان بن عبد الملك والشاهد فيه ترخيمه بحذف الألف والنون وتماه
* ترجو الحباء وربها لم يياس * والحباء بكسر الحاء وبالباء الموحدة والمد العطاء وربها أي صاحبها أي وصاحب المطية
غير آيس من حباتك (قوله قفي فانظري الخ) نصف بيت من الطويل (قوله لأن المعتل أصلي) أي لأن حرف العلة أصلي
لأن المنقلب عن حرف أصلي أصلي اه ش (قوله مختير) يعني بكسر الياء إن كان اسم فاعل وقوله أو مختير يعني بفتحها
إن كان اسم مفعول (قوله كما أشبهوا ألف مرأى) بفتح الميم بعدها ألف أشار بهذا إلى أن ما قاله الأخفش له نظير قال
سم وحاصله أن جبارى في حال النسب تحذف ألفه لكونها زائدة فشبهوا به ألف مرأى التي هي أصلية لحذفوها فقالوا
مرأى كما قالوا جبارى اه (قوله وفي نحو دلامص) الدلامص بضم الدال المهملة أي البراق كما في القاموس وفيه أيضاً
درع دلاص ككتاب ملساء لينه وهذا أعني قوله وفي نحو الخ معطوف على قوله في نحو مختار أي ويجب الاختصار على
حذف الحرف الأخير في نحو دلامص (قوله تنكرت منا بعد الخ) هو من الطويل (قوله أي يالميس) بفتح اللام وكسر
الميم بعدها ياء ساكنة وفي آخره سين مهملة اسم امرأة (قوله هبيخ) بفتح الهاء وبالباء الموحدة وتشديد الياء المثناة مفتوحة
أيضاً وبالحاء المجمة يطلق على الآحق وعلى من لاخبر فيه وعلي الغلام الناعم كما في القاموس (قوله وقنور) بفتح القاف
والنون وتشديد الواو مفتوحة يطلق على الضخم الرأس وعلى الشرس الصعب من كل شيء كما في القاموس

﴿فصل في المستعاث والمندوب﴾ (قوله يا لله الخ) هو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
حرف الجر الزائد وإنما قلنا إنه منصوب لأن المستعاث شبهه بالمضاف لتركبه مع اللام ولهذا كان مبنيًا على ضم مقدر
في حالة حذفها نحو يا زيد كذا ذكره بعض مشايخنا نقلاً عن ابن قاسم (قوله بفتح لام المستعاث) أي فرقا بين المستعاث
والمستعاث له ولوقوع المستعاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه (قوله ألا يا) ذكر بعضهم أن بالنداء البعيد
أو كالبعيد فيلزم أن لا يستعاث بالقرب إلا إن كان كالبعيد أو يقال الاستعاث كالبعيد لا يحتاجها إلى مد الصوت لأنه أعون
على إسراع الإجابة المحتاج إليها اه يس (قوله والغالب استعماله مجرورا الخ) من غير الغالب حذف اللام على ما سيأتي

الفعل وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف وينسب ذلك إلى سيويه وقال ابن خروف هي زائدة فلا تتعلق بشيء وذكر المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على الأصل وهي حرف تعليل وتعلقها بفعل محذوف تقديره أدعوك لكذا وذلك كقول عمر رضى الله عنه يا الله للمسلمين بفتح اللام الأولى وكسر الثانية وإذا عطفت عليه مستغاثا آخر فإن أعدت يامع المعطوف فتحت اللام قال الشاعر
يا القوم ويا الأمثال قومي * لأناس عنوهم في ازدياد
وإن لم تعد يا كسرت لام المعطوف كقوله * ويا للكهول وللشبان للعجب * وللمستغاث به استعمالان آخران أحدهما أن تلحق آخره ألفاً فلا تلحقه حينئذ اللام من أوله وذلك كقوله يا يزيد الآمل نيل عز * وغنى بعد فاقة وهوان والثاني أن لا تدخل عليه اللام من أوله ولا تلحقه الألف من آخره وحينئذ يجرى عليه حكم المنادى فتقول على ذلك يا زيد لعمرى بضم زيد ويا عبد الله لزيد بنصب عبد الله قال الشاعر

ألا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للأريب

(ص) النَّادِبُ وَازِيدًا وَآمِيرًا الْمُؤْمِنِينَ وَارَأْسًا وَلَكَ الْخَاقُ الْهَاءُ وَقَفَا

(ش) المندوب هو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه فالأول كقول الشاعر يرثى عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه
حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له وقت فيه بأمر الله يا عمرا

في كلامه (قوله وهي متعلقة يا عند ابن جنى الخ) رد بأن يا لا تعمل في المجرور وفيه نظر لأنه عمل في الحال في نحو قوله كأن قلوب الطير رطبا ويا بسا لدى وكرها العناب والحشف البالي
(قوله بالفعل المحذوف) وإنما تعدى باللام مع أنه يتعدى بنفسه لتضمن الفعل معنى الالتجاء في نحو يا يزيد والجب في نحو يا للعجب أو أنه ضعف بالتزام حذفه فتوى بتعديته باللام وهذه اللام ليست بزائدة محضة ولا معدية محضة كما صرح به ابن هشام أفاده الدماميني (قوله مكسورة دائماً) أى في الأسماء الظاهرة وأما المضمرة فتفتح معه لإامع الباء نحو يا يزيدك (قوله كقول عمر) أى لما طعنه اللعين المجوسى غلام المغيرة قال يا لله للسليمان ذكره الدماميني (قوله يا القوم الخ) هو من الخفيف والعتو التكبر (قوله يا للكهول الخ) يحز بيت صدره ييكيك ناء بعيد الدار مغترب وهو من البسيط (قوله يا زيدا الخ) هو من الخفيف أيضاً ويا زيدا مبنى على ضم مقدر كما تقدم منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة واللام في لآمل لام المستغاث له وهو بالمد اسم فاعل من الآمل وهو الرجاء والفاقة الفقر والهوان الذل (قوله ألا يا قوم الخ) هو من الوافر وألا حرف تنبيه ويا حرف نداء وقوم منادى وهو محل الشاهد حيث ترك فيه الألف واللام جميعاً إذ القياس بالقوم أو يا قوماً فحذفت منه ياء المتكلم وأبقيت الكسرة أو جعل كالمنادى المطلق فيضم نحو يا زيد لعمرى وعليه اقتصر المرادى وقوله تعرض بكسر الراء مضارع عرض من باب ضرب أى تحل وتأتى للأريب أى للعالم بالأمور (قوله والنادب الخ) الندبة لغة البكاء على الميت وتعدد محاسنه وعرفاً نداء المتوجع منه أو المتفجع عليه وهي من كلام النساء غالباً وتكون بيا أو وا اه شيخ الإسلام (قوله وا أمير المؤمنين) واحرف ندبة وأمير مندوب منصوب مضاف إلى المؤمنين وهو مجرور بالياء لامبنى على الفتح لأنه غير مندوب وألف الندبة لا تقتضى البناء إلا إذا لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف إليه أو شبهه (قوله وارأساً) هو مثل يا غلاماً إذ الأصل وارأسى قلبت الياء ألفاً فهو منصوب بفتحة مقدرة اه دجنوى (قوله المتفجع عليه) أى المتحزن عليه (قوله يرثى عمر الخ) أى يذكر محاسنه بعد موته (قوله حملت أمراً الخ) هو من البسيط ومراده بذلك أمر الخلافة وقوله يا عمرا يا حرف نداء وعمرا منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره حرف مناسبة الألف وقيل إنه مبنى على الفتح

والثاني كقول المتنبي واحر قلباه عن قلبه شيم ولا يستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان وأوهى الغالبة عليه والمختصة به وذلك إذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه حكم المنادى فتقول وازيد بالضم ووا عبد الله بالنصب ولك أن تلحق آخره الألف فتقول وازيدا واعمرا ولك إلحاق الهاء في الوقف فتقول وازيداه واعمراه فإن وصلت حذفها إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كما تقدم في بيت المتنبي ويجوز حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين وقولي والنادب معناه وبقول النادب

(ض) والمفعول المطلق وهو المصدر الفعلة المسالط عليه عامل من لفظه كضربت ضرباً أو من معناه كقعدت جلوساً وقد ينوب عنه غيره كضربه سوطاً فأجلدوهم بمائين جلدة فلا تملوا كل الميل ولو تقول علينا بعض الأقاويل وليس منه فكلما منهما غداً

(ش) لما أنهيت القول في المفعول به وما يتعلق به من أحكام المنادى شرعت في الكلام على الثاني من المفاعيل وهو المفعول المطلق وهو عبارة عن مصدر فعلة ساط عليه عامل من لفظه أو من معناه فالأول نحو قوله تعالى «وكلم الله موسى تكليماً» والثاني نحو قولك قعدت جلوساً وتأليت حلقة قال الشاعر

تألى ابن أوس حلقة ليردني إلى نسوة كأنهن مقايد وذلك لأن الآلية هي الحلف والقعود

قال بعض شيوخنا ولا يظهر له وجه تأمل (قوله شيم) بكسر الباء الموحدة أي بارد (قوله حكم المنادى الخ) يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم فإن كان مفرداً معرفة ضم وإن كان مضافاً أو شبيهاً به نصب لا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى فيرد أنه لا يقع نكرة لأنه لا يندب إلا المعرفة فلا يقال وارجلا اه ش وأشار بقوله حكمه حكم المنادى إلى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك إذا لم يطلب بحرف مخصوص نائب مناب أدعو اه يس

(المفعول المطلق)

سمى بذلك لأنه لم يقيد بأداة كما قيد غيره من المفاعيل نحو المفعول به الخ (قوله وهو المصدر) أي الصريح فلا يجوز أن يقع وأن الفعل في موضع المصدر فلا يجوز ضربته أن أضربه لأن أن تخلص الفعل للاستقبال والتأكييد إنما يكون بالمصدر المبهم وأورد على الحد نحو كرهت كراحتي فإن المنصوب مفعول به وأجيب بأن الكراهة لها اعتبار أن كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور واشتق منها فعل أسند إليه وكرنها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول نحو كرهت كراهة فهو مفعول مطلق وبالاعتبار الثاني نحو كرهت كراحتي فمفعول به اه يس (قوله رغداً) بفتحين أي رزقا واسعا (قوله ولهم الله موسى تكليماً) أي كلمه بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكليم لموسى فهو من قبيل التأكييد اللفظي كما صرح به ابن جني خلافاً لبعضهم حيث قال إنه ليس من التأكييد اللفظي وإنما كان هذا منه لأنه يرفع المجاز وتثبت الحقيقة به إذ التأكييد لا ياتي في المجاز وأما قول الشاعر

بكي الخبز من روح وأنكر جلده وعجت بعجيها من جزام المطارف

فهو نادر لا يقاس عليه وإجراء للمجازي مجرى الحقيقة مبالغة والشاهد في البيت قوله وعجت الخ فإن المطارف جمع مطرف وهو ثوب من خز له أعلام أسند إليه العج مجازاً وقد أكدته بعجيها وقد صرح السعد بأن التأكييد اللفظي يرفع المجاز نحو قطع اللص الأمير الأمير وأقره السيد اه سم مع توضيح وبيان لعبارة (قوله حلقة) بكسر الحاء وسكون اللام (قوله تألى ابن الخ) هو من الطويل ومقايد بيم فقف فآلف فبهاء بعدها أي مقيدات كما يؤخذ من قول الصحاح وهؤلاء جمال مقاييد أي

هو الجلوس واحترزت بذكر الفضلة عن نحو قولك كلامك كلام حسن وقول العرب جد جده فكلام الثاني وجده مصدران سلط عليهما عامل من لفظهما وهو الفعل في المثال الثاني والمبتدأ في المثال الأول بناء على قول سيبويه إن المبتدأ عامل في الخبر وليس من باب المفعول المطلق في شيء وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدراً وذلك على سبيل النياحة من المصدر نحو كل وبعض مضافين إلى المصدر كقوله تعالى « فلا تملوا كل الميل ، ولو تقول علينا بعض الأقاويل » والعدد نحو « فاجلدوهم ثمانين جلدة » فثمانين مفعول مطلق وجلدة تمييز وأسماء الآلات نحو ضربته سوطاً أو عصاً أو مقرعة وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو « فكلأ منها رغداً » خلافاً للعربيين زعموا أن الأصل أكلأ رغداً وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصبت انتصابه ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلاً حالة كون الأكل رغداً ويدل على ذلك أنهم يقولون سير عليه طويلاً فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على أنه حال لا مصدر وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق

﴿ص﴾ والمفعول له وهو المصدر المعلل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً كقمتُ إجلالاً لك فإن فقد المعلل

مقيدات اه لكن الشاعر حذف إحدى ياءى مفاعيل وهو جائز (قوله لأن الآلية) بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد الياء قال في المصباح الآلية الحلف والجمع ألياً مثل عطية وعطايا اه (قوله احترزت بذكر الفضلة الخ) لم يذكر ما خرج بالمصدر وهو الجملة فلا تقع مفعولاً مطلقاً وما قاله ابن الحاجب من أن الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق رده في المغنى اه يس (قوله جد جده) بفتح الجيم وكسرها أى اجتهد اجتهداه والأصل جد زيد جداً ثم قصد المبالغة في وصفه بالجد فأسند إلى الجد مجازاً للملابسة بينهما اه ش وهو صدوره منه (قوله نحو كل وبعض مضافين إلى المصدر) يوم كلامه هنا كالأوضح اختصاصه بكلمتى كل وبعض وليس كذلك بل المراد مادل على كلية أو جزئية فدخل ضربته جميع الضرب وغاية الضرب ونحو لا يظلمون نقيراً ولا تضروه شيئاً (قوله وأسماء الآلات) يشترط في نيابة الآلة أن تكون آلة للفعل عادة فلا يجوز ضربته خشبة أو عموداً اه ش (قوله عصاً) العصا مقصورة ولا يقال عصاة قال ابن السكيت نقلاً عن الفراء أول لحن سمع هذه عصاتى وبعده لعل لها عذر وأنت تلوم * والصواب عذراً بالنصب اه ش وتكتب بالألف وكتبها بالياء خطأ (قوله إنما هو حال من مصدر الفعل الخ) عبارة المغنى والمنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والأصل فكلاً أى فكلاً الأكل

قال السيد المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وينقسم إلى قسمين أحدهما علة غائية للفعل كالتأديب للضرب الثاني ما ليس كذلك كالجن للعود والأول يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولاً له والقسم الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل اه وأشار بقوله والأول بحسب تعقله علة للفعل الخ إلى الجواب عن الإشكال في نحو ضربته تأديباً فإن الضرب سبب للتأديب وعلة له فكيف يكون التأديب علة للضرب وحاصل الجواب أن التأديب علة للضرب بحسب التعقل والضرب علة للتأديب بحسب الوجود الخارجى فالجتهتان مختلفتان تأمل (قوله وهو المصدر) لا يرد عليه أما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد لأنه مؤول كما في المطولات (قوله شاركه) أى قد شاركه فالجملة حال من المعلل والرابط فاعل شارك وهو ضمير عائد إلى المعلل والضمير المنصوب عائد على الحدث كما أشار إليه الفاكهي ويجوز أن تكون الجملة نعتاً لحدث والرابط على هذا ضمير في شارك عائد على الحدث والمنصوب عائد على المعلل والظاهر أن معنى تشاركهما في الزمان كون أول زمان المصدر يعقب آخر زمان الفعل اه يس والحاصل أن شروط النصب خمسة كما في الخلاصة وشروحها وقد نظمتها فقلت

والمصدر القابى إن قد اتحد وقتاً وعلة وفاعلاً ورد ينصب مفعولاً له في نحو دن لله طاعة تكن من أمن

شَرَطًا جَرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ نَحْوَ خَلَقَ لَكُمْ وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لَذِكْرَاكَ هِزَّةٌ ۖ جِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ ثِيَابَهَا

(ش) الثالث من المفاعيل المفعول له ويسمى المفعول لأجله ومن أجله وهو كل مصدر معلل لحدث مشارك له في الزمان والفاعل وذلك كقوله تعالى « يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواقع حذر الموت » فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان وزمنه وزمن الجعل واحد وفاعلها أيضاً واحد وهم الكافرون فلما استوفيت الشروط انتصب فلو فقد المعلل شرطاً من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل فمثال ما فقد المصدرية قوله تعالى « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً » فان المخاطبين هم العلة في الخلق وخفض ضميرهم باللام لأنه ليس مصدرأ وكذلك قول امرئ القيس

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

فأدنى أفعل تفضيل وليس بمصدر فلهذا جاء مخفوضاً باللام ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله ۖ جِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ ثِيَابَهَا فان النوم وإن كان علة في خلع الثياب لكن زمن خلع الثياب سابق على زمنه ومثال اتحاد الفاعل قوله وإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لَذِكْرَاكَ هِزَّةٌ . كما انتفض العصفور بلله القطر . فان الذكري هي علة عرو الهزة وزمنها واحد لكن اختلف

(قوله يسمى المفعول لأجله الخ) قدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق لكونه مصدرأ وذكره ابن الحاجب بعد المفعول فيه لأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة اه يس (قوله من الصواقع حذر الموت) قال في المعنى زعم عصرى أن من متعلقة بحذر أو بالموت وفيهما تقديم معمول المصدر وفي الثاني أيضاً تقديم معمول المضاف إليه على المضاف وحامله على ذلك أنه لو علقه يجعلون وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف إذا كان حذر الموت مفعولاً له وقد أوجب بأن الأول تعليل للجعل مطلقاً والثاني له مقيداً بالأول والمطلق والمقيد غير أن المعلل متعدد في المعنى وإن اتحد في اللفظ اه (قوله فان المخاطبين هم العلة الخ) في هذه العبارة حزاة قال الجلال الدواني : اعلم أن الله تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمر به وأودع فيها المنافع ولكن لاشئ منها باعث له على الفعل وإن كانت معلومة له تعالى كما أن من يغرس غرساً لأجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الآخر على ذلك الغرس كالاستغلال به والارتفاع بأغصانه وغير ذلك والباعث له على الغرس هو الثمرة لا غير فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة إليه تعالى بمنزلة ماسوى الثمرة بالنسبة إلى الغارس والآيات والأحداث الموهمة بالعلل والأغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح . إذا تيقنت ذلك علمت أن ما قاله شارح المقاصد من أن الحق تعليل بعض الأفعال سيما الأحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر كإيجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك وأما تعليله بأنه لا يخلو فعل من أفعاله من غرض فمحل بحث وكلام غير منحول أى غير مستقيم فانه أراد بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعثة فلاشئ من أفعاله وأحكامه تعالى معلل بهذا المعنى وإن أراد ترتبها على الأفعال والأحكام فكل أفعاله وأحكامه تعالى كذلك ، غاية الأمر أن بعضها مما يظهر علينا وبعضها مما يخفى إلا على الراستخين في العلم المؤيدين بنور الله تعالى اه من خط ش (قوله جِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ الخ) هو من الطويل من قصيدة امرئ القيس التي أولها

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل . وتماهه : لدى الستر إلا لبسة المتفضل . قوله نضت هو بتخفيف الضاد المعجمة قال الجوهرى نضاً ثوبه أى خلعه وأنشد البيت ثم قال ويحوز عندي تشديده للتكثير ولدى الستر أى عند الستارة فهو بكسر السين واللبسة بكسر اللام أى هيئة لباس المتفضل وهو الذى يبقى في ثوب واحد وقال ابن فارس المتفضل التلموش بثوبه والفضل يضمّتين الذى عليه قميص ورداء وليس عليه إزار ولا سراويل والمعنى جئت إليها في حالة قد ألفت ثيابها عن جسدها لأجل النوم ولم يبق عليها إلا لبسة المتفضل وهو الثوب الواحد الذى يتوشح به وقوله ثيابها بالنصب مفعول نضت والشاهد في قوله لنوم حيث جره باللام لأن النوم لم يقارن نضوها ثيابها (قوله وإِنِّي لَتَعْرِوْنِي الخ) هو من قصيدة من الطويل أولها :

الفاعل ففاعل العرو هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لأن المعنى لذكرى إياك فلما اختلف الفاعل خفض باللام وعلى هذا جاء قوله تعالى «تركبوها وزينة» فإن تركبوها بتقدير لأن تركبوها وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير وجيء به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى وفاعل الركوب بنو آدم وجيء بقوله جل ثناؤه وزينة منصوبا لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى

(ص) وَالْمَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى فِي مَنْ اسْمِ زَمَانٍ كَصُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَوْ حِينًا أَوْ أَسْبُوعًا أَوْ اسْمِ مَكَانٍ مَبْهِمٍ وَهُوَ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَالْأَمَامِ وَالْفَوْقِ وَالْيَمِينِ وَعَكْسِهِنَّ وَنَحْوَهُنَّ كَعِنْدَ وَلَدِي وَالْمَقَادِيرِ كَالْفَرَسِخِ وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرٍ عَامِلِهِ كَقَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ

(ش) الرابع من المفعولات المفعول فيه وهو المسمى ظرفا وهو كل اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل على معنى في كقولك صمت يوم الخميس وجلست أمامك وعلم بما ذكرته أنه ليس من الظروف يوما وحيث من قوله تعالى «إنا نخاف من ربنا يوما عبوسا قمطريرا» وقوله تعالى «الله أعلم حيث يجعل رسالته» فإنهما وإن كانا زمانا ومكانا لكنهما ليسا على معنى في وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة

عجبت لسعي الدهر بيني وبينها * فلما انقضى ما بيننا سكن الدهر * فياحبها زدني جوى كل ليلة
وياسلوة الأيام موعداك الحشر * وياهجرا ليلى قد بلغت بي المدى * وزدت على ما ليس يبلغه الهجر
وإني لتعروني الخ * هجرتك حتى قيل لا يعرف الهوى * وزرتك حتى قيل ليس له صبر
أما والذي أبكى وأضحك والذي * أمات وأحيا والذي أمره أمر
لقد تركتني أحسد الوحش إن أرى * أليفين منها لا يروعهما النفر

قوله تعروني أى تغشاني وذكراك بكسر الذا ال المعجمة مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى لذكرى إياك وهزة بالرفع فاعل وهو بكسر الهاء النشاط والارتياح كما ذكره الشيخ خالد وفي الشواهد الكبرى للعيني أنه بفتحها وتشديد الزاى أى رعدة ويروى فترة والكاف فى قوله كما للتشبيه وماصدرية أى كانتفاض العصفور بضم أوله وجملة بلله القطر أى المطر حال منه بتقدير قد أى قدبلله القطر والشاهد فى قوله لذكراك حيث جره باللام لاختلاف الفاعل كما ذكره الشارح وذكر الحافظ السيوطى فى شرح بديعته أن فى البيت احتباكا وهو الحذف من الأول لدلالة الثانى وبالعكس والتقدير وإنى لتعروني لذا كراك هزة وانتفاض كما انتفض العصفور واهتز الخ (المفعول فيه)

(قوله وهو الجهات الست) أى أسماؤها فى الكلام حذف مضاف أو المراد بالجهات أسماؤها من تسمية الدال باسم المدلول قال يس والمنتجه أن الجهات صارت حقيقة فى أسماؤها (قوله وعكسهن) بالجر (قوله ونحوهن) بالرفع عطفًا على الجهات أى ونحو الجهات الست ويجوز جره بالعطف على أمامه أى (قوله كعند) لاتقع إلا منصوبة على الظرفية أو مخفوضة بمن وفيها ألغز الحريرى بقوله: وما منصوب على الظرف ولا يخفضه سوى حرف وقول العامة ذهبت إلى عنده لحن قاله فى المعنى (قوله ولدى) قيل هى لغة فى لدن والصحيح أنها مرادفة لعند كما فى المعنى (قوله وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم الخ) هذا مبنى على تصرف حيث وهو كما فى التسهيل نادر فلا ينبغى تخريج التنزيل عليه ولهذا قال الدمامينى ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد له من ظرفيتها والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتى رسوله من الآيات لأنه يعلم ما فىهم من الطهارة والفضل

فيه فلهذا أعرب كل منهما مفعولا به وعامل حيث فعل مقدر دل عليه أعلم أى يعلم حيث يجعل رسالاته وأنه ليس منها أيضا نحو أن تنكحوهن من قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن لأنه وإن كان على معنى فى لكنه ليس زمانا ولا مكانا . واعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية لافرق فى ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم ونفى بالمختص ما يقع جواباً لمضى كيوم الخميس وبالمعدود ما يقع جواباً لكم كالأربعاء والشهر والحول وبالمبهم ما لا يقع جواباً لشيء منهما كالحين والوقت وأن أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهما والمبهم ثلاثة أنواع أحدها أسماء الجهات الست وهى الفوق والتحت والأسفل واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والأمام قال الله تعالى «وفوق كل ذى علم عليم» قد جعل ربك تحتك سرياً ، والركب أسفل منكم ، وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال ، وكان وراءهم ملك » وقولى وعكسهن أشرت به إلى الوراء والتحت والشمال وقولى ونحوهن أشرت به إلى أن الجهات وإن كانت ستا لكن ألفاظها كثيرة ويلحق بأسماء الجهات ما أشبهها فى شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها كعند ولدى ، الثانى أسماء مقادير المساحات كالفرسخ والميل والبريد الثالث ما كان مصوغا من مصدر عامله كقولك جلست مجلس زيد فالجلس مشتق من الجلوس الذى هو مصدر لعامله وهو جلست قال الله تعالى «وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع» ولو قلت ذهبت مجلس زيد أو جلست مذهب عمر ولم يصح

والصلاحية للارسال ولستم كذلك اه واعترض بأنه بعيد لأنه يقتضى حذف المفعول والموصول الذى هو صفته وبعض صلة ذلك الموصول ولأن المعنى أنه يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لاشيئا فيه (قوله أعرب كل منهما مفعولا به الخ) قال فى البحر ما أجازه هنا من أنه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو لأن النحاة نصوا على أن الظرف الذى يتوسع فيه لا يكون إلا متصرفاً وإذا كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لاعلى السعة ولاعلى غيرها والذى يظهر لى إقرار حيث على الظرفية المجازية على تضمين أعلم معنى ما يتعدى إلى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ علما حيث يجعل رسالاته أى هو نافذ فى الموضع الذى يجعل فيه رسالته فالظرف فيه مجاز اه واعترضه بعضهم بأنه يقتضى أنه أنفذ فى هذا المكان دون غيره * وأجيب بأنه إنما جاء من حيث مفهوم الظرف فيترك هذا المفهوم لقيام الدليل على خلافه . قلت لم يظهر من عبارته الاقتضاء المذكور فالاعتراض لا وجه له فتأمل (قوله وعامل حيث فعل الخ) سكت عن ناصب يوما لظهور أنه يخاف اه يس (قوله إلا ما كان مبهما) لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان تضمننا وعلى المكان التزاما فلما كانت دلالته على المكان ضعيفة لم يتعد إلى كل أسمائه بل إلى المبهم منها لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجملة وإلى المختص الذى صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حيثئذ اه أشموني قال فى المغنى وهن الوهم قول الزخشرى فى فاستبقوا الصراط وفى سنعيدها سيرتها الأولى وقول ابن الطراوة فى قول الشاعر : * كما سئل الطريق الثعالب * وقول جماعة فى دخات الدار والمسجد أو السوق إن هذه المنصوبات ظروف وإنما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وأمام وخاف والصواب أن هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا والجار المقدر إلى فى سنعيدها سيرتها وفى فى البيت وفى أو إلى فى الباقي ويحتمل أنه ضمن استبقوا معنى بادروا وقد أجزى الوجهان فى فاستبقوا الخيرات ويحتمل سيرتها أن يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتغال أى سنعيد طريقها اه (قوله وذات اليمين وذات الشمال) الإضافة فيهما نظيرها فى سعيد كرز وكذا ذات مرة أى فى القطعة التى يقال لها مرة أى وقت اه من خط ش (قوله كل ذى علم عليم) أى من المخلوقين حتى ينتهى إلى الله تعالى اه ش (قوله سرياً) أى نهرياً كان انقطع اه ش (قوله تزاور) بالتشديد والتخفيف أى تميل وقوله ذات اليمين أى ناحيته وقوله تقرضهم أى تركهم وتتجاوز عنهم فلا تصيبهم اه ش (قوله مجاس زيد) بكسر اللام لأن المراد به المكان وكذا تسكر إذا أريد به الزمان فإن أريد به المصدر فتحت كما يعلم من فن الصرف (قوله مذهب) بفتح الهاء مطلقا

لاختلاف مصدر اسم الزمان والمكان ومصدر عامه

﴿ص﴾ والمفعول معه وهو اسم فضلة بعد واو أريد بها التخصيص على المعية مسبوقة بفعل أو مافيه حروفه ومعناه كسرت والنيل وأنا سائر والنيل

﴿ش﴾ خرج بذكر الاسم الفعل المنصوب بعد الواو في قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن فإنه على معنى الجمع أى لا تفعل هذا مع فعلك هذا ولا يسمى مفعولا معه لكونه ليس اسما والجملة الحالية في نحو جاء زيد والشمس طالعة فإنه وإن كان المعنى على قولك جاء زيد مع طلوع الشمس إلا أن ذلك ليس باسم ولكنه جملة وبذكر الفضلة ما بعد الواو في نحو اشترك زيد وعمرو فإنه عمدة لأن الفعل لا يستغنى عنه لا يقال اشترك زيد لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين وبذكر الواو ما بعد مع في نحو جاءني زيد مع عمرو وما بعد الباء في نحو بعثك الدار بأثاثها وبذكر إرادة التخصيص على المعية نحو جاء زيد وعمرو إذا أريد مجرد العطف وقول مسبوق الخ بيان لشرط المفعول معه وهو أنه لا بد أن يكون مسبوقا بفعل أو بمافيه معنى الفعل وحروفه فالأول كقولك سرت والنيل وقول الله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم والثاني كقولك أنا سائر والنيل ولا يجوز النصب في نحو قولهم كل رجل وضيعته خلافا للصيمرى لأنك لم تذكر فعلا ولا مافيه معنى الفعل وكذلك لا يجوز هذا لك وأباك بالنصب لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو أشير لكنه ليس فيه حروفه

﴿ص﴾ وقد يجب النصب كقولك لاتنه عن القبيح وإتيانه ومنه قمت وزيدا ومررت بك وزيدا على الأصح فيهما ويترجح في نحو قولك كن أنت وزيدا كالأخ ويضعف في نحو قام زيد وعمرو

﴿ش﴾ للاسم الواقع بعد الواو المسبوقه بفعل أو مافيه معناه حالات إحداها أن يجب نصبه على المفعولية وذلك إذا كان العطف متمعا لمانع معنوى أو صناعى فالأول كقولك لاتنه عن القبيح وإتيانه وذلك لأن المعنى لاتنه عن القبيح وعن إتيانه وهذا تناقض والثاني كقولك قمت وزيدا ومررت بك وزيدا أما الأول فلأنه لا يجوز العطف على الضمير

﴿المفعول معه﴾

(قوله فأجمعوا أمركم وشركاءكم) قال المصنف في شرح الشذور أى فأجمعوا أمركم مع شركائكم فشركاءكم مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفا لأنه حينئذ شريك له في معناه فيكون التقدير أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم وذلك لا يجوز لأن أجمع إنما يتعلق بالمعاني دون الذوات تقول أجمعت رأيي ولا تقول أجمعت شركائي وإنما قلت على ظاهر اللفظ لأنه لا يجوز أن يكون معطوفا على حذف مضاف أى أجمعوا أمر شركائكم ويجوز أن يكون مفعولا لفعل ثلاثي محذوف أى واجمعوا شركاءكم بوصل الألف ومن قرأ فأجمعوا بوصل الألف صح العطف على قراءته من غير إضمار لأنه من جمع وهو مشترك بين المعاني والذوات تقول جمعت أمرى وجمعت شركائي قال الله تعالى لجمع كيده ثم أتى ، الذى جمع مالا وعدده ؛ ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولا معه ولكن إذا أمكن العطف فهو أولى لأنه الأصل اه (قوله للصيمرى) بفتح الميم نسبة إلى صيمرة بلدة صغيرة من بلاد العجم كافى المصباح (قوله وأباك) بالوحدة (قوله وهو أشير) هذا معنى ذا وأما حرف التنبيه فعناه أنه ومعناك استقر (قوله وهذا تناقض) لقائل أن يقول لا تناقض على تقدير العطف وإنما يلزم عليه عدم الفائدة لأن المعطوف بمعنى المعطوف عليه وقد يقال إن مراده بالتناقض أنه مناقض للمعنى المراد للمتكلم إذ مراده النهى عن القبيح مع إتيانك إياه كما في قول الشاعر لاتنه عن خلق وتأتى مثله وليس مراده النهى عن النهى عن الاتيان بالقبيح مطلقا اه من خط ش وعلل الدماميني الامتناع هنا بعدم الفائدة لأن لاتنه عن القبيح

المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل كقوله تعالى لقد كنتم أنتم وأبائكم في ضلال مبين وأما الثاني فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض كقوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون ومن النحويين من لم يشترط في المسئلتين شيئاً فعلي قوله يجوز العطف ولهذا قلت على الأصح فيهما والثانية أن يترجح المفعول معه على العطف وذلك في نحو قولك كن أنت وزيداً كالآخ وذلك لأنك لو عطفت زيداً على الضمير في كن لزم أن يكون زيداً مأموراً وأنت لا تريد أن تأمره وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالآخ قال الشاعر :

فكونوا أنتموا وبني أبيكم مكان السكيتين من الطحال

وقد استفيد من تمثيلي بكن أنت وزيداً كالآخ أن ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط لا على حسبهما وإلا لقلت كأخوين وهذا هو الصحيح ومن نص عليه ابن كيسان والسماع والقياس يقتضيانه وعن الأخفش إجازة مطابقتها قياساً على العطف وليس بالقوى والثالثة أن يترجح العطف ويضعف المفعول معه وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى نحو قام زيد وعمره لأن العطف هو الأصل ولا مضعف له فيترجح

((ص)) ((باب الحال)) وهو وصف فضلة يقع في جواب كيف كضربت اللص مكتوفاً

معناه لانتنه عن إتيان القبيح لأن النهي إنما يكون عن الأفعال فيكون قولك بعد ذلك وإتيانه مستغنى عنه وهو من عطف الشيء على نفسه ثم قال وهذا لا ينهض مانعاً بدليل فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وماضعفوا اه ولام الشارح أظهر منه (قوله وأنت لا تريد أن تأمره) لقائل أن يقول فيكون حينئذ مناقضاً لغرض اشتكلم ومراده فيكون نظير ما تقدم في قوله لانتنه عن القبيح وإتيانه فهلاً كالنصب على المفعول معه واجباً وما الفرق بينهما وقد يفرق بأن المعنى هنا على العطف صحيح ولا نسلم أنه متناقض لمراد المتكلم لجواز إرادته مع ذلك المعنى أو بدونه غايته أن ذلك المعنى في الإرادة كان العطف جائزاً وإن كان النصب أرجح فتأمل اه من خط ش (قوله فكونوا أنتموا وبني الخ) هو من الوافر أراد بهم الإخوة والمعنى كونوا أنتم مع إخوانكم متوافقين متصلين اتصال بعضهم ببعض كاتصال السكيتين وقربهما من الطحال والمراد الخ على الالتلاف والتقارب وضرب لهم مثلاً بقرب السكيتين من الطحال أفاده العيني والسكيتين تشبة كلية بضم الكاف قال الأزهري السكيتان للإنسان ولكل حيوان لختان حمراوان لازقتان بعظم الصلب وهما منبت زرع الولد والطحال بكسر أوله من الأمعاء ويقال هو لكل ذي كرش إلا الفرس فلا طحال له ويجمع على طحالات وأطحلة كلسان والسنة وعلي طحل ككتاب وكتب ذكره في المصباح

((باب الحال))

كذا في بعض النسخ وفي بعضها والحال فيكون معطوفاً على المفعول به على الأصح في المعطوفات إذا تكررت أو على المفعول معه على مقابلة أي والحال منصوب وهو لغة ما عليه الإنسان من خير وشر يذكر ويؤنث فيقال حال وحالة ويجمع على أحوال كمال وأموال وعلى أحولة ومن الدليل على التأنيث قول الفرزدق :

على حالة لو أن في القوم حاتماً على جوده لضى بالماء حاتم

وحاتم فيه مخفوض بدلاً من الهاء في جوده ولم يجعل الجوهرى الحال والحالة بمعنى بل جعلهما من باب تمر وتمره وهو غريب وقد يقال في الحالة آلة بالهمزة مكان الهاء ذكر ذلك المصنف في شرح بانث سعاد وتأنيثه معنى أفصح من تذكيره وذلك بأن تؤنث الفعل المسند إليها أو الوصف أو تذكره كما يقال أعجبتك حال فلان وأعجبتك حال فلان قال الشاعر :

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ فدعه وواكل أمره والليالي

ويقال حال حسن وحالة حسنة (قوله وهو وصف الخ) هو مادل على حدث معين وذات مهمة وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل اه يس (قوله يقع في جواب كيف) أي يصح أن يقع في جوابها وذلك بأن يكون مذكوراً لبيان الهيئة أي للدلالة على

(ش) لما انتهى الكلام على المفعولات شرعت في الكلام على بقية المنسوبات فمنها الحال وهو عبارة عما اجتمع فيه شروط أحدها أن يكون وصفاً والثاني أن يكون فضلة والثالث أن يكون صالحاً للوقوع في جواب كيف وذلك كقولك ضربت اللص مكتوفاً فإن قلت يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعالى «فانفروا ثبات» فإن ثبات حال وليس بوصف وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى «ولاتمش في الأرض مرحاً» وقول الشاعر

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء
إنما الميت من يعيش كثيراً كاسفاً باله قليل الرجاء

فإنه لو أسقط مرحاً وكتيباً ففسد المعنى فيبطل كون الحال فضلة وعلى ذكر الوقوع في جواب كيف نحو ولا تعثوا في الأرض مفسدين قلت ثبات في معنى متفرقين فهو وصف تقديره والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه والحد المذكور للحال المبينة لا المؤكدة

(ص) وَشَرَطُهَا التَّنْكِيرُ

(ش) شرط الحال أن تكون نكرة فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة وذلك كقولهم ادخلوا الأول فالأول وأرسلها العراك وقراءة بعضهم «ليخرجن الأعز منها الأذل» بفتح الياء وضم الراء وهذه المواضع ونحوها مخرجة على زيادة الألف واللام وكقولهم اجتهد وحدك وهذا مؤول بما لا إضافة فيه والتقدير اجتهد منفرداً

(ص) وَصَاحِبُهَا التَّعْرِيفُ أَوِ التَّخْصِصُ أَوِ التَّعْمِيمُ أَوِ التَّأْخِيرُ نَحْوَ خَشَعَا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاهُ لِلْسَّائِلِينَ وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ لِمِةٍ مَوْحِشًا طَالَ

(ش) أي وشروط صاحب الحال واحد من أمور أربعة الأول التعريف كقوله تعالى خشعاً أبصارهم يخرجون خشعاً حال من الضمير في قوله تعالى يخرجون والضمير أعرف المعارف والثاني التخصيص كقوله تعالى في أربعة أيام سواء للسائلين فسواء حال من أربعة وهي وإن كانت نكرة لكنها مخصصة بالاضافة إلى أيام والثالث التعميم كقوله

الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه أو للمفعول حين وقوع الفعل عليه أو لها (قوله ضربت اللص) بكسر اللام وضمها أي السارق (قوله مرحاً) قال في المصباح مرح مرحاً فهو مرح مثل فرح فرحاً فهو فرح وزنا ومعنى وقيل هو أشد الفرح وفي تفسير الجلال ولا تمش في الأرض مرحاً أي ذا مرح بالكبر والخيلاء إنك لن تحرق الأرض أي تثقبها حتى تبلغ آخرها بكبرك وإن تبلغ الجبال طولاً المعنى أنك لا تبلغ هذا المبلغ فكيف تخال (قوله ليس من مات الخ) البيتان من الخفيف ولفظ ميت في الجميع مخفف ماعدا ميت الأحياء وهما الغتان والكئيب الحزين وكاسفاً باله أي متغيراً حاله والرجاء بالمد الأمل وكلام بعضهم يقتضي أنه بالخاء المعجمة حيث فسره بسعة الحال وهو خلاف المشهور الموجود في غالب النسخ من أنه بالjim (قوله فهو وصف تقديره الخ) فقوله في المتن وصف أي ولو تقديره لا يدخل مثل ما ذكر ويدخل الجملة وشبهها فإنها في تأويل الوصف (قوله كقولهم ادخلوا الأول فالأول) أي من كل ماعرف بال (قوله العراك) بكسر العين المهملة مصدر عارك يقال أورد إبله العراك إذا أوردتها جميعاً الماء من قولهم اعترك القوم إذا ازدحموا في المعرك أي معركة (قوله بفتح الياء وضم الراء) والأعز بالرفع فاعل وهي قراءة شاذة . وأجيب عنها بأن ال زائدة وقد قرئ شاذاً لنخرجن بنون العظمة ونصب الأعز على المفعول به والأذل على الحال وقرئ ليخرجن بضم الياء مبنياً للمفعول ورفع الأعز على النيابة ونصب الأذل حالاً كما في إعراب السمين (قوله وكقولهم اجتهد وحدك) أي من كل ماعرف بالاضافة (قوله وصاحبها التعريف) أي وشرط صاحبها التعريف الخ (قوله لمية موحشاً طال الخ) هذا صدر بيت من بحر الوافر لا من الكامل خلافاً لبعضهم وعجزه

تعالى «وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون» فجملة لها منذرون حال من قرية وهي نكرة عاملة لوقوعها في سياق النفي والرابع التأخير عن الحال كقول الشاعر :

لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل

فوحشا حال من طلل وهو نكرة لتأخيره عن الحال

(ص) والتمييز وهو اسم فضلة نكرة جامد مفسر لما أنهم من الذوات

(ش) من المنصوبات التمييز وهو ما اجتمع فيه خمسة أمور أحدها أن يكون اسما والثاني أن يكون فضلة والثالث أن يكون نكرة والرابع أن يكون جامدا والخامس أن يكون مفسرا لما انهم من الذوات فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى ومخالف له في الأمرين الآخرين لأن الحال مشتق مبين للهيآت والتمييز جامد مبين للذوات

يلوح كأنه خلل (قوله لمية) بفتح الميم وتشديد الياء اسم امرأة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر عن (قوله طلل) وهو بفتحين ماضهر من آثار الديار ويلوح أى يتلألا أو الخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة قال الجوهري الخلة بالكسر واحدة خلل السيوف وهي بطائن كانت تعشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره وتطلق أيضا على سيور تلبس ظهور القوس أفاده العيني (قوله فوحشا حال من طلل) إنما يأتي على جواز مجيء الحال من المبتدأ وأما على منعه وهو الصحيح فإن صاحب الحال هو الضمير المنتقل إلى الظرف ووجه المنع كما أفاده العيني أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في صاحبها هو الابتداء والحال فضلة والابتداء لا يعمل في الفضلات قال العلامة الشينغيس وظاهر مذهب سيويوه مجيء الحال من المبتدأ وحكى السعد الخلف في الخبر وغيره يؤول ذلك بالفاعل والمفعول فجالساني نحو زيد في الدار جالسا حال من ضمير الظرف المستقر فيه وهو فاعل معنى أو حال من زيد وهو وإن كان مبتدأ صورة إلا أن معنى الكلام استقر وحصل زيد في الدار فهو فاعل معنى والفعل العامل في زيد وإن لم يكن مقدراً في الكلام لأنه مبتدأ لكنه مفهوم من الكلام وهذا أقرب إلى معنوية الفاعل حقيقة ، وشيخنا في هذا بعلى شيخنا حال من بعلى وهو معنى لأن التقدير أنه على بعلى وأشير إلى بعلى وجرى على هذا ابن الحاجب فقال في كافيته الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى نحو ضربت زيدا قائماً وزيد في الدار قائماً وهذا زيد قائماً له ويرد عليه مجيئها من المضاف إليه فلعله لا يثبت وأما مجيئها من المجرور بالحرف فراجع إلى المفعول معنى اهـ (التمييز) (قوله والتمييز) بالرفع عطفاً على المفعول به أو على الحال كما مر وهو في الأصل مصدر بمعنى المميز ثم صار حقيقة عرفية في ذلك (قوله من الذوات) أى المذكورة أو المقدرة فالمذكورة كورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب إلى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه وخرج بقوله مفسر الخ البدل فإن المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس بمفسر الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وإيراد معين وخرج به أيضاً نحو رأيت عينا جارية فإن المراد الابهام الذي في المعنى من حيث الوضع له وجارية وإن رفع الابهام عن قوله عينا لكنه ليس بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وخرج به أيضاً وأوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فإن هذا مثلاً إمام موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله في الجزئيات أو لكل جزئى منه ولا إبهام في هذا المفهوم الكلى ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام إنما نشأ من تعدد الموضوع له أو المستعمل فيه ووصفيته بالرجل ترفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث أنه موضوع له وخرج به أيضاً عطف البيان في مثل قولك رأيت أبا حفص عمر فإن كل واحد من أبا حفص وعمر موضوع لشخص معين لا إبهام فيه لكن لما كان عمر أشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في أبا حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعى اهـ من خط ش (قوله أن يكون جامدا) أى غالباً فقد يكون مشتقاً (قوله فهو موافق للحال) يروم أن الحال لا يكون إلا اسماً كالتمييز وليس كذلك إذ الحال تخالفه في وقوعها جملة بكاء زيد والشمس طالعة وجارا ومجرورا نحو نخرج على قومه في زينتته وظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب اهـ بخط ش . قلت ويجاب عنه بما يفهمه كلام الدماميني الآتى من أنه اسم تأويلا فتدبر (قوله لأن الحال مشتق مبين للهيآت) قال المصنف المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة

(ص) وَأَكْثَرُ وَقُوعِهِ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ كَجَرِيبٍ نَحْلًا وَصَاعٍ تَمْرًا وَمَنْوِينَ عَسَلًا وَالْعَدَدُ نَحْوُ أَحَدٍ عَشَرَ
كَوَكْبًا إِلَى تَسْعٍ وَتَسْعِينَ نَعْجَةً وَمِنْهُ تَمْيِيزُ كَمِ الْإِسْتِفْهَامِيَّةِ نَحْوَكُمُ عَبْدًا مَلَكَتْ فَأَمَّا تَمْيِيزُ الْخَبَرِيَّةِ فَجُرُورٌ مُفْرَدٌ
كَتَمْيِيزِ الْمِائَةِ وَمَا فَوْقَهَا أَوْ مُجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ الْعَشْرَةِ وَمَا دُونَهَا وَلَكِ فِي تَمْيِيزِ الْإِسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ

المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وإن أرادوا الصفة فالتعبير بها أوضح
لمقصودهم لكن يخرج عنه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس اه قال الدماميني هما في معنى جاء
مقارنا طلوع الشمس وجلس عمرو فبحسب التأويل لا يخرجان لأنهما حينئذ مبینان للصفة اه وقال السيدزكي الدين
إذا قلت آتيك وزيد قائم فإن الحال لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وإنما هي بيان للزمان الذي هو لازم الفاعل
أو المفعول وقد اشتهر التعبير عن اللازم بالملزوم اه فكأنه بين ذاتيهما (قوله بعد المقادير) أى ما يقدر به الشيء أى
يعرف به قدره اه ش (قوله بجريب نحلا) الجريب فى الأصل اسم للوادي ثم استعير للقطعة المميزة من الأرض وجمعها
أجربة وجربان بالضم ويختلف مقدارها بحسب اصطلاح أهل الأقاليم كاختلافهم فى مقدار الرطل ونحوه فقد ذكر
بعضهم أن الجريب عشرة آلاف ذراع وبعض آخر أنه ثلاثة آلاف وستمائة ذراع ويطلق الجريب على غير ذلك
فجريب الطعام أربعة أقدرة أفداه فى المصباح (قوله وصاع) هو ميكال معروف وصاع النبي صلى الله عليه وسلم الذى
بالمدينة أربعة أمداد وذلك خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى وهو يذكروا ويؤنث ويجمع على أصوع وعلى صيعان وعلى
أصع بالمدينة كما فى المصباح (قوله ومنوين) تثنية منا مقصورا وهو الذى يوزن به قيل هو رطلان ويطلق أيضا على ما يكال به
السمن ونحوه (قوله فأما تمييز الخبرية) نسبة إلى الخبر الذى هو قسم الطلب الذى يحتمل الصدق والكذب لا الخبر عن
المبتدأ ألا ترى أن قول القائل كم عبيد ملكك يحتمل توجيه التصديق والتكذيب إلى قائله فيما تكثر به واقتصر أفاده
يس (قوله فجور) أى ما لم يفصل ولا نصب حملا على الاستفهامية كقوله * كم نالني منهم فضلا على عدم * وربما
نصب غير مفصول روى كم عمة لك ، البيت بالنصب وذكر بعضهم أن النصب فلا فصل لغة تميم وذكره سيديويه عن بعض
العرب قال أبو حيان وهو لغة قليلة ذكره فى الهمع وقال السعد إذا فصل بين كم الخبرية وبميزها بفعل متعد وجب الإتيان
بمن ثلثا يلتبس بالمفعول اه يس . والحاصل أن كم على قسمين استفهامية بمعنى أى عدد وخبرية بمعنى كثير وكل منهما
يقتر إلى تمييز أما الأولى فميزها كميز عشرين وأخواته فى الأفراد وفى النصب ثلاثة مذاهب لازم مطلقا جائز الجر
مطلقا لازم إن لم يدخل على كم حرف جر وراجع على الجر إن دخل عليها حرف جر وأما الثانية فميزها يستعمل تارة
كميز عشرة فيكون جمعا مجرورا وتارة كميز مائة فيكون مفردا مجرورا وقد روى قوله كم عملة لك يا جريرو خالة الخ
بالجر على أن كم خبرية وبالنصب فقيل إن لغة تميم تنصب تمييز كم الخبرية إذا كان مفردا وقيل على تقديرها استفهامية
استفهام تهكم أى أخبرني بعدد عمالك وخالاتك الاتي كن يخدمني فقد نسيتي وعلي كلا الوجهين فهكم مبتدأ خبره
قد حلت وأفرد الضمير حملا على لفظ كم ويروى بالرفع فعمته مبتدأ ووصفت بك وبقدعاء محذوف والخبر قد حلت
وكم على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف أى وكم وقت أو حلبة . واعلم أن كم بقسميها إن تقدم عليها حرف
جر أو مضاف فهي مجرورة وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف وإلا
فإن لم يلها فعل نحو كم رجل فى الدار أو وليها وهو لازم نحو كم رجل قال أو رافع ضميرها نحو كم رجل ضرب عمرا
أو سببها المضاف إلى ضميرها نحو كم رجل ضرب أخوه عمرا فهي مبتدأ وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهي
مفعوله وإن أخذ فهي مبتدأ إلا أن يكون ضميرا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال اه ملخصا من

جر ونصب ويكون التمييز مفسراً للنسبة محولاً كاشتعل الرأس شيباً وفجرنا الأرض عيوناً وأنا أكثر منك
 مالا أو غير محول نحو امتلا الإناء ماء وقد يؤكّدان نحو ولا تعشوا في الأرض مفسدين وقوله
 من خير أديان البرية ديناً ومنه بنس الفحل فحلهم فخلاً خلافاً لسيبويه

(ش) التمييز ضربان مفسر لمفرد ومفسر لنسبة فمفسر المفرد له مظان يقع بعدها أحدها المقادير وهي عبارة عن
 ثلاثة أمور المساحات كجرب نخلا والكيل كصاع تمرأ والورن كمنون عسلا الثاني العدد كأحد عشر درهماً ومنه قوله
 تعالى «إني رأيت أحد عشر كوكبا» وهكذا حكم الأعداد من الأحد عشر إلى التسعة والتسعين اسماً وفهم من عطفي في المقدمة العدد على المقادير أنه
 أخى له تسع وتسعون نعجة» وفي الحديث إن لله تسعة وتسعين اسماً وفهم من عطفي في المقدمة العدد على المقادير أنه
 ليس من جملتها وهو قول أكثر المحققين لأن المراد بالمقادير ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى أنه تصح إضافة المقدار
 إليه وليس العدد كذلك ألا ترى أنك تقول عندى مقدار رطل زيتاً ولا تقول عندى مقدار عشرين رطلاً إلا على معنى
 آخر ومن تمييز العدد تمييز كم الاستفهامية وذلك لأن كم في العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهي على ضربين
 استفهامية بمعنى أى عدد ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء وخبرية بمعنى كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير
 وتميز الاستفهامية منصوب مفرد تقول كم عبداً ملكت وكم داراً بنيت وتميز الخبرية مخفوض دائماً ثم تارة يكون
 مجموعاً كتمييز العشرة فمادونها تقول كم عبيد ملكت كما تقول عشرة أعبد ملكت وثلاثة أعبد ملكت وتارد يكون
 مفرداً كتمييز المائة فمافوقها تقول كم عبد ملكت كما تقول مائة عبد ملكت وألف عبد ملكت ويجوز خفض تمييز كم
 الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر تقول بكم درهم اشتريت والخافض له من مضمر لا الإضافة خلافاً للزجاج؛
 الثالث من مظان تمييز المفرد مادل على مماثلة نحو قوله تعالى «ولو جئنا بمثله مديناً» وقولهم إن لنا أمثالها إبلا الرابع
 مادل على مغايرة نحو إن لنا غيرها إبلا أو شاءاً وما أشبه ذلك وقد أشرت بقولي وأكثر وقوعه إلى أن تمييز المفرد
 لا يقتصر بالوقوع بعد المقادير ومفسر النسبة على قسمين محول وغير محول فالمحول على ثلاثة أقسام محول عن الفاعل
 نحو واشتعل الرأس شيباً أصله اشتعل شيب الرأس فجعل المضاف إليه فاعلاً والمضاف تمييزاً ومحول عن المفعول نحو
 «وفجرنا الأرض عيوناً» أصله وفجرنا عيون الأرض ففعل فيها مثل ما ذكرنا ومحول عن مضاف غيرهما وذلك بعد أفعال
 التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز وذلك كقولك زيداً أكثر منك علماً أصله علم زيد أكثر وكقوله تعالى «أنا أكثر
 منك مالا وأعز نفراً» فإن كان الواقع بعد أفعال التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالاضافة كقولك مال زيد
 أكثر مال إلا إن كان أفعال التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب نحو زيد أكثر الناس مالا وغير محول نحو امتلا الإناء

الاشتموني مع زيادة توضيح بذكر الأمثلة (قوله ويكون التمييز مفسر للنسبة) أي لذات مقدرة في نسبة كذا بخط ش وقد
 مر أيضاً ذلك فتأمل (قوله تصح إضافة المقدار إليه) أي إلى المميز ووجه ذلك أنك إذا قلت عندى رطل زيتاً لا تريد
 بالرطل حقيقته التي هي الصنجة لأنها لا تتراد بذلك وإنما يراد مقدارها (قوله إلا على معنى آخر) أي وهو أن يكون
 هناك مثلاً رجال مقدار عشرين رجلاً وهذا المعنى ليس على وجه الحقيقة بل المجاز كما ذكره الدجوني (قوله ومن تمييز
 العدد تمييز كم الاستفهامية) قيد بالاستفهامية وإن كان تمييز كم مطلقاً من تمييز العدد لأن الكلام في التمييز المنصوب فذكر
 المجرور بطريق الاستطراد أفاده ش (قوله كم عبداً ملكت) عبداً منصوب على التمييز لكم وهي مفعول مقدم كناية
 عن عدد مبهم الجنس والمقدار (قوله والخافض له من مضمر) أي محذوفة وجوباً كما في المعنى وإنما جاز حذف حرف الجر
 مع بقاء عمله لقصد تطابق التمييز والمميز في الجر بحرف كما أفاده الرضي (قوله بمثله) أي البحر مدداً أي مدداً دجوني

ماء وهو قليل وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكدا غير مبين لهيئة ولا ذات مثال ذلك في الحال قوله تعالى «ولا تعشوا في الأرض مفسدين» ثم وليتم مدبرين «ويوم أبعث حيا» فتبسم ضاحكا «وقول الشاعر :
«وتضىء في وجه الظلام منيرة» ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى «إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا» وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة «وقول أبي طالب :

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديننا

ومنه قول الشاعر : والتغليون بثس الفحل فخلهم فحلا وأهمهم زلاء منطق

وسيدويه رحمه الله تعالى يمنع أن يقال نعم الرجل رجلا زيد وتأولوا فخلاف البيت على أنه حال مؤكدة والشواهد على جواز المسألة كثيرة فلا حاجة إلى التأويل ، ودخول التمييز في باب نعم وبس أكثر من دخول الحال

﴿ص﴾ وَالْمُسْتَنَى بِإِلَّا مِنْ كَلَامٍ تَامٍ مُوجِبٍ نَحْوِ فُشِرَ بَوَامُنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَإِنْ فُتِحَ الْإِيجَابُ تَرَجَّحَ

(قوله شاء) بالمد جمع شاة تطلق على الذكر والأنثى من الغنم كما في كتب اللغة (قوله ثم وليتم مدبرين) فإن الادبار نوع من التولى (قوله فتبسم ضاحكا) التبسم نوع من الضحك (قوله وتضىء في وجه الظلام الخ) هذا صدر بيت من الكامل وعجزه «بكمانة البحرى سل نظامها» يصف به بقرة والضمير في تضىء راجع إليها يعنى يضىء لونها إذا تحركت في وجه الظلام ويروى في غلس الظلام والجمانة بضم الجيم وتخفيف الميم حبة تعمل من فضة كالدرة والجمع جمان والبحرى بتشديد الياء آخر الحروف الغواص وسل مبنى للمفعول ونظامها بكسر النون نائب فاعل وهو الخيط الذى ينظم به اللؤلؤ والدرة إذا سل منها خيطها الذى نظمت فيه كانت في غاية الانارة والاضاءة والشاهد في منيرة فانه حال مؤكدة لعاملها كما في شروح الشواهد (قوله إن عدة الشهور عند الله الخ) قال في المعنى إن شهر أموكدسا فهم من عدة الشهور وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر قبيل (قوله وقول أبي طالب) أى عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم احتج به الشيعة على إسلام أبي طالب والواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق والباء زائدة والشاهد في قوله ديننا كذا بخط العلامة ش وأبو طالب اسمه عبد مناف بن عبد المطلب (قوله والتغليون الخ) هو من البسيط قاله جرير يهجو به الأخطل والتغليون جمع تغلبى بالغين المعجمة نسبة إلى بنى تغلب قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل واللام في تغلب مكسورة وفي التغلبى مفتوحة لاستئصال كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر قاله الجوهرى والزلاء بفتح الزاى وتشديد اللام وهى خفيفة الألية ومنطق بكسر الميم صيغة مبالغة يستوى فيها المذكر والمؤنث وهو البالغ والمراد به هنا المرأة تأتزر بحشية تعظم بها يحجزتها والتغليون مبتدأ وجملة بثس الفحل فخلهم فلا خبره وخلهم من هذه الجملة مخصوص بالذم مبتدأ خبره بثس الفحل على أحدا الأعراب والشاهد في فحلا حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد

﴿والمستثنى﴾

فيه ما مر من الأعراب وجعله الفا كهى كالحال والتمييز مبتدآت أخبارها محدوفة وإنما عبر المصنف بالمستثنى لأنه هو الذى من المنصوبات فلا يجوز إلى تأويل بخلاف التعبير بالاستثناء لسن قال السعد إذا قلنا جاء فى القوم إلا زيد أقالا استثناء يطلق على إخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد لفظ إلا وعلى مجموع لفظ إلا زيداً وهذه الاعتبارات اختلفت العبارات فى تفسيره فيجب أن يحمل كل تفسير على ما يناسبه من المعانى اه (فائدة) قال فى التلويع قد اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع والمراد صيغ الاستثناء وأما لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحية فى القسمين بل نزاع ثم أنكر على صدر الشريعة أن لفظ الاستثناء مجاز فى المنقطع اه يس (قوله فشر بوامنه إلا قليلا منهم) فإن قلت يشكل على التشيل لوجوب النصب بذلك قراءة بعضهم إلا قليل بالرفع وأجيب بأنها فى معنى فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس منى ففيه النفى تقديره أو بأن

البدل في المتصل نحو ما فعلوه إلا قليل منهم والنصب في المنقطع عند بني تميم ووجب عند الحجازيين نحو ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ألم يتقدم فيهما فالنصب نحو قوله :

ومالي إلا آل أحمد شيعه * ومالي إلا مذهب الحق مذهب

أو فقد التمام فعلى حسب العوامل نحو وما امرنا إلا واحدة ويسمى مفرغاً

﴿ش﴾ من المنصوبات المستثنى في بعض أقسامه * والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بالآ ولا كانت مسبوقه بكلام ام موجب ووجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى سواء كان الاستثناء متصلاً نحو قام القوم إلا زيد أو قوله تعالى « فشرّبوا منه إلا قليلاً منهم » أو منقطعاً كقولك قام القوم إلا حمراً ومنه في أحد القولين قوله تعالى « فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس » فلو كانت المسألة بحالها ولكن الكلام السابق غير موجب فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان أحدهما أن يجعل تابعا للمستثنى منه على أنه بدل منه بدل بعض من كل عند البصريين أو عطف نسق عند الكوفيين والثاني أن ينصب على أصل الباب وهو عربي جيد والاتباع أجود ونعني بغير الإيجاب النفي والنهي والاستفهام مثال النفي قوله تعالى « ما فعلوه إلا قليل منهم » قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الإبدال من الواو في ما فعلوه وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ومثال النهي قوله تعالى « ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك » قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من أحد وقرأ الباقر بالنصب على الاستثناء وفيه وجهان أحدهما أن يكون مستثنى من أحد وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح لأن مرجع القراءة الرواية لا الرأي والثاني أن يكون مستثنى من أهلك فعلى هذا يكون النصب واجبا ومثال الاستفهام قوله تعالى « ومن يقط من رحمة ربه إلا الضالون » قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في يقط ولو قرئ إلا الضالين بالنصب على الاستثناء لجاز ولكن القراءة سنة متبعة وإن كان الاستثناء منقطعاً فأهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون ما فيها أحد إلا حمراً وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى « ما لهم به من علم إلا اتباع الظن » وبنو تميم يحيزون النصب والإبدال

وجوب النصب هو إلا كثر فلا ينافي أنه يجوز اتباع المؤخر في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليه هذه الآية (قوله في المنقطع) هو الذي لا يكون بعض المستثنى منه عكس المتصل السابق وتفسير بعضهم المنقطع بأنه من غير جنس المستثنى منه فاسد كما نبه عليه ابن مالك لأن قول القائل جاء بنوك إلا بني زيد منقطع مع أنه من جنس الأول ويحجب بأنه جرى على الغالب لأن كل استثناء من غير الجنس منقطع ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال أفاده بعضهم (قوله في أحد القولين) هو الصحيح ومقابله أنه متصل بناء على أن إبليس لعنه الله من الملائكة (قوله بدل بعض من كل) هو كما قال بعضهم يجوز فيه مخالفة الثاني للأول فاندفع رد ثعلب بأنه كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منقضي اهـ يس (قوله أو عطف نسق الخ) أي لأن الإلزام من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة وهي بمنزلة لا العاطفة وأن ما قبلها يخالف لما بعدها * واعترض مذهبهم بأنها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام إلا زيد لأن ذلك شأن حروف العطف * وأجاب المصنف بأنها لم تباشره تقدير إذا الأصل ما قام أحد إلا زيد (قوله وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح) قال ابن الحاجب الأولى أن يقال الأكثر على الوجه المرجوح ولا بأس به بل المحذور اتفاقهم على المرجوح مع أن بعض الناس قد جوز ذلك اهـ من خط ش (قوله يحيزون النصب والإبدال الخ) أي بدل الغلط كما شرح بذلك الرضی فقال أهل الحجاز يوجبون نصب المنقطع مطلقاً لأن بدل الغلط غير موجود في الفصحى من كلام العرب اهـ وفيه أن مثل ما رأيت القوم إلا ثيابهم لو جعل الثياب بدلاً كان بدل اشتغال كذا

ويقروءون إلا اتباع الظن بالرفع على أنه يدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ لأن الخافض له من الزائدة واتباع الظن معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المستفهم عنها وقد اجتمع في قوله تعالى « ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور » وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً أي سواء كان الاستثناء منقطعاً نحو ما فيها إلا حمرا أحدا ومتصلاً نحو ما قام إلا زيداً القوم على الكمية ومالي إلا آل أحمد شيعه * ومالي إلا مشعب الحق مشعب * وإنما امتنع الاتباع في ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع وإن كان الكلام السابق على إلا غير تام ونعني به أن لا يكون المستثنى منه مذكراً فإن الاسم المذكور الواقع بعد إلا يعطى ما يستحقه لولم توجد إلا فيقال ما قام إلا زيد بالرفع كما يقال ما قام زيد وما رأيت إلا زيداً بالنصب كما يقال ما رأيت زيداً وما مررت إلا بزيد بالجر كما يقال ما مررت بزيد ويسمى ذلك استثناء مفرغاً لأن ما قبل إلا قد تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف فتقدير ما قام إلا زيد ما قام أحد إلا زيد وكذا الباقي

(ص) وَيُسْتَثْنَى بغيرِ وَسُوءِ خَافِضِينَ مُعَرِّبِينَ بِأَعْرَابِ الْأَسْمِ الَّذِي بَعْدَ إِلَّا وَبِحَالٍ وَعَدَا وَحَاشَا نَوَاصِبٍ أَوْ خَوَافِضٍ وَبِمَا خَلَا وَبِمَا دَا وَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ نَوَاصِبٍ

(ش) الأدوات التي يستثنى بها غير إلا ثلاثة أقسام ما يخفض دائماً وما ينصب دائماً وما يخفض تارة وينصب أخرى فأما الذي يخفض دائماً فغير وسوى تقول قام القوم غير زيد وقام القوم سوى زيد بخفض زيد فيهما وتعرب غير نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا في ذلك الكلام فتقول قام القوم غير زيد بنصب غير كما تقول قام القوم إلا زيداً بنصب زيد وتقول ما قام القوم غير زيد وغير زيد بالنصب والرفع كما تقول ما قام القوم إلا زيداً وإلا زيد وتقول ما قام القوم غير حمرا بالنصب عند الحجازيين وبالنصب أو الرفع عند التميميين وعلى ذلك فقس وهكذا حكم

ذكره الشيخ يس (قوله ويقروءون إلا اتباع الظن الخ) لعل المراد أن مقتضى لغتهم أن يقرأ كذلك وإلا فالقراءة سنة متبعة كما ذكره المصنف قريباً أو أنه بلغه أنهم قرءوا ذلك قراءة شاذة بان بلغتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله باعتبار الوضع) أي لأنه في موضع رفع إما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفي وإما على أنه مبتدأ تقدم خبره عليه اه ش (قوله من تفاوت) أي تباين وعدم تناسب وفطور أي صدوع وشقوق (قوله قال الكمية) بضم أوله مصغراً (قوله ومالي إلا آل أحمد الخ) الشيعة الأعوان والمشعب كالمذهب بمعنى الطريق قيل هذا البيت مشكل لأن العامل في شيعة هو الابتداء وهو لا يعمل في المستثنى وإنما هو مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى ورده المصنف بأن الأرجح جعل شيعة فاعلاً لاعتماد الظرف (قوله والاستثناء في ذلك كله من اسم) أي وهو المستثنى منه لأن إلا للاخراج وإلا للاحراج يقتضي مخرجه منه وقوله عام أي لتناوله المستثنى وغيره (قوله محذوف) ويجب أن يكون الاسم المحذوف مناسباً للمستثنى في جنسه وصفته وفي الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك فيقدر فيما قام إلا زيد ما قام إنسان وفي ما لبست إلا قميصاً ما لبست لباساً وفي ما جاء إلا ضاحكاً ما جاء في حالة من الأحوال (قوله ويستثنى بغير) أي لتضمنها معنى إلا لا بحسب الأصل بل أصلها الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات نحو مررت برجل غير زيد وإما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الذي خرجت به والأصل هو الأول والثاني مجاز فان الوجه الذي يبين فيه أثر الغضب كأنه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات كما أن إلا قد تخرج عن الاستثناء وتتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منسكرا اه يس (قوله وسوى) أي لا بمعنى عدل كالتى في قوله تعالى مكانا سوى فان هذه لا تقع استثناء ولا بمعنى قصد (قوله معربين بأعراب الاسم الذي بعد إلا) قال المصنف في حواشي الألفية فان قلت يفترق

سوى خلافا لسيبويه فانه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائما الثاني ما ينصب فقط وهو أربعة ليس ولا يكون وما خلا وما عدا تقول قاموا ليس زيدا وما خلا زيدا ولا يكون زيدا وما عدا زيدا وفي الحديث ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وقال ليبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وانتصابه ليس ولا يكون على أنه خبرهما واسمهما مستتر فيهما وانتصابه بعد ما خلا وما عدا على أنه مفعولها والفاعل مستتر فيهما الثالث ما يخفض تارة وينصب أخرى وهو ثلاثة خلا وعدا وحاشا وذلك لأنها تكون حروف جروا فعلا ماضية فإن قدرتها حروفا خفضت بها المستثنى وإن قدرتها أفعالا نصبت بها على المفعولية وقدرت الفاعل مضمرا فيها

﴿ص﴾ ﴿باب﴾ يُخَفِّضُ الْأِسْمَ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ وَهُوَ مِنْ وَإِلَى وَعَنْ وَعَلَى وَفِي وَاللَّامِ وَالْبَاءِ لِلْقِسْمِ وَغَيْرِهِ أَوْ مُخْتَصِّ بِالظَّاهِرِ وَهُوَ رَبٌّ وَمَذٌّ وَمَنْذٌ وَالْكَافُ وَحَقٌّ وَوَاوُ الْقِسْمِ وَتَاوُهُ

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات شرعت في ذكر المجرورات وقسمت المجرورات إلى قسمين مجرور بالحرف ومجرور بالإضافة وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل والحروف الجارة عشرون حرفا أسقطت منها سبعة وهي خلا وعدا وحاشا ولعل ومتى وكى ولولا وإنما أسقطت منها الثلاثة الأولى لأن ذكرتها في الاستثناء فاستغنيت بذكرها عن إعادتها وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها وذلك لأن لعل لا يجر بها إلا عقيل قال شاعرهم : لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم ومتى لا يجر بها إلا هذيل . قال شاعرهم يصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجيج خضر لمن نثيج وكى لا يجر بها إلا ما الاستفهامية

غير وإلا في أحكام أحدها أن نحو ما جاءني أحد غير زيد الأرجح إذا أتبع أن يكون على الوصف لا البدل وفي إلا بالعكس والثاني أن نصب تالي إلا بها لا بالعامل قبلها ونصب غير على العكس والثالث أن مستثنى غير يجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمعنى قلت الكلام في غير وإلا المستثنى بهما لا الموصوف بهما وفي الأحكام اللفظية لافي التوجيه اه والتسوية بين كلمة إلا وكلمة غير لا بين المستثنى بهما فضلا عن تابعه كيف وقد نص على وجوب جر مستثنى غير وليس مستثنى إلا كذلك (قوله ليس السن والظفر) أى ليس المنهر السن الخ (قوله قال ليبيد ألا كل شيء الخ) هو ليبيد بن ربيعة العامري الصحابي رضى الله عنه توفي في خلافة سيدنا عثمان رضى الله عنه والباطل خلاف الحق وهو هنا بمعنى الهالك ولا محالة بالفتح أى لا بد أو لاحيلة واعتراض قوله وكل نعيم الخ بنعيم الجنة * وأجيب بأنه قاله قبل الإسلام وكان يعتقد عدم ذلك أو أنه أراد نعيم الدنيا أو أنه قابل لذلك ولم يقل شعرا بعد أن أسلم غير قوله :

ماعاتب الحر الكريم كمن نفسه والمرء يصلحه المجلس الصالح

وقيل هو الحمد لله إذ لم يأتني أجلى حتى اكتسيت من الإسلام سربالا

(قوله والفاعل مستتر فيهما) عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فإذا قلت قاموا خلا وعدا وحاشا زيدا فالتقدير عدا هو أى القائم زيدا وقس عليه فإن لم يوجد فعل تصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه نحو القوم إخوتك ماعدا زيدا فيقدر خلا المنتسب إليك بالأخوة زيدا أو عائد على البعض المفهوم من الكل

﴿باب في ذكر المخفوضات﴾

(قوله عشرون حرفا) صوابه أحد وعشرون حرفا لأنه ذكر أربعة عشر وأسقط سبعة (قوله إلا عقيل) بالتصغير وكذا هذيل (قوله لعل الله الخ) هو من الوافر والشريم المرأة المفوضة وكذا الشروم (قوله شربن بماء البحر الخ) هو من الطويل والضمير في شربن للسحب والباء للتبعيض أى شربن من ماء البحر أو ضمن معنى روين والتضمين إشراب معنى لفظ آخر كما ذكره في المعنى وهو أحد أقوال في التضمين المختار منها عند المحققين أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي

وذلك في قولهم في السؤال عن علة الشيء كيمه بمعنى له ولولا لا يجربها إلا الضمير في قولهم لولاى ولولاك ولولاه وهو نادر ، قال الشاعر : أومت بعينها من الهودج * لولاك في ذا العام لم أحجج . وأنكر المبرد استعماله وهذا البيت ونحوه حجة لسيبويه عليه والأكثر في العربية لولا أنا ولولا أنت ولولا هو قال الله تعالى « لولا أنتم لكننا مؤمنين » وتنقسم الحروف المذكورة إلى ما وضع على حرف واحد وهو خمسة الباء واللام والكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو أربعة من وعن وفي ومذ وما وضع على ثلاثة أحرف وهو ثلاثة إلى ويلي ومنذ وما وضع على أربعة وهو

مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر بمعونة القرينة اللفظية فعني يقلب كفيه على كذا أى نادما على كذا وقد يعكس كما في يؤمنون بالغيب أى يعترفون به مؤمنين وبهذا يندفع ما قيل إن اللفظ المذكور إن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر وإن كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز كذا أفاده الشيخ يس واللحج جمع لجة وهو معظم الماء وقوله متى بمعنى من وقيل بمعنى وسط ويقال ماء أخضر لصفائه وقوله متى لجج بدل من ماء البحر فإن ماء البحر المالح يرى من بعد أخضر وقوله لهن نثيج راجع لوصف السحاب فما ذكره الدجوني غير ظاهر والنثيج بنون مفتوحة وهمزة مكسورة ومشاة تحتية ساكنة وجيم المر السريع مع الصوت وهذا مبنى على ما قيل من أن السحاب في بعض الأماكن يدنو من البحر فيمتد منه خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت شديد مزعج ثم تذهب صاعدة إلى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها وإلى هذا يشير بعضهم حيث يقول معتذرا عن هدية أرسل بها إلى مخدومه

كالبجر يطره السحاب وماله * فضل عليه لأنه من مائه

* قلت وهذا مذهب الحكماء والمعتزلة وهو مخالف لمذهب أهل السنة والأشاعرة فقد قال العلامة اللقاني في شرح جواهرته إن الأحاديث دلت على أن السحاب ينشأ من شجرة مشمرة في الجنة والمطر من بحر تحت العرش والله أعلم (قوله لا يجربها إلا ما الاستفهامية) هذا الحصر غير مراد بل يجربها بالمصدرية وصلتها كقوله :

* يراد الفتى كذا يضر وينفع * أى للضر والنفع وأن المصدرية وصلتها نحو جئت كي تكرمنى إذا قدرت أن بعدها (قوله إلا الضمير) أى غير المرفوع كما مثل ولا تتعلق حينئذ بشيء وموضع مجرور هارفع بالابتداء والخبر محذوف عند سيبويه والجمهور وجعل الأخفش الضمير مبتدأ ولولا غير جارة وإنما أنيب ضمير الجر عن ضمير الرفع ورد بأن النياحة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالأسماء الظاهرة (قوله وهو ثلاثة إلى وعلى الخ) قال الشنوائى يرد عليه رب اه * قلت يمكن الجواب بأن مراده ما هو ثلاثة أحرف من غير تضعيف ورب مضعفة إذ لامها وعينها من جنس واحد تأمل (فائدة) قد استكمل من أقسام الكلمة فإنها تكون حرف جر وفعل أمر من مان يمين واسما كما في قوله تعالى « فأخرج به من الثمرات رزقا لكم » فإن الزمخشري جعلها في موضع المفعول به قال الطيبي فهو اسم وكذا في تكون حرف جر واسما بمعنى الفم في حالة الجر كحديث حتى مات جعل في امرأتك وفعل أمر من الوفاء بالأشباع وكذا على أفاده السيوطى * قلت ثم وجدت ثلاث كلمات استعملت كذلك الأولى إلى تكون حرف جر وفعل أمر للثنتين من وأل إذا لجأ بوزن وعد واسما بمعنى النعمة الثانية خلا تكون حرف جر وفعل ماضيا واسما للرطب من الحشيش كما أفاده بعض شراح الألفية الثالثة حاشا استعملت حرف جر وفعل ماضيا واسما للتنزيه وقلت ملغزا بذلك

يانحاة الأنام أى حروف هى أسماء تارة ثم فعل

تلك من ثم فى على ذى ثلاث جاء حقا بذاك يا صاح نقل

قلت جاءت إلى الأمر المثنى ثم حرفا واسما به الأمر يحلو

وخلا حرف واسم رطب حشيش وهو فعل وحاش فاعل لتعلو

وقلت بجيبا

حتى خاصة وتنقسم أيضاً إلى ما يجر الظاهر دون المضمَر وهو سبعة الواو والتاء ومنذ ومنذ وحتى والكاف ورب وما يجر الظاهر والمضمَر وهو الباقي ثم الذي لا يجر إلا الظاهر ينقسم إل ما لا يجر إلا الزمان وهو مذ ومنذ تقول ما رأيتَه منذ يومين أو منذ يوم الجمعة وما لا يجر إلا التكررات وهو رب تقول رب رجل صالح لقيته وما لا يجر إلا لفظ الجلالة وقد يجر لفظ الرب مضافاً إلى الكعبة وقد يجر لفظ الرحمن وهو التاء قال الله تعالى « وتالله لا أكذبُ أصدانكم ، تالله لقد آثرك الله علينا » وهو كثير وقالوا ترب الكعبة لأفعلن كذا وهو قليل وقالوا تالرحمن لأفعلن كذا وهو أقل وما يجر كل ظاهر وهو الباقي

﴿ص﴾ أو بإضافة إلى اسم على معنى اللام كغلام زيد أو من كحاتم حديد أو في كسكر الليل وتسمى معنوية لأنها للتعريف أو التخصيص أو بإضافة الوصف إلى معموله كبالغ الكعبة ومعمور الدار وحسن الوجه وتسمى لفظية لأنها لمجرد التخفيف

﴿ش﴾ لما فرغت من ذكر المجرور بالحرف شرعت في ذكر المجرور بالإضافة وقسمته إلى قسمين أحدهما أن لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها ويخرج من ذلك ثلاث صور: إحداها أن ينتفي الأمران معاً كغلام زيد الثانية أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة نحو كاتب القاضي وكاسب عياله والثالثة أن يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف وليس المضاف صفة نحو ضرب اللص وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافة معنوية وذلك لأنها تفيد أمراً معنوياً وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة نحو غلام زيد والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة كغلام امرأة ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام: أحدها أن تكون على معنى في وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو « بل مسكر الليل » الثاني أن تكون على معنى من وذلك إذا كان المضاف إليه كلا للمضاف ويصح الإخبار به عنه كحاتم حديد وباب ساج بخلاف نحو يد زيد فإنه لا يصح

(قوله ورب) قال في المعنى وتنفرد رب بأنها زائدة في الإعراب دون المعنى فحمل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في قولك هذا لقيته اه (قوله أو بإضافة إلى اسم) كذا وقع في نسخة ش وكتب بهامشه أنه يقتضي أن الاسم المضاف يخفض بإضافته إلى اسم آخر فكان الصواب أن يقول أو بإضافة اسم كما هو كذلك في بعض النسخ وقد يقال إنه وقع المظهر موقع المضمَر أي بإضافة إليه ملخصاً والإضافة لغة الإلصاق والامالة واصطلاحاً إسناد اسم إلى غيره بتنزيله منزلة تنوينه (قوله إلى معمول) أي ما يصح أن ينصبه أو يرفعه فهو إمام منصوب معنى وهو معمول اسم الفاعل أو مرفوع معنى وهو معمول اسم المفعول والصفة المشبهة (قوله ظرفاً للمضاف) أي حيث قصد بيان الظرفية فإن أضيف إلى الظرف بقصد الاختصاص والمناسبة كما في مضارع مصر فهو بمعنى اللام لافي كما صرح به ابن الحاجب في الأمالي ثم الظروف إنما تنسب إلى المصدر أو ما يتضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى في الدار اه يس (قوله كحاتم حديد الخ) هذان مثالان مسوقان للشرطين ألا ترى أن جنس الحديد كل للحاتم ويخبر بالحديد عن الحاتم فيقال هذا الحاتم حديد لأن الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته وقس عليهما ما أشبههما (قوله وباب ساج) قال في المصباح الساج ضرب عظيم من الشجر الواحدة ساجة وجمعها ساجات ولا يثبت إلا بالهند ويحلب منها إلى غيرها وقال الزحشرى الساج خشب أسود رزين يحلب من الهند ولا تكاد الأرض تبليه والجمع سيجان مثل نار ونيران وقال بعضهم الساج يشبه الأبنوس وهو أقل سواداً منه اه (قوله بخلاف نحو يد يزيد) أي فقد انتفى فيه الشرط الثاني فلا يقال هذه اليد زيد بإضافتها من إضافة الجزء للكل وهي على معنى اللام ولم يمثل لما انتفى فيه الشرط الأول ومثاله نحو يوم الخميس فإنه

أن يخبر عن اليد بأزيد * الثالث أن تكون على معنى اللام وذلك فيما بقي نحو غلام زيد ويد زيد القسم الثاني أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة ولهذا أيضا ثلاث صور إضافة اسم الفاعل كهذا ضارب زيد الآن أو غدا وإضافة اسم المفعول كهذا معمور الدار الآن أو غدا وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كهذا رجل حسن الوجه وتسمى إضافة لفظية لأنها تفيد أمرا لفظيا وهو التخفيف ألا ترى أن قولك ضارب زيد أخف من قولك ضارب زيدا وكذا الباقي ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ولهذا صح وصف هديا ببالغ مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى هديا بالغ الكعبة وصح بجيء ثاني حالا مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى «ثاني عطفه»

﴿ص﴾ وَلَا تُجَامِعُ الْإِضَافَةُ تَنْوِينًا وَلَا نُونًا تَالِيَةً لِلْإِعْرَابِ مُطْلَقًا وَلَا أَنْ إِلَّا فِي نَحْوِ الضَّارِبِ زَيْدٍ وَالضَّارِبُ زَيْدٌ وَالضَّارِبُ الرَّجُلُ وَالضَّارِبُ رَأْسُ الرَّجُلِ وَبِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامُهُ

﴿ش﴾ اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين ولا مع النون التالية للإعراب ولا مع الألف واللام تقول جاءني غلام ياهذا فتنون وإذا أضفت تقول جاءني غلام زيد فتحذف التنوين وذلك لأنه يدل على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه ولا يكون الشيء كاملا ناقصا وتقول جاءني مسلمان ومسلمون فإذا أضفت قلت مسلما ومسلموك فتحذف النون قال الله تعالى «والميقى الصلاة» «إنكم لذا نقوا العذاب الأليم» «إنما رسلوا الناقة» والأصل المقيمين ولذا نقون ومرسلون والعلة في حذف النون هي العلة في حذف التنوين لكونها قائمة مقام التنوين وإنما قيدت النون بكونها تالية للإعراب احترازا عن نوني المفرد وجمع التفسير وذلك كمنوني حين وشياطين فإنهما متلوان بالإعراب لاتاليان له تقول هذا حين يافتي وهؤلاء شياطين يافتي فتجد إعرابهما بضممة واقعه بعد النون فإذا أضفت : قلت آتيك حين طلوع الشمس وهؤلاء شياطين الإنس بإثبات النون فيهما لأنها متلوة بالإعراب لاتالية له وأما الألف واللام فإنك تقول جاء الغلام فإذا أضفت قلت جاء غلام زيد وذلك لأن الألف واللام للتعريف والإضافة للتعريف فلو قلت الغلام زيد جمعت على الاسم تعريفين وذلك لا يجوز ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة وفي المسألة

وإن صح الإخبار بالخميس عن اليوم نحو هذا اليوم الخميس لكنه ليس كلا لليوم فإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم وهي على معنى اللام ومثال ما تنفي فيه الشرطان معا ثوب زيد وغلامه وحصير المسجد وقديله ونحو ذلك فإن المضاف إليه ليس كلا للمضاف ولا صالحا للإخبار به عنه فالإضافة على معنى لام الملك كما في الأولين أو الاختصاص كما في الأخيرين (قوله علي معنى اللام وذلك فيما بقي) قال حفيد الموضح ليس المراد من قولنا إن الإضافة بمعنى اللام أو بمعنى من أن اللام أو من مقدرة وإنما المراد من ذلك القصد إلى أن المضاف إنما عمل الجر لما فيه من معنى الحرف لأن الأسماء المحضة لاحظ لها في الإعراب وقال الجامي أخذنا من الرضى واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح النصريح بها بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام ولا يصح إظهار اللام فيه وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من واد الإضافة اللامية ولا يحتاج فيه إلى التكاليف البعيدة في كل رجل وكل واحداه يس (قوله وصح بجيء ثاني حالا) أي من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى «ومن الناس من يجادل في الله بغير علم» (قوله ولانونا تالية للإعراب مطلقا) أي عن التقييد بما يأتي ولا يرد على المصنف قول الشاعر * لا يزالون ضاربين القباب * بإضافة ضاربين إلى القباب مع عدم حذف نونه وهو جمع لأنه مؤول بأوجه منها أن الجمع معرب حيثئذ بالفتحة على النون كساكنين لالنون (قوله ولا أل) أي ولا يجمع ما فيه أل وأما قولهم الثلاثة الأثواب فأل فيه زائدة أو الأثواب بدلها يس (قوله يدل على كمال الاسم) أي عدم احتياجه (قوله تدل على نقصانه) أي لأن المضاف محتاج إلى المضاف إليه (قوله وذلك لا يجوز) أي جمع تعريفين والتعريفان هنا تعريف الألف واللام وتعريف الإضافة

واحد من خمسة أمور تذكر حينئذ يجوز أن تجمع بين الألف واللام والاضافة أحدها أن يكون المضاف مثنى نحو الضارب زيد والثاني أن يكون جمع مذكر سالما نحو الضارب زيد والثالث أن يكون المضاف اليه بالألف واللام نحو الضارب الرجل والرابع أن يكون المضاف اليه مضافا إلى ما فيه الألف واللام نحو الضارب رأس الرجل والخامس أن يكون المضاف اليه مضافا إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام نحو مررت بالرجل الضارب غلامه

﴿ باب : يعمل عمل فعله سبعة ﴾

﴿ ص ﴾

اسم الفعل كهيئات وصه ووى بمعنى بعد واسكت وأعجب ولا يحذف ولا يتأخر عن معموله وكتاب الله عليكم متاول ولا يبرز ضميره ويجزم المضارع في جواب الطلب منه نحو مكانك تحمدي أو تستريحي ولا ينصب

﴿ ش ﴾ هذا الباب معقود للأسماء التي تعمل عمل أفعالها وهي سبعة : أحدها اسم الفعل وهو على ثلاثة أقسام ماسمى به الماضي كهيئات بمعنى بعد قال الشاعر : فهيئات هيئات العقيق ومن به : وهيئات خل بالعقيق نحاوله : وما سمي به الأمر كصه بمعنى اسكت وفي الحديث إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب صه فقد لغوت كذا جاء في بعض الطرق وما سمي به المضارع كوى بمعنى أعجب قال تعالى « ويكأنه لا يفلق الكافرون » أي أعجب لعدم فلاح الكافرين ويقال

ونقصه بعضهم بأى الموصولة المضافة إلى معرفة فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعاً فتفيد التعريف في نحو جاءني أيهم أكرمته فيجتمع تعريفان وقال الرضى إنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا يمتنع اجتماع التعريفين إذا اختلفا كذا بخط ش قلت : وقد أجب عن أى بأنها محتاجة إلى تعريف جنس ما وقعت عليه وإلى ما يعرف عينه فالأول بالمضاف اليه والثاني بالصلة بخلاف غيرهما من بقية الموصولات فانها محتاجة إلى الثاني فقط فتأمل

﴿ باب يعمل عمل فعله سبعة ﴾

(قوله اسم الفعل) هو ماناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثراً بالعوامل قال الفاكهي تبعاً لغيره والصحيح أن مدلوله لفظ الفعل أى فضه مثلاً اسم للفظ اسكت قال الرضى وهذا ليس بشيء إذ العربى الخالص ربما يقول صه مع أنه لم يخطر بباله لفظ اسكت وقيل مدلوله المصدر وقيل مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان إلا أن الفعل يدل على الزمان بالصيغة واسم الفعل بالوضع والصحيح أيضاً أنه لا محل له من الإعراب (قوله كهيئات) بثلاث التاء الفوقية وحكى الصاغاني فيها ستاً وثلاثين لغة هيئات وإيهات وهيهاه وإيهان وإيهان كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته مع التنوين في كل وعدمه وزاد غيره هيهاك وإيهاك وإيهان وإيهان وقد نظمت تلك اللغات فقلت هيهاه إيهاه وهيها كذا * إيهات هيهان وإيهان خذا * ثلث لآخر ونون وائركا هيهاك ضم يافتي لذلك * إيهاك إيهاه بها سكت علم * هيها وإيهان ثم هيهاه ختم

وقوله إيهاه بها سكت أى أن الهاء في إيهاه التي في غير كلام الصاغاني هاء سكت وفي كلامه ليست هاء سكت فافترق الحال تأمل (قوله بمعنى بعد الخ) فيه نشر على ترتيب اللف الأول للأول والثاني للثاني وبهذا تعلم أن أعجب مضارع لا أمر (قوله فهيئات هيئات الخ) الفاء للعطف والعقيق موضع بالحجاز فاعل بالأول والثاني تأكيدياً وتبعية للإسناد فلا تنازع في العاملين خلافاً لبعضهم وقوله ومن به في محل رفع عطفاً على العقيق ويروى وأهله وخل بكسر الخاء أى صديق فاعل هيئات الثالث وبالعقيق متعلق بمحذوف صفة خل والباء بمعنى في ويجوز أن يكون حالاً من الهاء في نحاوله وجملة نحاول في محل رفع صفة خل من حاولت الشيء إذا أردته وهذا البيت من بحر الطويل (قوله ويكأنه لا يفلق) وى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وأن مصدرية وقد أشار الشارح إلى هذا حيث قال أعجب لعدم فلاح الكافرين والعدم المذكور مأخوذ من لا النافية وهذا قول الخليل وسيبويه وقيل كأن للتشبيه والظن : واعلم أن ويكأنه رسمت في المصحف

فيه وا قال الشاعر :
 و أبأبي أنت وفوك الأشنب * كأنما ذر عليه الزرنب
 وواها قال الشاعر :
 واه لسلبي ثم واه واه * ياليت عيناها لنا وفاها
 ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يتأخر عن معموله فلا يجوز
 في عليك زيدا بمعنى الزم زيدا أن يقال زيدا عليك خلافاً للكسائي فإنه أجازته محتجاً عليه بقوله تعالى « كتاب الله عليكم » زاعماً أن معناه عليكم كتاب الله أي الزموه وعند البصريين أن كتاب الله مصدر محذوف العامل وعليكم جار
 ومجرور متعلق به أو بالعامل المقدر والتقدير كتب الله ذلك كتاباً عليكم ودل على ذلك المقدر قوله تعالى حرمت عليكم
 لأن التحريم يستلزم الكتابة ومن أحكامه أنه إذا كان دالاً على الطلب جاز جزم المضارع في جوابه تقول نزال نحدثك
 بالجزم كما تقول أنزل نحدثك وقال الشاعر :
 وقولي كلما جشأت وجاشت * مكانك تحمدي أو تستريحي فمكانك
 في الأصل ظرف مكان ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسماً للفعل ومعناه اثبتى وقوله تحمدي مضارع مجزوم في جوابه
 وعلامة جزمه حذف النون ومن أحكامه أنه لا ينصب الفعل بعد الفاء في جوابه لا تقول مكانك فتحمدي ولا صه
 فنحدثك بالنصب في الموضعين كما تقول اثبتى فتحمدي واسكت فتحدثك خلافاً للكسائي وقد قدمت هذا الحكم في صدر
 المقدمة فلم أحتج إلى إعادته هنا

﴿ص﴾ وَالْمَصْدَرُ كضَرْبٍ وَإِكْرَامٍ إِنْ حُلَّ مَحَلُّهُ فِعْلٌ مَعَ أَنَّ مَا وَلَمْ يَكُنْ مُصْغَرًا وَلَا مُضْمَرًا وَلَا
 مُحْدُودًا وَلَا مَنُوعًا قَبْلَ الْعَمَلِ وَلَا مُحْدُوفًا وَلَا مَفْصُولًا مِنَ الْمُعْمُولِ وَلَا مُؤَخَّرًا عَنْهُ وَإِعْمَالُهُ مُضَافًا أَكْثَرُ
 نَحْوِ دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ : أَلَا إِنَّ ظَلَمَ نَفْسَهُ الْمَرْءُ بَيْنَ * وَمَنُونَا أَقْيَسُ نَحْوِ : أَوْ إِطْعَامُ

الكرام متصلة ولهذا اختلف القراء في الوقف فبعضهم جوز الوقف على وى وبعضهم على ويكأن وبعضهم على ويكأنه
 وتفصيل ذلك في محله (قوله وأبأبي الخ) هو من الرجز وقوله وا اسم فعل بمعنى أعجب وأبأبي جار ومجرور خبر مقدم وانت
 مبتدأ مؤخر والمعنى أفديك بأبي وفوك بكسر الكاف مبتدأ والأشنب صفة من الشنب بفتحتين وهو رقة الأسنان
 أو عذوبة فيها وخبره كأنما ذر بالذال المعجمة أي فرق والزرنب علي وزن جعفر نوع من النبات طيب الرائحة
 كرائحة الأترج وورقه كورق الطرفاء وقيل كورق الخلاف (قوله واه لسلبي الخ) هو من الرجز وواها كلة تعجب
 والذي في الشواهد ليلي بدل سلى ولعلمها روايتان وقوله ثم واه عطف عليه وقوله واه الأخير تأكيد والرجز الذي
 في شرح الشواهد نصه
 واه ليلي ثم واه واه * هي المنى لو أننا نلناها * ياليت عيناها لنا وفاها
 بضمن نرضى به أباه * إن أباه وأبأ أباه * قد بلغنا في المجد غايتها

(قوله وقولي كلما جشأت الخ) هو من الوافر وجشأت بالهمزة أي نهضت كما في الصحاح وجاشت بالالف اللينة
 بمعنى تحركت مأخوذ من قوله جاشت القدر أي غلت والضميران في الفعلين عائدان على نفسه كما ذكره الشيخ ش
 ويس خلافاً لما في الديلموني وقوله مكانك الخ خبر عن المبتدأ وهو قوله قولي الخ أي الزمي مكانك تحمدي بالشجاعة
 أو تستريحي من هم الدنيا بالقتل (قوله والمصدر) هو اسم الحدث الجاري على الفعل كما سيذكره الشارح خرج اسم
 المصدر فانه وإن دل على الحدث لكنه لا يجري على الفعل نحو أعطيت عطاء فان المصدر هو الاعطاء (قوله كضرب
 وإكرام) في تمثيله بذلك إشارة إلى أن المصدر المزيد كإكرام يعمل عمل المصدر المجرد ﴿فائدة﴾ قد يسمى المصدر
 في الاصطلاح فعلاً نظراً إلى اللغة لأنه قائم بالفاعل أو صادر عنه وقد يسمى حدثاً وحدثاً بفتح الحاء والدال فهما
 سماه سيبويه بذلك كذا في التسهيل وشرحه للدمامي (قوله مع أن) أي المصدرية وقد ذكر ابن مالك أن هذا غالب
 لا لازم وقد نظمت ما ذكره المصنف من الشروط فقلت :

فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبَةٍ يَتِيمًا ، وَبَالَ شَأْنِهِ . وَكَيْفَ التَّوَقَّى ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ

(ش) النوع الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل المصدر وهو الاسم الدال على الحدث الجارى على الفعل كالضرب والاکرام وإنما يعمل بثمانية شروط أحدها أن يصح أن يحل محله فعل مع أن أو فعل مع ما فالأول كقولك أعجبنى ضربك زيدا ويعجبنى ضربك عمرا فإنه يصح أن تقول مكان الأول أعجبنى أن ضربت زيدا ومكان الثانى يعجبنى أن تضرب عمرا والثانى نحو يعجبنى ضربك زيدا الآن فهذا لا يمكن أن يحل محله أن ضربت لأنه للماضى ولا أن تضرب لأنه للمستقبل ولكن يجوز أن تقول في مكانه ما تضرب وتريد بما المصدرية مثلها في قوله تعالى « بمارحبت » وقوله تعالى « ودوا ما عنتم » أى برحبها وعنتمكم ولا يجوز في قولك ضربا زيدا أن تعتقد أن زيدا معمولا لضربا خلافا لقوم من النحويين لأن المصدر هنا إنما يحل محله الفعل وحده بدون أن وما تقول اضرب زيدا وإنما زيدا منصوب بالفعل المحذوف الناصب للبصر ولا يجوز في نحو مررت بزيدا فإذا له صوت صوت حمار أن تنصب صوت الثانى بصوت الأول لأنه لا يحل محل الأول فعل لامع حرف مصدرى ولا بدونه لأن المعنى يأتى ذلك لأن المراد أنك مررت به وهو في حالة تصويته لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به الشرط الثانى أن لا يكون مصغرا فلا يجوز أعجبنى ضربيك زيدا ولا يختلف النحويون في ذلك وقاس على ذلك بعضهم المصدر المجموع فتنع إعماله حملا له على المصغر لأن كلا منهما مبين للفعل وأجاز كثير منهم إعماله واستدلوا بنحو قوله : وعدت وكان الخلف منك سجيّة * مواعيد عرقوب أخاه يثرب . الثالث أن لا يكون مضمرا فلا تقول ضربى زيدا حسن وهو عمر قيح لأنه ليس فيه لفظ الفعل

أعمل كفعل مصدرا بشرط أن * يكون فردا ظاهرا مكبرا

وغير محدد ومتبوع ولا * يكون محذوفا ولا مؤخرا * وغير مفصول كذا حلول أن

أو ما وفعل في محله اذكرا * وقال في التسهيل هذا غالب فاحفظ له يا صاحبي لتنصرا

(قوله لأن المراد أنك مررت به الخ) قد يقال الفاء في فإذا له صوت الخ تنافى ذلك لأنها تفيد التعقيب اه ش ويمكن الجواب بأن الفاء هنا مجرد العطف أو لازمة زائدة على ما ذكره في المعنى (قوله مبين للفعل) أى لأن صيغة المصغر ليست الصيغة التى اشتق منها الفعل ولأن الجمع لا يتأتى فى الفعل تأمل (قوله وعدت وكان الخلف منك سجيّة * مواعيد الخ) هو من الطويل والسجيّة بالسین المهملة الطبيعة والمواعيد جمع ميعاد كموازين جمع ميزان لاجمع موعود لأن المعنى ليس عليه ولأن مفعولا صفة لا يجمع جمع تكسير وأما نحو مشائم وملاعین فشاذ * فإن قلت فهل يجوز أن يكون جمعا لموعود بمعنى الوعد . قلت مجيء المصدر على مفعول إما معدوم أو نادر وجمع المصدر على غير قياس وعرقوب بضم أوله كعصفور وهو علم منقول عن عرقوب الرجل وهو ما نحن فوق عقبا وعرقوب الوادى وهو منعطفه وهو عرقوب بن معبد بن زهير أو عرقوب بن ضخراء على خلاف فى ذلك . وكان من خبره أنه وعد أخا له ثمرة نخله وقال له انتنى إذا أطلع النخل فلما أطلع النخل قال إذا أبلح فلما أبلح قال إذا أزهى فلما أزهى قال إذا أرطب فلما أرطب قال إذا صار تمرأ فلما صار تمرأ أخذه من الليل ولم يعطه شيئا فضربوا به المثل فى الاخلاف قال التبريزى والناس يروون يثرب فى هذا البيت بالثاء المثلثة والراء المكسورة وإنما هو بالمشاة وبالراء المفتوحة موضع بقرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم قاله ابن الكلبي قلت وقاله أيضا أبو عبيدة وقد خولنا فى ذلك قال ابن دريد اختلفوا فى عرقوب فقيل هو من الأوس فيصح على هذا أن يكون بالمثلثة وبالراء المكسورة وقيل من العماليق فيكون بالمشاة وبالراء المفتوحة لأن العماليق كانت من اليمامة إلى وبار ويثرب هناك قال وكانت أيضا العماليق فى المدينة اه وسميت المدينة يثرب باسم الذى نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد ونهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تسمى المدينة يثرب لأنه من مادة التثريب وأما قوله تعالى « يا أهل يثرب » فحكاية عن قاله من المنافقين اه ملخصاً من شرح بانة

وأجاز ذلك الكوفيون واستدلوا بقوله وما الحرب إلا ما علمتم وذقتموها * وما هو عنها بالحديث المرحم أى وما الحرب عنها بالحديث المرحم قالوا فعنها متعلق بالضمير وهذا البيت نادر قابل للتأويل فلا يبنى عليه قاعدة الرابع أن لا يكون محدوداً فلا تقول أعجبنى ضربتك زيدا وشذوقه: يحايى به الجلد الذى هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب فأعمل الضربة فى الملا وأما نفس راكب فمعمول ليحايى ومعناه أنه عدل عن الوضوء إلى التيمم وسقى الراكب الماء الذى كان معه فأحيان نفسه الخامس أن لا يكون موصوفاً قبل العمل فلا يقال أعجبنى ضربك الشديد زيدا فإن أخرت الشديد جاز قال الشاعر:

إن وجدى بك الشديد أرانى عاذراً فيك من عهدت عزولا

فأخر الشديد عن الجار والمجرور المتعلق بوجدى السادس أن لا يكون محذوفاً وبهذا ردوا على من قال فى مالك وزيداً أن التقدير وملا بستك زيدا وعلى من قال فى بسم الله أن التقدير ابتدأى بسم الله ثابت فحذف المبتدأ والخبر وأبقى معمول المبتدأ وجعلوا من الضرورة قوله هل تذكرون إلى الدين هجرتكم ومسحكم صلبكم رحمان قربانا لأنه بتقدير وقولكم يارحمان قربانا السابع أن لا يكون مفصولاً عن معموله ولهذا ردوا على من قال فى يوم تبلى السرائر أنه معمول لرجعه لأنه قد فصل بينهما بالخبر * الثامن أن لا يكون مؤخراً عنه فلا يجوز أعجبنى زيدا ضربك وأجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى «لا يبعون عنها حولا» وقولهم اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجاً ومخرجاً * وينقسم المصدر العاقل إلى ثلاثة أقسام أحدها المضاف وإعماله من أعمال القسمين الآخرين وهو ضربان مضاف للفاعل كقوله تعالى «ولولا دفع الله الناس» وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل» ومضاف للمفعول كقوله

ألا إن ظلم نفسه المرء بين * إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا

وقوله عليه الصلاة والسلام «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً» وبيت الكتاب أى كتاب سيديوه

سعاد للمصنف، رحمه الله تعالى وبهذا تعلم جواز الضبطين فى يثرب والاقتصار على أحدهما قصور (قوله وما الحرب الخ) هو من الطويل وأعاد الضمير على الحرب فى قوله عنها مؤثناً لأن الحرب مؤنث سماعاً والحديث المرحم أى المظنون كما فى المختار وفى المصباح رجته بالقول رميته بالفحش وقال رجماً بالغيب أى ظناً من غير دليل ولا برهان اه (قوله يحايى) بجاء مهملة وفى آخره يا آن ثناتان من الأحياء فعل مضارع والجلد بالفتح فاعله أى القوى والباء فى به للسبية والضمير يرجع إلى الماء يصف الشاعر مسافراً معه ماء فقيم وأحيا نفس راكب كاد يموت عطشاً والملا بفتح الميم مقصوراً التراب ونفس راكب مفعول يحايى معنى يحى كما سجد كره الشارح والبيت من الطويل (قوله أن لا يكون موصوفاً قبل العمل) أى وأما إذا وصف بعده فيجوز وهذا التفصيل هو الصحيح من أقوال ثلاثة ثانياً جواز الوصف مطلقاً ثانياً المنع مطلقاً كما أفاده ش (قوله إن وجدى بك الخ) وجدى مصدر مضاف لفاعله أى حبي وشوقى والعنول اللائم والبيت من الخفيف والمعنى أن عشقى وحبي الشديد جعل الذى يلوم عاذراً من فرط ما قام بي من ذلك (قوله وبهذا ردوا على من قال فى بسم الله الخ) ويمكن الجواب بأن هذا من حذف العامل لا من عمل المحذوف تدبر (قوله هل تذكرون الخ) هو من البسيط والدين تثنية دير وهو معبد النصرارى وفى بعض النسخ دارين وهو بفتح الدال المهملة وبعد الألف راء مكسورة موضع فى البحرين يؤتى منه بالطيب وصلبكم بالنصب مفعول مسحكم والصلب جمع صليب والمراد ذمهم بذلك والشاهد فى قوله رحمان قربانا فإن رحمان منادى وهو فى محل نصب بالمصدر المحذوف والتقدير ما أشار إليه الشارح بقوله وقولكم يارحمان وقربانا مفعول لأجله أى لأجل قربان بمعنى التقرب (قوله ألا إن ظلم الخ) هو من الطويل والشاهد فيه إضافة المصدر الذى هو ظلم إلى المفعول وهو نفسه والمرء بالرفع فاعل ومعنى البيت ظاهر (قوله وقوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت الخ) كذا فى بعض النسخ وهو الصواب لأنه صرح بذلك فى شرح الشذور وذكروا أن الاستدلال بالآية ليس بصواب بل من فيها بدل بعض من الناس أو فى موضع رفع بالابتداء وعلى أن من موصولة ضمنت معنى الشرط أو شرطية وحذف الخبر والجواب أى من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء «ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين» وأما الحمل على

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة * نفي الدراهم تنقاد الصياريف الثاني المذون وإعماله أقيس من إعمال المضاف لأنه يشبه الفعل بالتكثير كقوله تعالى «أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما» تقديره أو أن يطعم في يوم ذي مسغبة يتيما الثالث المعرف بأل وإعماله شاذ قياسا واستعمالا ومنه قوله عجبت من الرزق المسيء إلهه ومن ترك بعض الصالحين فقير أى عجبت من أن رزق المسيء إلهه ومن ترك بعض الصالحين فقيرا

(ص) وَاسْمُ الْفَاعِلِ كَضَارِبٍ وَمُكْرَمٍ فَإِنْ كَانَ بَالٌ عَمَلٌ مُطْلَقًا أَوْ مَجْرَدًا فَبِشْرَطَيْنِ كَوْنُهُ حَالًا أَوْ اسْتِقْبَالًا وَاعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مَخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ وَبَاسِطٌ ذِرَاعِيهِ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ خِلَافًا لِلْكَسَاةِ نَفْيٍ وَخَيْرٌ بَنُو لُحَبٍ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَتَقْدِيرُهُ خَيْرٌ كَظْهِيرٍ خِلَافًا لِلْإِخْفَاشِ . وَالْمَثَالُ وَهُوَ أَحْوَلُ لِلْبَالِغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَالٍ أَوْ مَفْعُولٍ أَوْ مَفْعَالٍ بِكَثْرَةِ أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعَلٍ بِقَلَّةٍ نَحْوُ أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ

(ش) النوع الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل اسم الفاعل وهو الوصف الدال على الفاعل الجارى على حركات المضارع وسكناته كضارب ومكرم ولا يخلوا إما أن يكون بأل أو مجردا منها فإن كان بأل عمل مطلقا ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا تقول جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وذلك لأن أل هذه موصولة وضارب حال محل

الفاعلية أى جعل من فاعل المصدر ففاسد المعنى إذ يصير التقدير والله على الناس أن يحج المستطيع فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم ويلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستطيع وقول بعضهم يحتمل أن يكون الحديث مرويا بالمعنى فلا شاهد فيه مردود بأن الأصل الرواية باللفظ فإذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوى لذلك بقوله قال مامعناه وفتح هذا الباب يتطرق منه عدم الاستدلال بالأحاديث على الأحكام الشرعية وهو مخالف للإجماع كما في شروح المعنى (قوله تنفي يداها الخ) هو من البسيط ويذاها فاعل تنفي بمعنى تطردو الضمير للناقة والحصى مفعول والهاجرة نصف النهار عند اشتداد الحر ونفي الدراهم كلام إضافي منصوب على نزع الخافض أى نفيا كنفى الدراهم ونفي مصدر مضاف إلى مفعوله وهو الدراهم جمع دراهم لغة في درهم فالإيه ليست للاشباع بخلاف ياء الصياريف جمع صيرف ويروى بدل الدراهم الدنانير وقوله تنقاد بفتح أوله مصدر بمعنى النقد على وزن تفعال كترداد وترحال فاعل بنى مضاف إلى الصياريف وفيه الشاهد حيث أضيف المصدر إلى مفعوله ورفع فاعله بعده (قوله مسغبة) أى مجاعة (قوله عجبت من الرزق المسيء الخ) هو من الطويل والرزق بكسر أوله اسم للرزوق وهو ما انتفع به عندنا معاشر أهل السنة خلافا للبعثرة وبالفتح مصدر وهو المراد هنا والمسيء بالنصب مفعول له وإلهه بالرفع فاعل وقوله بعض بالنصب مفعول ترك والمعنى عجبت من رزق الإله للمسيء أى العاصى ومن تركه بعض الصالحين أى المطيعين فقراء ولا عجب في ذلك على ما اقتضته الحكم الإلهية لا يسئل عما يفعل

(اسم الفاعل)

(قوله فبشرطين كونه حالا أو استقبالا) هذا هو الشرط الأول والشرط الثانى اعتماده على نفي الخ وفي المعنى أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو في العمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين أحدهما أنه يصح زيد قائم أبوه أمس والثاني أنهم لم يشترطوا لصحة أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال اه (قوله وتقديره خير كظهير) هو جواب عما يرد على قوله خير بنو لُحَبٍ على التقديم والتأخير فإنه يلزم عليه الاخبار بالمفرد عن الجمع وسيوضح ذلك الشارح (قوله فان كان بأل) يعنى الموصولة كما صرح به بعد لأنها متى قدرت للتعريف اقتضى القياس أن لا يعمل شيئا كما

ضرب إن أردت المضى أو يضرب إن أردت غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله قال امرؤ القيس
القائلين الملك الحلاحلا خير معد حسبا وناثلا
وإن كان مجردا منهما فإنما يعمل بشرطين أحدهما أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى المضى وخالف في
ذلك الكسائي وهشام وابن مضاء فأجازوا إعماله إذا كان بمعنى الماضي واستدلوا بقوله « وكلهم باسط ذراعيه
بالصيد » وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا تقول وكلهم يبسط ذراعيه ويدل
على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو والواو والحال وقوله سبحانه وتعالى وتقبلهم ولم يقل وقلبناهم الشرط الثاني أن يعتمد
على نفي أو استفهام أو خبر عنه أو موصوف مثال النفي قوله : خليلي ما واف بعهدى أنتما : فأنتما فاعل بواف لا عبادته على النفي ومثال
الاستفهام قوله : أقاطن قوم سلبى أم نوا ظعنا . ومثال اعتماده على الخبر عنه قوله تعالى « إن الله بالغ أمره » ومثال اعتماده
على الموصوف قولك مررت برجل ضارب زيدا وقول الشاعر : إنى خلقت برافعين أ كفههم بين الحطيم وبين حوضي زمزم
أى يقوم رافعين وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك واستدل بقوله :
خبير بنو لوط فلاتك ملغيا : مقالة لبي إذا الطير مرت وذلك لأن بنو لوط فاعل بخير مع أن خبير لم يعتمد
وأجيب بأن نحمله على التقديم والتأخير فنو لوط مبتدأ وخبير خبره ورد بأنه لا يخبر بالمفرد على الجمع وأجيب بأن فعلا قد
يستعمل للجماعة كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير : النوع الرابع من الأسماء التى تعمل عمل الفعل أمثلة المبالغة
في شرح اللبحة اه من خط ش (قوله القائلين الملك الخ) الحلاحل بحاين مهملتين مع ضم الأولى السيد الشجاع أو العظيم المروءة
وهو مختص بالرجال لا يوصف به النساء وليس له فعل وهو مفرد وجمعه بفتح الحاء فالفرق بين الجمع والمفرد اختلاف حر كته كما
في القاموس والحسب الشرف وناثلا أى عطاء (قوله وابن مضاء) فى القاموس المضاء كسماء تابعى (قوله فأجازوا إعماله الخ)
محل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به أمارف الوصف الماضى الضمير المستتر جافز اتفاقا (قوله على إرادة حكاية الحال)
بأن يفرض ما وقع واقعاً الآن قيل وإنما يفعل ذلك فى الماضى المستغرب كأنك تحضره للخطاب وتصوره له فيتعجب منه
وقيل معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك كأنك موجود فى ذلك الزمان فتحكى الآن ما كنت تتلفظه إذ ذاك كما فى قولهم دعنا
من نمرتان ورد بأن المقصود بحكاية الحال حكاية المعانى الكائنة حيثئذ لا الالفاظ اهايس (قوله والواو والواو) إذ يحسن
أن يقال جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك اه خالد (قوله أو موصوف) ومنه صاحب الحال لأن الحال وصف
فى المعنى لصاحبها اه ش (قوله خليلي ما واف الخ) صدر بيت عجزه * إذا لم تكونالى على من أقاطع * أى من أخاصمه وهو من
الطويل و خليلي منادى وما نافية وواف مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وأتما فاعل به وهو
محل الاستشهاد (قوله أقاطن قوم سلبى الخ) هو من البسيط صدر بيت عجزه * إن يظعنوا فعيجب عيش من قطنا * فالحزمة
للاستفهام وقاطن مبتدأ وقوم فاعل سد مسد الخبر وهو محل الاستشهاد وقوم مضاف إلى سلبى وهو مجرور بفتحة مقدرة على
الالف لأنه ممنوع من الصرف لوجود التأنيث والقاطن الماكث بالمحل والقائم والظعن الارتحال يقال ظعن عن البيت من باب نفع
ارتحل عنه (قوله إنى خلقت برافعين الخ) هو من الكامل والشاهد فى قوله رافعين قال فى المصباح الحطيم حجر مكة وزمزم اسم
لبئر مكة ولا ينصرف للتأنيث والعلمية فيحتمل هنا أن يقر بالنصب إن كانت القوافى كلها منصوبة وبالجر إن كانت كذلك
ويكون صرفه للضرورة أو أن المراد به البئر وهو مذكر (قوله خبير بنو لوط الخ) هو من الطويل وبنو لوط بكسر اللام وسكون
الهاء حى من الأزد والمعنى أن بنى لوط عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ كلام رجل لبي إذا زجر وعاف حين تمر عليه الطير اه شيخ
الاسلام ولا يخفى أن الوصف فى البيت لم يعمل فى منصوب وقد مر أن الشرطين إنما هما العمل فى منصوب وأما العمل فى مرفوع
فلا يشترط فيه الاعتماد ولعل المصنف فى هذا الكتاب يرى أن الاعتماد شرط لعمله مطلقا وإن خالفه فى المعنى كما علم بما تقدم قال
العلامة الشيخ يس واعلم أن حمل البيت على التقديم والتأخير لا بد منه لأن المرفوع إنما يسد مسد الخبر إذا اعتمد على ما فى المعنى
فالبيت من مشكلات باب المبتدأ والخبر لا من مشكلات باب الفاعل اه (قوله فهو كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير)

وهي خمسة فعال وفعل ومفعال وفعل وفعل قال الشاعر
 ضروب بنصل السيف سوق سمانها وقال إنه لمنحار بوائكها والله سميع دعاء من دعاه وقال الشاعر
 أتاني أنهم مزقون عرصى جحاش الكرملين لهم فديد وأكثر الخمسة استعمالاً الثلاثة الأول وأقلها استعمالاً
 الأخيران وكلها تقتضي تكرار الفعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرة واحدة وكذا الباقي وهي في التفصيل والاشتراط
 كاسم الفاعل سواء وإعمالها قول سيدييه وأصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها محولة
 عنه لقصد المبالغة ولم يحز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا نصب الاسم الذي بعدها
 على تقرير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فانا شراب ولم يحز بعض البصريين إعمال فاعل
 وفعل وأجاز الجرمي إعمال فعل دون فاعل لأنه على وزن الفعل كعلم وفهم

(ص) واسم المفعول كضروب ومكرم ويعمل عمل فعله وهو كاسم الفاعل

(ش) النوع الخامس من الأسماء التي تعمل عمل الفعل اسم المفعول كضروب ومكرم وهو كاسم الفاعل فيما
 ذكرناه تقول جاء المضروب عبده فترفع العبد بمضروب على أنه قائم مقام فاعله كما تقول جاء الذي ضرب عبده ولا يختص
 إعمال ذلك بزمان بعينه لاعتماده على الألف واللام وتقول زيد مضروب عبده فتعمله فيه إن أردت به الحال أو الاستقبال
 ولا يجوز أن تقول مضروب عبده أنت تريد الماضي خلافاً للكسائي ولأن تقول مضروب الزيدان لعدم الاعتماد خلافاً للأخفش

يعني أن فعلاً يستوي فيه المفرد وغيره كما في قوله تعالى «والملائكة بعد ذلك ظهير» قال الشيخ خالد وفعل على وزن المصدر
 والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فأعطى حكم ما هو على زنته اه وقد اعترض قياس ما ذكر على الآية بأن الملائكة جمع فكيف
 فيؤول بالجماعة وهو مفرد مؤنث وهو قد يخبر عنه بفعل كما في إن رحمة الله قريب من المحسنين وبنو لوب أجري مجرى جمع المذكور
 السالم وهو لا يراعى تأنيته المترتب عليه إفراده فتأمل (قوله أخا الحرب الخ) أخا بالنصب على الحال من ضمير المتكلم في البيت
 قبله والمراد بأخا الحرب الملازم لها ولباساً منصوب أيضاً على الحال وفيه الشاهد حيث عمل النصب في قوله جلالها لاعتماده على
 الموصوف وهو ذو الحال والجلال بكسر الجيم جمع جل وهو في الأصل ما يلبس للدابة استعير للدروع وهذا شرط بيت
 من الطويل تمامه * وليس بولاج الخوالف أعقلا * والأعقل بالقاف هو الذي تضطرب رجلاه من الفزع (قوله
 ضروب بنصل السيف الخ) صدر بيت من الطويل من قصيدة طويلة رثى بها الشاعر أمية بن المغيرة المخزومي
 وتماه: إذا عدمو زادا فإنك عاقره ونصل السيف حديدته والسوق بضم السين جمع ساق بالألف أو بالهمز والسمان
 جمع سمينة وأراد بها النوق السمان وعاقر بالقاف من العقر وهو الجرح والمراد به هنا الذبح وإذا في البيت شرطية
 وعدمو فعل الشرط وجملة فإنك عاقر آجوابها والعامل في إذا محذوف دل عليه عاقر أي إذا عدمو زادا عقرت أفاده
 العيني (قوله وقال إنه لمنحار بوائكها الخ) أي وقال القائل من العرب وليس المراد أنه شعر وإن أوهمه ظاهر السياق
 والمنحار بالحاء المهملة مبالغة في نأحر والبوائك جمع بائكة وهي السمينة الحسنة من النوق (قوله أتاني أنهم مزقون الخ)
 قائله زيد الخيل سمي بذلك لأنه كان له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها وقد غير النبي صلى الله عليه وسلم اسمه إلى
 زيد الخير بالراء وهو من الوافر والشاهد في نصب عرصى يمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم
 أن المفتوحة على الفاعلية لاتاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحاجي عنه وجحاش جمع جحش
 وهو الحمار الصغير خبر مبتدأ محذوف أي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم موضع والفديد التصويت
 وفي الكلام تشبيهه بليغ لهؤلاء القوم بالأجحاش الكائنة في هذا الموضع أو استعارة على الخلاف في نحوه (قوله ويرد
 عليهم) أي في الوجهين أما الأول فإن العسل مفعول لشراب مقدم عليه وأما الثاني فلأن هذا الموضع لا يصلح فيه تقدير
 فعل لأنه لا يفصل بين أما والقاء بجمله فعلية غير شرطية اهش

(ص) وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي لَوَاحِدٍ وَهِيَ الصِّفَةُ الْمَصْوَغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِفَادَةِ الثَّبُوتِ كَحَسَنٍ وَظَرِيفٍ وَطَاهِرٍ وَضَامِرٍ وَلَا يَتَقَدَّمُهَا مَحْمُولُهَا وَلَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا وَيَرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَوِ الْإِبْدَالِ وَيُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ وَالثَّانِي يَتَعَيَّنُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَيُخَفِّضُ بِالْإِضَافَةِ

(ش) النوع السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث مثال ذلك حسن في قولك مررت برجل حسن الوجه فحسن صفة لأن الصفة مادل على حدث وصاحبه وهذه كذلك وهي مصوغة لغير تفضيل قطعاً لأن الصفات الدالة على التفضيل هي الدالة على مشاركة وزيادة كأفضل وأعلم وأكثر وهذه ليست كذلك وإنما صيغت لنسبة الحدث إلى موصوفها وهي الحسن وليست مصوغة لإفادة معنى الحدوث وأعني بذلك أنها تفيد أن الحسن في المثال المذكور ثابت لوجه الرجل وليس بحدث متجدد وهذا بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فإنهما يفيدان الحدوث والتجدد ألا ترى أنك تقول مررت برجل ضارب عمرأ فتجد ضارباً مفيداً لحدوث الضرب وتجدده وكذلك مررت برجل مضروب وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب لكونها مأخوذة من فعل قاصر ولكونها لم يقصد بها الحدوث فهي مباينة للفعل ولكنها أشبهت اسم الفاعل فأعطيت حكمه في العمل ووجه الشبه بينهما أنها تؤنث وتثنى وتجمع فنقول حسن وحسنة وحسان وحسنان وحسنون وحسنات كما تقول في اسم الفاعل ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات وهذا بخلاف اسم التفضيل كأعلم وأكثر فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث أى في غالب أحواله فهذا لا يجوز أن يشبهه باسم الفاعل وقولي المتعدي إلى واحد إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسماً واحداً ولم تشبهه باسم المفعول لأنه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل ولأن مرفوعها فاعل كاسم الفاعل ومرفوعه نائب * واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أمور أحدها أنها تارة لا تجرى على حركات المضارع وسكناته وتارة تجرى فالأول كحسن وظريف ألا ترى أنهما لا يجريان يحسن ويظرف والثاني نحو ضامر وطاهر ألا ترى أنهما يجريان يظهر ويضممر والقسم الأول هو الغالب حتى أن في كلام بعضهم أنه لازم وليس كذلك وقد نهت على أن عدم المجازاة هو الغالب بتقديمي مثال ما لا يجارى وهذا بخلاف اسم الفاعل فإنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع كضارب فإنه مجارٍ ليضرب : فإن قلت هذا منتقض بداخل ويدخل فإن الضمة لا تقابل الكسرة . قلت المعتبر في المجازاة تقابل حركة بحركة لا حركة بعينها . فإن قلت كيف تصنع بقائم ويقوم فإن ثانی قائم ساكن وثانی يقوم متحرك : قلت الحركة في ثانی يقوم منقولة من ثالثة والأصل يقوم كيدخل فنقلت لعل تصريفية . الثاني أنها تدل على الثبوت واسم الفاعل يدل على الحدوث . الثالث أن اسم الفاعل يكون للماضي والحال والمستقبل وهي لا تكون للماضي المنقطع ولا لما يقع وإنما تكون للحال الدائم وهذا هو الأصل في باب الصفات وهذا الوجه ناشئ عن الوجه الثاني والأوجه الثلاثة مستفادة

(الصفة المشبهة)

(قوله المصوغة) يعنى المأخوذة (قوله وضامر) الضمور الهزال وخفة اللحم (قوله مادل على حدث) المراد بالحدث المعنى القائم بالذات اهـ ش (قوله فإنهما يفيدان الحدوث والتجدد) المراد بالتجدد هنا الحدوث لا التقضي شيئاً فشيئاً فإن الصحيح أنه ليس داخلاً في مفهوم الفعل وضاعاً بل يفهم من خصوص الحدث أو المقام وقد يقصد في المضارع الدوام التجدد اهـ ش (قوله كان أصلها الخ) أى كان حقها الخ (قوله فإنه لا يثنى ولا يجمع) وذلك لأن أصل استعماله أن يكون معه من وهو مادام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث (قوله لا يجريان يحسن الخ) أى لا يقابلان في الحركات (قوله لا حركة بعينها) فهو وزن عروضى لا تصرىفى (قوله وإنما تكون للحال الدائم) قال المصنف وأعني به الماضى المستمر

ما ذكرت من الحد ومن الأمثلة . الرابع أن معمولها لا يتقدم عليها لا تقول زيد وجهه حسن بنصب الوجه ويجوز في اسم الفاعل أن تقول زيد أباه ضارب وذلك لضعف الصفة لكونها فرعاً عن فرع فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل بخلاف اسم الفاعل فإنه قوى لكونه فرعاً عن أصل وهو الفعل . الخامس أن معمولها لا يكون أجنبياً بل سببياً ونعني بالسببي واحد من أمور ثلاثة : الأول أن يكون متصلاً بضمير الموصوف نحو مررت برجل حسن وجهه . الثاني أن يكون متصلاً بما يقوم مقام ضميره نحو مررت برجل حسن الوجه لأن ال قائمة مقام الضمير المضاف إليه . الثالث أن يكون مقدراً معه ضمير الموصوف كمررت برجل حسن وجهاً أي وجهاً منه ولا يكون أجنبياً لا تقول مررت برجل حسن عمرأ وهذا بخلاف اسم الفاعل فإن معموله يكون سببياً كمررت برجل ضارب أباه ويكون أجنبياً كمررت برجل ضارب عمرأ والمعمول الصفة المشبهة لثلاثة أحوال أحدها الرفع نحو مررت برجل حسن وجهه وذلك على ضربين أحدهما الفاعلية وهو متفق عليه وحينئذ فالصفة خالية من الضمير لأنه لا يكون للشيء فاعلان والثاني الإبدال من ضمير مستتر في الوصف أجاز ذلك الفارسي وخرج عليه قوله تعالى جنات عدن مفتحة لهم الأبواب فقد رُفِي مفتحة ضمير أمر فوعاً على النيابة عن الفاعل وقدر الأبواب مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل الوجه الثاني النصب فلا يخلو إما أن يكون نكرة كقولك وجهاً أو معرفة كقولك الوجه فإن كان نكرة فنصبه على وجهين أحدهما أن يكون على التمييز وهو الأرجح والثاني أن يكون على التشبيه بالمفعول به فإن كان معرفة تعين أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به لأن التمييز لا يكون معرفة خلافاً للكوفيين . الوجه الثالث الجر وذلك بإضافة الصفة وعلى هذا الوجه وجه النصب في الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وأصل هذه الأوجه الرفع وهو دونها في المعنى ويتفرع عنه النصب ويتفرع عن النصب الخفض

إلى زمان الحال اه وهو جمع بين قول ابن السراج أنها للحال وقول السيرافي أنها للماضي وحاصله أن ابن السراج لا يريد أنها وجدت وقت الإخبار وأن السيرافي لا يريد أن الصفة انقطعت وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار ودامت إلى وقت الإخبار قال الشيخ يس واستشكل دلالتها على الاستمرار بما صرح به أئمة المعاني من أنه لا دلالة للجملية الإسمية على أكثر من الثبوت وجمع بأن للاسمية دلتين لفظية على مجرد الثبوت وعقلية على الاستمرار والمنق في كلام أهل المعاني الدلالة اللفظية والمثبتة هنا العقلية لأن الأصل في كل ثابت استمراره اه (قوله والأصل وجهه) هذا بناء على نيابة ال مناب الضمير لمضاف إليه ومذهب البصريين أن الأصل الوجه منه فالحذوف الضمير من غير نيابة (قوله وقدر الأبواب مبدلة من ذلك الضمير الخ) والرباط محذوف تقديره منها وذهب الجمهور إلى أن الأبواب مفعول مالم يسم فاعله مرفوع بمفتحة وجاء أبو على الفارسي فقال إذا كان كذلك لم يكن في ذلك ضمير يعود على الجنات حتى تربط الحال بصاحبها أو التعت بمنعوتها بناء على أن مفتحة حال أو نعت لجنات ثم إنه خرجه على ما ذكره الشارح وأورد عليه أنه إذا أعرب بدلاً لا بد له من ضمير فما لزم الجمهور يلزمه فما كان جوابه يكون جوابهم قلت يمكن الدفع عنه بأمرين الأول أنه جرى على طريق الكوفيين من جعل الرباط ال لقيامها مقام الضمير فكانه قيل مفتحة لهم أبوابها الثاني أنه جرى على ما ذهب إليه بعض النحاة من أن بدل البعض وبذل الاشتمال لا يحتاجان إلى ضمير بل الأولى فيهما ذلك كما صرح به ابن مالك في الكافية حيث قال وكون ذي اشتمال أو بعض محبب بمضمرة أولى ولكن لا يجب

(قوله بدل بعض من كل) وجعله الزمخشري بدل اشتمال قال أبو حيان لأن أبواب الجنات ليست بعضاً من الجنات (قوله وهو دونها) أي دون المجموع إذ من المعلوم أن الشيء لا يكون دون نفسه وإنما كان دونها لأن في النصب والجر إسناد الحسن إلى ضمير الموصوف فيكون الموصوف بالحسن كل الذات بخلاف الرفع فإن الإسناد إلى الوجه فقط ووصف الكل أبلغ من وصف البعض أفاده ش وقال بعضهم في توجيهه ذلك لأن في النصب والجر إسناد الحسن إلى ضمير موصوفها فيكون مسنداً إلى جملة موصوفها مجازاً عن الإسناد إلى جزء منه والمجاز أبلغ من الحقيقة ولا يخفك أن قوله وهو دونها في المعنى جملة حالية من الرفع لا مدخل لها في الأصالة (قوله ويتفرع عنه النصب الخ) فإذا قلت زيد حسن

(ص) واسم التفضيل وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة كأكرم ويستعمل بمن ومضافا لنكرة فيفرد ويذكر وبال فيطبق ومضافا لمعربة فوجهان ولا ينصب المفعول مطلقا ولا يرفع في الغالب ظاهرا إلا في مسألة الكحل

(ش) النوع السابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل اسم التفضيل وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة نحو أفضل وأعلم وأكثر وله ثلاث حالات يكون فيها لازما للأفراد والتذكير وذلك في صورتين إحداهما أن يكون بعده من جارة للمفضول كقولك زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو ولا يجوز غير ذلك قال الله تعالى «إذ قالوا ليوסף وأخوه أحب إلى أئنا منا» وقال الله تعالى «قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله» فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين وفي الثانية مع الجماعة الثانية أن يكون مضافا إلى نكرة فتقول زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نسوة وحالة يكون فيها مطابقا لموصوفه وذلك إذا كان بال نحو زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل وحالة يكون فيها جائز الوجهين المطابقة وعدمها وذلك إذا كان مضافا لمعرفة تقول الزيدان أفضل القوم وإن شئت قلت أفضل القوم وكذلك في الباقي وعدم المطابقة أفصح قال الله تعالى «ولتجدنهم أحرص الناس» ولم يقل أحرصى بالياء وقال الله تعالى «وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها» فطابق ولم يقل أكبر مجرميها وعن ابن السراج أنه أوجب عدم المطابقة ورد عليه بهذه الآية وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقا ولهذا قالوا في قوله تعالى «إن ربك هو أعلم من يفضل عن سبيله» أن من ليست مفعولا بأعلم لأنه لا ينصب المفعول ولا مضافا إليه لأن أفعل بعض ما يضاف إليه فيكون التقدير أعلم المضلين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم أى يعلم من يفضل واسم

وجهه فالرفع هو الأصل على الفاعلية ثم يحول إلى النصب على التشبيه بالمفعول ثم إلى الجر تأمل وإنما كان النصب فرعا عن الرفع لأنه لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه لأنه عينه في المعنى فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق إلى إضافته إلى مرفوعه إلا بالتحويل المذكور ثم يجر بالإضافة فرارا من إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى المتعدى لاثنين وفي كلام الشارح نكتة لطيفة وهي أن الشيء قد يكون أصلا مع انخطاطه رتبة وقد يكون غير متأصل وهو مرفوعها وهذا شأن الزمان فكأن من أهل الامعان

(اسم التفضيل)

اعترضه المصنف في حواشى التسهيل بأن الأحسن الترجمة بأفعل الزيادة لأنه قد يبنى لما لا تفضيل فيه نحو أبجل وأجهل ويمكن أن يجاب بأن هذه العبارة في الاصطلاح صارت اسما للدال على الزيادة أفاده ش (قوله وعشيرتكم) أى أقرباؤكم وفي قراءة وعشيرتكم بالجمع وقوله تخشون كسادها أى عدم نفاقها ورواجها (قوله جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها) جعل بمعنى صير ومفعولها الأول أكابر المضاف إلى مجرميها وفي كل قرية موضع المفعول الثانى وقول بعض المعربين إن مجرميها بدل من أكابر وبعضهم أن مجرميها مفعول أول وأكابر مفعول ثان مردود بأنه يلزم على الأول جعل أفعل التفضيل مجعولا وليس فيه ألف ولا مولا هو مضاف إلى معرفة وذلك لا يجوز وبأنه يلزم على الثانى المطابقة في المجرى من أل والإضافة وذلك ممتنع كما قاله أبو حيان (قوله إن ربك هو أعلم من يفضل) لما ذكر تعالى يضلوك عن سبيله أخبر أنه أعلم العالمين بالضال والمهتدى والمعنى أنه أعلم بهم وبك فإنهم الضالون وأنت المهتدى ذكره في النهر (قوله فيكون التقدير)

التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق تقول زيد أفضل من عمرو فيكون في أفضل ضمير مستتر عائداً على زيد وهل يرفع الظاهر مطلقاً أو في بعض المواضع فيه خلاف بين العرب فبعضهم يرفع به مطلقاً فيقول مررت برجل أفضل منه أبوه فتخفض أفضل بالفتحة على أنه صفة لرجل وترفع الأب على الفاعلية وهي لغة قليلة وأكثرهم يرفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر وفاعل أفضل ضمير مستتر عائداً عليه ولا يرفع أكثرهم بأفعل الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل وضابطها أن يكون في الكلام نفي بعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين مثال ذلك قولهم ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وقول الشاعر : ما رأيت امرأة أحب إليه البذل ل منه إليك يا ابن سنان وكذلك لو كان مكان النفي استفهام كقولك هل رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد أو نهى نحو لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك

(ص) (باب التوابع) يتبع ما قبله في إعرابه خمسة

(ش) التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وعداها الزجاجي وغيره أربعة وأدرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم العطف

(ص) النعت وهو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه

(ش) التابع جنس يشمل التوابع الخمسة والمشتق أو المؤول به مخرج لبقية التوابع فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به ألا ترى أنك تقول في التوكيد جاء القوم أجمعون وجاء زيد وفي البيان والبدل جاء أبو عبد الله وفي عطف النسق جاء زيد وعمرو فنجدها توابع جامدة وكذلك سائر أمثلتها ولم يبق إلا التوكيد اللفظي فإنه قد يحىء مشتقاً كقولك جاء زيد الفاضل الفاضل الأول نعت والثاني توكيد لفظي فهذا أخرجه بقولي المباين للفظ متبوعه فإن قلت قد يكون التابع المشتق غير نعت مثال ذلك في البيان والبدل قولك قال أبو بكر الصديق وقال عمر الفاروق وفي عطف النسق رأيت كاتباً وشاعراً قات الصديق والفاروق وإن كانا مشتقين إلا أنهما صارا لقبين على الخليفةين رضي الله عنهما لاحقين بباب الأعلام كزيد وعمرو وشاعراً في المثال المذكور نعت حذف منهوته وذلك المنعوت هو المعطوف وكذلك كاتباً ليس مفعولاً في الحقيقة إنما هو صفة للمفعول والأصل رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً

أى على تقدير الإضافة لأن أفعل بعض ما يضاف إليه فيفيد معنى غير لائق (قوله بل هو منصوب بفعل محذوف) أى ومنه وصوله وصاتها يضل (قوله مفضل لي نفسه باعتبارين) أى باعتبار محايين وهما دين زيد والدين الأخرى قاله الفارسي في شرح الخلاصة (قوله ما رأيت امرأة أمراً فمفعول رأيت وأحب صفته وإليه حال من الضمير في أحب والبدل فاعل به ومنه متعاق بالبدل وإليك حال من الضمير في منه وابن سنان منادى والبيت من الخفيف والبدل هو الإعطاء

(باب التوابع)

جمع تابع وهو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً وإذا اجتمعت التوابع فترتب على ما نظمهم بعضهم فقال :

إن التوابع إن جاءت بأجمعها ورمت نحوى من الترتيب ما نقلها

فانعت وبين وأكد وأبدان وجئ بالعطف بالحرف نلت العلم والعمل

(قوله في إعرابه) أى لفظاً أو تقديره قال الفاكهي وإطلاق التابع على الفعل والحرف غير المعرب مجاز إذ لا إعراب فيهما فتقع فيه التبعية اه فلا اعتراض على المصنف وبعضهم أجاب بأن المراد إعراب سابقة إن كان له إعراب وهو الحاصل أنه لا مدخل للفعل والحرف هنا حتى يقال إنها من غير الغالب وقد توقف بعضهم في علاقة المجاز المذكور والذي يظهر أنه مجاز مرسل دلالة المشابهة الصورية كافي لإطلاق الأسدي على الصورة الموجودة في حائط مثل تأمل (قوله رجلاً كاتباً) المراد به ما قبل الشاعر فهو الذي

(ص) وَفَائِدَتُهُ تَخْصِصُ أَوْ تَوْضِيحُ أَوْ مَدْحُ أَوْ ذَمُّ أَوْ تَرْحِمُ أَوْ تَوَكِيدُ

(ش) فائدة النعت إما تخصيص نكرة كقولك مررت برجل كاتب أو توضيح معرفة كقولك مررت بزيدا الخياط أو مدح نحو «بسم الله الرحمن الرحيم» أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو توكيد نحو قوله تعالى «تلك عشرة كاملة» فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة.

(ص) وَيَتَّبِعُ مَنَعُوتَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجِهٍ الْأَعْرَابِ وَمِنْ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا تَبَعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّنْكِيرِ أَوِ التَّأْنِيثِ وَوَاحِدٍ مِنَ الْأَفْرَادِ وَفَرَعِيهِ إِلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ وَالْأَحْسَنُ جَاءَنِي رَجُلٌ قَعُودٌ غَلْبَانُهُ ثُمَّ قَاعِدٌ ثُمَّ قَاعِدُونَ

(ش) اعلم أن للاسم بحسب الاعراب ثلاثة أحوال رفع ونصب وجرو بحسب الأفراد وغيره ثلاثة أحوال أفراد وثنية وجمع وبحسب التذكير والتأنيث حالتان وبحسب التنكير والتعريف حالتان فهذه عشرة أحوال للاسم ولا يكون الاسم عليها كلها في وقت واحد لما في بعضها من التضاد ألا ترى أنه لا يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مجروراً ولا معرفاً منكرراً ولا مفرداً مثنى مجموعاً ولا مذكراً مؤنثاً وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعة أمور وهي من كل قسم واحد تقول جاءني زيد فيكون فيه الأفراد والتذكير والتعريف والرفع فإن جئت مكانه برجل ففيه التنكير بدل التعريف وبقية الأوجه فإن جئت مكانه بالزيدان أو بالرجال ففيه الثنية أو الجمع بدل الأفراد وبقية الأوجه فإن جئت مكانه بهند ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأوجه فإن قلت رأيت زيدا أو مررت بزيد ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجه ووقع في عبارة المعربين أن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة ويعنون بذلك أنه يتبعه في الأمور الأربعة التي يكون عليها وليس كذلك وإنما حكمه أنه يتبعه في اثنين من خمسة دائماً وهما واحد من أوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير ولا يجوز في شيء من النعوت أن يخالف منعوته في الاعراب ولا أن يخالفه في التعريف والتنكير * فإن قلت هذا منتقض بقولهم هذا جحر ضب خرب فوصفوا المرفوع وهو الجحر بالخفوض وهو خرب وبقوله تعالى «ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده» فوصف النكرة وهي كل همزة لمزة بالمعرفة وهو الذي جمع وبقوله تعالى «حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول» فوصف المعرفة وهو اسم الله تعالى بالنكرة وهو شديد العقاب وإنما قلنا إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة ولا تكون إضافتها إلا في تقدير الانفصال ألا ترى أن المعنى شديد عقابه لا ينفك في المعنى عن ذلك * قلت أما قولهم هذا جحر ضب خرب فأكثر العرب ترفع خرباً ولا إشكال

ينثر الكلام (قوله أو توكيد) المراد به التوكيد اللغوي وهو الذي يفيد ما أفاده غيره * قال في شرح التوضيح إن كون النعت لغير التخصيص والإيضاح إنما هو بطريق العروض مجازاً من استعمال الشيء في غير ما وضع له (قوله أو ذم نحو أعوذ بالله الخ) هذا مبنى على أن رجيم بمعنى مرجوم والمراد مرجوم بالشبه أما إذا أريد مرجوم باللعنة والمقت وعدم الرحمة فالنعت للتأكيد لأن كل شيطان كذلك ذكره ابن عرفة دافعا به سؤالاً مشهوراً حاصله أن الاستعاذة بمعنى الاستجارة وهي من باب النفي وقد تعلقت بالآخص لأن الشيطان الرجيم آخص من مطلق شيطان فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الآخص الاستعاذة من مطلق شيطان وقد ذكر ذلك الشيخ يس فراجع إن شئت زيادة على هذا (قوله ويل لكل همزة لمزة) ويل كلمة عذاب أو واد في جهنم والهمزة اللزة كثير الهمز واللمز أي الغيبة * نزلت فيمن كان يغتاب النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين نحو أمية بن خلف والوليد بن المغيرة وغيرهما كما في الجلالين (قوله قلت أما قولهم الخ) لم يتعرض شارح

فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته للخفض كما قال الشاعر :

قد يؤخذ الجار بجرم الجار .

ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ وإن كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة وليس ذلك بمخرج له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته في الاعراب كما أننا نقول إن المبتدأ والخبر مرفوعا ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام ولا يمنع أيضاً قولهم في الحكاية من زيد بالنصب أو من زيد بالخفض إذا سألت من قال رأيت زيدا أو مررت بزيد وأردت أن تربط كلامك بكلامه بحكاية الاعراب وقد تبين بهذا صحة قولنا إن النعت لا بد أن يتبع منعوته في إعرابه وتعريفه وتنكيره وأما حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فإنه يعطى منها ما يعطى الفعل الذي يحل محله في ذلك الكلام فإن كان الوصف رافعا لضمير الموصوف طابقه في اثنين منه وملت له حينئذ الموافقة في أربعة من عشرة كما قال المعربون تقول مررت برجلين قائمين وبرجال قائمين وبامرأة قائمة وبامرأتين قائمتين وبنساء قائمات كما تقول في الفعل مررت برجلين قاما وبرجال قاموا وبامرأة قامت وبامرأتين قامتوا وبنساء قمن وإن كان الوصف رافعا لاسم ظاهر فإن تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر لا على حسب المنعوت كما أن الفعل الذي يحل محله يكون كذلك تقول مررت برجل قائمة أمه فتؤنث الصفة لتأنيث الآم ولا تلتفت لكون الموصوف مذكرا لأنك تقول في الفعل قامت أمه وتقول في عكسه مررت بامرأة قائم أبوها فتذكر الصفة لتذكير الأب ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثا لأنك تقول في الفعل قام أبوها قال الله تعالى « ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها » ويجب إفراد الوصف ولو كان فاعله مثنى أو جموعا كما يجب ذلك في الفعل فتقول مررت برجلين قائم أبواهما وبرجال قائم آبائهم كما تقول قام أبواهما وقام آبائهم ومن قال قاما أبواهما وأكلوني البراغيث ثنى بالوصف وجمعه جمع السلامة فقال قائمين أبواهما وقائمين آبائهم وأجاز الجميع أن تجمع الصفة جمع التفسير إذا كان الاسم المرفوع جمعا فتقول مررت برجال قيام آبائهم وبرجل قعود غلبانه ورأوا ذلك أحسن من الافراد الذي هو أحسن من جمع التصحيح

(ص) وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَعْلُومِ مَوْصُوفَهَا حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءَ رَفْعًا بِتَقْدِيرِهِ وَنَصْبًا بِتَقْدِيرِهِ أَعْنَى أَوْ أَمْدَحُ

أَوْ أَدْمُ أَوْ أَرْحَمُ

(ش) إذا كان الموصوف معلوما بدون الصفة جاز لك في الصفة الاتباع والقطع مثال ذلك في الصفة الممدح الحمد لله الحميد أجاز فيه سيديه الجر على الاتباع والنصب بتقدير أمدح والرفع بتقدير هو وقال سمعنا بعض العرب يقول الحمد لله رب العالمين بالنصب فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية اه ومثاله في صفة الذم وامرأته حمالة الخطب قرأ الجمهور بالرفع على الاتباع وقرأ عاصم بالنصب على الذم ومثاله في صفة الترحم مررت بزيد المسكين يجوز فيه الخفض على الاتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أرحم ومثاله في صفة الإيضاح مررت بزيد التاجر يجوز فيه الخفض على الاتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعني ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوما حقيقة أو ادعاء فالأول مشهور وقد ذكرنا أمثله والثاني نص عليه سيويه في كتابه فقال وقد يجوز أن تقول مررت بقومك الكرام يعني بالنصب أو بالرفع إذا جعلت

الجواب غير هذا . وحاصل الجواب عن الآية الأولى أن الذي بدل لا نعت أو أنه نعت مقطوع وقد نص الرضى على جواز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا وعن الثانية أن شديد العقاب صفة لما قبله على تقدير أل وحذفت للآراء وراج أو أنه بدل وكذا جميع ما قبله كما أفاده الزحشرى ونقله المصنف في المعنى (قوله قد يؤخذ الجار بجرم الجار) الجرم بالضم الذنب (قوله قراءة الحسن) أي البصري وهي شاذة وقد قرئ شاذا أيضاً بضم اللام اتباعا لضمة الدال (قوله وقد تبين بهذا صحة قولنا الخ) قد علمت أنه يذكر الجواب عن مخالفة المنعوت للنعت تعريفا وتنكيراً فلم يتبين جوابه في الآيتين وقد ذكرنا الجواب عنهما فيما سبق (قوله أعني أو أمدح) قال ابن مالك في شرح العمدة إذا كان النعت متعينا وقطعت إلى النصب لم تقدر أعني بل أذكر وهو حسن اه دمايني

المخاطب كأنه قد عرفهم ثم قال نزلتهم هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم اهـ

(ص) والتوكيد وهو إمّا لفظي نحو * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنِّ مِنْ لَأَخَالَهُ * ونحو :

* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ * ونحو * لَأَلَا أَبُوحُ بِثَنَةِ إِنِّهَا

وَلَيْسَ مِنْهُ دَكَا دَكَا وَصَفًا صَمًّا

(ش) الثاني من التوابع التوكيد ويقال فيه أيضا التأكيد بالهمزة ويأيدها ألفا على القياس في نحو فأس ورأس وهو ضربان لفظي ومعنوي والكلام الآن في اللفظي وهو إعادة اللفظ الأول بعينه سواء كان اسما كقوله : أَخَاكَ أَخَاكَ إِنِّ مِنْ لَأَخَالَهُ * كساع إلى الهيجا بغير سلاح . وانتصاب أَخَاكَ الأول بإضمار احفظ أو الزم أو نحوهما والثاني تأكيده أو فعلا كقوله : فأين إلى أين النجاء بيغلي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ وتقدير البيت فأين تذهب إلى أين النجاء بيغلي فحذف الفعل العامل في أين الأولى وكرر الفعل والمفعول في قوله أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ فاعل بأتاك الأول ولا فاعل للثاني لأنه إنما ذكر للتأكيد لا ليسند إلى شيء وقيل إنه فاعل بهما معا وذلك لأنهما لما اتحدا لفظا ومعنى نزلا منزلة الكلمة الواحدة وقيل إنهما تنازعا قوله اللَّاحِقُونَ ولو كان كذلك لزم أن يضم في أحدهما فكان يقول أتوك أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ على إعمال الثاني وأتاك أتوك على أعمال الأول وقوله احبس احبس تكرير للجملة لأن الضمير المستتر في الفعل في قوة الملفوظ به ؛ أو حرفا كقوله : لَأَلَا أَبُوحُ بِثَنَةِ إِنِّهَا * أخذت على موافقا وعهودا . وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى « كلا إذا دكت الأرض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا » خلافا لكثير من النحويين لأنه جاء في التفسير أن معناه دكا بعد دك وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا وأن معنى صفا صفا أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محققين بالجن والإنس وعلى هذا فليس الثاني فيهما تأكيداً للأول بل المراد به التكرير كما يقال علمته الحساب بابا بابا وكذا ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن الله أكبر الله أكبر خلافا لابن جني

(التوكيد)

هو بالواو أفصح من التأكيد بالهمز بمعنى المؤكد بكسر الكاف من إطلاق المصدر مراد به اسم الفاعل فهو مجاز مرسل والداعي إلى ذلك أن الكلام في التوابع والذي منها إنما هو المؤكد لا المعنى المصدرى كذا قيل وقديقال إن هذه عبارة أعني التوكيد صارت علما على المؤكد فتأمل (قوله وهو إعادة اللفظ) أي معاد اللفظ حقيقة مثل جاء زيد زيد أو حكما مثل ضربت أنت فإن ذلك في حكم إعادة اللفظ الأول (قوله أَخَاكَ أَخَاكَ أَخَاكَ) الشاهد في أَخَاكَ أَخَاكَ ونصبهما على الإغراء والهيحاء الحرب تمدو تقصر وهي في البيت مقصورة لأنه من الطويل (قوله فأين إلى أين الخ) هو من الطويل والفاء للعطف وأين للاستفهام وأين النانية كذلك والجار متعلق بمحذوف أي إلى أين تذهب والنجاء بالمد الإسراع مبتدأ أخبره أين المتقدم عليه وفي قوله أَتَاكَ أَتَاكَ توكيد الفعل بالفعل ولللاحقون فاعل بالاول لا بالثاني ويروى اللاحقون بالإضافة إلى كاف الخطاب وسقوط النون واحبس فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا ومفعوله محذوف تقديره نفسك وجملة احبس الثاني توكيد للاول وإنما كان جملة لأنه فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا فقد علمت من هذا أن الشاهد إنما هو في قوله أَتَاكَ أَتَاكَ وأما احبس احبس فليس محل الشاهد لأنه من توكيد الجملة تأمل (قوله لَأَلَا أَبُوحُ بِثَنَةِ إِنِّهَا) هو من الكامل والشاهد في تكرار لا التي لنفي الجنس للتوكيد وباح بسره أي أظهره وأفشاه وبتثنية بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفتح النون اسم محبوبة الشاعر والمواثق جمع موثق كموعدو مواعد بمعنى الميثاق وعهودا جمع عهد عطف تفسيرا (قوله وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى كلا إذا دكت الأرض الخ) وقيل إنه توكيد عليه أكثر النحاة وجرى عليه في الشذور في دكا دكا قال الفارسي في شرح الخلاصة إنه من التأكيد لأن الدك في القيامة مرة واحدة بدليل قوله تعالى وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة اهـ بالمعنى (قوله علمته الحساب بابا بابا) قال الدماميني في باب الحال قال الزجاج انتصب الثاني على أنه توكيد والحال هو الاول فكأنه رأى

لأن الثاني لم يؤت به لتأكيد الأول بل لإنشاء تكبيرتان بخلاف قوله قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة فإن الجملة الثانية خير جىء به لتأكيد الخبر الأول

(ص) أو معنوى وهو بالنفس والعين مؤخرة عنها إن اجتمعتا ويجمعان على أفعَلَ مع غير المفرد وبُكِّلَ غير مُثْنِيٍّ إن تجزأ بنفسه أو بعامله وبكلاً وكلتاه إن صح وقوع المفرد موقعه واحمد معنى المسند ويضغن لضمير المؤكد وبأجمع وجمعاء وجمعهما غير مضاف

(ش) النوع الثاني التأكيد المعنوى وهو بالفاظ محصورة منها النفس والعين وهما لرفع المجاز عن الذات تقول جاء زيد فيحتمل مجيء ذاته ويحتمل مجيء خبره أو كتابه فإذا قلت نفسه ارتفع الاحتمال الثاني ولا بد من اتصالهما بضمير عائد على المؤكد ولك أن تؤكد بكل منهما وحده وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس تقول جاء زيد نفسه أو جاء زيد عينه أو جاء زيد نفسه عينه ويمتنع جاء زيد عينه نفسه ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد وجمعهما على وزن أفعَلَ مع التثنية والجمع تقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما والزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن ومنها كل وهى لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم تقول جاء القوم فيحتمل مجيء جميعهم ويحتمل مجيء بعضهم وأنك عبرت بالكل عن البعض فإذا قلت كلهم رفعت هذا الاحتمال وإنما يؤكد بها بشروط أحدها أن يكون المؤكد بها غير مثنى وهو المفرد والجمع الثاني أن يكون متجزئاً بذاته أو بعامله فالأول كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون والثاني كقولك اشتريت العبد كله فإن العبد يتجزأ باعتبار الشراء وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته ولا يجوز جاء زيد كله لأنه لا يتجزأ لا بذاته ولا بعامله الثالث أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد فليس من التأكيد قراءة بعضهم إنا كلنا فيها خلافاً

باب الأول بمعنى مرتباً لجعل الثاني تأكيداً ولا يرد أن الثاني غير صالح للسقوط فهو مؤسس لأن له أن يقول إنما التزم ذكره وإن كان تأكيداً لأن ذكره أمانة على المعنى الذى قصد بالأول ورب شئ لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض اه ومنه يؤخذ الجواب عن قال إن الثاني ههنا من التوكيد اللفظى بأن يقال دكا الأول بمعنى دكا متكرراً وصفاً الأول بمعنى صفوفاً كثيرة والثاني منهما تأكيد جعل أمانة على المقصود بالأول فلذا التزم اه يس (قوله ويجمعان على أفعَلَ) احتراز به عن جمع الكثرة كنفوس وعيون وعن جمع القلة على غير أفعَلَ كأعيان جمع عين فلا يؤكد بشئ منهما اه ش (قوله وهو بالفاظ محصورة) أى معدودة محدودة (قوله لرفع المجاز عن الذات) أى لرفع احتمال المجاز أى التجوز عن الذات أى عن اسم الذات بدليل قوله بعد ارتفع الاحتمال ويفهم من كلامه أن احتمال التجوز يرتفع وهو ظاهر كلامهم وذهب جمع منهم ابن عصفور إلى أن الاحتمال لم يرتفع وإنما ضعف وهو وجه جداً (واعلم) أن المجاز المرفوع يتمل أنه التجوز بخذف مضاف ويحتمل أنه المجاز فى استعمال اللفظ فى غير ما وضع له ويحتمل أنه المجاز العقلى وهو النسبة إلى غير ما هو له فتعين بعض هذه الاحتمالات غير صحيح اه من خط ش قال الشيخ يس والأظهر فى تعليل عدم رفع الاحتمال أنه مع التأكيد بالنفس والعين يجوز حمل السامع المتكلم على السهو أو الغلط ولهذا صرح السيد كالسعد بأن النسيان والغلط إنما يرتفعان بالتأكيد اللفظى اه (قوله ولا بد من اتصالهما بضمير) اعترض بأنه يلزم منه إضافة الشئ إلى نفسه وأجيب بأن إضافة النفس والعين إلى الضمير من إضافة العام إلى الخاص تأمل ولا بد من ذكر الضمير ولا يكتفى بنبته كما أفاده يس (قوله أن تبدأ بالنفس) محل التأكيد بها كالعين إنما هو عند استعمالها بمعنى ذات الشئ فإن استعمل بمعنى آخر كاستعمال بمعنى الدم نحو أرقت زيدا نفسه واستعمال العين بمعنى الجارحة نحو طرفت زيدا عينه لم يكن تأكيداً بل بدلاً اه (قوله فليس من التأكيد قراءة بعضهم الخ) هى شاذة قال فى المغنى والصواب

للمخشري والفراء ومنها كلا وكلتا وهما بمنزلة كل في المعنى تقول جاء الزيدان فيحتمل مجيئهما وهو الظاهر ويحتمل مجيء أحدهما وأن المراد أحد الزيدين كما قالوا في قوله تعالى «لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم» أن معناه على رجل من إحدى القريتين فإذا قيل كلاهما اندفع الاحتمال وإنما يؤكد بهما بشروط أحدها أن يكون المؤكد بهما دالا على اثنين الثاني أن يصح حلول الواحد محلها فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقول اختصم الزيدان كلاهما لأنه لا يحتمل أن يكون المراد اختصم أحد الزيدين فلا حاجة للتأكيد. الثالث أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف في المعنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما. الرابع أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد بهما ومنها أجمع وجمعاء وجمعهما وهو أجمعون وجمع وإنما يؤكد بهما غالبا بعد كل فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد تقول اشترت العبد كله أجمع والأمة كلها جمعاء والعبيد كلهم أجمعين والأماء كلهن جمع قال الله تعالى «فسجد الملائكة كلهم أجمعون» ويجوز التأكد بها وإن لم يتقدم كل قال الله تعالى «لأغوينهم أجمعين» وإن جهنم لموعدهم أجمعين» وفي الحديث إذا صلى الإمام جالسا فصلوا جلوساً أجمعون يروى بالرفع تأكيداً للضمير وبالنصب على الحال هو ضعيف لاستلزامه تنكيرها وهي معرفة بنية الاضافة وقد فهم من قولى أجمع وجمع وجمعاء وجمعهما أنهما لا يثنيان فلا يقال أجمعان ولا جمعان وهذا مذهب جمهور البصريين وهو الصحيح لأن ذلك لم يسمع

(ص) وَهِيَ بِخِلَافِ النَّعُوتِ لَا يُجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ الْمُؤَكَّدَاتُ وَلَا أَنْ يَتَّبِعَنَّ نَكْرَةً وَنَدْرًا

يَأْتِيَتْ عِدَّةٌ حَوْلَ كُلِّ رَجَبٍ

(ش) ذكرت في هذا الموضع مسئلتين من مسائل باب النعت إحداها أن النعوت إذا تكررت فأنت فيها مخير بين المجيء بالعطف وتركه فالأول كقوله تعالى «سبح اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى» وكقول الشاعر إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتبية في المزدحم والثاني كقوله تعالى «ولا تقطع كل حلاف مهين» هماز مشاء بنميم مناع للخير معتد أثيم» الآية. الثانية أن النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة وذكرت أن ألفاظ التوكيد المخالفة للنعوت في الأمرين جميعا وذلك أنها لا تتعاطف إذا اجتمعت لا يقال جاء زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم أجمعون وعلة ذلك أنها بمعنى واحد والشئ لا يعطف على نفسه

أنها بدل وإبدال والظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيدا للاحاطة نحو قتم ثلاثكم وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير ويجوز في كل أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم فيجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز إلا في الضرورة هذا أحسن ما قيل في هذه القراءة وخرجها ابن مالك على أن كلا حال وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مرت بهم كلا أي جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرف في اه (قوله ويجوز التأكد بها الخ) محترز قوله يؤكد بها غالبا بعد كل الخ (قوله وهي معرفة بنية الاضافة إلى الأصل) إذا الأصل في نحو رأيت النساء جمع جميعهن فغذف الضمير للعلم به (قوله إلى الملك الخ) هو من المتقارب والقرم بفتح القاف هو السيد يستعار من قرم الابل وهو الفحل المكرم الذي أعد للضراب فقط وليث الكتبية أي أسد الكتبية بالمشاة الفوقية وهي الطائفة من الجيش وجمعها كتاب كما في المصباح كغيره والمزدحم بفتح الدال والحاء المهملتين أي الازدحام (قوله ولا تقطع كل حلاف الخ) الحلاف كثير الحلف والمهين الحقير وهماز أي كثير الغيبة وقوله مشاء بنميم أي كثير النيمة وهي نقل الكلام على وجه الفساد مناع للخير أي بخيل بالمال عن الحقوق معتد أي ظالم أي أثيم أي أثم وقوله تعالى «عتل» أي غليظ جاف «بعد ذلك زعيم» أي دعي في قریش وهو الوليد بن المغيرة ادعاه أبوه بعد ثمانى عشرة سنة قال ابن عباس لا نعلم أن الله وصف أحدا بما وصفه به من العيوب، فألحق به عارا لا يفارقه أبدا ذكره الجلال في تفسيره

بخلاف النعوت فان معانيها متخالفة وكذلك لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة لا يقال جاءني رجل نفسه لأن ألفاظ التوكيد معارف فلا تجرى على النكرات وشد قول الشاعر لكنه شاقه أن قيل ذار جب ياليت عدة شهر كله رجب

(ص) وَعَظْفُ الْبَيَانِ وَهُوَ تَابِعٌ مُوَضِّحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ جَامِدٌ غَيْرُ مُؤَوَّلٍ

(ش) هذا الباب الثالث من أبواب التوابع والعطف في اللغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه وفي الاصطلاح ضربان عطف نسق وسيأتي وعطف بيان والكلام الآن فيه وقول تابع جنس يشمل التوابع الخمسة وقول موضح أو مخصص مخرج للتأكيد بجاء زيد نفسه ولعطف النسق بجاء زيد وعمرو وللبدل كقولك أكلت الرغيف ثلثه وقول جامد مخرج للنعوت فانه وإن كان موضحاً في نحو جاء زيد التاجر ومخصصاً في نحو جاءني رجل تاجر لكنه مشتق وقول غير مؤول مخرج لما وقع من النعوت جامداً نحو مررت بزيد هذا وبقاع عرفج فانه في تأويل المشتق ألا ترى أن المعنى مررت بزيد المشار إليه وبقاع خشن

(ص) فَيُؤَافِقُ مُتَبَوِّعَهُ

(ش) أعني بهذا أن عطف البيان لكونه يفيد فائدة النعت من إيضاح متبوعه وتخصيصه يلزمه من موافقة المتبوع في التنكير والتذكير والافراد وفروعه ما يلزم في النعت

(ص) كَأَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ وَهَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ

(ش) أشرت بالمثالين إلى ما تضمنته الحد من كونه موضحاً للعارف ومخصصاً للنكرات والمراد بأبي حفص عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ولك في نحو خاتم حديد ثلاثة أوجه الجر بالإضافة على معنى من والنصب على التمييز وقيل (قوله لكنه شاقه أن قيل الخ) هو من البسيط والشوق ميل النفس إلى الشيء ولكن للاستدراك والهاء اسمها وجملة شاقه خبرها وأن قيل بفتح الهمزة مصدرية أي قولهم فهو فاعل شاقه وذا مبتدأ خبره رجب وبالداخلية على ليت للتنبيه أو النداء والمنادى محذوف التقدير يا قوم ليت والشاهد في قوله حول حيث أكد بلفظ كل مع أنه نكرة وهذا مذهب الكوفيين وجعله البصريون شاذاً وكثير منهم ينشد البيت عدة شهر وصوابه حول أفاده العيني فما في نسخ الشرح غير صواب

(عطف البيان)

هو بفتح العين مصدر بمعنى اسم المفعول أو أنه صار حقيقة عرفية في التابع المخصوص فلا تأويل (قوله موضح) أي غالباً وإلا فقد يكون للمدح كما جعل الزمخشري البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ، بياناً للكعبة على جهة المدح (قوله جامد) قال في التسهيل أو بمنزلة أي بأن كان صفة فصار علماً بالغلبة كالصعق وبذلك أجاب في المغني عن الزمخشري حيث قال إن « ملك الناس إله الناس » عطف بيان مع أنهما غير جامدين * وحاصل الجواب أنهما أجريا مجرى الجوامد إذ يستعملان غير جاريتين على موصوف وتجرى عليهما الصفة نحو إله واحد وملك عظيم (قوله وللبدل) لا يقال يشكل على خروج البدل أن كل ما جاز فيه عطف البيان جاز فيه البدل إلا ما استثنى وذلك يدل على أن المقصود فيهما واحد * أجب بأن جواز الأمرين على مقصدين أهـ يس وبه يندفع اعتراض الدجوني (قوله وبقاع الخ) هو المستوى من الأرض زاد بعض اللغويين الذين لا ينبت وجمعه أقواع وقيعان كافي المصباح والعرفج بالجيم هو الخشن كما سيذكره الشارح (قوله فيوافق متبوعه) مفرع على ما قبله (قوله كأقسم بالله الخ) هو بيت من مشطور الرجز قاله أعرابي لاروبة كازعمه ابن يعيش لأنه لم يدرك أمير المؤمنين عمر الذي هو المراد بالبيت وبعده . مامسها من نقب ولا دبر . وأصل قوله ذلك أنه استحتم الامام عمر وقال إن ناقتي قد نقبت فقال له كذبت ولم يحمله والنقب بفتحيتين مصدر نقب البعير

على الحال والاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال إن التابع عطف بيان ومن خرج على الحال قال إنه صفة الأول أولى لأنه جامد مجرداً محضاً فلا يحسن كونه حالاً ولا صفة ومنع كثير من النحويين كون البيان تابعا للسكره والصحيح الجواز وقد خرج على ذلك قوله تعالى «ويسقى من ماء صديد» وقال الفارسي في قوله تعالى «أو كفارة طعام مساكين» يجوز في طعام أن يكون بيانا وأن لا يكون بدلا

(ص) وَيُعَرِّبُ بَدَلَ كُلِّ مَنْ كُلِّ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ كَقَوْلِهِ «أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بَشَرٌ» وَقَوْلُهُ «أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا»

(ش) كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح أول للتخصيص صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار العامل واستثنى بعضهم من ذلك مسألة وبعضهم مسألتين وبعضهم أكثر من ذلك ويجمع الجميع قولي إن لم يمتنع إحلاله محل الأول وقد ذكرت لذلك مثالين أحدهما قول الشاعر:

أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

والثاني قول الآخر:

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا أعيد كما بالله أن تحدثا حربا

وبيان ذلك في الأول أن قوله بشر عطف بيان على البكرى ولا يجوز أن يكون بدلا منه لأن البدل في نية إحلاله محل الأول ولا يجوز أن يقال أنا ابن التارك بشر لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام نحو التارك إلا لما فيه الألف واللام نحو البكرى ولا يقال الضارب زيد كما تقدم شرحه في باب الإضافة وبيان ذلك في البيت الثاني أن قوله عبد شمس ونوفلا عطف بيان على قوله أخوينا ولا يجوز أن يكون بدلا لأنه حينئذ في تقرير إحلاله محل الأول فكأنك قلت أيا عبد شمس ونوفلا وذلك لا يجوز لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من الألف واللام وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفلا لو كان منادى لقليل فيه يأنوفل بالضم لا يأنوفلا بالنصب فلذلك كان يجب أن يقال هنا أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا

بكسر القاف بمعنى رق خفه والدبر بفتح الحين أيضا مصدر دبر بكسر الموحدة إذا حصلت له جراحة في ظهره ونحوه (قوله والأول أولى) أي الأول من وجهي النصب وهو النصب على التمييز (قوله أنا ابن الخ) هو من الوافر وقوله عليه الطير ثاني مفعولي التارك إن جعل بمعنى المصير وإلا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير إن كان فاعلا لقوله عليه وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه واقعة حوله مترتبة لازهاق روحه لأن الإنسان مادام فيه رملق فان الطير لا تقر به اه من خط ش ويجوز جعل وقوعا مفعولا لأجله أي ترقبه لأجل الوقوع عليه وقائل هذا البيت هو المزار الأسدي وأراد ببشر بشر بن عمرو وكان قد جرح ولم يعلم جارحه فمراده الاخبار بأن أباه هو الذي كان قد جرحه فالمعنى أنا ابن الذي ترك بشرا بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات لأن الطير لا تتناوله مادام به رملق (قوله أيا أخوينا الخ) قاله طالب بن أبي طالب من قصيدة من الطويل يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويبكي أصحاب القليب من قریش ومنها

فما إن حنينا من قریش عظيمة سوى إن حنينا خير من وطىء التراب

وقوله أعيد كما بالله يروى بدله سألتكما بالله لا تحدثا حربا وقوله أن تحدثا أي من أن تحدثا وأن مصدرية وحربا مفعول تحدثا أي أعيد كما بالله من احداثكم الحرب

﴿ص﴾ وَعَطَفُ النَّسَقِ بِالْوَاوِ

(ش) الرابع من التوابع عطف النسق وقدمضى تفسير العطف فأما النسق فهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتي ذكرها ولم أحده بحد لوضوحه على أتى فسرت به بقولي بالواو الخ فإن معناه أن عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما واعتضت بعد ذكرى كل حرف بتفسير معناه

﴿ص﴾ وَهِيَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ

(ش) قال السيراني أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب اه وأقول إذا قيل جاء زيد وعمرو فعناه أنهما اشتركا في المجيء ثم يحتمل الكلام ثلاثة معان أحدها يكونا جاءا معاً والثاني أن يكون مجيئهما على الترتيب والثالث أن يكون على عكس الترتيب فإن فهم أحد الأمور بخصوصه فمن دليل آخر كما فهمت المعية في نحو قوله تعالى «وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل» وكما فهم الترتيب في قوله تعالى «إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها وقال الإنسان ما لها» وكما فهم عكس الترتيب في قوله تعالى إخباراً عن منكرى البعث ما هي إلهياتنا الدنيا نموت ونحيا ولو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت وهذا الذي ذكرناه قول أكثر أهل العلم من النحاة وغيرهم وليس باجماع كما قال السيراني بل روى عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد تموت كبارنا ويولد صغارنا فتحيا وهو بعيد ومن أوضح ما يرد عليهم قول العرب اختصم زيد وعمرو وامتناعهم من أن يعطفوا في ذلك بالفاء أو بهم لكونهما للترتيب فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها كما امتنع معهما

﴿ض﴾ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ

(ش) إذا قيل جاء زيد فعمرو فعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد من غير مهلة فهي مفيدة لثلاثة أمور التشريك في الحكم ولم أنه عليه لوضوحه والترتيب والتعقيب وتعقيب كل شيء بحسبه فإذا قلت دخلت البصرة فبغداد

﴿عطف النسق﴾

بمعنى اسم المفعول ويجوز أن يكون هذا المركب الإضافي اسماً اصطلاحياً للتابع المخصوص فلا يحتاج للتأويل (قوله ولم أحده بحد لوضوحه) فيه إشارة إلى أنه يجوز حده لكنه تركه لوضوحه وبه يعلم سقوط قول أبي حيان أنه لا يحتاج إلى حد ومن حده كإن مالك بكونه تابعاً بأحد حروف العطف لم يصب ووجه سقوطه أن عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذكره أنظر يس (قوله واعتضت) أي تعرضت لكافي بعض النسخ (قوله لمطلق الجمع) قال في المغنى وقول بعضهم إنها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق وإنما هي للجمع بلا قيد اه والحق أن مؤدى العبارتين واحد لأن المطلق هنا ليس للتقييد بعدم القيد بل لبيان الإطلاق كما يقال الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط وإلا لم يصدق ترتيب ولا معية * وسبب التوهم الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن أن ذاك اصطلاح شرعي في بعض أنواع المياه ومانحن فيه اصطلاح لغوي (قوله من غير مهلة) بضم الميم بوزن غرفة كافي المصباح وبعضهم جوز فتح الميم (قوله وتعقيب كل شيء بحسبه) كذا في المغنى قال الدماميني يشير إلى ما قاله ابن الحاجب من أن المعتبر ما يعد في العادة مرتباً من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضي في مثله بعدم المهلة وقد يقصر والعادة تقضي بالعكس فإن الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة إلى عظم الأمر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة إلى طول أمر يقضي العرف بحصوله في زمن أقل منه فلا تستعمل الفاء . قلت والذي يظهر من كلام الجماعة أن استعمال

وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيب في مثل هذا عادة فاذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب ولم يحز الكلام وللفاء معنى آخر وهو السبب وذلك غالب في عطف الجمل نحو قولك سها فسجد وزنى فرجم وسرق فقطع وقوله تعالى « فتلقي آدم من ربه كلمات فتاب عليه » ولدالاتها على ذلك استعيرت للربط في جواب الشرط نحو من يأتي فاني أكرمه وهذا إذا قيل من دخل دارى فله درهم أفاد استحقاق الدرهم بالدخول ولو حذف الفاء احتمل ذلك واحتمل الإقرار بالدرهم له وقد تخلو الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى كقوله تعالى « الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى والذى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى »

(ص) وَثَمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي

(ش) إذا قيل جاء زيد ثم عمر فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمهلة فهمي مفيدة أيضا لثلاثة أمور التشريك في الحكم ولم أنبه عليه لوضوحه والترتيب والتراخي فأما قوله تعالى « ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة » فقيل التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم لحذف المضاف منهما

(ص) وَحَتَّى لِلْغَايَةِ وَالتَّقْدِيرِ

(ش) معنى الغاية آخر الشيء ومعنى التدرج أن ما قبلها ينتضى شيئا فشيئا إلى أن يبلغ إلى الغاية وهو الاسم المعطوف ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه إما تحقيقا كقولك أكلت السمكة حتى رأسها أو تقديرا كقوله : ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها فعطف نعله بحتى وليست جزءا مما قبلها تحقيقا لكنها جزء تقدير لأن معنى الكلام ألقى ما يثقله حتى نعله

الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الأول سواء قصر في العرف أم لا إنما هو بطريق المجاز وكلام المصنف أن استعمالها فيما يعد حسب العادة تعقبيا وإن طال الزمن استعمال حقيق فتأمل اه كلام الدماميني (قوله الذى خلق فسوى) أى سوى مخلوقه بأن جعله متناسبا للأجزاء غير متفاوت (قوله والذى أخرج المرعى) أى أنبت العشب فجعله بعد الخضرة غثاء أى جافا هشيما وقوله أحوى إن فسر بالأسود من الجفاف واليبس فهو صفة غثاء وإن فسر بالأسود من شدة الخضرة بكثرة الرى فهو حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل وقد اقتصر الجلال على المعنى الأول (قوله جزء من المعطوف الخ) التعرض للجزء بطريق التمثيل لا للحصر إذ المعتبر فى حتى كما صرح به المصنف فى المغنى وغيره أن يكون معطوفها بعضا مما قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزءا من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كالجزء نحو أعجبتى الجارية حتى حديثها وبالجملة فالمعتبر أن يكون متبوعها ذات عدد فى الجملة حتى يتحقق فيه نقص ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاحتجج إلى تأويل نحو مات كل أب حتى آدم بأن المراد مات آبائى حتى آدم اه من خط ش (قوله ألقى الصحيفة كي يخفف الخ) هو من الكامل قاله مروان النحوى فى قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله وذلك أن المتلمس وطرفة هجوا عمرو ابن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لسكر منهما صحيفة إلى عامله بالخيرة وأمره فيها بقتلهاما وختمها وأومهما أنه كتب لهما بصلة فلما دخلا الخيرة فتش المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فألقاها فى نهر الخيرة وفر إلى الشام وأما طرفة فأبى أن يفتحها ودفعها إلى العامل فقتله ويخفف منصوب بأن مضمره بعد كي والزاد بالنصب عطفا على رحله (قوله فعطف نعله بحتى) أى فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل كما أفاده أبو البقاء أن يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره ألقاها فألقاها على الأول توكيد وعلى الثانى تفسير (فائدة) إذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور فالأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجار * وقال ابن الخباز يلزم إعادته لذلك * وقال فى التسهيل يلزم إعادته ما لم يتعين العطف نحو عجبت من القوم حتى بنهم بخلاف نحو اعتسكفت فى الشهر حتى فى آخره لثلاثتهم كون المعطوف مجرورا

(ص) لَا لِلترتيب

(ش) زعم بعضهم أن حتى تفيد الترتيب كما تفيد ثم والفاء وليس كذلك وإنما هي لمطلق الجمع كالواو ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس ولا ترتيب بين القضاء والقدر وإنما الترتيب في ظهور المقضيات والمقدرات

(ص) وَأَوَّلَ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ مَفِيدَةٌ بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرَ أَوْ الْإِبَاحَةَ وَبَعْدَ الْخَبَرِ الشَّكَّ أَوْ التَّشْكِكَ

(ش) مثالها لأحد الشيئين قوله تعالى «لبننا يوماً أو بعض يوم»، ولأحد الأشياء «فكفارتها إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة» ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أن يقال سواء على أقيمت أو وقعت لأن سواء لا بد فيها من شيئين لأنك لا تقول سواء على هذا الشيء ولها أربعة معانٍ معنيين بعد الطلب وهما التخيير والإباحة ومعنيان بعد الخبر وهما الشك والتشكيك فمثالها للتخيير تزوج هنداً أو أختها وللإباحة جالس الحسن

بحتى اه (قوله كل شيء بقضاء الخ) قال في شرح مسلم قال القاضى رويناه هنا برفع العجز والكيس عطفاً على كل وبجرهما عطفاً على شيء قال ويحتمل أن العجز هنا على ظاهره وهو عدم القدرة وقيل هو ترك ما يجب فعله والتسويق به وتأخير عن وقته قال ويحتمل العجز عن الطاعات ويحتمل العموم في أمور الدنيا والآخرة والكيس ضد العجز وهو النشاط والخذق في الأمور ومعناه أن العاجز قدر عجزه والكيس قدر كيسه اه وفي المختار الكيس بوزن الكيل ضد الحق (قوله ولا ترتيب بين القضاء والقدر الخ) نظم سيدى على الأجهورى معنى القضاء والقدر عند الأشاعرة والماتردية فقال إرادة الله مع التعلق في أزل قضاؤه فحقق والقدر الإيجاد للأشياء على وجه معين أرادته علا وبعضهم قد قال معنى الأول العلم مع تعلق في الأزل والقدر الإيجاد للأمور على وفاق علمه المذكور إذا علمت ذلك ظهر لك أن القدر هو إيجاد الأشياء على طبق القضاء ولا شك في ترتيب ذلك فكلام المصنف غير ظاهر ويمكن الجواب بأن مراده بالقضاء والقدر معناهما اللغوي وهو صنع الشيء وتقديره وذلك لا ترتيب فيه كما هو ظاهر فهو مبنى على أن القضاء والقدر بمعنى واحد وهو معنى الإرادة أو معنى القدرة وما تقدم مبنى على اختلافهما فقد اختلف في القضاء والقدر هل هما متحدان أو متباينان كما في شرح الدلائل للقباسى وهذا أولى وأقرب مما أشار إليه الدجوى في الجواب حيث قال لو كانت حتى تفيد الترتيب لكان تعلق القضاء والقدر بغير العجز والكيس مقدماً على تعلقه بهما اه فجعل قول المصنف ولا ترتيب بين القضاء الخ خاصاً بالعجز والكيس وما قبلهما فتأمل (قوله بعد الطلب) أى صيغة الطلب وإن لم يكن هناك طلب إذ لا طلب في الإباحة والتخيير ثم الحمل على الإباحة بعد صيغة الأمر ظاهر بخلاف غيرهما من صيغ الطلب كما بينه الرضى حيث قال وإذا كان في الأمر فله معنيان التخيير والإباحة ثم قال وأما باقى أقسام الطلب فالاستفهام نحو أزيد عندك أو عمرو ولا تعرض فيه لشيء من المعانى المذكورة وأما التنى نحو ليت لي فرساً أو حماراً فالظاهر فيه جواز الجمع إذ في الأغلب من يمتنى أحدهما لا ينكر حصولهما معاً أما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه أو هلا تضرب زيدا أو عمرافكا لا مر في احتمال الإباحة والتخيير بحسب القرينة اه (قوله أو الإباحة) الفرق بينها وبين التخيير جواز الجمع في الإباحة دونه قال الشمنى وليس المراد بها الإباحة الشرعية لأن الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد بالإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أى وقت كان وعند أى قوم كانوا اه لكن أنت خبير بأن التخيير فى نحو تزوج هنداً أو أختها إنما يفهم من الشرع فقط فالأولى أن يقال المراد بالإباحة ما هو أعم لغة وشرعاً فتدبر (قوله امتنع أن يقال سواء على أقيمت الخ) محله إذا وجدت الهمزة فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بأو كما نص عليه السيرافى ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خلافاً للمصنف قال الدمايينى فإن قلت فأوجه العطف بأو والتسوية تأباه لأنها تقتضى شيئين فصاعداً وأولاً أحد الشيئين أو

أو ابن سيرين والفرق بينهما أن التخيير يأتي جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها والاباحة لا تأباه ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تزوج هند وأختها وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعاً ومثاله لشك قولك جاء زيد أو عمرو إذا لم تعلم الجاني منهما ومثاله للتشكيك قولك جاء زيد أو عمرو إذا كنت عالماً بالجاني منهما ولكنك أهتمت على المخاطب وأمثلة ذلك من التنزيل قوله تعالى « فكفارتهم إطعام عشرة مساكين » الآية فإنه لا يجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الكفارة وقوله تعالى « ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم » الآية وقوله تعالى « لبثنا يوماً أو بعض يوم » وقوله تعالى « وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين »

(ص) وَأَمَّا لَطَلَبُ التَّعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوِيِّينَ

(ش) تقول أزيد عندك أم عمرو إذا كنت قاطعاً بأن أحدهما عنده ولكنك شككت في عينه ولهذا يكون الجواب بالتعيين لا بنعم ولا بلا وتسمى أم هذه معادلة لأنها عادت الهمزة في الاستفهام بها ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللذين استوى الحكم في ظنك بالنسبة إليهما وأدخلت أم على الآخر ووسطت بينهما ما لا تشك فيه وهو قولك عندك وتسمى أيضاً متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر

(ص) وَلِلرَّدِّ عَنِ الْخَطِإِ فِي الْحُكْمِ لَا بَعْدَ إِجْبَابٍ وَلَكِنْ وَبَلْ بَعْدَ نَفْيٍ وَلِصَرَفِ الْحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا بَلْ بَعْدَ إِجْبَابٍ

(ش) حاصل هذا الموضع أن بين لا ولكن وبل اشتراكاً وافتراقاً فأما اشتراكها فن وجهين أحدهما أنها عاطفة والثاني أنها تفيد رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب وأما افتراقها فن وجهين أيضاً أحدهما أن لا تكون لقصر القلب وقصر الأفراد وبل ولكن إما يكونان لقصر القلب فقط تقول جاءني زيد لا عمرو رد على من اعتقد أن عمر أ

الأشياء قلت وجهه السيراني بأن الكلام محمول على معنى المجازاة فإذا قلت سواء على أقت أو قعدت فتقديره إن قمت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبراً مقدماً ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء أو سواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء وهذه الجملة دالة عن جواب الشرط المقدر وصرح الرضي بمثل ذلك (قوله أو ابن سيرين) ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة بناء على أنه اسم رجل وهو الصحيح أو العلمية والتأنيث بناء على أنه اسم امرأة كما قيل (قوله وقوله تعالى ليس عليكم جناح الخ) مثال للاباحة كما صرح به في شرح الشذور وفيه نظر إذ لم تقع فيه أو بعد طلب اهـ ش وفيه نظر لأن النفي من أقسام الطلب وتقدم أن المراد وجود صيغته وإن لم يكن هناك طلب فتدبر (قوله وإنا أو إياكم الخ) قال في المعنى الشاهد في الأولى وقال الدماميني فيهما والأقرب أن الشاهد في الثانية فقط لأن الشرط تقدم كلام خبري وهو إنما يتحقق بقوله لعلى هدى لأن ما قبله ليس كلاماً اهـ يس (قوله لطلب التعيين) أي وهي لطلب التعيين المذكور يعطف بها أيضاً إذا كانت مسبقة بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (قوله لا بنعم ولا بلا) وذلك لأنه لا يفيد الغرض من تعيين أحدهما ومثل نعم ولا أحدهما عندي أو ليس أحدهما عندي (قوله لأن ما قبلها الخ) فالإتصال على هذا بين السابق واللاحق فأطلق عليها أنها متصلة باعتبار متعاطفها المتصلين فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ألا ترى أنهما جميعاً بمعنى أي فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها أولى من الوجه الأول لأن الاتصال على هذا الوجه راجع إليها نفسها لا لأمر خارج عنها لكن هذا إنما يتأتى في المسبقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الأول لشموله للتوعين (قوله لقصر القلب وقصر الأفراد) المخاطب بالأول من يعتد عكس الحكم سمي بذلك لقلب الحكم عليه والمخاطب بالثاني من يعتد

جاء دون زيد أو أنهما جاءك معاً وتقول ما جاءني زيد لكن عمرو أو بل عمرو رداً على من اعتقد العكس الثاني أن لا إنما يعطف بها بعد الإثبات وبل يعطف بها بعد النفي ولكن إنما يعطف بعد النفي ويكون معناها كما ذكرنا ويعطف بها بعد الإثبات ومعناها حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصديره كالمسكوت عنه من قبل أنه لا يحكم عليه بشيء وذلك كقولك جاءني زيد بل عمرو وقد تضمن سكوتي عن إما أنها غير عاطفة وهو الحق وبه قال الفارسي وقال الجرجاني عدها من حروف العطف سهو ظاهر

﴿ص﴾ وَالْبَدَلُ وَهُوَ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ بَلَا وَاسْطَةً وَهُوَ سِتَّةُ بَدَلٍ كُلُّ نَحْوٍ مَفَازًا حَدَائِقَ وَبَعْضٌ نَحْوٍ مَنْ أُسْتَطَاعَ وَاشْتِمَالٌ نَحْوُ قِتَالٍ فِيهِ وَإِضْرَابٌ وَغَلَطٌ وَنَسِيَانٌ نَحْوُ تَصَدَّقْتُ بِدَرْهِمْ دِينَارٍ بِحَسَبِ قَصْدِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي أَوْ اثْنَانِ وَسَبْقُ اللَّسَانِ أَوْ الْأَوَّلُ وَتَبَيُّنُ الْخَطَا

﴿ش﴾ الباب الخامس من أبواب التوابع البدل وهو في اللغة العوض قال الله تعالى « عسى ربنا أن يبدلنا خيراً منها » وفي الاصطلاح تابع مقصود بالحكم بلا واسطة فقولى تابع جنس يشمل جميع التوابع وقولى مقصود بالحكم مخرج للنعت والتأكيد وعطف البيان فإنها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم لا أنها هي المقصود بالحكم وبلا واسطة مخرج لعطف النسق كجاء زيد وعمرو فإنه وإن كان تابعاً مقصوداً بالحكم لكنه بواسطة حرف العطف ، وأقسامه ستة أحدها بدل كل من كل وهو عبارة عما الثاني فيه عين الأول كقولك جاءني محمد أبو عبدالله وقوله تعالى مفازا حدائق وإنما لم أقل بدل الكل من الكل حذراً من مذهب من لا يجوز إدخال أل على كل وقد استعمله الزجاجي في جملة واعتذر عنه

الشركة وبقي قصر التعيين والمخاطب به غير الجازم بالحكم وصريح كلام المصنف أن بل ولكن خاصان بقصر القلب مع أن المصرح به في التلخيص وشرحه أنهما يكونان له وللأفراد وصرح في حواشى المطول بحريان قصر التعيين أيضاً وقال أبو الليث في حواشى المطول اعلم أن بل لا تخلو إما أن تذكر في الإثبات أو في النفي والأول لا يفيد القصر أصلاً والثاني إنما يفيد إذا لم يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه ويجعل الكلام مفيداً لثبوت الحكم للتابع بعد نفيه عن المتبوع انتهى فما في المختصر مبنى على أن بل تقرر حكم ما قبلها وتنقل ضده لما بعدها وهو ضعيف

﴿البدل﴾

(قوله مقصود بالحكم) أى حكم المتبوع سلباً كان أو إيجاباً فيدخل نحو جاء زيد أخوك وما جاء زيد أخوك قال في التذكرة سلكت العرب في المبدل منه مسلكين أحدهما أنه ليس في تقدير الطرح ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه نحو إن السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعضب

غدوها بدل اشتال وتقول الذى مررت به أبى عبدالله محمد ولو فرضت لإطراح الأول لخلت الصلة من عائد وأما سلوكهم عدم الاعتداد به ففي قولهم فى الغلط مررت برجل الحمار لأنه لم يقصد بالخبر اه وفيه تصريح بأن ما عدا بدل الغلط ليس فى تقدير الطرح والحق أن المسلكين بحريان فيما عدا بدل الغلط ومثال ما سلكت به مسلك الطرح قولهم إن زيدا عينه حسنة وإن هنداً جفنها قاتر بنصب العين والجفن فأنت الخبر فى الأول وذكر فى الثانى لأن المعتمد عليه هو البدل والمبدل منه فى تقدير الطرح وبذلك يجمع بين ما وقع فى كلام العلماء من التنافى والوقوف عند آخر العبارات قصور أفاده يس ملخصاً (قوله بلا واسطة) أى بلا واسطة حرف العطف وإلا فالبدل والمبدل منه قد تكون بينهما واسطة فى البدل من المجرور نحو « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر » اه ش (قوله وهو ستة) أى وأما زيادة بعضهم بدل كل من بعض فردودة (قوله بدل كل) أى بدل هو كل المبدل منه (قوله عين الأول) أى بأن تكون ذات الثانى عين الأول وإن كان مفهومهما متغايرين (قوله حذراً من مذهب الخ) أى ولو

بأنه تسامح فيه موافقة للناس * الثاني بدل بعض من كل وضابطه أن يكون الثاني جزءاً من الأول كقولك أكلت الرغيف ثلثه وكقوله تعالى «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً» فمن استطاع بدل من الناس هذا هو المشهور وقيل فاعل بالحج أى والله على الناس أن يحج مستطيعهم وقال السكسائي إنها شرطية مبتدأ والجواب محذوف أى من استطاع فليحج ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام والوجه الثاني يقتضى أنه يجب على جميع الناس أن يستطيعهم يحج وذلك باطل باتفاق فيتعين القول الأول وإنما لم أقل البعض بالالف واللام لما قدمت في كل * والثالث بدل الاشتغال وضابطه أن يكون بين الأول والثاني ملازمة بغير الجزئية كقولك أعجبنى زيد عليه وقوله تعالى «يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه» ونهت بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البدل والمبدل منه يكونان نكرتين نحو مفازا حدائق ومعرفتين مثل الناس ومن ومختلفين نحو الشهر وقتال * والرابع والخامس والسادس بدل الإضراب وبدل الغلط وبدل النسيان كقولك تصدقت بدرهم دينار فهذا المثال محتمل لأن تكون قد أخبرت بأنك تصدقت بدرهم ثم عن لك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار وهذا بدل الإضراب ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانك إلى الدرهم وهذا بدل الغلط ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد وهذا بدل النسيان وربما أشكل على كثير من الطلبة الفرق بين بدلي الغلط والنسيان وبيناه ويوضحه أيضاً أن الغلط في اللسان والنسيان في الجنان

(ص) (باب) العدد من ثلاثة إلى تسعة يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائماً نحو سبع ليالٍ

عبر بالمطابق لكان أولى ليدخل فيه اسم الله تعالى في نحو قوله تعالى «إلى صراط العزيز الحميد صراط الله» في قراءة الجر إذ لا يقال بدل كل إلا فيما ينقسم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (قوله واعتذر عنه الخ) لم يقل وأجيب عنه لأن هذا غير مقيد للجواب بل المفيد لذلك ما حكاه الأخفش من نحو مررت بهم كلا بالنصب على الحال فهو دليل على تنكيره (قوله أن يكون الثاني جزءاً من الأول) وهو الذي يكون ذات الثاني بعضاً من ذات الأول وإن لم يكن مفهومه بعضاً من مفهوم الأول (قوله والوجه الثاني الخ) مبنى على أن الالف واللام للاستغراق وهو ممنوع بجواز كونهما للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون وبيانه أن حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وإن تأخر لفظاً فهو مقدم رتبة لأن رتبته التقدم فإذا قدمت المبتدأ وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس أى هؤلاء الناس المذكورين ويدل على أنك لو أثبت بالضمير في هذا التركيب فقلت حق ثابت لله عليهم فقد سد الضمير مسدأل وهو علامة الأداة التي للعهد الذكري بل جعلها لذلك مقدم على جعلها للعموم فقد صرح كثيرون بأنه متى دارت الأداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فإنها تحمل على العهد نظراً للقرينة المرشدة إلى ذلك اه من خط ش (واعلم) أن أكثر النحاة جر على أنه لا بد من اتصال ضمير ببدل البعض ومشى عليه المصنف في المعنى والتوضيح قال ابن مالك في الكافية الصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه وظاهر كلام التسهيل أنه لا بد من الضمير أو ما يقوم مقامه كالألف واللام لكن مثل لما يقوم مقامه ببدل الاشتغال (قوله بدل الاشتغال) اختلف في المشتغل في بدل الاشتغال هل هو الأول أو الثاني أو العامل قيل وهذا هو التحقيق (قوله النسيان) هو زوال المعلوم عن الحافظة والمدركة (قوله في الجنان) بفتح الجيم القلب وأما بكسر هاء فهو جمع جنة وهي الحديقة ذات الشجر والنخل

(باب العدد)

قال في المصباح العدد بمعنى المعدود قالوا العدد هو الكمية المتألفة من الوحدات فيختص بالمتعدد في ذاته وعلى هذا فالواحد ليس بعدد لأنه غير متعدد إذ التعدد الكثرة وقال النحاة الواحد من العدد لأنه الأصل المبني منه ويبعد أن يكون أصل الشيء ليس منه ولأنه له كمية في نفسه فإنه إذا قيل كم عندك صح أن يقال في الجواب واحد كما يقال ثلاثة أو غيرها اه (واعلم) أن العدد قد يذكر من غير إرادة معدود فيؤتى به بالتاء لا غير نحو ثلاثة نصف ستة ولا ينصرف لأنه علم وإن أريد معدود ولم يذكر

وصفوان وأرنب بمعنى قاس وذليل منصرفة ويجوز في نحو هند وجهان بخلاف زينب وسقر وبلخ وكعمر
وعند تميم باب حذام إن لم يختم براء كسفار وأمس لمعين إن كان مرفوعاً وبعضهم لم يشترط فهما وسحر
عند الجميع إن كان ظرفاً معيناً

(ش) الأصل في الاسم المعرب بالحركات الصرف وإنما يخرج عن ذلك الأصل إذا وجد فيه علتان من علل
تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما وقد جمع العلل التسع في بيت واحد من قال : اجمع وزن عادلاً أنت بمعرفة * ركب وزد
عجمة فالوصف قد كلاً . وهذا البيت أحسن من البيت الذي أثبتته في المقدمة وهو لابن النحاس قد مثلتها في المقدمة على
الترتيب . وها أنا أشرحها على هذا الترتيب فأقول العلة الأولى وزن الفعل وحقيقته أن يكون الاسم على وزن خاص
بالفعل أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مساو له في وزنه فالأول كأن تسمى رجلاً قتل بالتشديد أو ضرب
أو نحوه من أبنية ما لم يسم فاعله أو انطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل فإن هذه الأوزان كلها
خاصة بالفعل والثاني مثل أحمد ويزيد ويشكر وتغلب ونرجس علماً . العلة الثانية التركيب وليس المراد به تركيب
الإضافة كما مر القيس لأن الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة ولا تركيب الاسناد
كشباب قرناها وتأبط شراً لأنه من باب المحكي ولا التركيب المزجي المختوم بويه مثل سيويوه وعبرويه لأنه من باب
المبنى والصرف وعدمه وإنما يقالان في المعرب وإنما المراد التركيب المزجي الذي لم يختم بويه كبعلبك وحضر موت
ومعدي كرب العلة الثالثة العجمة وهي أن تكون الكلمة على الأوضاع المعجمة كإسماعيل وإسحاق ويعقوب
وجميع أسماء الأنبياء عجمية إلا أربعة محمد صلى الله عليه وسلم وصالح وشعيب وهود صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين
ويشترط لاعتبار العجمة أمران أن تكون الكلمة علماً في لغة العجم كما مثلنا فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها علماً
وجب صرفها وذلك بأن تسمى رجلاً بلجام أوديباج . الثاني أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف فهذا انصرف نوح

أوسطها ساكن كصايح (قوله قاس وذليل) راجع لصفوان وأرنب على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله إذا وجد
فيه علتان الخ) قد قدمنا الكلام على ذلك نثراً ونظماً في أول المقدمة فراجع إن شئت (قوله وهذا البيت أحسن الخ) أي
لأنه لم يضاف فيه علة لأخرى بخلاف ما في المقدمة (قوله لابن النحاس) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوي
المصري كان من الفضلاء وله تصانيف مفيدة منها تفسير القرآن الكريم وكتاب إعراب القرآن وغير ذلك وهو تلميذ
أبي الحسن علي الأخفش والزجاج وابن الأنباري وكان مقترأ على نفسه وإذا وهب له عمامة قطعها ثلاث عمام توفى
بمصر يوم السبت لخمس خلون من ذي الحجة سنة ثلاث وثمانين وثلثمائة وقيل سنة سبع وثلاثين وكان سبب وفاته أنه
جلس على درج على شاطئ النيل في أيام زيادته وهو يقطع بالعروض شيئاً من الشعر فقال بعض العوام هذا يسحر
النيل حتى لا يزيد فتقلو الأسعار فدفعه برجله في النيل فلم يقف له على خبر والنحاس بفتح النون والحاء المشددة المهملة
وبعد الألف سين مهملة نسبة إلى من يعمل النحاس وأهل مصر يقولون لمن يعمل الأواني الصفرية النحاس ذكره
ابن خلكان في تاريخه (قوله لأن الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة) أو ما قام مقامها وإنما اقتصر على الكسرة لأنها
الغالب في الجر تأمل (قوله تأبط شراً) يقال تأبط إذا أخذ شيئاً تحت إبطه سمي الرجل المذكور به لأنه جاء يوماً إلى قبيلة
وقد أخذ تحت إبطه حية فقيل له تأبط شراً اه من خط ش وقال العيني تأبط شراً اسمه ثابت بن جابر بن سفيان سمي
بذلك لأنه أخذ سيفاً وخرج فقيل لأمه فقالت لا أدري تأبط شراً وخرج وقيل أخذ سكيناً تحت إبطه وخرج إلى
نادى قومه فوجأ بعضهم فقيل تأبط شراً وقيل غير ذلك اه (قوله ديبا) بكسر الدال المهملة وفتحها ونقل الأزهري

ولوط قال الله تعالى «إلا آل لوط نجينا» وقال تعالى «إنأرسلنا نوحا إلى قومه» ومن زعم من النحويين أن هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب . العلة الرابعة التعريف والمراد به تعريف العلمية لأن المضمرات والإشارات والموصولات لاسبيل لدخول تعريفها في هذا الباب لأنها مبنيات كلها وهذا باب إعراب وأما ذو الأداة والمضاف فإن الاسم إذا كان غير منصرف ثم دخلته الأداة أو أضيف انجر بالكسرة فاستحال اقتضاؤهما الجر بالفتحة وحيث لم يبق إلا تعريف العلمية . العلة الخامسة العدل وهو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي وهو على ضربين واقع في المعارف وواقع في الصفات فالواقع في المعارف يأتي على وزنين أحدهما فعل وذلك في المذكر وعدله عن فاعل كعمر وزفر وزحل وجمع والثاني فعال وذلك في المؤنث وعدله عن فاعله نحو حذام وقطام ورقاش وذلك في لغة تميم خاصة فأما الحجازيون فيبنونه على الكسرة قال الشاعر : أتاركة تدللها قطام * رضينا بالنحية والسلام وقال الآخر : إذا قالت حذام فصدقوها * فإن القول ما قالت حذام

فإن كان آخره راء كسفار اسم لماء وحضار اسم لكوكب وبارقيصة فأكثرهم يوافق الحجازيين على بنائه على الكسر ومنهم من لا يوافقهم بل يلتزم الإعراب ومنع الصرف وما اختلف فيه التيميون أيضا أمس الذي أريد به اليوم الذي قبل يومك

أن كسر الدال أصوب من الفتح وهو ثوب سدها ولحمته إبريسم ويقال هو معرب ثم كثر حتى اشتقت العرب منه فقالوا دبج الغيث الأرض إذا سقاها فأنبئت أزهارها مختلفة واختلف في الياء فقيل زائدة ووزنه فيعال ولهذا يجمع بالياء فيقال دبايج وقيل هي أصل والأصل دباج بالتضعيف فأبدل من أحد المضعفين حرف علة ولهذا يرد في الجمع إلى أصله فيقال دبايج بياء موحدة بعد الدال اه ملخصا من المصباح (قوله تكون زائدة على ثلاثة أحرف) مستثنى منه ما لو كانت زائدة بياء التصغير فإنها تصرف ولا يعتد بالياء اه ش (قوله وعدله عن فاعل كعمر الخ) خرج بالمعدول عن فاعل المعدول عن غيره كأخر وجمع وغير المعدول كاسم الجنس كغفر وصرد والصفة كخطم ولبد والمصدر كهدى وتقي والجمع كغرف وطريق العلم بعدل فعل المذكور سماعه غير مصروف ولا علة به مع العلمية نخرج ماسمع من فعل ممنوع وفيه مانع غير العدل كقتل اسم من أعلام أسماء الترك وفيه مع العلمية العجمة وطوى فيه معها التأنيث ولو وجد فعل ولم يعلم أصرفوه أم لا ففي الإفصاح إن لم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل فذهب سيبويه صرفه حتى يثبت أنه معدول ومذهب غيره المنع لأنه إلا كثر في كلامهم وإن علم كونه مشتقا وجهل في النكرات صرف إلا أن يسمع ترك صرفه اه ما نقله ش عن بعضهم قال وهذه النكته من تعارض الأصل والغالب في العربية وهي نادرة لطيفة (قوله وحجر) كذا في بعض النسخ والصواب ما في بعض آخر وهو جحي لأن الأول لم يذكره من الأسماء المعدولة فإنها محصورة ولم يعدوه معها قال في الصحاح وجحي اسم رجل قال الأخفش لا ينصرف مثل عمره وقال الإمام الشعراني في كتاب المنهج المطهر للقلب والفؤاد عبد الله جحي هو تابعي كآرأيته بخط الجلال السيوطي قال وكانت أمه خادمة لأم أنس بن مالك وكان الغالب عليه صفاء السريرة فلا ينبغي لأحد أن يستخر به إذا سمع ما يضاف إليه من الحكايات المضحكة بل يسأل الله أن ينفعه ببركاته قال الجلال وغالب ما يذكره من الحكايات المضحكة لأصل له اه وذكره غير واحد ونسبوا له كرامات وعلوم ما جمة كذا في حاشية القاموس للعلامة أبي الطيب رحمه الله ويقرب منه قول الشيخ جلال الدين البكري أنه كان قاضيا جليلا بالشام إلا أنه له رقائق وما ينسب إليه من كذب المتساهلين لكن في أمثال الميداني مانصه أحق من جحي هو رجل من فزارة وكان يكنى أبا الغصن فمن حقه أن عيسى بن موسى الهاشمي مر به وهو يحفر بظهر الكوفة موضعا فقال له مالك يا أبا الغصن فقال إني دفنت في هذا الصحراء دراهم ولست أهدى إلى مكانها فقال عيسى كان يجب عليك أن تجعل عليها علامة قال قد فعلت قال ماذا قال كانت سحابة تظلمها ولست أرى العلامة ومن حقه أن أبا مسلم صاحب الدولة لما ورد الكوفة قال لمن حوله من منكم يعرف جحي فيدعوه إلى فقال يقطين أنا ودعاه فلما دخل لم يكن في المجلس غير أبي مسلم ويقطين فقال أيكما أبو مسلم اه ولعله تعدد من تسمى بهذا الاسم والله أعلم (قوله أتاركة تدللها قطام) تاركة مبتدأ وقطام فاعل سد مسد الخبر وتدلها مفعول به وهو بدال مهملة قال في المصباح تدلت المرأة

فأكثرهم يمنع من الصرف إن كان في موضع رفع على أنه معدول من الأمس فيقول مضى أمس بما فيه ويبنه على الكسر في النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام فتقول اعتسكت أمس وما رأيت مذ أمس وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً وقد ذكرنا ذلك في صدر هذا الشارح وأما سحر فجميع العرب تمنعه من الصرف بشرط أن يكون ظرفاً والثاني أن يكون من يوم معين كقولك جئتكم يوم الجمعة سحر لأنه حينئذ معدول عن السحر كما قدر التميميون أمس معدولاً عن الأمس فإن كان سحر غير يوم معين فالصرف كقوله تعالى «نجيئناهم بسحر» والواقع في الصفات ضربان واقع في العدد وواقع في غيره فالواقع في العدد يأتي على صيغتين فعال ومفعول وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما تقول أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع قال النجاري رحمه الله تعالى لا تتجاوز العرب الأربعة فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة لأن أحاد معناه واحد واحد وثناء معناه اثنان اثنان وكذا الباقي قال الله تعالى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى وما بعده صفة لأجنحة والمعنى والله أعلم أولى أجنحة اثنان اثنان وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وأما قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فمثنى الثاني للتأكيد لا لإفادة التكرار لأن ذلك حاصل بالاول والواقع في غير العدد آخر وذلك في نحو قولك مررت بنسوة أخر لأنها جمع لأخرى وأخرى أنثى أخر ألا ترى أنك تقول جاءني رجل آخر وامرأة أخرى والقاعدة أن كل فعلي مؤنثة أفعل لا تستعمل هي ولا جمعها إلا بالألف واللام أو بالإضافة كالكبرى والصغرى والكبر والصغر قال الله تعالى إنها لأحدى الكبرى ولا يجوز أن تقول صغرى ولا كبرى ولا كبر ولا صغر ولهذا لحنوا العروضيين في قولهم فاصلة كبرى وفاصلة صغرى ولحنوا أبا نواس في قوله :

كأن صغرى وكبرى في فقاقعها حصاء در على أرض من الذهب

فكان القياس أن يقال الآخر ولكنهم عدلوا عن الاستعمال فقالوا أخر كما عدل التميميون أمس عن الأمس وكما عدل جميع العرب سحر عن السحر قال الله تعالى فعدة من أيام أخر. العلة السادسة الوصف كأحمر وأفضل وسكران وغضبان ويشترط لاعتباره أمران أحدهما الإصالة فلو كانت الكلمة في الأصل اسماً ثم طرأت لها الوصفية لم يعتد بها وذلك كما إذا أخرجت صفواناً وأربناً عن معناهما الأصلي وهو الحجر الأملس والحيوان المعروف واستعملتها بمعنى قاس وذليل فقلت هذا قلب صفوان وهذا رجل أرنب فأنك تصر فهما لعروض الوصفية فيهما الثاني أن لا تقبل الكلمة تاء التأنيث فلهذا تقول مررت برجل عريان ورجل أرملة بالصرف لقولهم في المؤنثة عريانة وأرملة بخلاف سكران وأحمر فإن مؤنثهما سكرى وحمراء بغير التاء، العلة السابعة الجمع وشرطه أن يكون على صيغة لا يكون عليها الآحاد وهو نوعان مفاعل كمساجد ودرهم ومفاعيل كصايح وطاويس، العلة الثامنة الزيادة والمراد بها الألف والنون الزائدتان نحو سكران وثمان العلة التاسعة التأنيث وهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالألف كحيلي وصحراء وتأنيث بالتاء كطلحة وحمزة وتأنيث بالمعنى كزينب وسعاد وتأثير الأول منها في منع الصرف لازم مطلقاً من غير شرط كما سيأتي وتأثير الثاني مشروط بالعلية كما سيأتي وتأثير الثالث كتأثير الثاني لكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف وتارة يؤثر جوازه فالأول

تدللوا الاسم الدلال وهو جراتها في تكسر وتنجيع وكأنها مخالفة وليس بها خلاف (قوله أن يكون من يوم معين) المراد باليوم هنا مطلق الزمان كما تقدم فلا حاجة إلى ما تكلف به من تقدير ليلة يوم أو من جعله بدل غلط تأمل (قوله ولحنوا أبا نواس) هذه كنية أبي الحسن على بن هانئ وهو بضم النون مع تخفيف الواو سمي بذلك لأنه كان له ذؤابتان تنوسان أي تتحركان على عاتقه كما ضبطه المصنف في شرح بانث سعاد (قوله كأن صغرى الخ) هو من البسيط والصغرى والكبرى تأنيث الأصغر والأكبر والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة وهي التفاحات التي ترفع فوق الماء والحصباء الحصى وقد أجاب في المغني ما ذكر بأنه لم يرد به المقاضلة (قوله فعدة من أيام أخر) فإن قلت أخر جمع آخر لأنه لليوم وآخر لا يجمع على فعل وإنما يجمع عليه أخرى فما وجهه ؟ قلت لما كان اليوم مما لا يعقل أجرى مجرى المؤنث لمكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الإناث مما يعقل لأنهن ناقصات العقل فكان آخر أخرى فيجمع على أخر كذا في الإقليد اه من خط ش

مشروط بوجود واحد من ثلاثة أمور وهي إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسعاد وزينب وإما تحرك الوسط كسقر ولظى وأما المعجمة كحماة وجور وخص وبلغ والثاني فيما عدا ذلك كهند ودعد وجمل فهذه يجوز فيها الصرف وعدمه وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر
لم تتلفع بفضل مئزرها دعد * ولم تسق دعد في العلب
فهذه جميع العلل وقد أتينا على شرحها شرحاً يليق بهذا المختصر * ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام الأول ما يؤثر وحده ولا يحتاج إلى انضمام علة أخرى وهو شيآن الجمع وألفا التأنيث الثاني ما يؤثر بشرط وجود العلية وهو ثلاثة أشياء التأنيث بغير الألف والتركيب والعجمة نحو فاطمة وزينب ومعديكرب وإبراهيم ومن ثم انصرف صنجة وإن كان مؤثراً أعجمياً ووصولاً وإن كان أعجمياً ذا زيادة ومسئلة وإن كان مؤثراً وصفاً لا انتفاء العلية فيهن والثالث ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين العلية أو الوصفية وهو ثلاثة أيضاً العدل والوزن والزيادة مثال تأثيرها من العلية غير أحمد وسليمان ومثال تأثيرها مع الصفة ثلاث وأحمر وسكران

﴿ص﴾ باب التعجب له صيغتان ما أفعل زيدا وإعرا به ما مبتدأ بمعنى شيء عظيم وأفعل فعل ماض فاعله ضمير ما وزيدا مفعول به أو جملة خبر ما وأفعل به وهو بمعنى ما أفعله وأصله أفعل أى صار ذا كذا كأغد البعير أى صار ذا غدة فغير اللفظ وزيدت الباء في الفاعل لا صلاح اللفظ فمن ثم لزمت هنا بخلافها في فاعل كفى وإنما يبنى فعلاً التعجب واسم التفضيل من فعل ثلاثي مثبت متفاوت تام مبني للفاعل ليس اسم فاعله أفعل ﴿ش﴾ التعجب تفعل من العجب وله ألفاظ كثيرة غير محبوب لها في النحو كقوله تعالى « كيف تكفرون بالله » وقوله عليه الصلاة والسلام « سبحان الله إن المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا » وقولهم لله دره فارسا وقول الشاعر
ياسيدا ما أنت من سيد * موطأ الأكناف رحب الذراع
والمبوب له في النحو صيغتان ما أفعل زيدا وأفعل به فأما الصيغة الأولى فما اسم مبتدأ واختلف في معناها على مذهبين أحدهما أنها نكرة تامة بمعنى شيء وعلي هذا القول فابعداها هو الخبر وجاز الابتداء بها إما لما فيها من معنى التعجب كما قالوا في قول الشاعر

(قوله أما الزيادة) أى بغيرياء التصغير لأنه يصرف معها بكريب (قوله كحماة) علم بلدة (قوله لم تتلفع بفضل مئزرها الخ) هو من المنسرح ونصفه مئزرها والعلب جمع علبة قدح ضخم من جلود الإبل أو من خشب يحلب فيها وجمعها أعلام وعلب كما في القاموس والفضل البقية والمراد أن دعدا شريفة غنية غير فقيرة (قوله صنجة) قال في القاموس صنجة الميزان معربة وفي المغرب الصنجات بالتحريك جمع صنجة بالتسكين (قوله وصولان) اسم عصا معوجة الرأس

﴿باب التعجب﴾

هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية (قوله كيف تكفرون بالله) هذه الصيغة أصل وضعها للاستفهام استعملت في التعجب مجازا والكلام على نوع هذا المجاز يطلب من حواشي المطول (قوله سبحان الله الخ) هذا اللفظ موضوع لتنزيه الله وسبحان علم للتسبيح منصوب بعامل محذوف وجوبا ثم استعمل في التعجب وأصل ذلك أن يسبح الله عند رؤية المتعجب منه من صنائعه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه (قوله لله دره فارسا) أصل هذا الاخبار بأن ابن المحدث عنه لله ثم استعمل في التعجب (قوله ياسيدا ما أنت من سيد الخ) هو من السريع وما بمعنى شيء والسكنف بفتح الحاء الجانِب والجمع أكناف مثل سبب وأسباب ورحب يسكون الحاء المهملة أى طويل الذراع وهذا كناية عن كرمه وقد قلت في مدح الكرم وذم البخل البخل شين ولا يرضى به أحد * إلا الأسافل أهل الذم والعار والمنفقون لهم إخلاف ما بذلوا * والممسكون لهم إلتلاف مع نار

عجب لتلك قضية وإقامتي . فيكم على تلك القضية أعجب . وإما لأنها في قوة الموصوفة إذ المعنى شيء عظيم حسن زيدا كما قالوا في شر أهر ذا ناب أن معناه شر عظيم أهر ذاناب والثاني أنها تحتمل ثلاثة أوجه أحدها أن تكون نكرة تامة كما قال سيويه والثاني أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها والثالث أن تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف والمعنى شيء حسن زيدا عظيم أو الذي حسن زيدا شيء عظيم وعلى هذا قول الأخفش وأما أفعل فزعم الكوفيون أنه اسم بدليل أنه يصغر قالوا ما أحسنه وما أميلحه وزعم البصريون أنه فعل ماض وهو الصحيح لأنه مبنى على الفتح ولو كان اسما لارتفع على أنه خبر ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية يقال ما أفقرني إلى عفو الله ولا يقال ما أفقرى وأما التصغير فشاذ ووجهه أنه أشبه الأسماء عموماً بمجموده وأنه لا مصدر له وأشبه أفعل التفضيل خصوصاً بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبينان إلا ما استكمل شروطاً يأتي ذكرها وفي أحسن ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية راجع إلى ما هو الذي دلنا على اسميتها لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء وزيد مفعول به على القول بأن أفعل فعل ماض ومشبه بالمفعول به على القول بأنه اسم وأما الصيغة الثانية فأفعل فعل باتفاق لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب وهو خال من الضمير وأصل قولك أحسن بزيد أحسن زيدا صار ذا حسن كما قالوا وأورق الشجر وأزهر البستان وأثرى فلان وأترب زيد وأغد البعير بمعنى صار ذا ورق وذا زهر وذا ثروة وذا متربة أى فقر وفاقه وذاغدة فضمن معنى التعجب وحولت صيغته إلى صيغة أفعل بكسر العين فصار أحسن زيد فاستقبح اللفظ بإسناد المرفوع بعد صيغته فعل الأمر فزيدت الباء لاصلاح اللفظ فصار أحسن بزيد على صيغة امر بزيد فهذه الباء تشبه الباء في كفى بالله شهيداً في أنها زيدت في الفاعل ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة وتلك جائزة الحذف قال سحيم :

(قوله عجب لتلك الخ) من بحر الكامل عجب مبتدأ وسوغ الابتداء به دلالة على التعجب وتلك خبره وقضية تمييز أو حال وقيل التقدير أمرى عجب لتلك وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية (قوله إذ المعنى شيء عظيم الخ) هذا لا يحسن في نحو ما أعظم الله وما أقدر الله وأول على أن المراد بالشئ خلقه المعظمون له تعالى وهو غنى عنهم أو ما يدل على عظمتة تعالى من صنائعه أو هو تعالى على معنى أنه تعالى معظم نفسه لكن فيه إطلاق ما عليه تعالى في هذا الوجه الثالث أو هو مجاز عن الأخبار بعظمتة تعالى على جهة المبالغة . والحاصل أنه يصح التعجب من صفاته تعالى لكن على جهة الحقيقة بتلك الأوجه الثلاثة أو المجاز بالوجه الرابع قال الإمام السبكي والأصح أنه باق على معناه وصرح الإمام ابن الأنباري بصحة ما أعظم الله أه يس وهل هو مقيس على هذا أو سماعى كلام ابن عقيل يقتضى أنه شاذ فإنه قال لا يتعجب من صفات الله تعالى فلا يقال ما أعلم الله لأن علمه تعالى لا يقبل الزيادة وقالت العرب ما أعظم الله وما أجله أه ملخصاً من حاشية شيخنا العلامة المحقق السيد محمد البليدى المالكي المتوفى في سلخ رمضان سنة ألف ومائة وستة وسبعين ودفن بجوار سيدى عبد الله المنوفى بالقرافة الكبرى (قوله أهر ذاناب) الهير صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه قال في الصحاح وهو صوت هدون نباحه من قلة صبره على البرد (قوله فزعم الكوفيون أنه اسم) نقل عن الفراء أن الفتحة فيه على هذا فتحة إعراب وهو خبر عن ما وإنما انتصب لكونه خلاف المبتدأ الذي هو ما إذ هو في الحقيقة خبر زيد وزعم بعض الكوفيين أن أفعل مبنى وإن كان اسماً لأنه مضمن معنى التعجب وأصله أن يكون للحرف ذكره الدماميني أه (قوله بدليل أنه يصغر) قال في المعنى ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه ولم يحك ابن مالك قياسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر ابن الأنباري ولا يقال إلا لمن صغر سنه (قوله لفظه لفظ الأمر) قال الشيخ يس والظاهر أنه مبنى على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيء على صورة الأمر ونقل شيخنا الغنيمي عن مشائخه أنه ينبغي أن يكون مبني على السكون إن كان صحيح الآخر وعلى حذف الآخر إن كان معتله نظراً لصورته الآن أه (قوله وأثرى فلان) بالمثلثة أى استغنى (قوله أى فقر وفاقه) تفسير لقوله متربة (قوله من جهة أنها لازمة) قال الرضى وقد تحذف إذا كان المتعجب منه أن وصلت نحو أحسن أن تقول أى بأن تقول على ما هو القياس (قوله سحيم) هو بمهملتين تصغير أسحيم بمعنى أسود

عميرة ودع أن تجهزت غاديا * كنى الشيب والاسلام للبره ناهيا * ولا يبنى فعل التعجب واسم التفضيل إلا عما استكمل خمسة شروط أحدها أن يكون فعلا فلا يبنيان من غير فعل ولهذا خطئ من بناء من الجلف والجار فقال ما أجلفه وما أحمره وشدقولهم ما ألصه وهو الأصل من شظاظ الثاني أن يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من نحو دحرج وانطلق واستخرج وعن أبي الحسن جواز بنائه من الثلاثي المزيد فيه بشرط حذف زوائده وعن سيبويه جواز بنائه من أفعل نحو أكرم وأحسن وأعطى الثالث أن يكون مما يقبل معناه التفاوت فلا يبنيان من نحو : مات وفى لأن حقيقتها واحدة وإنما يتعجب مما زاد على نظائره الرابع أن لا يكون مبنيًا للفعول فلا يبنيان من نحو ضرب وقتل الخامس أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل فلا يبنيان من نحو عمى وعرج وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة ولا من نحو سود وحر ونحوهما من أفعال الألوان ولا من نحو لمى ودعج ونحوهما من أفعال الحلي التي الوصف منها على وزن أفعل لأنهم قالوا من ذلك هو أعمى وأعرج وأسود وأحمر وألمى وأدعج

(ص) بَابُ الْوَقْفِ فِي الْأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ رَحْمَةِ الْهَاءِ وَعَلَى نَحْوِ مُسَلِّمَاتٍ بِالتَّاءِ

(ش) إذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فإن كانت ساكنة لم تغير نحو قامت وقعدت وإن كانت متحركة فاما أن تكون الكلمة جمعا بالآلف والتاء أولا فإن لم تكن كذلك فالأفصح الوقف بابدالها هاء تقول هذه رحمة وهذه شجرة وبعضهم يقف بالتاء وقد وقف بعض السبعة في قوله تعالى « إن رحمة الله قريب من المحسنين » و « إن شجرة

تصغير ترخيم اه ش (قوله عميرة ودع أن تجهزت غاديا * كنى الخ) هو من الطويل عميرة اسم محبوبته منصوب بودع وغاديا بالغين المعجمة من الغدو بمعنى الذهاب والشاهد في قوله كنى الشيب حيث ترك الباء في فاعل كنى (قوله الجلف) بكسر الجيم أى جاف غليظ وفي التصريح الجلف بالجيم هو فى الأصل الدن الفارغ وفى القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافى وقد جلف كفرح جلفا وجلافة اه فأثبت له فعلا لبنى من فعله اه أى من غير شذوذ على هذا وقوله والجار هو الحيوان المعروف وقوله ما أحمره أى ما أبلده (قوله الأصل من شظاظ) بكسر الشين وفتحها وبظاءين معجمتين وهو رجل من بنى ضبة وبنوا هذا من قولهم هو لص بكسر اللام أى سارق ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص إذا أخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ فيه ذكره فى التصريح (قوله من أفعال الحلي) وهو بضم الحاء وكسرها مع القصر جمع حلية بكسر الحاء المهملة بمعنى الصفة كما فى المصباح والإضافة على معنى اللام أى الأفعال الدالة على الصفات القائمة بالأشخاص كالدعج الخ تأمل (قوله قالوا من ذلك) أى شذوذ (قوله وألمى) اللى سمرة فى الشفة مستحسنة (قوله أدعج) قال فى المصباح دججت العين دججا من باب تعب وهو سعة مع سواد وقيل شدة سوادها فى شدة بياضها فالرجل أدعج والمرأة دججاء والجمع دعج مثل أحمر وحمراء وحر اه

(الوقف)

قال العلامة الجعبرى فى شرح الشاطبية حد الوقف قطع الصوت آخر الكلمة الوضعية زمانا فقولنا قطع الصوت جنس أى لأنه يشمل السكت وقولنا آخر الكلمة فصل أخرج به قطعه عن بعضها فهو لغوى لا صناعى وقولنا الوضعية ليندرج فيه نحو كلما الموصولة فإن آخرها وضعا اللام وقولنا زمانا وهو ما يزيد على الآخر أخرج به السكت وهذا أجود من قولهم قطع الكلمة عما بعدها أو قطع الحرف على الحركة لعمومه اه أى لعموم الحد الذى ذكره بخلاف الحدين المذكورين فإن أولهما لا يعم الكلمة التى ليس بعدها شئ وثانيهما لا يعم الوقف على الحرف الساكن (قوله فالأفصح الوقف فابدالها هاء) أى فرقا بينها وبين تاء التأنيث الفعلية كضربت والحرفية كلات والتاء الأصلية كوقت والتي قبلها ساكن كأخت ولم يعكسوا لأنهم لوقالوا ضربه ولأه ووقه وأخه لا لتبس مع أن بعضهم أبدل الحرفية

الزقوم ، بالتاء وسمع بعضهم يقول يا أهل سورة البقرة فقال بعض من سمعه والله ما أحفظ منها ولا آيت قال الشاعر
والله أنجأك بكفى مسلت * من بعد ما وبعد ما وبعد ما
وإن كان جمعاً بالالف والتاء فالأفصح الوقف بالتاء وبعضهم يقف بالهاء وسمع من كلامهم كيف الإخوة والإخوة
وقالوا دفن البناء من المكرماه وقد نهت على الوقف على نحو رحمة بالتاء وعلى مسلمات بالهاء بقولي بعد وقد يعكس فيهن
(ص) وَعَلَى نَحْوِ قَاضٍ رَفْعًا وَجَرًّا بِالْحَذْفِ وَنَحْوِ الْقَاضِي فِيهِمَا بِالْإِثْبَاتِ

(ش) إذا وقف على المنقوص وهو الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها فيما أن يكون منوناً أولاً فإن كان
منوناً فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجرّاً بالحذف تقول هذا قاض ومررت بقاض ويجوز أن تقف عليه بالياء وبذلك
وقف ابن كثير على هاد ووال وواق من قوله تعالى « ولكل قوم هاد » . « وما لهم من دونه من وال » . « وما لهم
من دونه من واق » ، وإن كان غير منون فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجرّاً بالإثبات كقولك هذا القاضي ومررت
بالقاضي ويجوز الوقف عليه بالحذف وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق في قوله تعالى « وهو الكبير المتعال »
« ليندر يوم التلاق » ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأفصح

(ص) وَقَدْ يُعَكَّسُ فِيهِ

(ش) الضمير راجع إلى القلب تاء رحمة هاء وإثبات تاء مسلمات وحذف ياء قاض وإثبات ياء القاضي أى وقد
يوقف على رحمة بالتاء وعلى مسلمات بالهاء وعلى قاض بالياء وعلى القاضي بالحذف

(ص) وَلَيْسَ فِي نَصْبِ قَاضٍ وَالْقَاضِي إِلَّا الْيَاءَ

(ش) إذا كان المنقوص منصوباً وجب في الوقف إثبات يائه فإن كان منوناً أبدل من تنوينه ألف كقوله تعالى
« ربنا إننا سمعنا منادياً » ، وإن كان غير منون وقف على الياء كقوله تعالى « كلا إذا بلغت التراقي »

(ص) وَيُوقَفُ عَلَى إِذَا نَحْوُ لِنَسْفَعًا وَرَأَيْتُ زَيْدًا بِالْأَلْفِ

(ش) يجب في الوقف قلب النون الساكنة ألفاً في ثلاث مسائل إحداها إذا هذا هو الصحيح وجزم ابن عصفور
في شرح الجمل بأنه يوقف عليها بالنون وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون وليس كما ذكر ولا يختلف القراء في الوقف
على نحو ولن تفلحوا إذا أبدأ أنه بألف ، الثانية نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة كقوله لنسفعاً وليكونا وقف
الجميع عليهما بالالف قال الشاعر * ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا * أصله اعبدن الثالثة تنوين الاسم المنصوب نحو
رأيت زيدا هذا وقف عليه العرب بالالف إلا ربيعة فإنهم وقفوا على نحو رأيت زيدا بالحذف قال شاعرهم :
ألا حبذا غم وحسن حديثها * لقد تركت قلبي هائماً بهادنف

في لات هاء فقال لاه وهو ضعيف اه ش (قوله في قول الشاعر) هو أبو النجم وهو من الرجز والمراد بقوله بعدمت
بعد ما فأبدل في التقدير من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافي وبعده

صارت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة أن تدعى أمت

والغلصمة رأس الحلقوم وهو الموضع الناقى من الحلقوم (قوله فالأفصح الوقف عليه بالحذف) فإن قلت لم رد
ما كان حذف لأجل نون التوكيد الخفيفة في الوقف لزوال علة الحذف ولم يرد في نحو هذا قاض مع زوال العلة
قلت يرد فيه أيضاً وإن كان الأكثر خلافه وعليه فالفرق أن المحذوف هنا جزء كلمة وشم كلمة والاعتناء بالكلمة أتم
منه بجزئها اه شيخ الإسلام (قوله وما لهم من دونه من واق) التلاوة من الله (قوله ألا حبذا غم الخ) هو من الطويل

(ص) كَا يَكُنْ

(ش) لما ذكرت الوقف على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رسمها في الخط استطراداً فذكرت أن النون في المسائل الثلاث تصور ألفاً على حسب الوقف وعن الكوفيين أن نون التأكيد تصور نوناً وعن الفراء أن إذا إن كانت ناصبة كتبت بالالف وإلا كتبت بالنون فرقاً بينها وبين إذا الشرطية والفجائية وقد تلخص في كتابة إذا ثلاثة مذاهب بالالف مطلقاً والنون مطلقاً والتفصيل

(ص) وَتُكْتَبُ الْآلِفُ بَعْدَ وَאוْ الْجَمَاعَةِ كَقَالُوا دُونَ الْأَصْلِيَّةِ كَزَيْدٍ يَدْعُو وَتُرْسَمُ الْآلِفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ كَأَسْتَدْعِي وَالْمُصْطَفَى أَوْ كَانَ أَوَّلَهَا يَاءً كَرَمِي وَالْفَتَى وَالْفَاءُ فِي غَيْرِهِ كَعَفَاوُ الْعَصَا وَيُنْكَشِفُ أَمْرُ الْفِعْلِ بِالتَّاءِ كَرَمِيتْ وَعَفَوْتُ وَالْإِسْمُ بِالثَّنِيَّةِ كَعَصَوِيْنِ وَفَتِيْنِ

(ش) لما ذكرت هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردت بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها إحداهما أنهم فرقوا بين الواو في قولك زيد يدعو وبينها في قولك القوم لم يدعووا فإدوا ألفاً بعد واو الجماعة وجردوا الأصلية من الألف قصداً للفرقة بينهما الثانية أن من الألفات المنتطرة ما يصور ألفاً ومنها ما يصور ياءً وضابط ذلك أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف أو كانت منقلبة عن ياء صورت ياء مثال ذلك في النوع الأول استدعي والمصطفى وفي النوع الثاني رمى وهدى والفتى والهدى وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو صورت ألفاً وذلك نحو دعا وعفا والعصا والعفا ولما ذكرت ذلك احتجت إلى ذكر قانون يتميز به ذوات الواو من ذوات الياء فذكرت أنه إذا أشكل أمر الفعل وصلته بياء المتكلم أو المخاطب فهما ظاهر فهو أصله ألا ترى أنك تقول في رمى وهدى رميت وهديت وفي دعا وعفا دعوت وعفوت وإذا أشكل أمر الاسم نظرت إلى تثنيته فهما ظاهر فيها فهو أصله ألا ترى أنك تقول في الفتى والهدى الفتيان والهديان وفي العصا والعفا العصوان والقفوان وما أحسن قول الشاطبي رحمه الله تعالى : وتثنية الأسماء تنكشفها وإن رددت إليك الفعل صادفت منها

وَأَلِ الثَّنِيَّةِ وَحَبِ فِعْلٍ مَاضٍ وَذَا فَعْلَةٍ وَغَنِمَ اسْمَ امْرَأَةٍ وَهُوَ الْخُصُوصُ بِالْمَدْحِ وَبِهَا مَتَعَلِقٌ بِهَا تَمَامٌ مِنْ هَامٍ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْعَشَقِ وَالشَّاهِدُ فِي دَنْفٍ فَإِنَّهُ بِسَكُونِ الْفَاءِ وَالْقِيَاسُ دَنْفًا لِأَنَّهُ حَالٌ وَلَكِنْ رِبْعَةٌ يَقُولُونَ فِي الْوَقْفِ رَأَيْتَ زَيْدًا بِالتَّسْكِينِ ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ (قوله وضابط ذلك) اعلم أن القول الجامع في هذه المسألة أن يقال كل ألف ختم بها فعل أو اسم متمكن إذا كان ثالثة ألفاً مبدلة من ياء أو أربعة فصاعداً مطلقاً فإنها تكتب بالياء أما التقييد بالفعل أو الاسم المتمكن فلا حترار عن الحروف نحو ما ولا عن المبنيات نحو هذا وذو هو لاء فإنهما يكتبان بالالف وشد نحو يلي وإلى وعلى وحتى ونحو متى ولدى وأما تقييد الثالثة بالانقلاب عن الياء فلا خراج للمنقلبة عن الواو نحو عصا وحقا والمجهولة فإنهما يكتبان أيضاً بالالف على الأصل وشد زكي من الواو وهذه التفرقة للفرق ولم يعكس لأنه لا أصل للمجهولة ولأنهم كرهوا أن يكون في آخر الاسم واو أو قبلها فتحة وقلنا مطلقاً يشمل الألف الياثية كأوحى ومرمى والواوية كأعطى وملهى وسواء كانت للإلحاق كعلقي أو للتأنيث كسلى أو للتكثير كقبعثي وإنما كتب جميعها بالياء لأنها ترد إليها عند التثنية وما أشبهها نعم تستثنى المسبوقه بياء كأحيا والدينا واستحيا وخطايا فإنها تكتب بالالف لكراهة اجتماع الياءين إلا في نحو يحيى علما كما في التسهيل وغيره وإلا في ربي كذلك كافي الشافية للفرق بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة وإنما لم يعكسه لأن الاسم أخف من الفعل فكان أحمل لاجتماع المثليين عند الاضطراب وهذا مقتضى التقييد بالعالية أنهما يكتبان بالالف عند التنكير والأوجه كتابتهما أيضاً بالياء كما يقتضيه كلام بعضهم فليفهم ذكر العلامة ابن قاسم الغزى (قوله قول الشاطبي الخ) هو الإمام المقرئ أبو محمد قاسم منسوب إلى شاطبة قرية بجزيرة الأندلس من بلاد المغرب ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ببلدة المذكورة وتوفي بمصر سنة تسعين وخمسمائة ودفن قرياً من سفح الجبل وقبره معروف بزار (قوله وتثنية الأسماء الخ) هذا ضابط يعرف أصل الثلاثيات لأن ما فوقها يرد إلى الياء يائياً كان أو واوياً أو يائزاً وهو تعريف دوري لأن معرفة

وقال الحريري رحمه الله إذا الفعل يوما غم عنك هجاؤه * فالحق به تاء الخطاب ولا تقف
فإن تره بالياء يوما كتبتة * بياء وإلا فهو يكتب بالالف

(ص) فصل همزة اسم بكسر وضم واست وابن وابنم وابنة وامرئ وامرأة وتثنيتهن واثنين واثنيتين
والغلام واين الله في القسم بفتحها أو بكسر في أيمن همزة وصل أي تثبت ابتداء وتحذف وصلا وكذا همزة
الماضي المتجاوز أربعة أحرف كما استخرج وأمره ومصدره وأمر الثلاثي كاقْتُلْ وأغز وأغزى بضمهم وأضرب
وأمشوا وأذهب بكسر كالبواقي

(ش) هذا الفصل في ذكر همزات الوصل وهي التي تثبت في الابتداء وتحذف في الوصل والكلام فيها في فصلين
الأول في ضبط مواضعها فنقول قد استقر أن الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل
إلا في نوعين أحدهما أسماء غير مصادر وهي عشرة محفوظة اسم واست وابن وابنة وابنم وامرؤ وامرأة واثنان واثنيتان
وأيمن الله في القسم وتثنية السبعة الأولى بمنزلة وهي اسمان واستان وابنان وابنم وابنتان وامرآن وامرأتان قال الله تعالى «فرجل
وامرأتان» بخلاف الجمع فإن همزاته همزات قطع قال الله تعالى «إن هي إلا أسماء سميتموها فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم» النوع الثاني
أسماء هي مصادر وهي مصادر الأفعال الخماسية كالانطلاق والاعتذار والسداسية كالاستخراج وأما الفعل فإن كان مضارعا
فهمزاته همزات قطع نحو وأعوذ بالله واستغفر الله وأحمد الله وإن كان ماضيا فإن كان ثلاثيا أو رباعيا فهمزاته همزات قطع فالثلاثي
نحو أخذوا كل والرابعي نحو أخرج وأعطى وإن كان خماسيا أو سداسيا فهمزاته همزات وصل نحو انطلق واستخرج وأما الأمر
فإن كان من الرابعي فهمزته همزة قطع كقولك يا زيد أكرم عمرا أو يا فلان أجب فلانا أو أما الحرف فلم تدخل عليه همزة وصل إلا
على اللام نحو قولك الغلام والفرس وعن الخليل أنها همزة قطع عوملت في الدرج معاملة همزة الوصل تخفيفا لكثرة
الاستعمال كما حذفت الهمزة من خير وشر في الحالتين للتخفيف وبقية الحروف همزاتها همزات قطع نحو أم وأو وأن
الفصل الثاني في حركة همزة الوصل اعلم أن منها ما يحرك بالكسر في أكثر وبالضم في لغة ضعيفة وهو اسم وقد أشرت
إلى ذلك بقولي همزة اسم بكسر وضم ومنها ما يحرك بالفتح خاصة وهي همزة لام التعريف ومنها ما يحرك بالفتح في

أصلها تتوقف على تثنيتهما وتثنيتهما تتوقف على معرفة أصلها وتوجيهه أنك تعرف أن أصل ألف الفتى ياء نحو فتى فيما
سمعت تثنيته نحو ودخل معه السجن فتيان وأن أصلها واو في نحو ما كان محمد أبا أحد في نحو لأبويه والتعريف العام
الشامل لمعرفة أصل الألف هل هو ياء أو واو في الأسماء والأفعال هو التركيب اللغوي نحو الفتى مركب من فتى
والهدى مركب من هدى والصفة من صرف و، أفاده العلامة الجعبري في شرح الشاطبية مع إيضاح ويمكن الجواب
عن الدور المذكور بأن ما ذكر من التثنية ورد الفعل المتكلم طريق سماعي أي ما سمعته يثنى فأردده إلى أصله وما سمعته
في كلامهم مردودا إلى المتكلم رجعت إليه وهذا الجواب يؤخذ من كلام العلامة الجعبري عند شرحه باب الإضافة (قوله
وقال الحريري) بالحاء المهملة هو القاسم بن علي صاحب المقامات المشهورة

(فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل)

وهي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج سميت بذلك لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن وقيل
لسقوطها عند وصل الكلمة بما بعدها وقيل إن تسميتها بذلك تساع (قوله في ضبط مواضعها) المراد به الحصر والإحاطة اهـ
(قوله وهي عشرة) كذا قالوا قال المصنف وينبغي أن يزيدوا أن الموصولة وأيمن لغة في أيمن فإن قالوا هي أيمن حذفت
اللام قلنا وأيمن هو ابن فزيدت الميم اهـ من خط ش (قوله اسم) أصله عند البصريين سمو كقنقرو وقال السكوفوني

الأفصح وبالكسر في لغة ضعيفة وهو أيمن المستعمل في القسم في قولهم أيمن الله لأعلن وهو اسم مفرد مشتق من اليمين والبركة لاجمع يمين خلافا للفراء وقد أشرت إلى هذا القسم والذي قبله بقولي بفتحهما أو بكسر همزة أيمن ومنها ما يحرك بالضم فقط وهو أمر الثلاثي إذا انضم ثالثه ضما متأصلا نحو اقتل اكتب ادخل ودخل تحت قولنا متأصلا نحو قولك للمرأة اغزى ياهند لأن أصله اغزوى بضم الزاي وكسر الواو فأسكنت الواو للاستتقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وكسرت الزاي لتناسب الياء وقد أشرت إلى هذا بالتثيل باغزى ومثلت قبلها باغزلا نبه على أن الأصل اغزوى بالضم بدليل وجوده إذ لم توجد ياء المخاطبة وخرج عنه نحو قولك امشوا فإنه يبتدأ بالكسر لأن أصله امشيوب بكسر الشين وضم الياء فسكنت الياء للاستتقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم ضمت الشين لتجانس الواو لتسلم من القلب ياء ولهذا مثلت به في الأصل لما يكسر مع التثيل باضرب للتنبيه على أنهما من باب واحد وإنما مثلت باذهب دفعا لتوهم من يتوهم أنهم إذا ضموا في مثل اكتب وكسروا في مثل اضرب فينبغي أن يفتحوا في مثل اذهب ليكونوا قد راعوا بحركة الهمزة مجانسة حركة الثالث وإنما لم يفعلوا ذلك لثلاثي يلبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حال الوقف ومنها ما يكسر لا غير وهو الباقي وذلك أصل الباب . وهذا آخر ما أردنا إملاؤه على هذه المقدمة وقد جاء بحمد الله مهذب المباني ، مشيد المعاني ، محكم الأحكام ، مستوفى الأنواع والأقسام ، تقربه عين الوردود ، وتكمد به نفس الجاهل الحسود إن يحسدوني فإنني غير لأثمهم * قبل من الناس أهل الفضل قد حسدوا * فدام لي ولهم مابى وما بهم ومات أكثرنا غيظاً بما يحسد * أنا الذي يحسدوني في صدورهم * لأرتقي صدرأ منها ولا أرد وإلى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفاً وعلى النفع به موقوفاً وأن يكفيناشراً الحساد ولا يفضحنا

أصله وسم بفتح الواو (قوله وهذا آخر ما أردنا إملاؤه الخ) بالمد مع الهمزة مصدر أملاه عليه بمعنى ألقاه وهذه لغة بعض العرب ويقال أمثلته بمعنى ألقيته أيضاً وهما لغتان جاء بهما القرآن قال تعالى «وليلال الذي عليه الحق» وقال تعالى «فهى تملى عليه بكرة وأصلاً» أفاده في المصباح والمراد أردنا إلقائه على هذه المقدمة شرحاً لها (قوله جاء بحمد الله) يطلق المجيء على الحضور وعلى غيره قال في المصباح جاء زيد حضر وجاء أمر السلطان بلغ فيحتمل أنه استعمل المجيء بالمعنى الأول في الحصول أو هو بمعنى بلغ (قوله مهذب) أى منفتح المباني جمع مبنى وهو في الأصل مكان البناء استعير للألفاظ بجامع أن كلا ينبنى عليه غيره إذ من المعلوم أن الألفاظ تنبنى عليها المعاني أى يستدل بها عليه بناء على أنها قوالب للمعاني (قوله مشيد المعاني) أى مرتفع المعاني جمع معنى وهو ما يعنى ويقصد من الألفاظ وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه المعاني بمكان وحذف المشبه به وإثبات التشديد تخييل له (قوله محكم الأحكام) أى متقن الأحكام جمع حكم بمعنى محكوم به (قوله مستوفى الأنواع والأقسام) قال الشنوائى أى أخذها لها بكاملها من قولك استوفى فلان حقه إذا أخذه وافياً كاملاً (قوله تقر) بفتح المثناة الفوقية وكسر القاف مضارع قر من باب ضرب أو بفتح القاف مضارع قر من باب تعب يقال قرت العين قرّة بالضم وقرورا بردت سروراً فهو كناية عن السرور لأن دمة السرور باردة ودمة الحزن حارة (قوله وتكمد) بفتح الميم مضارع كمد الشيء من باب تعب تغير لونه أى تتغير به ذات الجاهل الحسود أى الذى عنده حسد وليس مراده كثير الحسد وإنما عبر بالحسود إشارة إلى أن شأن الجاهل ذلك والحسد تنى زوال نعمة الغير وإن لم تحصل له وهو من الكبار والكلام على الحسد وما يتعلق به مبسوط في محله (قوله إن يحسدوني الخ) الآيات الثلاثة من بحر البسيط ويحسد بضم السين مضارع حسد من باب دخل وقبل بفتح القاف وسكون الموحدة ظرف لقوله حسدوا الواقع خبراً عن قوله أهل الفضل ومن الناس حال من نائب فاعل حسدوا أو من أهل الفضل بناء على صحة مجع الحال من المبتدأ والتقدير أهل الفضل قد حسدوا قبل حال كونهم من الناس وقوله فدام لي ولهم مابى أى من النعم وما بهم من الحسد والتقم ومن المعلوم أن الحسدة قوم لئام ظلمة للحسود فيجوز أن يدعو عليهم فسقط ما أورده المحشى وغيظاً منصوب على التمييز قال في المصباح الغيظ الغضب المحيط بالكبد وهو أشد الحق

يوم الأشهاد بمنه وكرمه إنه الكريم الثواب الرؤوف الرحيم الوهاب * تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

أى الغضب (قوله بما يجد) أى بسبب ما يجده وقوله أنا الذى يجدونى فى صدورهم قال فى القاموس وجد المطلوب أدركه اه يعنى يدركونى أى يدركون صفاتى وأحوالى فى صدورهم ويستعمل وجد بمعنى علم والمراد لازمه وهو الاعتناء فإن من علم شيئاً فقد اعتنى به أى أنا الذى بهتمون به وقوله لا أرتقى صدرأى لا أصعد صدرأى قال فى القاموس الصدر بالسكون الرجوع والاسم بالتحريك والمعنى لا أصعد حال كونى راجعاً وقوله منها أى الصدور وقوله ولا أرد من الورد ضد الصدر فشبه صدورهم بمكان فيه ماء يصعد منه ويرجع إليه وحذف المشبه به وأثبت شيئاً من لوازمه على طريق التخييل فى الكلام استعارة بالكناية وتخييل وهذا كناية عن عدم تدبيره فى أمورهم واشتغاله بهم * وحاصل المراد أنهم لعظمة قدره مشغولون به وهو غير مبال بهم لحقارتهم وهذا المعنى مستفاد مما ذكره الشهاب الخفاجى فى كتابه شفاء الغليل قد سألت كثير من الفضلاء والعلماء وعن معنى هذه الآيات فلا أجد من يشفى الغليل حتى وقفت على الكتاب المذكور وعبارته نصها الصدر هو الرجوع من ورد الماء ضد الورد والإيراد والإصدار بجعلان كناية عن تدبير الأمور لأنهم كانوا أهل سفر وجل أمرهم ذلك فسكنوا به عن جميع أمورهم وقال معاوية طرقتنى أمور ليس فيها إصدار ولا إيراد كما قال الشاعر ما أمس الزمان حاجاً إلى من * يتولى الإيراد والإصدار

أى يتصرف فى الأمور بصائب رأيه ولما كان الصدر مستلزماً للورد اكتفوا به فى قولهم لا يصدر إلا عن رأيه أى لا يتصرف إلا تصرفاً ناشئاً عن رأيه وإذنه ومن لم يفهمه استشكل هذه العبارة حيث وقعت فى عبارة المصنفين اه (قوله وإلى الله العظيم أرغب) قال ابن عادل فى تفسيره : الرغبة أصلها الطلب فإن تعددت بنى كانت بمعنى الإيثار له والاختيار نحو رغبت فى كذا وإن تعدت بعن كانت بمعنى الزهادة نحو رغبت عنك اه وضمنه هنا معنى ألتجئ فعدها يالى وإلا فهو يتعدى للمحجوب بنى أو نفسه (قوله وعلى النفع به موقوفاً) أى محبوساً عليه لا يتعداه إلى غيره (قوله يوم الأشهاد) جمع شهد وشهد جمع شاهد مثل صاحب وصحب (قوله على سيدنا محمد) قال اللقاني فى شرح جوهرته لا خلاف كما قاله أستاذنا فى جواز استعمال السيد فيه عليه الصلاة والسلام واستجابته فى غير الصلاة وإنما الخلاف فى استعماله حال التشهد والمعول عليه الاستجباب اه والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب قال مؤلفها وكان الفراغ من ذلك ليلة الجمعة من شعبان المبارك الذى هو من شهور سنة ألف ومائة وسبعة وسبعين هلالية والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

تم الكتاب بعون الله تعالى وحسن توفيقه

﴿ فهرس حاشية العلامة السجاعي على شرح القطر ﴾

صفحة	صفحة
١٠٥ المفعول فيه	٧ مبحث الكلمة
١٠٧ المفعول معه	٩ فأما الاسم
١٠٨ باب الحال	١٤ وأما الفعل الخ
١١٠ التمييز	١٩ وأما الحرف الخ
١١٣ المستثنى	٢١ مبحث الكلام
١١٦ باب في ذكر المخفوضات	٢٣ فصل أنواع الإعراب أربعة
١٢٠ باب يعمل عمل فعله سبعة	٣٢ فصل تقدر جميع الحركات في نحو غلامى
١٢٤ اسم الفاعل	٣٣ فصل يرفع المضارع خاليا من ناصب وجازم
١٢٦ اسم المفعول	٤٨ فصل الاسم ضربان الخ
١٢٧ الصفة المشبهة	٥٩ باب المبتدأ والخبر
١٢٩ اسم التفضيل	٦٦ باب النواسخ
١٣٠ باب التوابع	٨١ باب الفاعل الخ
١٣٠ النعت	٨٦ باب النائب عن الفاعل
١٣٣ التوكيد	٨٧ باب الاشتغال
١٣٦ عطف البيان	٩٠ باب التنازع
١٣٨ عطف النسق	٩٢ باب المفعول منصوب
١٤٢ البدل	٩٥ فصل وتقول يا غلام الخ
١٤٣ باب العدد	٩٦ فصل ويجرى ما أفرد الخ
١٤٤ باب موانع الصرف	٩٨ فصل في الترخيم
١٤٨ باب التعجب	١٠٠ فصل في المستغاث
١٥٠ باب الوقف	١٠٢ المفعول المطلق
١٥٣ فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل	١٠٣ المفعول له

LIBRARY

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00511277

